



Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





الثَّوَرَةُ الْعَرَبِيَّةُ

وَأَحْسِنُ دَلَالِ الْأَنْجَلِي

بقلم

عبد الرحمن البرادعي

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

عن الكتاب

٥٠

الناشر

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع مدني بالقاهرة



الثَّوَرَةُ الْعَرَبِيَّةُ

وَأَحْسِنُ دَلَالِ الْأَنْجَلِي

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

عن الكتاب
٥٠

الناشر

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي، القاهرة

962

R12434

26684F

مقدمة الطبعة الثانية

شهدت مصر منذ مطلع الحركة القومية في تاريخها الحديث ست ثورات أرخصتها في هذه المجموعة ، فالثورة الأولى شبت سنة ١٧٩٨ ، والثانية سنة ١٨٠٠ ، وكلتاها قامت في وجه الحملة الفرنسية ، وقد أرخت الأولى في الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية » ، والثانية في الجز الثاني ، ولما جلا الفرنسيون عن البلاد تجاذبتها أطماع المالك والترك والانجليز ، وأبت الأمة بعد أن أخذ العامل القومى يظهر فيها على مسرح الحوادث السياسية أن تدعن لهذه الأطماع ، وكان من نتائج هذه الروح ثورة الشعب على حكم المالك سنة ١٨٠٤ ، ثم على الوالى التركى سنة ١٨٠٥ ، وانتهت هذه الثورة بالمناداة بمحمد على الكبير واليا على مصر ، وقد أرخت هاتين الثورتين في الجزء الثانى من « تاريخ الحركة القومية »

وبعد ست وسبعين سنة قامت الثورة العرابية سنة ١٨٨١ في عهد الحديو توفيق ، وكانت غايتها تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معاً ، وقد أفردت لها هذا الكتاب

وإذا انتهت الثورة العرابية بالإخفاق وجاء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ في أعقابها ، وكان على يده إخمادها ، فقد تعاقبت الحوادث والأحداث ، والأمة والاحتلال في شد وجذب ، حتى إذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى ، وشهدت الأمة نقض العهود والمواثيق ، وترادف المخن والمظالم ، ثارت ثوبها المشهورة سنة ١٩١٩ ، وقد خصصت لها كتاب (ثورة سنة ١٩١٩)

ذكرت هذا البيان لمناسبة ظهور الطبعة الثانية من كتاب (الثورة العرابية) ، وهى ذات الطبعة الأولى ، لم أغير فيها شيئاً ، ولم أضف إليها شيئاً ، إلا الفهرست الهجائى للكتاب ، وكانت الطبعة الأولى خلوا منه

وفىما بلى الأقسام التى ظهرت من هذه المجموعة :

(تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر) فى جزئين ، يشتملان على تاريخ مصر القومى فى عهد الحملة الفرنسية إلى انتهاء هذ الحملة ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ولاية محمد على الكبير

« عصر محمد على » ويتناول تاريخ مصر القومى فى عهده

« عصر اسماعيل » فى جزئين ، يتضمنان تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ،

ثم كتاب (الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي) ، فكتاب (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ، ثم كتاب (مصطفى كامل) ، فكتاب (محمد فريد) ، ويشتملان على تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٩ ، فكتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، ثم كتاب (في أعقاب الثورة المصرية) وقد ظهر الجزء الأول منه مشتملا على تاريخ مصر القومي من ابريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة « سعد زغلول » سنة ١٩٢٧

والحمد لله أولا وأخيراً

عبد الرحمن الرافعي

يونيه سنة ١٩٤٩

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كتاب الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي ، وقد يستوقف النظر في عنوانه أن تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بال ضد ، ولكن هكذا شامت الاقدار والحوادث السياسية أن تنتهي الثورة العراقية بالإخفاق ، وأن يعقبها الاحتلال الانجليزي الذي كان على يده إخمادها

الثورة العراقية هي الحركة القومية التي ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ ، واستمرت إلى نهاية سنة ١٨٨٢ ، وكانت في مبدئها ترمي إلى إنصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة في المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذي كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة في الجيش ، ثم تطورت إلى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادي وتقرير مبادئ العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت في تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معاً ، فنال الضباط حقوقهم في الترقى ، وتقرر النظام الدستوري . وأنشئ مجلس النواب الذي تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحياتهم

ظهرت الثورة العراقية على يد أحمد عرابي وصحبه في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها في مقدماتها وأسبابها ترجع إلى عهد إسماعيل ، إذ فزعت الطبقة المثقفة من الأمة إلى التخلص من مساوئ النظام القديم وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها ، وما أفضى إليه هذا التدخل من إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على مالياتها ، وتأليف لجنة دولية للفحص عن شؤونها المالية والإدارية ، ثم تنصيب وزيرين أوزوبيين في الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الأجنبي عليها ،

فاتجهت الأفكار إلى تقرير النظام الدستوري لكي يكفل للبلاد حكماً عادلاً، ويضع حداً للتدخل الأجنبي في شؤونها، ونجح الأحرار في دعوتهم، وألف شريف باشا وزارته الوطنية في أواخر عهد إسماعيل، وجعلها مسئولة أمام مجلس شوري النواب، فوضع الحجر الأساسي للنظام البرلماني في مصر، ثم سن دستوراً يحقق سلطة الأمة، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩، وانضم الخديو إسماعيل إلى هذه الحركة مدفوعاً برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه في الحكم، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعها في ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين في أوائل حكم الخديو توفيق باشا، حتى قامت الثورة العراقية، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذي لا يختلف في جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩

فالثورة العراقية هي ولا ريب استمراراً للحركة الوطنية التي ظهرت في عهد إسماعيل، كاستمرار الشجرة في نموها، هذه أولى الحقائق التي تخلص لنا من دراسة الثورة العراقية، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها في هذا الكتاب

إن الآراء عن الثورة العراقية تختلف باختلاف تفكير كل باحث ووجهة نظره، وباعت توجهيه، وإذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين، فمن الواجب علينا في دراستنا للثورة أن نعني قبل كل شيء باستقراء الحوادث وتمحيصها، وتدوينها على وجهها الصحيح؛ فهذا الاستقراء هو الأساس الذي يجب أن تُبنى عليه الآراء مهما اختلفت، وقد اجتهدت من هذه الناحية في استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها، من غير تحيز أو محاباة. ثم بَسَّيْتُ عليها ما عَنِّي من الرأي، على أني حرصت جهد الاستطاعة على أن لا أخلط بين الوقائع والرأي فيها، لأدع للقارئ حرية الحكم على الحوادث والأشخاص، فإن دراسة التاريخ لا تؤدي إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه، وحقق أسبابها ونتائجها، ثم كَوَّنَ لنفسه حكماً عنها، وهذا ما دعاني إلى إيراد الوثائق الرسمية التي لا يستلزم الحوادث، ليتسنى للقارئ أن يستخرج منها الحكم الذي يقتنع به ويرتاح إليه، فالوثائق الرسمية، ورواية الوقائع على صحتها، هي العناصر التي يستمد

منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب
الكتاب والمؤلفون .

لثورة العراية ، كما لسكل ثورة ، أنصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون إليها
ويسوغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها في كل ماعملوا ، كأنهم
على حق في الخطأ والصواب جميعاً ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها
ويعدون عليها السيئات ، وإنك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من
مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العراية ، ولقد بدا لي إزاء هذه الآراء
المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لانهى إلى رأى يهدى اليه
البحث والتحيص ، وهذا ما أدعو اليه كل محب للحقيقة ، وبذلك نجلى الغموض
الذى يلبس كثيراً من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عسر الماضي ،
فإن التجارب خير هاد إلى ما ينفع الأمم في حياتها القومية ، وهى العلم الذى لا يعلسه
إلا الزمن

على أنى حين أخذت في دراسة الثورة قد اختلج في نفسى شعور ملازم من
العطف عليها ، لأنها على ما كان من نهايتها فأنما قامت في الأصل لغرض نبيل هو
إنقاذ الأمة من مظالم الاستبداد وإقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد
من التدخل الأجنبى ، لكن هذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف أخطائها وزلاتها ،
وبخاصة أخطاء زعمائها وأقباطها ، لأن هذه الأخطاء كان لها دخل أيمما دخل فيما
صارت اليه من الجبوت والإخفاق

وخلاصة ما انتهيت اليه في هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين ، فالمرحلة
الاولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا في فبراير سنة ١٨٨١ ، ذلك
حين اعتقلت الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى وأحالتهم
إلى مجلس عسكري لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا
الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم ،
فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا إلى الإذعان
لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقى وزير الحربية الذى قدم الضباط للمحاكمة ،

وعين بدله محمود باشا سامى البارودى الذى كان موضع ثقة العربيين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهرى عادت الحرب سيجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، ونفذوا عزيمتهم ، إذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة فى ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقدموا للخديو مطالبهم فى شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا ، وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو إلى النزول على حكمهم ، واستقبلت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقاً لإرادة العربيين ، فألف شريف وزارته الدستورية . ودعا إلى إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر بإجراء الانتخابات العامة ، وانتخب مجلس النواب وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فكان افتتاحه يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو إليه الأبصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذى وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر ما رآه فى شأنه ، أى أنه جعل من المجلس « جمعية تأسيسية » تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلساً نيابياً تمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية

إلى هنا سارت الأمور سيراً حسناً ، فكانت على صراطها المستقيم ، وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحقت آمال البلاد ، ولسكنها استهدفت لدسائس السياسة الاستعمارية التى لم تسكن تنظر بعين الرضا إلى قيام النظام الدستورى فى مصر ، فأخذت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلقيان العقبات والعراقيل فى سبيل استقرار هذا النظام ، وتتهجلان لأنفسهما التدخل فى شؤون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى قدمتها الدولتان ، وقوامها أنهما خيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا فى تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية . بحجة أن تقريرها يمس حقوق الدائنين أو ينال منها ، وهى حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من أن المجلس يراعى فى تقرير الميزانية العهود والانفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة إزاء الدول

واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين ، وكان

مجلس النواب ينظر وقتئذ في الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا تمهيداً لإقراره ،
 فرأى شريف باشا درأً للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة
 بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغممة ، ويفاوض الدولتين في مطالبهما ،
 والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة في الدستور ولا مخلاً بها ، لأن وضع الدستور
 في صيغته النهائية قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر على حسب الأحوال والملايسات ،
 فكان من المستطاع اتقاء الأزمة بتأجيل البت في هذه المادة ، ولكن ظهر في الميدان
 عامل جديد كان له أثره في تطور الحوادث ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى
 إلى الرياسة ، ورغبة العراقيين في التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من
 خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت في مادة الميزانية وسيلة لتوهين مركزه ،
 وبدأت منهم الرغبة في إقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه النية جلية في موقف مجلس
 النواب حياله ، مما دعاه إلى تقديم استقالته ، فقبلها الخديو وألقت وزارة البارودى
 ومن ثمَّ ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأى أن الثورة أخذت تتعثر في
 سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا في تنحية شريف باشا عن
 الحكم ، لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الأزمات وإحباط الدسائس والمؤامرات
 التي كانت تدبرها السياسة الاستعمارية الإنجليزية

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل في إخفاق الثورة العراقية ، إذ
 لا نزاع في أن الحكومة الإنجليزية قد انطوت على نية نمت عليها الحوادث التي
 تعاقبت في ذلك العهد ، وهى خلق الأسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد ، على
 أن مصر كانت تستطيع أن تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها ، أو على الأقل
 تخفف من عواقبها ، لو أنها عرفت كيف تواجهها ، فانه مامن أمة إلا وهى عرضة
 لمؤامرات خصومها المتربصين بها ، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدف لها في
 حياتها السياسية والقومية ، وإنما يختلف مصير الأمم تبعاً لمقدرة كل منها على مواجهة
 الأزمات والتغلب عليها ، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة الإنجليزية في
 تدبيرها هو وقوع الانقسام بين الخديو والعراقيين ، فان هذا الانقسام قد فتح
 الثغرات لتدخل الإنجليزية ، كما أنه أضعف قوة المقاومة في البلاد ، إذ انقسمت إلى

معسكرين كلاهما يبغى السكيد للآخر ويضمر له ، في وقت كان الانجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معا ، ولا تنسج مقدمة الكتاب للإسهاب في تفاصيل هذا الانقسام ، ولكنى أذكر هنا خلاصة رأى في هذا الصدد ، وهو أن العرايين والحديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه ، وكلاهما يحتمل تبعته ومسؤوليته ، ففى الحق ان تبعاتهما من هذه الناحية تسكاد تكون متعادلة متكافئة ، ولكن من الحق أيضا أن نقول إن الموقف قد تغير منذ ضرب الاسكندرية ، إذ انحاز الحديو إلى الجيش الانجليزى وساعده على التغلغل في البلاد ، فهو المسؤول عن هذا الموقف ، على أن الذى يؤخذ على العرايين في مدة الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها ما يثير في الأمة روح الإقدام والتضحية ، مما هو أخص واجبات زعماء الثورة في ساعة الخطر ، ثم إنهم بعد وقوع الهزيمة ، وفى خلال محاسنهم ، لم يقفوا الموقف اللاتق بمن جعلوا أنفسهم قدوة للأمة ، بل استحبوا الحياة وآثروها على الواجب الوطنى ، فتضاءلت في صفحة الثورة روح البطولة والتضحية ، تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية . ومادة الحياة فيها ، وسبيل الأمم إلى المجد والعظمة

إن دراسة الثورة تقتضى أن نستجلى حسناتها وأخطاها ، ونوفىها مالهها وما عليها ، وبذلك نستطيع أن نتفهمها على حقيقتها ، ونؤدى الواجب نحوها ، فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الأجيال المتعاقبة أخطاء الأجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير إليها ويدل عليها فى رفق وهودة ، ففى ذلك تحقيق للغرض الاسمى من التاريخ ، وهو الاعتبار بالحوادث ، وتفهم الحاضر على ضوء الماضى ، وإذا كنت قد أخذت في دراسة هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث ، فقد اجتهدت في أن أتبع هذه الخطة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لامعدل عنها لمن أراد الحقيقة ، وهى في لزومها كواجب الإشادة بماثر تاريخنا القومى ، فهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التى هى تراث الماضى وثمره التاريخ

على هذا الأساس وضعت كتاب الثورة العرابية ، فبدأته ببيان حالة مصر السياسية فى أوائل حكم الحديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة شريف باشا

لتخالفه الخديو إياه في برنامجه الدستورى ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، إلى قيام وزارة رياض باشا التى شبت الثورة فى عهدها ، وبحث فى أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت أسبابها الخاصة ، ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، بلى ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل إلى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التى تعد « وزارة الآمة » ، وتطور الحوادث فى عهدها حتى إنشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢ واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى « وزارة الثورة » ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب فى دور انعقاده الأول وما اضطلع به من الأعمال القيمة فى المدة الوجيزة التى اجتمع خلالها ، تلك الأعمال التى تعد بحق صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، وبرهانا جليا على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والأحداث ، فكان انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فن مؤامرة الضباط السراكية ، إلى إحتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودى ، وما تطاير من الإشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، إلى حضور الاسطولين البريطانى والفرنسى ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، إلى مذبحه الاسكندرية التى دبرتها الدسائس الاستعمارية ، إلى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من نقض الانجليز عهودهم فى المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضربهم الاسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والانقسام بين الخديو والعرايين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ، ووقوع الحرب التى انتهت بهزيمة العرايين ، بلى ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة ، والبحث فى أسباب إخفاقها ، وبه ختام الكتاب

إن الحديث عن الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ليس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه إذا كانت الثورة قد طويت صفحتها منذ خمس وخمسين سنة ، فالاحتلال الذى جاء فى أعقابها لا يزال على أسف من قائما ،

حتى اليوم (١٩٣٧) ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وإن في حقائق
تلك البرهة من الزمن ما يضيء لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا
الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الإخلاص والتوفيق في
خدمة الوطن العزيز .

فبراير سنة ١٩٣٧

عبد الرحمن الراجحي

الاهداء

من والد الى ولده

إلى من كان في حياته قُرَّةَ عَيْنَيْنِ ، وَقَلْبَ وَالدَيْنِ ، وروحًا ثالثةً جِسْمَيْنِ ،
من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره
إلى الزهرة الغضة التي كَتَبَ لها أجل الأزهار والرياحين ، فما ازدهت حتى
ذَوَتْ ؛ وما نَشَرَتْ بِجَمَالِهَا حتى انْطَوَتْ

إلى نور الحياة ؛ أضاء على القلب ثم انطفأ ؛ ولمَعَ للعين ثم اختفى
إلى رَمَزِ البنوة ، وموضع حنان الأمومة والأبوة ، وحيد والديه ، ومعقد أملها
في الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ، بعيداً بعيداً عن أعيننا ، نائياً نائياً بجسمه
وشخصه ، قريباً قريباً بروحه وذكراه ، إلى ولدى المرحوم محمد أمين الرافعى ، أهدي
هذا الكتاب .

عبد الرحمن الرافعى

فبراير ١٩٣٧

سلسلة تاريخ مصر القومى

نذكر هنا خلاصة مباحث المجلدات الخمسة التى ظهرت قبل هذا الكتاب من
تاريخ مصر القومى :

الجزء الاول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

- الفصل الاول - نظام الحكم فى عهد المماليك
- ، الثانى - تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية
- ، الثالث - نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر
- ، الرابع - المجمع العلمى
- ، الخامس - المقاومة الأهلية فى عهد الحملة الفرنسية ، فى الإسكندرية
- ، السادس - فى البحيرة - معركة شبراخيت - نهب القرى
- ، السابع - فى القاهرة - واقعة إمبابه أو معركة الأهرام
- ، الثامن - عود إلى الإسكندرية - واقعة أبو قير - ديوان الإسكندرية
- ، التاسع - فى رشيد
- ، العاشر - عود إلى البحيرة ورشيد
- ، الحادى عشر - فى القليوبية والشرقية
- ، الثانى عشر - عود إلى القاهرة - سياسة الحفلات
- ، الثالث عشر - ثورة القاهرة الاولى
- ، الرابع عشر - فى المنوفية والغربية
- ، الخامس عشر - فى الدقهلية ودמיاط
- ، السادس عشر - المقاومة فى الوجه القبلى

- الفصل السابع عشر - استمرار المقاومة في الوجه القبلي
» الثامن عشر - وثائق تاريخية .
» التاسع عشر - مراجع البحث .

الجزء الثاني

مقدمة الجزء الثاني

- الفصل الأول - إعادة الديوان في عهد نابليون - نظام الديوان الجديد
» الثاني - الحملة على سورية
» الثالث - الحالة في مصر أثناء الحملة على سورية
» الرابع - سياسة نابليون في مصر بعد عودته من سورية - معركة أبو قير البرية
» الخامس - اضطراب الأحوال في فرنسا ورحيل نابليون
» السادس - قيادة الجنرال كليب
» السابع - معاهدة العريش
» الثامن - نقض المعاهدة ومعركة عين شمس
» التاسع - ثورة القاهرة الثانية
» العاشر - مقتل الجنرال كليب
» الحادي عشر - قيادة الجنرال منو
» الثاني عشر - هزيمة الفرنسيين وجلاؤهم عن مصر
» الثالث عشر - نتائج ظهور العامل القومي على مسرح الأحداث السياسية -
المناداة بمحمد علي والياً لمصر - السيد عمر مكرم
روح الحركة - ختام الثورة
» الرابع عشر - وثائق تاريخية

عصر محمد على

- الفصل الأول - الزعامة الشعبية في السنوات الأولى من حكم محمد على
- » الثاني - الحملة الإنجليزية سنة ١٨٠٧ وفشلها
- » الثالث - إخمات الزعامة الشعبية من الميدان
- » الرابع - إفراد محمد على بالحكم
- » الخامس - تحقيق الاستقلال القومى - حروب مصر فى عهد محمد على
- » السادس - فتح السودان
- » السابع - حرب اليونان
- » الثامن - الحرب فى سورية والأناضول
- » التاسع - معاهدة لندن ومركز مصر الدولى
- » العاشر - معائم الاستقلال - الجيش
- » الحادى عشر - الأسطول
- » الثانى - التعليم والنهضة العلمية
- » الثالث - أعمال العمران والحالة الاقتصادية
- » الرابع - نظام الحكم فى عهد محمد على
- » الخامس - الحالة الاجتماعية
- » السادس - شخصية محمد على والحكم على عصره
- » السابع - إبراهيم باشا

عصر إسماعيل

الجزء الأول

- | | |
|-------------|-------------------------------------|
| الفصل الأول | - الرجعية في عهد عباس الأول |
| » الثاني | - النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا |
| » الثالث | - عصر إسماعيل - سياسته الخارجية |
| » الرابع | - قناة السويس |
| » الخامس | - السودان في عهد إسماعيل |
| » السادس | - الجيش |
| » السابع | - البحرية |
| » الثامن | - حروب مصر في عهد إسماعيل |
| » التاسع | - التعليم والنهضة العلمية والأدبية. |

الجزء الثاني

- | | |
|--------------|---|
| الفصل العاشر | - أعمال العمران . |
| » الحادى عشر | - مأساة الديون |
| » الثاني | - الحركة الوطنية والحياة النيابية |
| » الثالث | - خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين |
| » الرابع | - نظام الحكم في عهد اسماعيل |
| » الخامس | - الحالة المالية والاقتصادية |
| » السادس | - الحالة الاجتماعية |
| » السابع | - شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره |

الفصل الأول

حالة مصر في أوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر إذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل في تاريخها القوي ، فالشعب يتن من المظالم والضرائب الفادحة التي عاناها في عهد اسماعيل ، ويتطلع إلى حكم جديد ينتهي فيه عهد الإسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الأجنبي في شؤون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة في البلاد ، وقد بدأت ثورة الأفكار والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية في أواخر عهد اسماعيل وتأصلت في نفوس الطبقة المثقفة من الأمة ، واتسع مداها في أوائل عهد توفيق واتجهت الأفكار إلى إقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكي تستقر على أساس ممكن

فالبلاد إذن كانت تتطلع إلى نظام جديد يضع حداً للإسراف والنفوذ الأجنبي ، ويوطد أركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون في الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالي الذي نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التي تسكل حقوق الأفراد وحررتهم ، وكان يحدوهم إلى هذا الأمل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة في حياته الشخصية والبعد عن الإسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والفسوة ، فلا جرم أن استقبلت الأمة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشيء من الغبطة والابتهاج والتطلع إلى إصلاح ما اعوج من الشؤون

وبين هذا وذاك ، كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الانجليزية ترتقب تطور الحوادث لكي تحقق أغراضها الاستعمارية في مصر ، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، فان هذه المأساة كانت نذيراً بتوئب إنجلترا لبسط يدها على البلاد ، وكانت فرنسا تطمع في أن يسكون لها من النفوذ في مصر مثل مالانجلترا أو يزيد ، والدول والجياليات الأجنبية عامة كانت ترمى إلى مد نفوذها المالى والاقتصادى فيها ، وتركيا كانت لانفتاً تفكر في اغتنام الفرصة لكي تنقص المزايا والحقوق التى نالتهامصر ، فلا غرو ان كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تحتاز مرحلة دقيقة في تاريخها القومى حين ولى أمرها الخديو توفيق

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع أحقه والده بمدرسة المنيل فتلقى فيها العلوم الأولية ، ثم انتقل إلى المدرسة التجيزية فتلقى فيها علومها ، ودرس اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية ، وتزوج سنة ١٨٧٣ بالأميرة أمينة إلهامى (أم المحسنين) كريمة الأمير ابراهيم إلهامى بنجل عباس باشا الأول ، ولم يتزوج من غيرها ، وخالف في ذلك سنة أبيه في الاستسكثار من الزوجات والحظايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالأمير عباس حلى (الخديو عباس الثانى) وفى سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد على ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رئاسة المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم ولى وزارتي الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام الإدارات والدواوين ، ثم قلد رئاسة الوزارة في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الأوروبية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، ولم تدم طويلا إذ قام



الخديو محمد توفيق باشا

[خديو مصر]

من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢

الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب ، واستهدفت لحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الأولى في سنة ١٨٧٩ ، وهي الوزارة التي بقيت تتولى الحكم إلى أن خلع إسماعيل

فلما ورد النبأ البرقي بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا في اليوم ذاته نبأ إسناد منصب الخديوية إليه ، وكانت سنة إذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية إلا ثلاثة أيام ، فأقيمت حفلة تنصيبه في مساء ذلك اليوم بالقلعة . وكان يوماً مشهوداً ، فتوجه من سراى الإسماعيلية (التي كانت دار سكناه) إلى القلعة يصحبه في عربته أخواه الأمير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والأمير حسن -

باشا ، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ إطلاق المدافع إيذانا بتحريك الموكب من سراى الإسماعيلية ، وأطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس فى قاعة التشريفات ، وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والأعيان ، وتلقى تهانى المهنيين بحلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة أطلقت المدافع ثمانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو إلى سراى الإسماعيلية .

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الأمل فى أن يكون عهده خيراً من عهد إسماعيل ، فقد شهد المتابع التى استهدفت لها البلاد بسبب إسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الأوروبية بسبب هذا الإسراف ، ورأى بعينه ما فرضته انجلترا وفرنسا على أبيه من أن يكون لهما وزيران تمثلهما ويحميان مصالح الدائنين من الأوروبيين ، وكان له فى استقامة الشخصية وميله إلى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن أخطاء أبيه .

على أن ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى أنه كان ضعيف الرأى متردداً ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الأول طوال عهده النزول على إرادة الدول الأوروبية ، ولم يكن مؤمناً بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من أنصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهده الأزمات والمشاكل التى تجاوزت فى خطورتها وعواقبها ما حدث فى عهد أبيه ، وفى الحق أن إسماعيل كان أكثر شجاعة وإقداماً من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع إلى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجرأته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من السكورات التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى إلى خير مما كان وأقوم .

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيساً للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جرياً على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب إليه فى البقاء وتأليف الوزارة مرة أخرى ، وكتب إليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ كتاباً رقيقاً يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الإصلاح قال فيه (١) :

« يا وزيرى العزيز

لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علماً .

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت على واجبات ليس من همى إلا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامتها المطالبات المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر إذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميل إلى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولائى وفى إخراجها من هذا الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فأتى عازم عما أكيداً على بذل الجهد و صرف الهممة إلى التماس أحسن الوسائل لإزالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح . وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدم العمومية وإصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الإدارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية فى جريدة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه فى كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠

وانجاز وعودها ووفاء عهودها، إلا أن إدراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجمليتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على إدارة الأعمال مسئولين عما يفعلون، وبقننى أن لا أفقد همة المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً وأنك ستنهض بما كفتك به على الوجه الموافق لنتيى وللغاية التى أسعى اليها، فاقبل يا وزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة ،
(محمد توفيق)

لجى شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) كما أتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية ، اسماعيل أيوب باشا للمالية (وكان وكيلها) . على غالب باشا للحرية (وكان مديراً للمنوفية) محمود سامى باشا البارودى للمعارف والاعواقف (وكان مأموراً بضيطة - محافظ - العاصمة) . مصطفى فهمى باشا للاشغال (وكان محافظاً للاسكندرية) . مراد حلى باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة (١)

وأصدر الخديو الأمر الآتى إلى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :
« حيث إنه بناء على ما اقتضته إرادتنا وأمرنا دولتكم به شفاهياً من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتى الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم ، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمى باشا لنظارة الاشغال العمومية ومحمود سامى باشا لنظارة المعارف والاعواقف ومراد حلى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرناللمشار اليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزوم إصدار هذا لدولتكم إشعاراً بما ذكر ، (٢)

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التى تولى شريف باشا رآستها ، ولذلك

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩

(٢) مجموعة الدكرتات والوامر العالية قسم أول ص ١٠٢

أسميناها وزارة شريف باشا الثانية (١) ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفاً كبيراً ، ولم يسكتف بالكتاب الرقيق الذى بعث به إلى شريف باشا حين عهد اليه رآستها ، بل أصدر بعد تأليفها « أمراً سامياً » أوضح فيه برنامجاً فى الحكم وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا ، فغلامنا وإحسانا ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لا يؤدى شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وإنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى وبمبارأته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، ولعلنى أن الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فأنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا أنحول عنه ، فعلىنا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكي يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفةكم وتحت رياستكم وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم العنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأعلى الحلى حلية الاستقامة ، وأقرب الطرق طريق الحق والعدالة

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لإيصال الحقوق إلى أربابها مع (١) وزارته الأولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى أبريل سنة ١٨٧٩ ؛ وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل راعب باشا للمالية . شاهين باشا كنج للحرية والبحرية . محمد زكى باشا للاشغال . ذو الفقار باشا للحقانية . محمد ثابت باشا للمعارف والاعواق . عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم

ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة
 لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبذلون
 فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظائر ، ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس لأنها
 هى ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من
 جور الغوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتتویر أذهان
 الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب ،
 وأيضا يجب الاهتمام بالشغل العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع
 الغنى فى القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى فى تسخيرها
 وإعطاء كمال الحرية لها . هذا مع الاهتمام بإصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الإدارة
 فى جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان ، فهذه أظنها سبل الرشاد
 ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك فى كافة الأقطار ، فالأمل أن تصرفوا
 همكم فى رؤية أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الأفكار ، وفقنا الله
 إلى ما فيه الخير والصالح انه ولى التوفيق ، (١)

وأول ما بلغت النظر فى هذا الخطاب تأييد الخديو للنظام الدستورى واعتزامه
 العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شورى النواب لىكون الوزراء مسئولين
 أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته فى هذه الأغراض
 لانتظمت الأحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة
 من العوامل المهيئة لإقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ فى آخر عهد اسماعيل يحقق
 آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الأولى فى أبريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة
 مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، ووضع دستوراً جديداً على أحدث
 المبادئ العصرية عرضه إذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الأزمّة السياسية التى انتهت
 بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه ، ولو سارت الأمور سيراً
 حسناً لبادر توفيق باشا إلى إعلان هذا الدستور وإنفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل
 جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة



Chirif

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

(١) ١٨٨٧ -- ١٨٢٦

سلبية خالية من العنف والثورة . ولكن توفيق باشا لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة ، فانه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفاً كان من أنصار النظام الدستورى ، بل هو مؤسس هذا النظام فى مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق

(١) ترجمناه له فى كتاب « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٤٤ من الطبعة الأولى

وقد بقي محتفظا بالسلطة المطلقة معتصما بها مدة سنتين . ولو استطاع أن يستبقها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر في سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيجي بيانه

وقد يبدو عجبا أن يعلن الخديو في كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستوري ، ثم يعمل على نقض ذلك « ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة في حكومات الاستبداد ، وما قوى في نفسه نزعة الاستبداد رغبته في اكتساب ثقة وكلاء الدول ، وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فانهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان إلى إقرار الدستور في مصر ، ولا إلى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى في نفسه

لم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف باشا في الوزارة طويلا ، لاختلافهما في النزعة ، واستمسك شريف بسياسته في تقرير النظام الدستوري . ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده في مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبق شريف باشا ريثما تنتهي تلك الفترة

فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجيء فرمان السلطاني باسناد الخديوية إليه جريا على العادة المتبعة في ذلك العصر ، وكثرت الإشاعات والآقاويل في تعليل هذا التأخير ، وذهب الناس في ذلك مذاهب شتى ، وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الخديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الخديو إسماعيل بإرادة سلطانية ، فزعمت أن لها حق تعديل المزايا التي اعترفت بها من قبل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ) ، المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التي نالتها مصر من تركيا ، ولكن إنجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالاستئذان أن تطلعا على نص فرمان الجديد قبل إعلانه وأبلغتا الباب العالي أنهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التي أقرتها تركيا في فرماناتها السابقة ، ولم تسكن الدولتان تقصدا في ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان أن لا يزداد

نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها ، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع فرمان ، وأن لا تجرى فيه من التعديلات إلا ما تقرره الدولتان ، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر فرمان إلى توفيق باشا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) ، وقد احتوى تعديلات تلتقص المزايا التي نالها الخديو اسماعيل في فرمان ٨ يونية سنة ١٨٧٣ ، وهذه التعديلات هي : (١) فيما يتعلق بحق مصر في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ، قيد الخديو بوجوب إبلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالي قبل نشرها ، ولم يكن هذا القيد وارداً في فرمان سنة ١٨٧٣ .

(٢) حدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي في وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد . (٣) قيد حق الخديو في الاستدانة ، فخطر عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائي مصر . وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، إذ لم تريا فيها ما ينافي مصالحهما .

وبعد أن صدر فرمان على النجو المتقدم ، حملة إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايوني ، قتل بالقلعة بديوان الغورى يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للأريكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد اسماعيل ، ومن هذا إلى أكبر أبنائه ، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها مع تسويغها بأن الإمتيازات التي نالتها الخديوية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشا كل الحاضرة ، قال في هذا الصدد : « وقد ظهر أن بعض أحكام فرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الإمتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الأحوال المشككة الحاضرة المعلومة فصار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الإمتيازات وتأكيدها وصار تعديل المواد المقتضى

تبديلها وتعديلها وإصلاحها (١) ، وذكر الإمتيازات التي أثبتتها وهي :
 الإستقلال الداخلى التام ، أى حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظمات
 الداخلية على اختلاف أنواعها ، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية
 والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الأجانب بالحكومة والبوليس ، واشتمل على
 التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها ، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا
 ومقدارها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١ ر ٤٨٦ ج مصرى) وعلى عدم جواز
 التنازل عن الإمتيازات التى أعطيت لمصر ولا التنازل عن أى جزء من الأراضى
 المصرية ، أو تركها إلى الغير . وهذا النص الأخير له أهميته فى بطلان قرار الحكومة
 الصادر سنة ١٨٨٤ بإخلاء السودان ، وبطلان الإتفاقات التى عقدها مصر مع الدول
 الإستعمارية بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها فى السودان ، وبخاصة
 إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

إنقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق فى الإقتصاد واجتناب الإسراف فيما حدد لنفسه
 وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية ، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
 جنيه مصرى ولوالدته ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ولحرمه ٢٠.٠٠٠ جنيه ولأبيه الخديو السابق
 اسماعيل باشا ٣٠.٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦.٠٠٠ جنيه
 ولسكريمته الأميرة توحيدة هانم ١٨.٠٠٠ جنيه ولسكل من نجليه الأمير حسين باشا
 كامل والأمير حسن باشا ١٨.٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، فلما
 رفع إليه القرار بذلك تنازل لوالده عن ٢٠.٠٠٠ جنيه تضم إلى مرتبه وأبطل ما كان
 مخصصا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥.٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية
 إلى ٢٤٥.٠٠٠ جنيه (٢) . وكان هذا مثلاً حسناً فى الإقتصاد ومساعدته للبلاد فى
 محنتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات فى ميزانية ١٨٨٠ كاسيجىء ببيانه (ص ٤٧)

(١) عن فرمان المنشور فى الوقائع المصرية عدد ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) الوطن عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابى ص ٦٠ . مصر للمصريين

استقالة وزارة شريف باشا

لم يسكد الخديو توفيق يطمئن عل مركزه بورود فرمان السلطانى حتى أعلن رغبته فى التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصداً الاستانة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزاً ثقة الخديو حتى ورد فرمان ، ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهى ترجع فى واقع الأمر إلى استمساك شريف بهرناجحة الدستورى ومخالفة الخديو إياه فى وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الأمين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول - وخاصة قنصلى إنجلترا وفرنسا - إلى بقاءه فى الوزارة لملو له الدستورى ، فأوعزا إلى الخديو أن ينفذ يده منه إذ لم يكن يروق لهما إقرار النظام الدستورى فى البلاد كان مجلس شورى النواب مؤجلاً فى بداية عهد الخديو توفيق . إذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) (١) وقد قررت الحكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى ، حتى يتم النظر فى مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا فى أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف فى استمالة الخديو وإقناعه باصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذاً لما وعد به فى كتابه اليه حين ألف الوزارة ، فخالفه الخديو فى وجهة نظره ورفض طلبه متعللاً بعدم موافقة قنصلى إنجلترا وفرنسا (٢) فقدم شريف باشا استقالته

(١) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ طبعة أولى والوقائع المصرية عدد ١٣ يوليه سنة ١٨٧٩

(٢) هما الميسو تريكو Tnicou ومعتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسل

Lascelles ومعتمد إنجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Malet السكرتير

الاول للسفارة الانجليزية فى الاستانة معتمداً لإنجلترا وقصلاً عاماً لها فى مصر وتسلم مهام

منصبه فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقي يشغل هذا المنصب حتى

انتهاء الثورة العرابية واحتلال الانجليز مصر إذ خلفه السير ايفلين بارنج (اللورد كرومر)

فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وعين البارون دى رنج De Ring معتمداً لفرنسا وقصلاً عاماً لها

فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض

وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول في وزارة جديدة إلا إذا أوجب طلبهم وتألف مجلس النواب . وقد كان هذا عهداً جليلاً من أعضاء الوزارة ولعله أول عهد من نوعه في حياة مصر الدستورية . فان اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عال في الاستمسك بالمبادئ القويمة وتضحية المناصب في سبيل الواجب القومي

ولقد بر الوزراء بعهدهم . فاعدا اثنين منهم وهما محمود سامى باشا البارودى . ومصطفى فهمى باشا . فقد نقضا العهد ورضيا أن يشتركا في الوزارة التى أعقبت وزارة شريف . ثم في وزارة رياض باشا . وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية . وصرف النظر عن الدستور . ومن تهكم الأقدار أن محمود سامى باشا البارودى الذى نكث عهده في الاستمسك بالحكم النيابى . وارتضى الاشتراك في وزارة حكمت البلاد حكماً مطلقاً زهاء السنتين . هو الذى صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العراقية . وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه في أمر الدستور (في عهد وزارته الثانية) واشترك هو والعراييون في إكراهه على الاستقالة (فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجىء بيانه ، متذرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الاطماع في رئاسة الوزارة هى التى أثارت عليه هذه الحملة

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، ألف الخديو وزارة من غير رئيس ؛ وتولى هو رئاستها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمى باشا للخارجية . محمد مرعشلى باشا للأشغال . عثمان رفقى باشا للحرية والبحرية . محمود سامى باشا البارودى للأوقاف على إبراهيم باشا للمعارف (١)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩

إلغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة في مناهج الحكم ، ونقضا للنظام الذى تقرر فى مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ (١) القاضى بإنشاء مجلس النظار . وأن يتولاه رئيس منهم ، وتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الاستبدادية ، واعتزاه الرجوع الى طريقة إسماعيل القديمة ، من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة فى البيان الذى نشرته «الوقائع المصرية» فى صدد ذلك التغيير ، وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظار ؛ ألغيت هذه الرئاسة . وسدرت الإرادة السنية فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر يكون مسؤولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعدا ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال . ينعقد تحت رئاسة الجنا ب الخديوى (٢)

فهذا البيان معناه إلغاء مجلس النظار وإلغاء رأسته . وإلغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ؛ وقد تأيد هذا المعنى بالسكتاب الذى بعث به الخديو الى كل من الوزراء الذين أقامهم . إذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله ، وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسؤولا عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته ، وأن المواد التى كان جاريات تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيقتنا من النظار تحت رأستنا ، وكل من النظار اذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرا على ديوان وأصدرنا أمرنا هذا لكم للعلمية

(١) هو المرسوم الذى أصدره إسماعيل لنوبار باشا بإنشاء مجلس النظار

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩

والمبادرة في مباشرة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا « (١)

إعانة الرقابة الثنائية

إن الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية في عهد إسماعيل ، بمقتضى المرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين إذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » ؛ وهما : المستر رومين Romaine مراقبا إنجليزيا على الإيرادات . والبارون دى مالاريه Malaret مراقبا فرنسيا على المصروفات . فلما تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الأوروبيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ، ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية في أواخر عهد إسماعيل وليس فيها وزير أوروبي ، فعرض على الدولتين الإنجليزية ، والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو إسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيبان ، وانتهت بخلع إسماعيل فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل إعادة الرقابة الثنائية . فتألفت وزارة شريف باشا ، وكذلك الوزارة التي رأسها الخديو ، دون أن يكون فيهما وزيران أوروبيان . وفي عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بإعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعين السير افان بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشا (رقيقا) على الإيرادات ، بدلا من المستر رومين . والمسير دى بلنيير De Blignieres رقيقا على الحسابات والدين العمومي بدلا من البارون دى مالاريه (٢) وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الإنجليزية والفرنسية

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩

نفي السيد جمال الدين

وقد نهج هذه الوزارة . في مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد . وكل أربز عمل لها ، نفي السيد جمال الدين الأفغانى من مصر ، بقرار صدر من مجلس الوزراء . وقد أذاعت الوزارة بلاغا رسميا من إدارة المطبوعات ، بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفي السيد بعبارات جارحة ، ملؤها السكذب والافتراء (١) .

وزارة رياض باشا

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا في أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما ألف الخديو الوزارة أرسل في استدعائه . ففهم الناس أن نية الخديو قد اتجهت إلى إسناد وزارة الداخلية إليه ، على أنه في الحقيقة كان ينوى أن يعهد إليه تأليف وزارة جديدة . جاء رياض باشا إلى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وذهب منها إلى القاهرة . وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم . وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد إليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه في اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية بئين فيه القواعد التي يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد إلغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته . وتولى رأسه عند الاقتضاء . ومن ذلك الحين جرت العادت بأن تعقد جلسات المجلس تارة برأسه ولى الأمر ، وطورا برأسه رئيس النظار . قال في كتابه :

« عزيزى رياض باشا »

« إنى لما أخذت أخيرا زمام رئاسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفسكرى إعادة الحكومة الشخصية . وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأيد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ؛ ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك

(١) نشر هذا البلاغ في الواقع المصرية عدد ٣١ أغسطس سنة ١٧٨٩ — راجع كتابنا

« عصر إسماعيل » ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤ (طبعة الأولى)

أمر آ قطعيا ، ولا أمراً مخالفاً للأصول التي اتخذتها منذ أخذت بزمام الحكومة أعني الحكم بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم . وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ولا يتعلق بي أن لا تكون مرعية الأجراء على الدوام . ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضمير في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكاري المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي أتمنى نجاحها وانتشارها في إدارة المملكة .

« وإني لمتيقن أنكم مشتركون معنا في هذه الأفكار والتصورات ! وأنكم عازمون عزماً قوياً على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الأفكار بالتمام ، وإني لأعرف درجة إخلاصكم وحسن طوبيتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه . ولهذا فإني مع ثقتي وحسن يقيني فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظاً لنفسه حق الحضور في جلساته ، وتولى رياسته عند الاقتضاء . وإني لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء في انتخاب رفقاتكم النظار . ثم ترفع أسماؤهم إلينا لأصدق على توظيفهم . وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ في الأشغال على مقتضى ما نص عليه في الأمر الصادر المؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فإنه لا يزال مرعى الإجراء في جميع أحكامه التي لا يعترها تغيير بأمرنا هذا ، وإن المحافظين والمدبرين ، ومأموري الضبطيات . ووكلاء النظارات ، وكتاب أسرارها ، ومفتشى الأقاليم ، ومديري الإدارات المهمة لا يكون نصيبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار ، والتصديق عليه من لدنا . وأما باقي الموظفين : فيسكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم ، الذين هم تابعون لهم . ولا يخفى عليكم أننا في شاغل من المسائل المهمة . وقد دعيت الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات والمصروفات السنوية ، بطريقة منتظمة ، وبالترتيب النهائي المختص بالتحصيل الذي هو شديد الارتباط بالميزانية وتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتها ومعظم همنا ، وإني على يقين بأنني أعتمد عليكم في حل هذه المسائل ومشاكلها من الأمور



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ - ١٩١١

(الذي شئت في عهده الثورة العراقية)

المهمة ، ولخبر تسكم التامة ، وحبكم للوطن لا تهملون في شيء يعود على القطر
بالإصلاح الحقيقي الذي هو متمنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية
جهده في تمهيد سبله « (١)

فرفع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآنى تعرييه ، متضمناً تأليف الوزارة
وبيان أسماء أعضائها :

• مولاي

• لقد تفضلتم على بتسكينى بتشكيل نظارة جديدة ، وانى لأشكر الجنب العالى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩. وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك

جواب رياض باشا ونشرا في جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩.

ونشرت الوقائع تعرييهما

على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها وأشكر أيضا مولاي حيث تكرم على بالاعتماد بسبب اخلاصى للوطن العزيز وادارته ، وغاية آمالى تحقيق المقاصد السكرية التى أبداهها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن أساعد على قدر امكانى بالاتحاد فى ذلك مع رفقاتى الموافقين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى إصلاح حالة القطر المصرى ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همى فى أداء مادعيت اليه ، ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتك السنية التوجهات الآتية للتصديق عليها :
عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين نخرى باشا ناظر الحقانية ، على باشا ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الاوقاف

« فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتهكم الفخيمة الخديوية ، فالتمس صدور أمرها السكريم بذلك مع تفضلها على بتوليى نظارة الداخلية اصالة ونظارة المالية مؤقتا كما تفضلت على بتوليى رئاسة مجلس النظار

« وأقدم مزيد الاحترام التام للاعتاب العلية وأشرف بانأكون خادما لجلالتكم الآمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع ،^(١)

وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة رياض باشا

شخصية رياض باشا

مثل رياض باشا دوراً طويلاً على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة العرابية أو فى خلالها أو فى عهد الاحتلال ، وعمر طويلاً إذ توفى سنة ١٩١١ عن سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة فى تاريخ الإدارة المصرية ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) . وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان^(٢) ،

(١) الوقائع المصرية . العدد السابق

(٢) هى عائلة مصرية اسلامية ، ولا صحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض باشا من أصل اسرائيلى اناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل افندي الوزان بن احمد الوزان ابن حسن الوزان كبير كتبة الحكومة المصرية المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م)

وكان أبوه ناظراً لدار الضرب (الضربخانة) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية إذ دخل في خدمة الحكومة كاتباً بديوان المالية في يناير سنة ١٨٤٨ قبل أن ينال حظاً موفوراً من التعليم ، وأخذ يتدرج في الوظائف حتى التحق كاتباً بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل في سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال في وقت قصير رتبة يوزباشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة سنة ١٨٥٢ ياوراً بمعية عباس الأول ونال الخطوة عنده فرفاه إلى رتبة أميرالاي وجعله مهرداراً له (حامل الختم) ، ثم عينه مديراً للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى في المناصب العالية حتى صار في عهد اسماعيل عضواً في المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيراً سنة ١٨٧٨ في وزارة نوبار باشا الأولى التى سقطت بتأثير ثورة الجيش في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رئاسة الوزارة لأول مرة في عهد الخديو توفيق كما رأيت في سياق الحديث

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه في الميل إلى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى ، والإذعان للتدخل الأجنبي ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الأجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين شريف باشا في هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث على أثر ارتباك شؤون مصر المالية من انشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وإمعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية في تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة اوروبية ، عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شؤون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على ارادتهما وأصدر مرسوماً بتأليف هذه اللجنة في يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان تأليفها امتحاناً لسكرامة الحكومة ومظهرها من مظاهر التدخل الأوروني في أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول الدائنة وليس فيهم عضو مصرى سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الأجنبية ، وهذا يدل على ارياحها إلى مسلكه وسياسته ، قارن هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيراً للخارجية) الحضور أمام اللجنة عندما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى

استقالته ، تجدد الفرق محسوسا بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجنة هي التي أوعزت بتأليف وزارة نويار باشا وفيها وزيران أجنبيان ، وهي المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيرا للداخلية ، فكانت سياستها قائمة على عمالة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت الوزارة الأوروبية ، وفي عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين واستندت مناصب كبيرة في الحكومة إلى طائفة من الأوروبيين ، ولما سقطت في فبراير سنة ١٨٧٩ اعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الأوروبيان ، وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى النواب تخلصا من مراقبه ، وقد تولى رياض باشا ابلاغ هذا القرار إلى المجلس وتنفيذه ، واضطدم بالنواب في جلسة تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكتها ، وعلى رياض باشا كما فصلنا ذلك في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢١١ (من الطبعة الأولى) . فذه السوابق لم تكن تدعو إلى الاطمئنان لسياسة رياض باشا ، وقد تبين من تتابع الحوادث أن ميوله للحكم المطلق ، وكرهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوروبي لم تفارقه في عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العراقية إذ كان أول مطالب العراقيين في سبتمبر سنة ١٨٨١ هو إسقاط وزارة رياض باشا ، وهذه النزعات ترجع إلى شخصية رياض ، فقد كان من أبرز صفاته التعاضل والكبرياء ، والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات ، فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون إلى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شئون الحكومة ، ومع أن شريف باشا كان أعرق منه في الارستقراطية فإنه كان يخالفه في نزعته ، ويدعو إلى تخويل الأمة حقوقها في الدستور والحكم النيابي ، ولعل ذلك راجع إلى أن شريف باشا يختلف في نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو في سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه في مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطاً موفوراً من الثقافة والتهذيب ، واستروح في فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية ، أما رياض فلم يتلق تعليماً عالياً في المدارس النظامية . وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هي قشور اقتبسها بذكائه الفطري ومرانه وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم

ينفذ ببصيرته إلى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والأمراء ، ولم يكن يمتاز عنهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الإرادة ، وكان على شاكلتهم في الغرور والاعتداد بالنفس ، وهذا الغرور من الأسباب التي جنحت به إلى الاستبداد في الرأي ، لأنه لم يكن يرى نفسه في حاجة إلى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير

على أن رياض باشا كان من الوجهة الإدارية حاكماً ممتازاً ، ففي الحق أن له في هذه الناحية مزايا لا يستهان بها ، كان حازماً قوى الشكيمة ، بارز الشخصية ، ماضى الإرادة محباً للعمل ، لا يهن فيه ولا يمل منه ، يقظاً على رقابة مروضيه ، يشعرهم دائماً بأنه عليهم رقيب عتيد ، ويأخذهم بالشدة والحزم إذا هم قصروا في القيام بواجباتهم ، وقد كان بلامراء أكفأ معاصريه من الوجهة الإدارية ، وأكثرهم جلداء على العمل ، وهذه المزايا قد ساعدت كثيراً على انتظام الأداة الحكومية في عهده ، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك ، وهي نزاهته واستقامته ، وحبه للعدل ، وتغفقه عن الرشوة ، وتلك صفات لم تكن مألوفة في طبقة الحكام ، وإنها تستحق ما هي جديرة به من حسن التقدير ، فشخصية رياض باشا تجمع كثيراً من المزايا إلى جانب كثير من النقائص ، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الأولى في عهد الخديو توفيق ، وهي الوزارة التي شبت في عهدها الثورة العرابية

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ، إذ لم يكن يكن خافياً أن مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل في خلع إسماعيل ، فاجتهد توفيق باشا في إرضاء الدول ، تفسادياً من أن يستهدف لغضبها ، كما استهدف أبوه من قبل ، وقد بادر إلى الاتفاق مع الدولتين الانجليزية والفرنسية على إعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية) ، وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه ، واقتصر المرسوم على تعيين الرقيين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصبيهما ، فكان مطلوباً

من رياض باشا أن يضع نظاماً لهذا المنصب لسكى لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية في إدارة شؤون الدولة

نظام الرقابة الثنائية

ولسكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الأوروبي ، فترك لقنصلي الدولتين ، الإنجليز والفرنسية ، وضع مشروع اللائحة التي تحدد سلطة الرقيين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت في شأنه مناقشة طويلة ، انتهت بإقراره كما هو ، فجاء مشروعاً هادماً لسلطة الحكومة الأهلية ، يجعل للرقيين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وإن لم يغدا من الوزراء رسمياً لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها . والاشترك في مداولاته ، على أن لا يكون لهما إلا رأى استشاري ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا . . . فهي تؤدي حتماً معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة ، أن يقدم لهما في كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن إيراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيان النظر في المصالح العمومية التي لهما مراقبتها والإشراف عليها ، أي جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزل لهما إلا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيان يتدخلان في كل شأن من شؤون الحكومة المالية

صدر المرسوم الخديوي بوضع هذا النظام في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط في نفوس المصريين ، لما تبنوا من أحكامه المهينة ونصوصه المذلة ، وكان صدوره من أهم الأسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها

التنازل عن ارباح مصرف قناة السويس

صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة في أرباحها السنوية تبلغ ١٥ في المائة من مجموع تلك الأرباح تؤول إليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هي البقية الباقية من الفائدة التي تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو إسماعيل أسهمها فيها ، ففي أوائل عهد توفيق عرض الرقيبان الأوروبيان — السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) والمسيو دى بلنير — على الحكومة أن تبيع هذه الحصة مقابل ٧٠٠.٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من المسالين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ في جلسة غير اعتيادية ، عقدت خصيصا للنظر في هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديرون Liron d'Airoles نائبا عن المسيو دى بلنير الذي كان في باريس يفاوض في إتمامها ، فأيد السير بارنج (كرومر) إبرام الصفقة ودافع عنها دفاعا طويلا ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التي ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة إذ صرح في جلسة مجلس الوزراء أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة إذا باعت حصتها في الربح فلا يبقى لها أى حق مادي في قناة السويس ، مع أن القناة قائمة في أرض مصر ، وأنه عقد المجلس خصيصا للنظر في هذه المسألة ، على أنه مع هذه الملاحظه لم يعارض في إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة إليها ، وقال حسين فخري باشا وزير الحقانية : إن الرهن هو السبيل إلى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة ما دامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمه الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الأشغال : إننا مضطرون الى بيع هذه الحصة مع شديد الأسف فإن الجميع يسعون في الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهما واحداً ونحن نتجرد من كل حق فيها ، ثم عاد السير إفلين بارنج (كرومر)

إلى تسويق هذا البيع . وانتهت الجلسة بإقراره (١) مقابل ثمن بحس مقداره ٢٢ مليون فرنك ، وهي بلاشك صفقة خاسرة ، لأن قيمة هذه الحصة الآن (١٩٣٧) تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل إيراداً سنوياً لا يقل في السنة عن ٨٦٩.٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها ، وهذا يدل على ما فى الصفقة من الخسران المبين

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى أول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً إلى الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ (٢) ؛ وقد قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨٠٥٦١٦٢٢ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٣٦٤١٠٥٤٤ جنيه ، يضم إليها ٦٨١٤٨٦ جنيه قيمة الجزية السنوية ، التى كانت تؤدى لحكومة الاستانة ، والباقى ومقداره ٤٢٣٨٠٥٩٢ جنيه خصص للدين العام (٣) ، أى أن مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الإيرادات ، وسند كر هنا أقلام هذه الميزانية (٤) ، لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية فى ذلك العهد (٥)

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) و (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٤) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٥) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ - ٧٢ فى كتابنا « عصر

إسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ (طبعة أولى) ، ويلاحظ فى معرض المقارنة أن إيرادات الحكومة

فى سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بلغت ٧١٥٩٠٧ ر ٣٣ ج ومصروفاتها ٢٥٢ ر ٣١٦٠٠ ج ، وفى

سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغت الإيرادات ٩٧ ر ٣٩٤٠٠٠ ج والمصروفات ١٠٠ ر ٣٥٠٣٠٣ ج

الإيرادات

(١) الأموال المقررة

جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الأتبان	٥٢٢٧٣٨٨
عوائد الأملاك	٦٢١٩٦
ويركوارباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨٠٩٣
عوائد الأغنام والمعز	١٢٦٧٤
» العربات وحيوانات الأجرة	١٠٨٠٧
» معاصر الزيت	٣٤٦٨
	٥٢٤٦٢٦

(٢) الأموال والإيرادات غير المقررة

جنيه مصرى	
من المحاكم	١٨٠٥٤٨
من الجمارك	٦٢٢٥٢٩
من البريد	٧٥٩٥٠
من الدخولية	٢٤٧٦٥٥
من المصلح (الملح)	١٠٠٠٠٠
التسجيل والطوابع	٦١١٧٧
مسايد الأسماك	٧٦٢١٦
عوائد الرسالة	٨٥٧٤٣
عوائد أوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠٧٦٤
	١٥٣٠٥٨٢

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

جنيه مصرى	جنيه مصرى
السكك الحديدية	١٠٥٠٥٠٠
التلغراف	٢٩٠٠٠

١٠٧٩٥٠٠

(٤) وابورات البوستة الخديوية

١٢٨١٠٠

١٢٨١٠٠

(٥) إيرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠٠٠٠
الانجرارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢٩٢٩
الفنارات	٤١١٤٣
الضربخانة	١٩٤٢٤
الموانئ (ماعداميناء الاسكندرية)	١٠٥٤٣
سكة حلوان	٧٩٩٢

١٥٣٠٤١

(٦) الإيرادات المتنوعة

ايجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠٠٠٤
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥

٤٠٥٦٩

(٧) المتحصلات المتنوعة

ايرادات مصلحة الصحة	١٦٥٦٢
الجهادية	١٧٨
البحرية	١١٨١
ايرادات المدارس	١٢٦٥
الأشغال العمومية	٤١١٢

جنيه مصرى	جنيه مصرى
مستقطع نظير أطيان معاش	١٧٦
رسوم الأرضية في زمن الموالدوال أعياد	٣٢٦
رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها	٥٢٨
متحصلات أخرى	٦٠٣٠٠
٣٠٠٣٥٨	
(٨) سلفيات الفلاحين	
تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفاً لأهالى	٢٩٠٩٣٥
الوجه القبلى فى سنه ١٨٧٨	٢٩٠٩٣٥
(٩) مستقطع نظير الاحتياطى	
المستقطع من رواتب الموظفين	٤٤٠٩١١
٤٤٠٩١١	
٨٠٥٦١٠٦٢٢	

المصروفات

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٦٨١٠٤٨٦	(١) خراج مصر
	(٢) الدين العمومى
.....	الدين المنتظم (١)
.....	غير المنتظم
٣١٥٠٠٠	(٣) مخصصات الخديو والعائلة الخديوية
٤١٨٢٢	(٤) المعية السنية
٥٧٩٦	(٥) مجلس النظار
١١٣٣٦	(٦) نظارة الخارجية
	(٧) نظارة المالية
٨٧٠٠٢	ديوان العموم
١٩٥٠٠	التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)
٢٠٧٤٥	صندوق الدين العمومى
٥٠٠٠٠	التاربع (ادارة المساحة)
١٥٨٠٤٢٧	المديريات والمحافظات والدوائر البلدية
٤٢٠٥٢٥	دخوليات
١١٧٨١	ادارة مصايد الاسماك
٤٢٦٥	تحصيل عوائد الرسالة
٤٤٦٠	ميناء الاسكندرية

(١) ترك على يياض فى الميزانية لانه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » ولدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٥٩٢ ٢٣٨ ر ٤ جنيه للدين العام إجمالاً فى كتاب رياض باشا الى الخديو بطلب التصديق على الميزانية

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
الفنارات	٢٤٥٨٦	
الضربخانة	٦٤٧٢	
أقلام متنوعة	١٠٢١٩٩	
(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
الحرية	٣٦٠٠٠٠	
البحرية	٥٤٧٣٤	٤١٤٧٣٤
(٩) نظارة المعارف		
ديوان العموم	٥٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠٥١٧	٥٩٤١٥
(١٠) نظارة الداخلية		
ديوان العموم	٤٦٠٢٠	
مجلس النواب	٢٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧١١٧	
خدمة المطافىء	٨٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠١٥٤	
الرزنامة	٨٨٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢٠٧٣	٤٨٠٨٨٣
(١١) نظارة الحقانية		
ديوان العموم	٢٤٠٥٢	
المحاكم المختلطة	١٣٢٠٤٣	
المحاكم الشرعية	٣١٣١٨	
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦٨٨٧	٢٤٤٣٠٠

(١٢) نظارة الاشغال العمومية

ديوان العموم	٢٨٠٧٦٠
مصالح الأقاليم	٢٣٠٨٢٠
حفظ أبنية الحكومة	٢٨٠٠٠
أشغال حفظ النيل	٤٨٠٢٥٠
أشغال صناعية	٦٤٠٥٧٠
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦٠٢٧٩
رياح البحيرة	١٢٠٢١٧
ترعة الابراهيمية	٢١٠٧٦٣
ترعة الاسماعيليه	١٨٠٤٦٣
ترعة المحمودية	١٨٠٩٧٨
كوبرى قصر النيل	١٠٠٩٩١
سد أبو قير	٢٠٠٥٤٥
الموانئ « ماعدا ميناء الاسكندرية »	٥٠٠٥٢٠
مجلس الزراعة	٢٠٠٦٢٠
تنظيم مدينة مصر	٥٢٠٦٥٨
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٠٤٦٩
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٠٣٩١
المتحف « الاتسكخانة »	٤٠٠١١٠
المعادن والمحاجر والملاحات	١٦٠٢٧٨
الانجرارية	٣٠٠٣٣٠
التيارات	٧٣٥
سكة حوان الحديدية	٩٠٠٣٤

٤٤٧٠٨٧١

جنيه مصري	جنيه مصري	
(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات		
عموم المصلحة	٢٥٠٦٣٠	
تشغيل	٧٩٠٣٩٠	
إدارة الخطوط	٨٨٠٢١٠	
إدارة الورش والعمليات	٢٠٦٠٦٠٠	
المخازن	٨٠١٣٠	
التلغراف	٣٤٠٧٠٠	٤٤٢٠٦٦٠
(١٤) الجمارك		
الجمارك	٣٧٠٨٢٨	
خفر السواحل	١٢٠٠٠٠	٤٩٠٨٢٨
(١٥) البوستان		٦٤٠٧٣٩
(١٦) وابورات البوستان الخديوية		١٢٧٠٨٣٦
(١٧) المصلح		
الملاحات وأشوان الملح	١٢٠٩٢٣	
ثمن الملح ونقله	٨٠٦٣٩	٢١٠٥٦٢
(١٨) لوازم الأشوان والمخازن		
مصروفات الأشوان والمخازن في المحروسة	٢٠٥٩٢	
تموين الأشوان والمخازن	١٢٠٥٠٠	١٥٠٠٩٢
(١٩) مبالغ احتياطية للبصروفات الطارئة		١٥٠٠٠٠
(٢٠) معاشات		٢١٦٠٧٣٦
المجموع ما عدا الدين	٤٣٢٣٠٣٠	

رحلة الخديو في الأقاليم

كان الخديو توفيق يميل في بدء حكمه إلى التجنب إلى الأمة ، فاعتزم زيارة الأقاليم ليتصل بالأعيان والرعية ، ويتعرف أحوالهم ، وقد تمت هذه الرحلة في عهد وزارة رياض باشا

بدأت سياحة الخديو في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلي حتى أسوان وعاد إلى القاهرة في ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة في ١٠ أبريل فزار مديريات الوجه البحري وشرقي دمياط ورشيد ، وعاد إلى العاصمة في ٤ مايو ، وقد زار في طوافه كبار الأعيان في المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا في التنافس للإنفاق على المسآب والولائم والأفراح لاستقبال الخديو في دورهم ، مما أدى إلى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرايين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تكن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التي ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التي تسببها الأعيان في وقت كانوا ينوؤن فيه بالانتقال والمغارم

لجنة التصفية

كان مطلوبا من الحكومة وضع نظام مالي لتسوية الديون العامة وبيان طريقة وفائها وإداء فوائدها وأقساطها ومقدار ما يخص لها من إيرادات الخزنة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديو والدول التي لها معظم الديون وهي فرنسا وإنجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسوما في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الإنجليزية ، وعضوا واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، وعضوا واحد عن مصر (١) ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر في الملاحظات التي يقدمها أصحاب الشأن من يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التي بمقتضاها

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أبريل سنة ١٨٨٠

تم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الابرادات التي يمكن تخصيصها في الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذي يفي بحاجات الحكومة ومطالبها ، وخول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من قرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الاوروبيين ، ونص كذلك على إمكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديو في المرسوم بإصدار القانون الذي تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذي بدء بإففاذ التشريع الذي تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به في وضعه ، إذ لم يكن لها الا مندوب واحد في لجنة التصفية ، وهذابين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الاوروبى

أعضاء لجنة التصفية

وفي ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة (١) وهم : السير ريفرس ويلسن Rivers Wilson (الذى كان رئيسا للجنة التحقيق العليا في عهد اسماعيل ووزير المالية في وزارة نوبار باشا) . والسير أوكن كولفن Auckland Colvin مندوبين عن إنجلترا . والمسيو بليج دى بوغاس Bellaigue de Boghas والمسيو ليرون ديروول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمير Kremer عن النمسا . ودى تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والمسيو بارافلى Baravelli عن ايطاليا . وبطرس بك (باشا) غالى مندوبا عن الحكومة المصرية ، وعهد المرسوم برئاسة اللجنة إلى السير ريفرس ويلسن ، وفي اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة في اللجنة ميثاقا بأن تقبل دولهم القانون الذى تضعه اللجنة ، وأن تبلغه إلى الدول الأخرى المشتركة في تأسيس المحاكم المختلطة لىكى توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Sauruma قنصل المانيا العام . دى شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دى رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوارمالييت Edward Malet قنصل إنجلترا . دى مارتينو De Martino قنصل ايطاليا

(١) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨٠

وفي خلال مداولات اللجنة عين السير أوكان كولفن مراقبا (مفتشا) بدلا من السير إلفن بارنج (كرومر) الذى تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضوا بلجنة التصفية ، وعين البارون دى قتسيره Devetsera بدلا من فون كريم الذى استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديو القانون الذى وضعته ، فأصدر به مرسوما في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ (١) ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذى يعد أساس نظام مصر المالى حتى سنة ١٩٠٤ ، ولماله من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام إلى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه (٢)

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٩٧٨٨٨٨٨ جنيه فقط من الإيرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر الى تركيا (ومقدارها ٦٨١٩٨٦ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الإيرادات أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، ويخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافى إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وإيرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفى حالة عدم كفاية هذه الموارد لداء السكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الإيرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم فى استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا إذ اتفق أن زيادة الإيرادات المخصصة له لم تعادل نصفا فى المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة بأداء كماله هذا النصف فى المائة من زيادة الإيرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية وهو ٨٩٧٨٨٨٨٨ جنيه

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت إدارة مصلحة دولية ، وحدد لهذا الدين فائدة

(١) نشر فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يولييه سنة ١٨٨٠

(٢) برقية البارون دى رنج الى السيودى فرسينيه . الكتاب الاصر سنة ١٨٨٠

خمس في المائة منها أربعة في المائة بضمانة الحكومة وواحد المائة فائدة تسكيلية تدفع أيضا إذا سمحت بذلك إيرادات الأملاك ، وكل ما يزيد من الإيرادات يخصص بعد دفع فائدة خمس في المائة لتسكين مال احتياطي غايته ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضا ضم دين الدائرة الخاصة الذي أنشئ بموجب اتفاقية ١٣ يولييه سنة ١٨٧٧ إلى دين الدائرة السنوية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوي اللازم لخدمته وقدره ٣٤٠.٠٠٠ جنيه مع ابقاء إيرادات مديرية (قنا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الإضافي المؤرخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

كان قانون التصفية نظاماً مجحفاً فرضته الدول الأوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التي أملت أحكامه هي محاباة الدائنين الأجانب وإيثارها على مصالح البلاد وأهلها ، وإرهاق المصريين في سبيل وفاء الديون وفوائدها ، فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل في الميزانية ، بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفي بحاجات البلاد ورواتب الموظفين ، أو يكفي لإنفاذ مشاريع الإصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهي تزيد عن نصف إيراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة بأداء العجز ، أما إذا زادت عنها فإن الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولو زادت إيرادات الحكومة ، وإذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفي هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج إلى بيان

ولم تحفل اللجنة في وضع هذا القانون إلا بحقوق أصحاب الديون الأوروبيين ، أما ديون الأهليين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزنامة ، فلم يحسب لها في القانون أى حساب ، مع أن الأهالي دفعوا نحو ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في المقابلة وأربعة ملايين في دين الرزنامة ، وأصبحت المبالغ التي اقترضتها الحكومة من الأهليين في عهد اسماعيل

بموجب سندات على المالية ، لا قيمة لها ، على خلاف سندات الديون التي في يد
الاجانب ، فلا غرو أن قبل صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من
أسباب قيام الثورة العرابية

إلغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية إلغاء قانون المقابلة ، وقد صدر المرسوم بذلك في ٦ يناير
سنة ١٨٨٠ (١)

كان هذا القانون يقضى بأنه اذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة
ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة اطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ،
وهي وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الأموال من الاهلين ، وكانت
بمثابة قرض إجبارى استدانته الحكومة من أصحاب الأطيان ، فوقع عليهم بسببه
حيف كبير ، ولكن إلغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير
سنة ١٨٨٠ قضى بإعادة الضرائب إلى نصابها الأصلي من غير إعفاء ، مع الوعد
بإستئزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التي تسكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض
المقابلة) ، على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ،
وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع

كان الغرض من إلغاء قانون المقابلة زيادة ما تجنيه الحكومة من الضرائب ، وقد
زادت فعلا بمقدار ما كان يقضى به القانون من إعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف
المربوط على أطيانهم . وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن ما دفعه الملاك
من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ
الضخم إلى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذي اكتسبه به بموجب هذا القانون ،
ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موزعة لتحقيق ، على أن يكون التعويض تبعاً
لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ما يثبت دفعه من المقابلة يخصم
منه ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ،
وبالباقي يرد إلى أصحابه مقسماً على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخصص

سنويا لأقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، وهى قاعدة تنطوى على إهدار حقوق
الاهلين والاستهانة بها ، وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر إلى الدائنين الوطنيين
بغير العين التى كانت تنظر بها إلى الدائنين الاجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم
وأطماعهم ، أما الدائنون الوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت
فى إلغاء قانون المقابلة

إلغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا النسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها
الحسنة إلغاء السخرة ، وكانت سائدة فى مصر إلى ذلك الحين ، وقوامها تسخير
الاهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة ، كإقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشديد
دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا فى خدمة مصانع الخديو وحاشيته والأمراء
والكبراء ، وكبار الموظفين والأعيان ، فأمر رياض باشا بإلغاء السخرة ، وفيما يتعلق
بأعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البديل النقدى ، ليفتدى من يشاء نفسه من
العمل البدنى فيها ، فخفت وطأة السخرة عن الاهلين

وأبطل الضرب بالسكراباج فى تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته
وجعل الأموال الأميرية على أقساط معينة تؤدى فى مواعيد محددة ، بما يوافق
مصلحة المزارعين والملاك ، ولا يلجئهم إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، وصدر
المرسوم الخديوى بذلك فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ (١) ، وقرر توزيع مياه الرى
توزيعا عادلا بين الاهلين ، والغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر فى ١٣
ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقي الملح احتكارا فى يد الحكومة

والغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير
سنة ١٨٨٠ (٢) وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة
على أشخاص الاهلى ، ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية
والصيافة والدلالة على ما يباع من المصوغات . عوائد الوزن . عوائد بيع المجوهرات .
رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الغجر ، عوائد

(٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠

ينبع المواشى بمصر والاسكندرية والسويس ، ضريبة الاثنين في المائة المضافة إلى عوائد الاملاك ، رسوم القيد عن العرضحالات ، عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالى الحمص ، عوائد الدخولية والتنظيم في جميع القرى ، مع استمرارها في المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على إعفاء المزارعين من ضريبة الوريكو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب مما وضعته الحكومة في عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به الشدائد التى كان الأهليون يعانونها فى اداء تلك الضرائب ، والمضار التى كانت تصيب الصناعة والتجارة من جرائها

وفى مقابل الغائما زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠ الف جنيهه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠^(١) ، لكي يتحقق معنى من معانى المساواة بين دافعى الضرائب^(٢)

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمرا فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتى بيانها وهى التى بناها اسماعيل أو التى امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكا للحكومة ، وألحقت بالاملاك الأميرية المعدة للمنفعة العامة ، وقد بنى الامر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة أن العقارات والسرايات وملحقاتها المبيئنة أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لإقامة خديو مصر ، وأنها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث أن العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك أن تكون ملكا لاحد الناس وان كانت قد تحررت بها حجج باسماء بعض عائلتنا »^(٣) ، وهذه القصور والعمارات هى كما وردت فى الأمر المذكور :

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) رسالة البارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى مصر الى الميسو دى فرسينيه —

الكتاب الاصر ١٨٨٠ — ٨١ وثيقة رقم ١٠

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠

سراى عابدين . سراى الاسماعيلية . سراى القصر العالى . المسكان السكان
بخط الاسماعيلية والذي كان معروفا بمخزن الموبيليات . مطبعة بولاق وما يتبعها من
الآلات والمهمات والأبنية . اسطبلات بولاق . سراى الجزيرة وما يتبعها من
المباني والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فداناً والاراضى التى تتبعها ويبلغ مقدارها
٣٥٩٥ فداناً . سراى الجيزة وما يتبعها من المباني والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فداناً .
اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان . حديقة النزهة بالاسكندرية . سراى
الرملى (مصطفى باشا) وما يتبعها من المباني والقشلاقات والاسطبلات . سراى أدينا
سراى المنصورة ، سراى الروضة . سراى المنيا

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيين الاوروبيين، وصدر
بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الايرادات بمبلغ
٢١٩٤٨٠ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٨٣٠٨٨٧٠ ج ، فتكون زيادة الايرادات
على المصروفات ١١٠٥٥١ ر ١١٠ جنيه (١)

إصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم
وما يقتضى إجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رأسها إلى على باشا
ابراهيم وزير المعارف ، وأعضاؤها هم : عبد الله باشا فيكرى . الجنرال لارمى باشا .
Larmee bacha . الدكتور سالم باشا سالم . المسيو دوربك Daure Bey مفتش
التعليم . روجرس بك Rogers Bey . المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة
الادارة (الحقوق) وقتئذ (٢)

وقد عملت اللجنة فى إصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريراً بوجوب تأسيس

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٠

مدرسة عليا للمعلمين (نور مال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية ، وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت في ١٠ يناير سنة ١٨٨١^(١) وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وانشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الامراء والذوات، سميت (المدرسة العليا) نسبة إلى محمد علي باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحتها الخديو في أول يناير سنة ١٨٨١^(٢)، وكان مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهائياً ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة ١٨٨١

وفي ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بإنشاء هيئة دائمة ، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف، لإبداء الرأي في كل ما يختص بمشروعات التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برئاسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ علي باشا ابراهيم ، ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماءهم في المرسوم وهم : علي باشا مبارك وزير الأشغال العمومية . حسين فخري باشا وزير الحفائية . المسيو موني Money أحد مديري صندوق الدين . المسيو ليرون دي رول Liron Dairoles باشكاتب الرقابة الثنائية . الجنرال ستون باشا stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري . عبدالله باشا فسكري وكيل وزارة المعارف . الجنرال لارمي باشا Larnee ناظر المدارس الحربية . الدكتور سالم باشا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية . الدكتور جالياردوبك Gaillardot Bey ناظر مدرسة الطب . المسيو ماسبيرو Masbero ناظر المتحف . المسيو موجل Mougel ناظر مدرسة المعلمين . اسماعيل بك (باشا) الفلكي ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers pey ناظر قلم الاملاك الأميرية ، المسيو فيدال بك (باشا) Vidal bey ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) . المسيو جييجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع . اسبيتا بك Spitta مدير دار السكتب ؛ المسيو مونتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم) المدرسة العلمية

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١

صادق بك شنن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا)
وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفي الاستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ
محمد عبده (الاستاذ الامام) المحرر الاول بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفي
من العلماء ، الشيخ حسونه التواوى الاستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Beruard
الاستاذ بمدرسة الألسن (١)

ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له
الأثر الحسن في نهضة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طويلا لسقوط وزارة رياض
باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العراقية ، هذا وما يسترعى النظر في تأليفه
أن أغلبية أعضائه من الأجانب ؛ على غير حاجة إلى هذا العدد الجهم منهم ، وبعضهم
لا يمت إلى التعليم بصلة كالمسيو موفى مدير صندوق الدين ، والمسيو ليرون ديرول
باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على أن الروح التي أملت تأليف هذا المجلس هي
روح التعظيم من شأن الأجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان اليهم ، وهي
من عيوب رياض باشا الجوهريّة ، وليس من المعقول أن ينهض مجلس بالتعليم القومى
نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجهم من الأوروبيين ولهم فيه الأغلبية ، وقد افتتح المجلس
يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨١ (٢)

إصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد أن كانت
تصدر مرتين في الاسبوع وعهد برآسة تحريرها إلى الشيخ محمد عبده (الاستاذ
الامام) (٣) وكان محررا بها ، كما عهد اليه اختيار محرريها ، وبدأت تظهر في شكلها
الجديد منذ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) ، فاختار لها من الكتاب البارزين
في ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ
ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩

(٣) كان الشيخ احمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده

الإصلاح القضائي

وعنيت وزارة رياض باشا بالإصلاح القضائي. فوضعت اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ) ، وهي أول لائحة نظمت شؤون القضاء الشرعي ، ووجهت شيئاً من العناية إلى إصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فاصدرت أوامرها إلى المجالس أن لا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور . والفت لجنة لإصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

إحصاء النفوس

والفت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برئاسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من : إسماعيل باشا محمد . وسليمان باشا أباطه . وعلى بك الزيني . وروجرس بك . ويعقوب بك أرئين . وأمتشى بك مدير مصلحة الإحصاء



إلى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد أسلفنا القول انه في عهد هاشبث الثورة ، فلننتقل الآن إلى الكلام عن أسباب الثورة العراقية ومقدماتها

الفصل الثاني

مقدمات الثورة العراقية وأسبابها

ظهرت الثورة العراقية في عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها
توصف الثورة العراقية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح ، لا مراء فيه إذا لاحظنا أن دعائها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته
ولسكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هي أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الامة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهي المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم ، وأسباب عامة ، وهي التي تتصل بحالة الشعب ، والعوامل التي دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها ، وإذا كانت الاسباب الخاصة أقوى أثرا في ظهورها وتطورها ، فلنبدا بالكلام عنها

الأسباب الخاصة

ترجع هذه الأسباب إلى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفيق وزير الحربية في عهد وزارة رياض باشا
كان عثمان باشا رفيق قائدا شركسيا متعصبا لجنسه ، يتحيز للضباط الذين من أصل شركسي أو تركي أو أرناؤودي ، ويعمل على جمع زمام السلطة في أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين في الترقيات والتعيينات ، وينظر إلى هؤلاء بعين الزرارية والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العراقية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل الإدراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر في العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رئاسة الجيش في

عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم في الحملة إنصافا ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد في تشجيعه المصريين وترقيتهم في المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة في الجيش ولما هبأ أمثال عثمان رفقي السبيل إلى الفتنة ، فقد كان سعيد يميل بطبعه الى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطائهم حقهم في التقدم ، وفي عهده ارتقى كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلاً عرابي باشا ذاته ، فإنه مع كونه نشأ في الجيش جنديا بسيطا (نفرا) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها في قليل من الزمن ، فصار ملازما سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى إلى درجه يوزباشي سنة ١٨٥٩ ، ثم نال رتبة « صاغ » في تلك السنة ، ورتبه البكباشي سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائممقاما في سبتمبر من تلك السنة ، أما في عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائممقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين

ولا مرأ في أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين في المعاملة ، رغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، بمظهر أثره جليا في الهزائم التي حاقت بالجيش المصري سنة ٧٥ — ١٨٧٦ في حرب الحبشة ، وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الآثار فإن اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ما وقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل انه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن ما لبث أن رجع عن ذلك ، بل قرب به إليه وجعله من خاصة بطانته ، وهذا يدل على شديد ميله الى تلك الفئة ، فكانت لها الخطوة لديه ، ثم لدى الحديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العراقية ، لأن عرابي وصحبه لم يثوروا إلا حين طفق السكيل من محابة أمثال عثمان باشا رفقي للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابي وصحبه كانوا على حق في المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطبيعة البشرية مفعورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى ، بل كانوا كذلك هدفا لأشد ضروب الغت والإرهاق ، إذ كان

يكفى أن تلصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تسكن صحيحة ، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى إلى أقاصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الاسباب

فالثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناؤود من الغلظة والغلظة ، والزهو والحيلة ، والزراية بالوطنيين ، فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لافى مصر وحدها ، بل فى سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، إذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات فى السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة (الأولى)

وما دمنا فى صدد الأسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال فى أن ظهور أحمد عرابى كان فى مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهاراً على ولاية الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجىء بيانه ، فهذه الجراءة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تسكن له تلك الشخصية التى اجتذبت إليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والإقدام ، لكان محتملاً أن لا تظهر الثورة العرابية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التى ظهرت فيها

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع إلى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التى شكها منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لا يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يحنح إلى التراخي والضعف ، ثم إلى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحاً فى سياسته ولا فى تصرفاته ، وكان أيضاً يميل إلى الدسائس ويبيع لبطانته أن تمضى فى كيدها وتديرها ، ثم لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع

عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى في العودة إلى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بأن له ضلعاً في مؤامرة الضباط الشراكسة التي أججت نار الخلاف بين الخديو والعرايين ، كما سنذكره في موضعه ، وكذلك كان له من الأمير محمد بن عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى في التطلع إلى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم (١) في الأستانة - مهبط الفتن والدسائس - واتصاله برجال المايين ، عاملاً قوياً لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلاً عن أن الأمير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سناً ، ولم يتبدل هذا النظام إلا في عهد اسماعيل ، إذ جعل العرش في ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق ول من أفاد من النظام الجديد . ولم يكن قبل صدور هذا فرمان يتطلع إلى العرش ، ولا كان معترفاً له بالزعامة من أمراء آل بيته وبخاصة الأميرات ، اذ كن ينعين على والدته أنها قبيلة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة ، أضف الى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفي الرأي والنزعات في مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التي أعانت على ظهور الثورة ونجاحها

الأسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية .

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تدمير المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم للاهلين

(١) يسمى عادة الأمير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية أحياناً

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء ينتصف للظالم ويعطى كل ذي حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالسكر باج شائعاً يتخذ الحكام وسيلة لتحصيل الاموال أو أداة للقسوة والتعذيب ، حقا ان رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره في هذا الصدد لم تنفذ تنفيذاً تاماً ، وبقي السكر باج في كثير من النواحي أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوي السلطة والجاه من الحكام والأمرأ ، وكان النفي الى أقاصى السودان عموبة يعانها الكيئون لمجرد الشبهة أو النكايه ، ذكرت جريدة المونيتور أجبسيان (١) أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفي الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفياً ، وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التي كان الناس يعانونها قبل قيام الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفهم لمجرد محضر موقع من بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة ، يعانونها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها إلا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيراً ما تنقلب غداً لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم

فالمصريون كانوا إذا يتطلعون إلى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابي يوطد مبادئ العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين في الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابي ، فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادي

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئاً من النظام الدستوري من قبل ، إذ أنشئ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان مجلساً لا سلطة له . فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الأهلىن ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه فى أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان إلى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية سنة ١٨٧٩ . ولكن الأزيمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون إصداره والعمل به كما أسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، إذا بهم يرون شريف باشا يستقبل لمعارضة الخديو إياه فى تشكيل مجلس النواب ، وإصراره على الحكم المطلق ورأى الخديو يؤلف وزارة برآسته . مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكماً مطلقاً ، وحرمانها أى نظام ستورى ، حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد اسماعيل ، وأنه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاماً أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبيعياً إذا دعاهم داع إلى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، وبين لك من هذه الناحية أن الثورة العراقية هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وامتدادها

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة فى انشاء مجلس النواب ، وانحيازه لتنفيذ الأوروى ، وما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لأراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، وإصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريد الفريق شاهين باشا كنج وزير الحرية السابق من رتبة وألقابه لاتصاله بالحزب الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ،

وفيه إلى أقاصى السودان لاعتراضه على إلغاء قانون المقابلة، كما سيجيء بيانه في الأسباب الاقتصادية، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد في عهد توفيق باشا، ثم في عهد وزارة رياض، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامه المطبوعات (١) لإلزام الصحف أو تعطيلها، وفي عهد الوزارة التي رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريده (مرآة الشرق) لمدة شهر، وأندرت جريدة (التجارة) ثم عطلت جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعينها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها (٢)، وفي عهد وزارة رياض باشا أندرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان، ثم عطلتا تعطيلاً نهائياً لإصرارهما على خطة المعارضة

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة. تجلت فيهما روح السيد جمال الدين، ولا غرو فصاحبهما ومنتشؤهما هو أديب اسحق من خاصه تلاميذ الحكيم الأفغانى، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ في أواخر عهد اسماعيل، وكانتا في عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها في حقوق البلاد، فلم تطق وزارة رياض باشا صبراً على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلاً نهائياً، ويتبين من عبارات القرار مبلغ حق الحكومة وغضبها على الصحيفتين وعلى صحف المعارضة عامة، وهذا نص القرار:

« حيث سبق صدور الإنذارات مراراً عديدة وتنبهات شفاهية من إدارة المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الأهلية عموماً، وإلى أصحاب امتياز جريدتي مصر والتجارة خصوصاً، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب

(١) هي غير قانون المطبوعات الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة

شريف باشا الثالثة

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تشويش الأفكار ، صدر له آخر إنذار بأنه إذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدته بالكلية ، وحيث أنه بعد هذا الإنذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره في جريدة (التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح في أنه لا يرجع عما هو مصر عليه ، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحال صدور الحكم من إدارة المطبوعات بالغائهما مؤبداً ، (١)

وأندرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيين الماليين (٢) ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات وأخباراً عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار (٣) ، ومنعت جرائد (النحلة) (٤) و (أبو نضارة) ثم (أبو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصري ، وأندرت جريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهراً ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة عشر يوماً (٥) ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الأوروبية ، فعطلت جريدة (الريفورم) تعطيلاً نهائياً ، وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مشيرة للأفكار (٦) وأندرت جريدة (الفار دالاسكندري) (٧)

فالصحف المعارضة وما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع إلى الحرية والدستور ، وما لقيته من الاضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها

تأسيس الحزب الوطني

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقين من سياسة رياض باشا ، عُرفوا بالحزب الوطني ، وقد نشروا في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا

(١) الوطن عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور اجبسيان عدد ٢٦ ابريل

سنة ١٨٨٠ (٥) الوطن عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠

(٦) المونيتور اجبسيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ (٧) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠

منه عشرين ألف نسخة ، وسعى رياض في معرفة ناشريه لإقصائهم إلى السودان فلم يستطع إلى ذلك سبيلا (١) ، ويقول المسير جون نينيه الذى عاصر حوادث الثورة العربية : إن إخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لإسقاطه ، وإن منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الأربعة : شريف باشا وإسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وإنهم أوفدوا إلى باريس اديب اسحق لإنشاء جريدة القاهرة (٢) وقد رحل فعلا إلى أوروبا بعد إلغاء جريدته (مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض . وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى إثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتمسكها رياض لمنع تداولها فى مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحبا عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباطه (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) ، ومحمود باشا فهمى ، ويقول المسير جون نينيه : إن الغرض من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له فى الأقاليم ، وإن سلطان باشا بوجاهته وثرائه ؛ إذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطنان ، كان بطمع فى رئاسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع إلى الوزارة لأنه لم يكن كفؤا لها ، بل كان يرنو إلى رئاسة مجلس النواب (٣)

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى : إنه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه إلى التذمر من تغلغل النفوذ الأوروبى فى الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سرى أسموه (الحزب الوطنى) جعلوا مركزه مدينة حلوان (٤) ونشروا عدة منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته

(١) جون نينيه - عرابى باشا ص ٣٧ (٢) المرجع السابق ص ٣٨

(٣) المرجع السابق ص ٣٩ (٤) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان)

وحقوقه ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضممان وطلبوا المطالب الآتية :

أولاً — أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخدوية
ثانياً — أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في
قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول ذلك
الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام
ثالثاً — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمستظمة ديناً واحداً مضموناً
بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ في المائة

رابعاً — أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب
تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (١)

فرواية عرابي عن تأسيس الحزب الوطني لا تختلف في جوهرها عن رواية
نبيه . ويقول عرابي : إنه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على
زعيمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق
من زعماء هذا الحزب ، فاحتج بالحماية الإيطالية ، وغادر مصر إلى إيطاليا فصدر أمر
الخدوي في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ بتجريدته من رتبة وألقابه وبمحو اسمه من دفاتر
ضباط الجيش ، وبنى الأمر على أنه دخل في حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن
بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من
حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية

يقين مما تقدم أن الحزب الوطني كان له أثر كبير في ظهور الثورة العرابية ،
وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة إلى
الخدوي بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة إلى الحرية ، وهي
الجريدة التي عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه

وثمة عامل آخر ، يتصل بالأسباب السياسية ، كان له أثره في التحريض على
الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعني بها ثورة

الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل في فبراير سنة ١٨٧٩، فإن تلك الثورة هي صورة مصغرة للثورة العراية، إذ قامت على أكتاف الضبط، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخير مرتباتهم وإحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستبداع، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لفيق من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود إلى وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ولسن وزير المالية وقتئذ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب، وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ولسن، اقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكان وزيراً للداخلية) والسير ريفرس ولسن في إحدى غرف الدور الأعلى، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار، فهذا الفوز الذي أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابي وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١

الأسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيراً من الحالة السياسية، بل كانت أدعى منها إلى الثورة، فالديون التي اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبثاً جسيماً من الأثقال الفادحة، واضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد قوائد الديون، فكان ذلك سبباً لتدمير الأهلين، خاصتهم وعامتهم، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم، الذي يجبي كل عام من عرق الفلاح وكده، معناه حرمان الأهلين ثمرة جهودهم ومتاعهم، وإضاعتها لحساب الدائنين، هذا فضلاً عن فداحة الضرائب في مجموعها، وعدم توزيعها توزيعاً عادلاً، واقتضاؤها بوسائل القهر والإرهاق، فانضم الأهليون إلى الثورة وشايعوها آمليين أن تخفف عنهم أعباء الضرائب، وكان استفحال نفوذ الأجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا إلى تبرم الأهلين بنظر حكومتهم، فإن الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، والمزايا التي نالها التجار والمرابون، قد أكتسبهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزنة المصرية، وعلى حساب الأهلين

وزاد في تدمير المثقفين والأعيان استسلام الحكومة في عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم، فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان

الإنجليزى والفرنسى، وخولت الرقيين الأوروبيين سلطة واسعة المدى في شؤون الحكومة المالية، واتسع النفوذ الأوروبى داخل الحكومة بواسطة الرقيين، وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب المالىين الأوروبيين، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية، فانشئت في عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الأوروبى في حياة مصر الاقتصادية. كالبنك العقارى (وقد تأسس في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠)، وشركة تكرير السكر، والشركة العمومية لإجراء الأشغال بالديار المصرية، وشركة المقاولات وغيرها. وكلها شركات أجنبية برؤوس أموال أوروبية، وأعضاؤها من الأوروبيين، وعقود تأسيسها التي صدرت بها الأوامر العالية لم تراع فيها مصالح الأهلى في شيء. فهذا الاسراف في رعاية المصالح ورؤوس الأموال الأوروبية، وتمكينها من التغلغل في كيان البلاد المالى والاقتصادى، كل ذلك كان له أثره في تبرم الناس بالوزارة، فضلا عن أنه كان في ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية

وزاد الأعيان سخطاً على الوزارة إلغاؤها (قانون المقابلة)، فانضموا الى صفوف المعارضة، ذلك أن إبطال ما كان يقضى به هذا القانون من إعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب، فيه ضياع أموالهم التي أدوها للحكومة مقابل هذا الإعفاء، وقد كان أكثر الأعيان اعتراضاً على هذا الإلغاء السيد حسن موسى العقاد، فقدم بذلك مظلة إلى لجنة التصفية نشرها في جريدة (الريفورم)، ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدفع الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها، وأن الأهالى قد احتملوا شتات كثيرة في أداء المقابلة، وباعوا في هذا السبيل مصوغاتهم وأملأهم، واستدانوا الديون الفادحة، فكان لزاماً على الحكومة أن ترد جميع ما أداه المالكون إلى أصحابه، بحيث لا يسرى مرسوم الإلغاء إلا بعد رد ما أخذته الحكومة، فرأى رياض باشا أن في تقديم هذه المظلة إلى لجنة التصفية ونشرها في جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة وإثارة الأفكار عليها، وبخاصة لأن العقاد دعا الأهالى إلى توقيع عرائض بهذا المعنى، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائى بالحبس سنتين، وشدد المجلس

الاستئناف هذا الحكم، فزاده إلى خمس سنوات ، ولم تسكتف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس الأحكام) بنفيه إلى فازوغلى بأقاصى السودان (١) ونفذ فيه الحكم وسبق إلى فازوغلى ، ولم يفرج عنه إلا فى عهد وزارة شريف باشا بعد إنشاء مجلس النواب (٢)، يضاف إلى ذلك صدور قانون التصفية (يولى سنة ١٨٨٠) ، فقد ظهر فيه من التحيز للعثنيين الأجانب والإجحاف بالآلهين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وازداد الاعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيانه

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية إنقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات ، وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور فرمان السلطان لتوفيق باشا مشتملاً على إنقاص عدد الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندى ، ولكن السبب الاقتصادى كان له أكبر الأثر فى هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص إلى اثنى عشر ألفاً (٣) ، أى إلى أقل مما حدده فرمان السلطان ، وقد استتبع هذا النقص إحالة كثير من الضباط إلى الاستيداع ، ووقعهم فى الضيق المالى ، ولم تعن الحكومة بتدابير وظائف لهم تعوضهم ما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال إلى الناقين وشارك الموظفون ضباط الجيش فى شعورهم ، إذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقبين الأوروبيين ما يشير فى نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الأوروبيين فى دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتميزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون

وخلاصة ما تقدم أن الثورة العراقية هى من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانيها البلاد قبل الثورة

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ (٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) إحصاء المسبو مونج Minge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر — الكتاب

الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٤ المؤرخة فى ٢٧ إبريل سنة ١٨٨١

الاسباب الاجتماعية

إن حالة المجتمع المصري كانت بلامراء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد المغفور له محمد علي باشا ، فالمدارس التي أسسها ، والبعثات العلمية التي أوفدها إلى الخارج ، قد خرّجت طبقة مثقفة نالت حظاً موفوراً من العلوم ، وليس يخفى أن العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ، ويسموها إلى النخاس الرقي والتقدم ، ويعرفها معاني الحرية والمساواة والحقوق الإنسانية ، ويهيب بها إلى محاكاة الأمم الحرة في الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر في توجيه أنظار المثقفين إلى التبرم بالاستبداد والتطلع إلى الحرية والدستور ، واقرنت النهضة العلمية بنهضة في الأدب قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع في نفس الأديب من التطلع إلى المثل العليا ، يمد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الآم إلى الاستمسك بالحرية والكرامة الإنسانية ، والنفور من الذل وإباء الضيم والمهانة فالعلوم والآداب كان لها أثرها في تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفي الدعاية لها . وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء في المحافل والمجتمعات أثر كبير في التحريض على الثورة

وكانت الصحافة من العوامل القوية في ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة في مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير في تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتنقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها في إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للإنذار والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقاً بها وتأييداً لآرائها وأفكارها الحرة

ويتصل بالاسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى في المجتمع المصري ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجلود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة

والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والاعيان ، وكان يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يبعث في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر في أوائل حكم توفيق ، فإن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري وه أنه للثورة ، ولاغرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا أن يمدحها بأرائه الحكيمة وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شامت الاقدار والدسائس الإنجليزية أن ينفي السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور^(١)

ظهور عرابي باشا

نشأته وماضيه

قلنا إن ظهور عرابي كان من الأسباب المباشرة في ظهور الثورة ، ولاغرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، وإلى اسمه نسبت ، وفي شخصه تمثلت ، فلندكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئا عن نشأة زعيمها ولد أحمد عرابي في ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ (٣١ مارس سنة ١٨٤١) في هرية رزنة^(٢) ، وهي قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية في عهد جد عرابي ، ولما شب

(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغاني — « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ١٠٧

(٢) من الطبعة الأولى (٢) مذكرات عرابي ص ١١

وترعرع علمه أبوه مبادئ القراءة والكتابة في مكتب القرية، وعهد إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس، كان صرافاً في البلد، فدرّبه على الكتابة والأعمال الحسابية، ومكث يتمرّن على يديه نحو خمس سنوات (١) ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم، فسكّث فيه أربع سنوات، أتم في خلالها استظهار القرآن الكريم، وتلقّى شيئاً من اللغة والفقه والتفسير.

وبعد أن عاد إلى بلده، دون أن يتم دراسته في الأزهر، اقترح بالعسكرية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) جندياً بسيطاً (نفراً) تنفيذاً لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمد والمشايخ، ولإجافته القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأولى، ثم رقى إلى مرتبة الضباط، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين في الجيش، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد في السابعة عشرة، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩، ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠، ثم صار قائم مقام في سبتمبر سنة ١٨٦٠ (٢)، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه في زيارته للمدينة المنورة ياوراً له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧ هـ)، وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفسه إذ آنس من سعيد عطفاً كبيراً على طبقة الفلاحين، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش، فألقى بعض الفرق وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابي، ثم أمر بإعادتهم قبيل وفاته، وعاد عرابي إلى سابق رتبته.

فلما توفي سعيد وخلفه إسماعيل فقد عرابي عطف ولى الأمر إذ لم يكن إسماعيل يأخذ بسنة سلفه في العطف على الضباط الوطنيين، وعادت الخطوة في الجيش إلى الضباط الشراكسة، فكان ذلك من أسباب تدمير عرابي واتجاه أفكاره إلى المطالبة بحقوق الضباط المصريين.

ووقع له حادث في عهد إسماعيل كان له أثر كبير في اتجاه أفكاره ونزعاته السياسية، ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشركى أدت إلى تقديمه إلى

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢

(٢) مذكرات عرابي ص ١١



احمد عرابي باشا

زعيم الثورة العربية

١٨٤١ - ١٩١١

مجلس عسكري ، والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ، فاستأنف عرابي هذا الحكم أمام المجلس العسكري الأعلى ف قضى بالغاء الحكم الابتدائي ، فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحرية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى علي باشا سري ، لأن الوزير كان يرغب في تأييد الحكم الابتدائي ، فسعى لدى الخديو اسماعيل في فصله عن الجيش ، فتم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضاً شديداً للشراكة

ورفع ظلامته من هذا القرار إلى الخديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والإهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيّرين فالتحق بوظيفة في دائرة الحلبية ، وفي أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير إلهامي باشا ، وهي أخت حرم الخديو توفيق من الرضاغة ، وتوصل بذلك إلى استصدار أمر من الخديو

إسماعيل بالعفو عنه وإعادته إلى الجيش برتبة العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فتأصلت في نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سبباً في تأخر ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابي ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاماً برتبة قائم مقام ، وهي الرتبة التي نالها في عهد سعيد باشا ، وكان يشهد بحياة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسي ، ممن هم دونه مرتبة ، حتى فاقوه في الرتب العسكرية لا لسبب سوى انهم « من ماليك أو أبناء ماليك العائلة الخديوية » كما يقول عرابي (١)

ومن ذلك الحين أخذت في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للماقته وفصاحته في الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم المأثورة تأثير كبير في نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم إلى تلبية نداءه والاستماع لنصائحه والاقتناع بآرائه ، ذكر محمود باشا فهمي في هذا الصدد أن عرابي دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الأليات المربطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات في حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها (٢)

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابي إلى رتبة أميرالاي في يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو في الإسكندرية ، فتوجه عرابي إلى سراي رأس التين وقدم للخديو شكره مقدماً عبارات الإخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه وعينه ميرالاي على ألاي المشاة الرابع الذي كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بألاي العباسية (٣) وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة

(١) مذكرات عرابي ص ٤٩

(٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦

(٣) مذكرات عرابي ص ١٥١

من هذا البيان يتضح أن ليس في نشأة عرابي شيء يستوقف النظر ، بل هي نشأة عادية لرجل عادي ، لم يتميز في ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار المعارك والحروب حتى تسكون فيه الروح الحربية الطموح إلى عظام الأمور ، ولم يشترك في الحملات والتجاريذ الحربية في عهد سعيد ولا في عهد اسماعيل ، عدا حملة الحبشة المشهورة سنة ١٨٧٥ إذا كان مكلفاً فيها بمهمة إدارية وهي إيصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ، ولم يساهم في وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية ما يجعل منه ضابطاً كفوفاً يعتمد عليه في قيادة الجيش والمعارك ، بل هو ضابط « من تحت السلاح » ، كان فرداً أو (نقرأ) كما هو لاصطلاح العسكري ، ثم صار ضابطاً لأن سعيد باشا وضع قاعده لإمكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه في إكثار عددهم

ولا غبار على هذه النشأة في شيء ، فالجندي البسيط قد يصل بالمران إلى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن عرابي لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم في سلك المدارس التي كانت قائمة في ذلك الحين والتي تخرج فيها طائفة من نوايع العلماء ، بل كل ما تلقاه هو مبادئ القراءة والكتابة والحساب . وبعض اللغة والعلوم الشرعية في الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فإن مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات ، وهي لا تكفي لينال الطالب حظاً من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية في المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلاً من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج العسكري ، ويقول هو عن نفسه في مذكراته إنه قرأ كتاباً باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر إلى حكومة شوروية دستورية ، وتاقت نفسه إلى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله إلى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقي خطبة في (قصر النيل) قال فيها مخاطباً الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوما مستعبداً لغيره من أمم الأرض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والاشوريين . والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان ، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالامويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك والأكراد ، والشركس ، وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) ، وحيث انى أعتبر نفسى مصرياً ، فوجب علىَّ أن أربى أبناء هذا الشعب ، وأهذبهم تهذيباً ، حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل ، (١) »

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقا على هذه الخطبة ، أنه لما انتهى سعيد باشا من إلقائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون ففخر جوا ووجوههم تهايل فرحاً واستبشاراً ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر المصريين) ، قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الامة المصرية الكريمة » تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة — لأن قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء — على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلاً لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان زلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والاحاديث النبوية والحكم المأثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزوابع والأعاصير ، بل يجب أن يكون إلى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية فذة تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة

وقد يرجع نزوعه إلى الثورة إلى أصله البدوي ، فإنه ذكر عن نسبه أنه ينحدر من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم أن أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين إذا آنسوا القوة من جانب خصومهم . وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عراقي ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها في واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية ما يسمو به إلى مصاف الأبطال وكان ذكاؤه محدوداً ، على أنه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيراً على أوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير في شخصيته

والشيء البارز في حياته أنه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجذبهم إليه ، فأقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسماعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والاعتبار بأمره

هذه كلمة موجزة عن نشأة عراقي وماضيهِ ، وصورة عامة لشخصيته ، فلنتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، في ظهور الثورة ، ثم في أطوارها ومراحلها ، إلى إخفاقها ونهايتها

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل - أول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا في بيان أسباب الثورة أن عثمان باشا رفق وزير الحرية في وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العربية ، لما ظهر منه من التعصب للشراكية والترك والإجحاف بحقوق الضباط الوطنيين في الجيش

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفق

فمن تصرفاته التي أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقرعة العسكرية من شأنه إذا نفذ بالدقة أن يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر التزيينات عن المتخرجين في المدارس الحربية

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون في ٣١ يولييه سنة ١٨٨٠^(١) - ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ - وهو يقضى بأن الجندى يبقى في العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده ، ويبقى رديفا مدة خمس سنوات مع ترده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم في بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات آخر ، وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية ، ويسخ اسمه من دفاتر الجهادية

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ والأعداد التالية

تذمر عرابي وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا أنه إنما وضع لمنع ترقية المصريين في الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون إمكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح ، لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التي تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل إلى ترقيةهم إذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطي ، فوضع هذا القانون يؤدي إلى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذي سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا إلى مرتبة الضباط ، ومنهم عرابي وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقتصر بمالأة عثمان رفقي للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتذمر ، ولكن الملابس التي اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم

ولم يكتف عثمان باشا رفقي بإصدار هذا القانون ، بل كان في تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك في الترقيات والتعيينات ، ويضطهد الوطنيين ، وآخر ما بدا منه - مما عجل بالثورة - أنه أصدر أمراً بنقل الميرالاي عبد العال بك حنبلى حشيش قائد ألاى طره (وكان يعرف بالألاى السودانى) إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوناً بها ، وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسى ، وأصدر أمراً آخر بفصل أحمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاى الفرسان وعين بدله ضابطاً شركسيا يدعى شاكر بك طمازه

علم عرابي بهذه الأوامر قبل نشرها ، إذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ - ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ - مدعوا إلى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعويين ، فثار لها غضبا ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : « إن هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقي على هضمها ^(١) » ، وعاد إلى دياره ساخظاً محنقا ، فألقى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا وإياه فيما يجب عمله ، إذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الأوامر

(١) مذكرات عرابي ص ١٥٢

اجتماع الضباط ومطالبتهم

اجتمع في تلك الليلة بمنزل أحمد عرابي بك ، كل من : الميرالاي عبد العال بك حلي حشيش قائد ألاي طره ، والبكباشي خضر أفندي خضر من ضباط ألاي المذكور ، والميرالاي علي بك فهمي الديب قائد ألاي الأول (ألاي الحرس الخديوي) بقشلاق عابدين ، والبكباشي محمد أفندي عميد من ضباط ألاي المذكور ، والبكباشي أني أفندي يوسف من ضباط ألاي الرابع الذي كان عرابي قائداً له ، وأحمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاي الفرسان ، وكانوا في شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها ، فاتفقوا على اختيار عرابي بك رئيساً لهم ، وعهدوا إليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا وإياه في تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابي يصف ما دار في هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن أخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفق :

قلت : ماذا تريدون إذا ؟ فقالوا إنما جئنا لنرى رأيك ، فقلت : رأي أن تطيخوا نفوسكم ، وتهذبوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر في مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيساً يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم إذا أرادت الحكومة به شراً ، فقالوا كلهم : إنا فوضنا إليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدي ، فقالوا : إنا لا نبغي غيرك ، ولا نتق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا : نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم أقسموا لي على ذلك ، فأقسموا (١) على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابي من فوره عريضة إلى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفق لجنسه ، وإجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده ، وعزله من منصبه وإعادة قائم مقام الفرسان

يقول عرابي في مذكراته ان العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهي (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن (٢) تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذاً لما وعد به الخديو كتابة عقب ارتقائه مسند الخديوية (٣) إبلاغ الجيش العامل إلى ١٨٠٠٠ جندي (٤) تعديل القوانين العسكرية لكي تكون كافية للعدل والمساواة بين رجال الجيش (١)

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها في عريضة الضباط أمر مبالغ فيه، ومشكوك في صحته ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابي واقعة قصر النيل) يقول إن العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقي من منصبه (٢)، والشيخ محمد عبده ينفي رواية عرابي ، ويقول إن العريضة تتضمن الشكوى من الحيف الذي وقع بالضباط من عثمان رفقي وطلب عزله وأنه لم يرد بها أية إشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي ، (٣) وقال علي باشا فهمي في استجوابه إن العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفقي ، وذكر البارون دي رنج De Ring قنصل فرنسا العام في مصر في رسالته عن واقعة قصر النيل إن العريضة مقصورة على إعادة قائم مقام الفرسان (٤)

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش في عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فإن المقام لم يكن يقتضي المبادرة الى طلب المجلس النيابي أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الأمر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقي ، والظاهر أن عرابي حين كتب مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط في واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقي هو في نفسه مطلب خطير يدل على جرأه كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملاً كبيراً من غير حاجة الى مبالغة في محتوياتها

(١) مذكرات عرابي ص ١٥٤ (٢) بلنت - التاريخ السري للاحتلال ص ١٠٢

(٣) رسالة الشيخ محمد عبده في ٣ مارس سنة ١٩٠٣ - المرجع السابق ص ٣٥٥ والبحر

الزاهر لمحمود باشا فهمي ج ١ ص ٢٠٦ (٤) الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

والآن نعود إلى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابي العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بخطمه وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلى ، ووضع المجتمعون الخطط السكيفية بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم إذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم (١)

بعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناسبة وزير الحربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابي بك رئيساً لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن وإيائه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هي الثورة على الحكومة وفى غداة ذلك اليوم أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة أحمد عرابي بك ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلى حشيش ، إلى وزارة الداخلية . وقدموا العريضة إلى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطلبوا إليه تقديمها إلى رياض باشا ، فذهب إليه ، ثم عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدمه بالنظر فى الأمر ، وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم مهتدا متوعدا قائلاً لهم : إن تقديم مثل هذه العريضة يؤدى إلى الهلاك وإن أمرها أشد خطراً من العريضة التى قدمها محمد أفندى فى (٢) وعوقب عليها بالنفى إلى السودان ، فأصر عرابي وصحبه على طلباتهم ، وأبان عرابي أن ما يطلبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى طلباتهم . وانصرفوا على ذلك

(١) مذكرات عرابي ١٥٤ (٢) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحُكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من خدمة الحكومة وحبس ستة سنتين بالطوبىخانه (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر الحكم فى الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الخديو بعد أن ساءت حالته بالسجن إذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠)

الضباط الثلاثة



عراقي ، علي فهمي الديب ، عبد العال حلمي
(الذين على أيديهم بدأت الثورة العراقية)

محاكمة الضباط الثلاثة

وفي ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء في سراى عابدين برئاسة الخديو، وبحث في أمر هذه العريضة، فاستقر الرأي على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : أحمد عرابي بك، وعلى فهمي بك، وعبدالعالم حلمي بك، أمام مجلس عسكري، وكان الأمر موضوع جدل طويل في المجلس، إذ كان رياض باشا يميل إلى إحالة تحقيق ما في العريضة على مجلس عسكري، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري، وانضم الخديو إلى هذا الرأي، وتابعه أغلب الوزراء، وأخذ عثمان باشا رفقى على عهده تنفيذه وأن يكون مسئولاً إذا حصل ما يخل بالامن (١)، ويقول محمود باشا سامي البارودي إنه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار في هذا الصدد وإن رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال أنه يخشى حصول فتن، وأخيراً قال له : ان كنت واثقاً من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الإجراء، وقد تسكف بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكري (٢)

استقر إذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة، وأصدر إلى وزير الحربية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم، وتأليف المجلس العسكري لمحاكمتهم برئاسة الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوقي باشا ولارمي باشا ودي بلتش باشا، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر في شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم، ولا نفذه بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلاطنتها، بل تحايل على تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تتم عن الضعف والدس، فقد أرسل إليهم في مساء ذلك

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١

(٢) محضر استجواب محمود باشا سامي البارودي مصر للبصريين ج ٧ ص ٦٧

اليوم تذاكر يدعوم فيها الى الحضور لديوان الوزارة (بقصر النيل) (١) صباح اليوم
التالى (اول فبراير) للعدالة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم
شقيقة الخديو

فاحس عرابى ورفيقاه الميكنة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى
وزير الحرية ثلاثة من أمراء الولايات المذكورة فى مثل هذا الشأن ، فاستعدوا
للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا الى قصر النيل ، على أن
يصحبهم بعض ضباط الألاى الاول (ألاى الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين)
كميون يقبون الحالة عن بعد لى يبادروا الى إخبار اخوانهم بما يقع اذا أصاب
الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابى وصاحباه الى قصر النيل ، فألقوه غاصا بكبار الضباط الموالين
للحكومة ، وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى
باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزع من سيوفهم إيدانها لنفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى
الظهر ، وسبقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشرا كسة ،
وتقاذفت عليهم ألفاظ الشتم والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبأيديهم السيوف
مسلولة ، وعين عثمان باشا رفيق ثلاثة ضباط بدلم على ألياتهم الثلاثة ، فجعل
الميرالاي محمود بك طاهر قومندان الألاى الرابع بدلا من عرابى بك ، والميرالاي
خورشيد بك نعمان ميرالاي الألاى السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ،
والقائم مقام خورشيد بك بسمى ميرالاي الألاى الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم
تنفيذ هذا الأمر فوراً ، فأصبح الضباط الجدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللواءات)
ليسلم كل منهم بحضوره قيادة ألابه ، فجعل مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى ، ومع خورشيد
نعمان اللواء خورشيد باشا طاهر ، ومع خورشيد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى

(١) هو القصر المعروف بشكنات قصر النيل ، وقد بناه سعيد باشا ، وجده الخديو اسماعيل
باشا وجعله مقرا لوزارة الحرية وكانت تسمى وزارة (الجهادية) واستمر مقرا لها فى عهد
الخديو توفيق الى أن احتله الانجليز عقب دخولهم العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وجلاوا عنه
سنة ١٩٤٧

الهجوم على قصر النيل

واطمروا سراح الضباط الثمينة

فلما علم عيون الآلاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة ، أسرعوا بالعودة الى مركز الآلاى بقشلاق عابدين ، وأنهموا الى ضباطه ما وقع ، فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا إنقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد افندى عبيد (١) مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للسير ، فاعترضه قائم مقام الآلاى خورشيد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق ، واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد افندى عبيد وقصد بهم الى قصر النيل ، حيث الضباط المعتقلون ، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدها بنفسه من سلاملك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سرياوره بأن يتوجه اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد (٢)

سار جنود الآلاى الاول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السنك) ، واقتحموا الديوان صاحبين صاحبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير الحرية) وبادروا الى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فر من إحدى النوافذ إلى ورشة التزوية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجد الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحرية وطالبوا إنقاذ ضباطهم ، وفى أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا ، فرغب فى التخلص منهم ، فضر به وجرح فى رقبته جرحا خفيفا ، وهم أستون باشا ولارى باشا ودى بلتش باشا بإغاثته ، فضر بهم

(١) هو الذى صار فيما بعد الأميرالاي محمد بك عبيد واستشهد فى واقعة التل الكبير

(٢) مذكرات عربى ص ١٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٥



عثمان باشا رفيقى

وزير الحربية فى وزارة رياض باشا

(والذى كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العراقية)

المتجهرون ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك فى جميع
الغرف والجهات ، وكسروا الأبواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير ، إلى أن
وصلوا إلى مقر الضباط الثلاثة . ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم (١)

اجتماع الحند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند إلى
قشلاق الآلاى الأول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط
الآلايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا إلى نجاتهم إذا حل بهم مكروه

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

أما الإي طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حنى ، فإنه لم يكد يعلم بما حل
 بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم ، فلما حضر الميرالاي الجديد ، خورشيد بك
 نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشيد باشا طاهر وأحمد بك حمدى الياور الخديوى ،
 بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائم مقام
 فرج بك الذكر ، واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار
 بهم الى قصر النيل لإنقاذ الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ،
 فأرسل تلغرافا الى الخديوينبته بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى
 خضر واخباره بما تم من الإفراج عن الضباط الثلاثة ، واقناعه بالرجوع من حيث أتى
 وإطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياوراليه أذنا صاغية ، واستمر
 الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لىكى يشاهد
 الضباط الزعماء بعد الإفراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الألاى
 الأول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الإي طره الى عرابى
 وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان
 لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته
 وأتى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لإنقاذه وصاحبيه من السجن

وأما الإي العباسية (ألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم
 يحضر الا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيبنى بيانه

عزل عثمان رفقى

وتعيين البارودى وزيرا للحرية

أول انتصار للشورة

كان احتشاد جنود الألايين بأسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لإيقاع الاضطراب
 فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث



محمود باشا سامى البارودى

وزير الحرية فى عهد وزارتى وياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله إزاء هذه الحركة . فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيرا للأوقاف) بإجابة طلبات الجند ، وقال إني أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الإذعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا إلى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر

باستدعائهم فحضرُوا والتسوا منه العفو فعفا عنهم (١)
 واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحرية إلى
 البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى عهده ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات
 نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد ، أولها إطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها
 عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحرية إلى نصير لهم ،
 ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، إذ برهن على أنه كان مؤيدا
 لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة
 وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى أول
 فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودى وزارة الحرية :
 « بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار إحالة نظارة الجهادية
 إلى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم
 بالإشعار » (٢)

موقف الألاى الرابع

قدمنا أن الألاى الرابع (ألاى العباسية) تخلف عن الحضور إلى ميدان عابدين
 عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرا حركة الثورة فى مبدأ الأمر ،
 فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين أمير الألاى جديد له ، وهو المير الألاى محمود
 بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى إلى مركز الألاى ليتسلم منصبه ،
 فاستقبله ضباطه بالاحترام والإذعان ، وقبلوه أميرا عليهم ، وأبدى البكباشى الألفى
 افتدى يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل
 من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين فى ميدان عابدين ، ثم ما كان من
 عزل عثمان رفقى وتعيين محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحرية ، وصدور العفو
 من الخديو عن المير الألايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاى المتخلف فى الحيرة والارتباك

(١) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للصريخ ج ٧ ص ٦٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠

وسقط في أيديهم وتخرج مر كزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا و طاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الألاى ؛ أمام ضباطه ، فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم على اللحق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف إلى الآخرين ، وأخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب إلى ميدان عابدين ليظهروا إخلاصهم لعراني ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابي فقبل عذرهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ؛ وعادوا صباحا إلى العباسية مع أمير الأيهام الأصلى (عرابي) تضى عرابي وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الألايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام ، وفى الصباح عاد ألاى العباسية إلى مركزه وعاد الألاى السودانى إلى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالأمس ، وهم اللواء خورشيد باشا طاهر و خورشيد بك نعمان والقائم مقام فرج بك الذكر والياور الخديو احمد بك حمدى

عرابى والقناصل

وفىما كان عرابى على رأس هذه الحركة أرسل إلى قصى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربى تصرفاته ، وقد عرف فى الحملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأتها المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل إلى عرابى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة (١) ، والواقع أنه لم يرسل اليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لإنصاف الضباط الوطنيين وتهئية الحالة ، قال فى هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملايساتها : « على أثر تعيين ضابط شركسى بدلا من قائممقام ألاى الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة إلى رياض باشا يطلبون فيها إعادة الضابط المفصول ، وكان وطنيا ، فقبلت هذه العريضة بالإهمال ، ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل اعتقل فى هذا الصباح (أول فبراير) قواد الألايات الثلاثة التى ينتمى اليها الضباط الموقعون على العريضة ، وذلك بأمر وزير الحربى الشركسى ،

(١) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦

فأثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند وأطلقوا سراخ رؤسهم عنوة ظهر اليوم، وقد أبلغني هذه الأخبار ضابطان وطنيان، وقدما لي عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بواسطة لعزل عثمان باشا رفقى وأشياعه، فامتنعت طبعاً عن التدخل في الأمر، ونصحت للضباطين بتهدة خواطر زملائهما، ثم ذهبت إلى السير إدور ماليت (قنصل إنجلترا العام) لتتوجه معاً إلى الخديو، وقد ذهباً إليه ووجدناه مع وزرائه، وكان سموه قد أوفد وزير الاوقاف (محمود باشا سامي البارودي) إلى الضباط الثوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت، وبعد أن مكثنا معه هنية قصيرة نصحناله أنا والسير ماليت في حالة إصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقى أن يدعن بدلاً من التسبب في وقوع كارثة، ولم يكن المسيودي بلنير ولا المستر كولفن (القيمان الماليان) حاضرين مجلس الوزراء، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما، ولا ضد الاوروبيين على العموم، وليكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرائها، (١)

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون دي رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده لإياهم، فأرسل الخديو باتفاقه مع رياض إلى المسيو جول جريفي رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسئلك القنصل العام، وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون دي رنج إلى فرنسا في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ (٢) ثم نقله من منصبه، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين في أول مارس سنة ١٨٨١، وكان نقله انتصاراً لوزارة رياض باشا، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لأنها كانت ترى في البارون دي رنج عاملاً مناوئاً لها ومؤيداً للحركة الوطنية في مصر وعين بدله المسيو سنكفيسكس Scienkiewicz معتمداً وقنصلاً عاماً لفرنسا في مصر، فحضر الى القاهرة وقدم أوراق اعتماده الى الخديو في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨١ بسرأي رأس التين (٣)

- (١) رسالة البارون دي رنج في أول فبراير الى المسيو بارتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١
(٢) الكتاب الأصفر — المرجع السابق وثيقة رقم ٥
(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يونيه سنة ١٨٨١

خطبة الخديو في الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب إليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى إلى سراى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط أليات العاصمة من رتبة بكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحرية (البارودى) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكدهم أنه لم يبق في نفسه أثر منها ، وطلب إليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا نص الخطبة (١) :

« انكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر والالتفات إلى شؤونهم من يوم استلامى لزام الحكومة ، وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحدون معى فى مقاصدى الحسنة التى هى دوام حفظ الأمانة واستقامة الأحوال الادارية فى هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف بأسباب الحركة التى حدثت وانقضت ، ومع هذا فانى قد عفوت ولم يبق فى قلبى من أثرها شىء بالكلية ، فيلزمكم أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعى واجتهادى يتجه إلى إصلاح الأحوال وتحسين الأمور ، وهىة النظر الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ، ومجتهدة فى تميم ما يجب من الاصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم ماتم بهذا القطر من الاصلاحات المالية والادارية فى ظرف سنة واحدة ، وذلك مما يوجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات المسرة ، وحاصل ما أقول لىكم إن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية ، والامثال لولى أمرهم ، وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكل الصفات العسكرية هى الاستقامة والامثال فى كل الأمور والأحوال ، فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتعملوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم ،

(١) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

فقابل الضباط هذه الخطبة بإظهار الولاء للخديو والامتنان للأوامر والقوانين
والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين
وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى
الاطمئنان إلى نيات الحكومة نحوهم ، إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا من
ناحياتها ، ويتوقعون أن تترصد بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنها الفرصة
وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فأراد الخديو بهذه الخطبة
أن يدخل الطمأنينة إلى نفوسهم ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ويسكن الحوادث
جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع

مطالب العرايين

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابي وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم
من عزل عثمان باشا رفقي ، وتعيين وزير حرية يعطف عليهم ويؤيدهم : فانهم كانوا
يخشون على حياتهم أن تمتد إليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من
المخلصين لاشخاصهم ، وزادوا من عدد الخقراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا
من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا إذا انتقلوا من مراكز
الاياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على
حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا إلى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ،
يعقدونها ليلا في منزل عرابي ، ويدعون إليها من يثقون باخلاصهم من الضباط
للشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات
عن تقديم عريضة من جميع الألايات بالمطالب الآتية :

أولا — صرف نفود بدل التعيينات التي تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع
للألايات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية
في الأمور ورؤسائهم ، وخصوصا في صنف المسلي (السمن) فانه كان يصرف
للألايات من الشحم الذي يصنع في تريبستا ، ويأتي في براميل باسم مسلي وكان كربه

الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة ،
لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الإجازات التي تعطى
لهم إذا لم تتجاوز ثلاثين يوماً ، وإذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

ثالثاً — أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة في السكك الحديدية
رابعاً — إبطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف

أثمان الملابس نقداً لتشتري من الخارج بمعرفة الأليات
خامساً — عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجري

العمل على مقتضاه

سادساً — زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار
الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، أى حين إنشاء العسكرية وترتيب تلك

المرتبات الدنيئة

سابعاً — سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والإجازات
وتسوية معاش الاستيداع

ثامناً — إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائم مقام السوارى الذى فصله عثمان باشا
رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك (١)

إجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعينت وزارة الحربية بإصلاح ما كل
الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والأرز باللبن

والحلوى ، بدلا من العدس والبقول الذين كانوا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود
السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير ، كما لوف عادتهم ، وتصرف لأولادهم

ونسائهم جريات زيادة عن جريات الجند

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين
اللازمة لإصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظمات

والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود ، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب إجراؤه من التعديلات والإصلاحات في النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا إلى الخديو في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريراً بذلك (١) أشار فيه إلى طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجنود ، ثم قال : « قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التي يلتزمها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صف ضباط ونفر (٢) وأنه ينبغي أن يتحدد كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما إذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح إدارة نظارة الجهادية والبحرية ، هذا ، ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط ، بل بالنظر للترقى أيضاً ، فإنه قد ترقى في الواقع ونفس الأمر في مدة السنوات الأخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية مازال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً في حالة الاستيداع ، فيلزم إزالة هذه الحالة ، وينبغي أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط إلى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول إلى الغاية المقصودة إلا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية في مثل هذه المواد ، (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) كذا في الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ ، وفي مذاكرت عرابي (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ في النقل ، لأن عبارة الوقائع أدق وأضبط وتوافق أيضاً النص الوارد في مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٣

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسوم من بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الأول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتي

المرتبة القديم	المرتبة الجديد	قرش شهريا	قرش
٧٥٠٠	٨٠٠٠	فريق	
٦٠٠٠	٦٥٠٠	لواء	
٤٠٠٠	٥٠٠٠	أميرالاي	
٢٥٠٠	٣٥٠٠	قائم مقام	
٢٠٠٠	٢٥٠٠	بكباشى	
١٢٠٠	١٥٠٠	صاغ قول أغامى	
٥٠٠	٩٥٠	يوزباشى	
٤٠٠	٧٥٠	ملازم أول	
٣٥٠	٦٠٠	ملازم ثان	
١٣٠	٢٥٠	صولقول أغامى	
٥٠	٨٠	باشجاويز	
٤٠	٦٥	بلوك أمين	
٣٠	٥٥	شاويز	
٣٠	٤٠	أونباشى	
١٩ ١٠	٣٠	نفر (١)	

تأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف لجنة (قومسيون) برئاسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث في القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ، وإدخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والإصلاحات فيها وما ينبغي إجراؤه من الإصلاح في المدارس الحربية، وإعداد مشروع قانون بشروط الدخول في سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستبعادهم ورفعهم وتقاعدهم، وتسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستدعاء

ألقت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا . الجنرال استون باشا Stone Pacha . الجنرال جولدسميث Gold Smist . محمد مرعشلي باشا راشد حسنى باشا . اسماعيل كامل باشا . الجنرال لارمى باشا Larmee . دى بلوتش باشا De Plotz . خالد باشا . محمد رضا باشا . محمد كامل باشا . دى برناردى بك De Bernardi . محمد شوقي بك . أحمد عرابى بك . حسن مظهر بك . محمد خلوصى بك . عبد الرحمن بك سليم . سليمان يسرى بك . فرهاد بك . محمد نسيم بك فأخذت اللجنة توالى الاجتماع لإعداد القوانين العسكرية الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيحىء بيانه

احتفال وزير الحربية

بزيادة رواتب الضباط

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة إصلاح النظم العسكرية ، وكانما أراد أن يعلن أول ثمرة لتفله وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفتخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوروبيين ، وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا إلى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة، وأعرب عن فضل الخديوى فيما تقرر من الإصلاحات، ودعا الضباط إلى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية، ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير الفرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١، وهالك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا إلى الاجتماع فيها دواعى المحبة والاتلاف، تذكارا لما أثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزمها إلى إصلاح أحوال الأهالى جميعاً، وتعميم العدل فيهم وإيصال كل إلى ما يستحق، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة تغييراً مهماً إذ تبدل فيه العسر باليسر، والظلم بالعدل، والنقم بالنعم، وتقدمت فيه البلاد إلى نجاحها تقدماً سريعاً، وما ذلك إلا من حسن مقاصد هذا الجنب وطهارة سجاياه، خصوصاً وأنه اعطى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلاً غيوراً على الهمة زكى النفس، وهو حضرة دولتلو رياض باشا، فلم يأل جهداً فى العمل، ولم يقصر فى تذليل المضاعف باتحاده مع حضرات رفقاءه السكرام حتى وصلنا إلى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسناتها ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها، ولن يكون ذلك إلا إذا قرناها بالشكر عليها، فقد قالوا: الشكر سياج النعم، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصاً للحكومة فى خدمته قائماً بواجباتها، معضداً لجميع مقاصدها، خاضعاً لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعاً: فليحى الجنب الخديوى أطال الله بقاءه »

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطاباً وجهه إلى الضباط، هذا نصه :
« هذه ليلة سرور، تجلى فيها روح الصدق والإخلاص، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجنب الخديوى غير أن تذكار محامده وما أثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى

« إن محسنات العدل ووجوه الإصلاح التي امتازت بهامدة حكم الجناب الخديوي في هذه الأوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وإن ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه الحسنات وعمتهم فوائد الإصلاح ، ومن أهم وجوه التي شهدناها في عصر الخديو الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت إليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر إليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن نكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعاً أن نبتهل إلى الله تعالى بدوام بقاءه وتأيد عزه ، وأن ينادى لسان الصدق منا : فليعش الجناب الخديوي ، (١)

خطبة عرابي بك

وبعد أن جلس رياض باشا ، قام أحمد عرابي بك (باشا) وأجاب بتحقيق مقاله وزير الحربية ورئيس الوزراء

لم ترد خطبة عرابي بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابي ، وخلاصتها كما جاءت فى كتاب (مصر للبصريين) أنه بين ما وصلت إليه الحكومة فى ذلك

العهد من التقدم ، ناسب جميع ذلك إلى همة الجناب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال : إننا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آله المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، وإننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطول بقاءه ويعزز به رجال حكومته ويمتدع البلاد بأحكامه العادلة آمين ، (١)

ويقول عرابى باشا فى مذكراته انه قال : « إننا لا نريد إلا الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته السكرام لإصلاح البلاد وإسعاد العباد » (٢)

مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق

بين الحكومة والضباط

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش إلى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الأفكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا فى خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذى ناله الحزب العسكرى بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفوا الخديو عن زعماء الحركة إلا عملا ظاهرا ، إذ دلت الحوادث والملاحظات على أنه كان يبغي تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد فى هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقربين إليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » ، والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الإيقاع بهم ، واستعادة هيئته ونفوذه ، وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠٥

(٢) مذكرات عرابى ص ١٧٦

وكان زعماء الحركة من العرايين (١) أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم في واقعة قصر النيل إلاّ مضطراً تحت ضغط الجيش الذي جاء ميدان عابدين مهدداً متوعداً ، وإنه لا ينيى بعمل لاسترداد سلطته ونفوذه ، فبقى الفريقان يسيء كل منهما الظن بالآخر ، ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التي باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعاً

حادثة ألاى طره

فمن ذلك أنه حدث في أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف في ألاى السودانى (ألاى طره) يكتبون عريضة إلى الخديو ، مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى إليه رؤسائهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه إذا نقل أى واحد منهم إلى أية جهة فلا يعارضون أمراً من الأوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والانتفاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم في واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط ، منهم باشجاويش شركسى ، والباقون من السودانيين

وفيما كانت هذه العريضة تختم ، علم بها ضباط ألاى ، فبادروا إلى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلى قومندان ألاى بالقبض على الموقعين عليها وإجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلى تقريراً نسب فيه إلى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانيين على كتابة العريضة ، وأنه لم يفعل ذلك إلاّ بإيعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم إليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات ، وشجعهم على الاستمرار في خطتهم ، وطلب عبد العال بك في تقرير عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقاباً له على تدبيره هذه المسكيدة ، مع العفو عن صف

(١) كلمة العرايين ترادف كلمة الحزب العسكرى ، لأن الحزب العسكرى كان يتألف من عرابى وأنصاره ، ومعظمهم من الضباط

الضباط السودانيين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب إلى طلبه ، فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمراً بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة (١)

ويقول محمود باشا سامى البارودى : إن فحوى شكاية عبد العال حلى من يوسف باشا كمال أنه كان يقصد عمل عصبة فى الآلاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد قدمت إليه هذه الشكوى ، فأبلغها فى الحال إلى رياض باشا ، وتوجها معاً إلى الخديو وتداول وإياهما فى شأنها ، فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال إحدادهما للفتنة (٢) ، ويقول المسيو مونج Monge الذى كان قائماً بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ فى رسالته عن هذه الحادثة إن كبار الضباط شكوا إلى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضى إليه من الإخلال بالنظام العسكرى وإن رياض باشا ذهب من فوره إلى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا . وإن كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة ، وقد أكد له رياض أن النظام عاد إلى نصابه ، وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة (٣)

حادثة فرج بك الزينى

وئمة حادثة أخرى تتصل بالأولى ، ذلك أن ضابطاً سودانياً من المستودعين برتبة أميرلاى يسمى فرج بك الزينى ، كان يسكن عزبة مجاورة لمركز الآلاى طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الآلاى وعساكره يزورونه ويحتلفون إليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلى ارتاب فى أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملاً على إيقاع النفرة بين صف الضباط وميرالاهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم ذهاب أحد إليه ، ولم يكتف بذلك ، بل أمر بإلقاء القبض عليه ، فاعتقل وأودع السجن ، وكتب عبد العال فى شأنه تقريراً إلى وزارة الحربية يتهمه

(١) مذكرات عربى ص ٢١٩

(٢) محضر استجواب البارودى - مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩

(٣) رسالة المسيو مونج وزير خارجية فرنسا فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ - الكتاب

الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١

فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط، ويطلب محاكمته، وكان هذا التقرير كافياً لإدانة فحوكم أمام مجلس عسكري وصدر عليه الحكم بالنفي إلى السودان وهنا يقول عرابي: «ان دسيصة فرج بك الزيني كانت أيضا من يوسف كمال باشا، وان الخديو أراد أن يعوضه عما فاته في مصر من رعايته، فلما نفي إلى السودان أرسل إلى رؤوف باشا حاكم دار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء، فصار يعرف بفرج باشا الزيني^(١)»، وهو الذي صار له شأن في حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥ (٢)

حادثة التسعة عشر ضابطاً

هم من ضباط الألاى السودانى، وعلى رأسهم بوزباشى يسمى (سليم صائب) لم يكونوا راضين عن الحركة التي قام بها عرابي في الجيش، فقدموا عريضة إلى وزارة الحرية ضد عرابي وعبد العال حنى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام، ويطلبون نقلهم من ألايهم، ونسبوا إلى عرابي في تقريرهم أنه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب إسقاط وزارة رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب

فلما تقدمت هذه العريضة إلى وزارة الحرية أصدر محمود باشا سامى البارودى أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق، وكانت اللجنة متشعبة بروح العرايين، إذ كان أحمد عرابي، وأحمد عبد الغفار بين أعضائها، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم، فأيدوها، وبذلت لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصرروا عليها، وزادوا على ما جاء بها أن فى الألاى عدة اختلاسات ثابتة فى دفاتره ومراسلاته

عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها، وذلك أنه تقدمت إلى وزارة الحرية تقارير من بقية ضباط الألاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها فى تلك التقارير، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الألاى وإحالتهم إلى الاستيداع

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٠

(٢) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٣٤ و١٤٧ (طبعة أولى) و ١١٨

و ١٢٩ طبعة ثانية

إبعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابي وصحبه من ناحيتهم إلى إبعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفا للاضطهاد البكباشي ألفي أفندي يوسف الذي يرجع إليه السبب في تخلف ألابي العباسية عن اللحاق بالجيش في ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والازدراء من بقية ضباط الألابي ، ولم تعد أوامره محترمة وصار مركزه حرجا أمام مرءوسيه ، إلى أن اجتمعوا به يوما وطلبوا إليه في صراحة تقديم استقالته من خدمة الألابي ، لأنهم لا يرغبون في بقاءه ، فاعترضهم يوزباشي يدعى خليل أفندي على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانهزم الضباط وأوسعوه تعنيفا وسبا ، ووصل نأ الحادث إلى عرابي ، فاستدعى البكباشي وأمره بالاستعفاء من الألابي ، فقدم استعفاءه وأحيل إلى الاستيداع ، وأمر عرابي بسجن اليوزباشي خليل أفندي على ، فسجن وأحيل إلى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابي إلى ضباط ألابي القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدقي بحجة أنه مشغول بالتفريق بينهم ، فعزل وعين بدله الأمير ألابي إبراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد ألابي الطوبجية ، حسين بك حسني الترك ، فقد طلب ضباطه عزله ، فأجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله المير ألابي إسماعيل بك صبري

طلب زيادة عدد الجيش وإنشاء مجلس النواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل ، وإبلاغه إلى ١٨٠٠٠ مقاتل ، وإنشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها إنشاء مجلس نيابي تكون الوزارة مسؤولة أمامه مع تخويله حق تقرير الميزانية (١)

(١) رسالة لمسيو مونج Monge القسائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر إلى وزير خارجية فرنسا في ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة

الامتناع عن الذهاب إلى السودان

على أن عرابي وشيعته قد بالغوا في الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا في بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك أن الحكومة في عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت إرسال ألاي طره (ألاي السوداني) إلى السودان لتعزيز قوات الجيش المصري ، وكانت الحاجة تدعو إلى ذلك ؛ إذ كانت دعوة المهدي قد أخذت في الظهور وبدأ المهدي يتحدى سلطة الحكومة في السودان ، وليكن عرابي وصحبه يعتقدوا أن الغرض من إرسال ألاي طره إلى السودان تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابي في هذا الصدد : إن القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت تكفي لحفظ النظام فيها ، وأنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاي السوداني (١) ، وهذا جهل وخطأ في التقدير ، يرجع إلى أن عرابي لم يكن يعنى كثيراً بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر إلى ارتباطه بها ، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفي للمعصوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة في سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدي وما أعقبها من السكوارث ، لأن المهدي ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن إمداد الجيش المصري بسبب ارتباطك أحوالها وتسلط العرابيين عليها ، ومن أخطائهم التي لا تغتفر أنهم حالوا دون إمداد الجيش المصري هناك خوفا على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت ، فلام أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر

الامتناع عن العمل في حفر الرياح

ويقول عرابي : إن الحكومة أرادت استخدام جنود الألايات في حفر الرياح التوفيق الذي كان مزعما لإنشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجنود الذين تستخدمهم في هذا العمل ، ولكنه رأى في ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح

الجند وإيداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل في الرياح ، وحجبتهم أن هذا ليس من شؤون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح بالمنافسة بين المقاتلين

حادثة مقتل الجندي بالاسكندرية

هي حادثة هامة كان لها أثر كبير في تطور الحوادث ، وبيانها أن الحديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية ، وقد حدث في ٢٥ يوليه أن عربة لأحد تجار النغر يقودها سائق أوروبي كانت تسير في الشارع المؤدى إلى سراى رأس التين ، فصدمت جندياً من فرقة المدفعية (الطوبجية) واصابته إصابة قاتلة ، نقل على أثرها إلى المستشفى وتوفي هناك ، وكان الحديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى رفاق القتل أن يحملوه إليها ، ويلتمسوا من الحديو الاهتمام بمعاقبة الجاني ، وكان هذا العمل بالغاً في الخروج على النظام . لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع إلى الحديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود إلى قصره حاملين القتل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجاني ، إذا أن السراى الحديوية ليست مخفر بوليس تحمل إليه جثث القتلى ، وقد دخل الجند السراى في جلبية وضجة ، وصاحوا طالبين معاقبة الجاني ، فغضب الحديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ، فحُكوا ، وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندي الذى دعا رفاقه الى حمل القتل الى السراى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وبأن يقضوا مدة العقوبة بلبان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالأقطار السودانية ، وأقر الحديو الحكم ونفذ في المحكوم عليهم ، وسبقوا إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى الخرطوم

كان لهذا الحكم الشديد وقع أليم في النفوس ، وكتب عبد العال بك حلى تقريراً إلى وزير الحربية (البارودى) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى في ألبه ، والوسائل التى لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم في هذه الحادثة وإنفاذه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطاً الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى بحالتهم إلى الاستبعاد

استقالة البارودى

وتعيين داود باشا يكن وزيراً للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير الى الخديو ، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على



داود باشا يكن

وزير الحربية فى أواخر عهد وزارة رياض باشا

مقامه، وغضب على البارودى، واعتزم إقصاءه عن وزارة الحربية، واستدعى الوزراء بالتلغراف من القاهرة، فوفدوا إلى الاسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى رأس التين، وتداولوا فى حادثة الجندى القتيلى، وما فعل رفاقه، وقرر الخديو أن بقاء البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى، ولا سبيل الى إعادة النظام إلا بعزله، فلم ير البارودى بدا من أن يقدم استقالته، فقبلت فى الحال، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرهملى

ملى محافظ العاصمة ، لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ، وتعيين عبد القادر باشا حلى مكانه . وكان مكروها من العراقيين . (١) قابل عرابي وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب إبعاد البارودي الذى كانوا يطمئنون إليه ، ويركنون إلى إخلاصه ، وتوقعوا شرا مستطيرا من تعيين صهر الخديو على رأس الوزارة التى تملك ناصية الجيش (٢) ، على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون فيما يجب عليهم عمله للحفاظ على حياتهم بعد هذا التغيير ، وذهبوا إلى داود باشا فى ديوان الجهادية ، يهثونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا إليه أن يجعل فاتحة أعماله إصدار قوانين الإصلاحات العسكرية التى وضعها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا أبلغه جميع الولايات هى فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الولايات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه إذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معاً فى المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر فى الأمور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط فى اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا إلى مراكز الولايات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى . وخاصة عرابي وعبدالعال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا ألياتهم كان الغرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ، إذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد

(١) هو عبد القادر باشا حلى الذى صار فيما بعد حاكما للسودان وأبلى البلاء لحسن فى تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدي ، وأقصته السياسة الانجليزية عن منصبه فى أوائل عهد الاحتلال

(٢) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته إلى وزير خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيرا للحرية: إنه يمثل الخديو معنويا - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١

الكلمة ، وانفاقهم على الخطط التي يتبعونها لحفظ كيانهم وتحقيق مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر المخاوف التي ساورت عرابي وصحبه من تعيينه وزيراً للحربية بدلاً من البارودي ، قال عرابي في هذا الصدد : « ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري فقد ردت إليه من طرف أمراء الألايات » ، ومعنى ذلك أنهم أصرّوا على نقضها وعدم العمل بها ، وكان هذا منتظراً ، لأنه لا يمكن أن يصدر وزير الحربية مثل هذه الأوامر لتسكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التي هجم فيها الجنود على قصر النيل في أول فبراير سنة ١٨٨١ وأطلقوا سراح عرابي وصحبه وأخرجوهم من السجن وأكروهوا عثمان باشا رفيقاً على الحرب ، ثم أكرهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد في استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها إلا ذلك الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافياً أن الجيش بضباطه وجنوده قد صار إلى جانب عرابي ، فإن الدعوة التي قام بها وهي تحويل الضباط الوطنيين حقوقهم ، ومساواتهم بالعنصر الشرقي ، هي دعوة محبة إلى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الأول في واقعة قصر النيل ، وإكراهه الخديو على إجابة مطالبه الأولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددين ينضمون إليه ، لأن انتصار الزعيم في خطته من أعظم العوامل في نجاح دعوته ، وتأيد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلاً عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التي قام بها عرابي ، فإن أول ما عمله محمود سامي باشا البارودي حين تولى وزارة الحربية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافاً حول عرابي ، أضف إلى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسماً على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصاً للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقسم منه أنه لا يرجع إليه في كليات الأمور وجزئياتها ، وكان يميل في خاصة نفسه إلى أن يستبدل به وزيراً يخضع لأوامره ، ويكون آلة في يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بوساطة علي بك فهمي قائد الألاي الأول (ألاي الحرس) ، فقد

كان على فهمي موضع ثقة الخديو، إذ كان متزوجا من سيدة شركسية، فظاهر الخديو وقتنا ما بالعطف على الضباط نكاية رياضي، وجعل من على بك فهمي واسطة في إبلاغ هذا العطف إلى زعمائهم، ولسكن هذا العطف لم يصل إلى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة ٩ سبتمبر كما يقول جون نينه (١) بل كان عطفًا غير محدد ولا مستقر، يفضي به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياضي في الوزارة، ويقول عرابي توضيحا لهذه الحالة النفسية إن رسالة الخديو له على لسان على فهمي مقصورة على هذه الكلمات: « أتم ثلاثه جنود وأنا رابعكم » (٢)، وهذا ما جعل عرابي يعتقد يوم واقعة عابدين أن الخديو في جانب الضباط لرغبته في التخلص من رياضي (٣)، ولم يكن الخديو في تظاهره حينًا بالعطف على حركة الضباط بعيد النظر في العواقب، بل كان محدود الفكر، ضعيف الرأي، إذ لم يقدّر أن إضعاف مركز رياضي باشا هو إضعاف لمركزه هو.

ولم يكن خافيا على العرابيين ما صار إليه معسكر الحكومة من الضعف والانقسام، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم أن يعالونها بالثورة، فقد روى عرابي في مذكراته أن مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس، وأخذ في تدبير المكائد لقتلهم غيلة، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال، فإن ما فعله الخديو إسماعيل في إسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافيا على أحد، فذهب عرابي وصحبه إلى إسماعيل راغب باشا، الذي عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب كما يقول عرابي عنه، ليستنبروا برأيه، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه، فسألهم عن مبلغ استعدادهم، وعما يمكن أن يشدوه من العساكر، وعن مقدار الأسلحة والذخائر الموجودة في المخازن والأليات، ثم أشار عليهم بإرسال بلوك من العساكر لقتل الخديو، وأظهر استعدادده لأن يقودهم بعد ذلك « بما أوتي من الحكمة وأصاله الرأي ».

(١) في كتابه (عرابي باشا) ص ٤٠ (٣٠٢) بلنت التاريخ السري للاحتلال ص ٣٥٠

هكذا ذكر عرابي تلك الرواية في مذكراته ص ٢٢٦ ، قال : « فعلينا مبلغ حكمته^٤
واستعذنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد إلا الإصلاح بالتي هي أحسن ، ولأن
ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم ،

فمثل راغب باشا ، ولم يكن من المهتورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن
يبدو منه هذا الرأي غير المشروع إلا إذا عرف مبلغ ما وصلت إليه الحكومة من
الضعف والانحلال

الفصل الرابع

أزج الثورة

واقعة عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها في الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ في الأمة، إذ جعلت لعراي مكانة كبيرة في البلاد، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته وإقدامه، والواقع أن الحادثة في ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة، وكسر شوكتها، وإطلاق سراح المسجونين، وعزل وزير الحرية عثمان باشا رفيق الذي كان موضع سخط الضباط الوطنيين، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم، ثم الإصلاحات التي قام بها البارودي، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجنود، كل هذه الأعمال جعلت من عرابي زعيماً قومياً اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أمان الشعب، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكار الجماهير، بل كان في واقع الأمر يمثل الأمة في أفكارها ونفسياتها، فهو أول شيء طبقة من صميم الأمة، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم، وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديرية، وكانت المظالم التي شكوا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التي كانت البلاد تشكو منها، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها، بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكم وينقمون من الوزارة استسلامها للتفوذ الأجنبي وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب في مصالح الحكومة وتمييزها إياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش، وذاع في البلاد اسم عرابي كمنقذ للأمة من المظالم، ومحقق للأمال، وقد لقي عرابي عطفاً وتأيداً من جميع الطبقات، وفي مقدمتها العلماء.

والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان، وأخذ هو يثبت أفكاره بينهم ليكونوا أعدته وحزبه، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه، ويطمئن بها على حياته وحياته صحبه المؤثمين له في الجيش، وهي المطالبة بتأليف المجلس النيابي، مع إسقاط وزارة رياض باشا، أو بعبارة أخرى إحداث انقلاب في نظام الحكم، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادي

قال عرابي في مذكراته يصف استعداد هذه الحركة: « ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً منهم مساعدتي في حفظ الأمن والراحة العمومية حتى تنفرغ للنظر في مصالح البلاد، وتتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهماوية التلاشي التي سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة في حقوق الأمة، ويبيعها كثيراً من الأراضي للأجانب مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة، وسعيها في رفع الأحجار الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية، وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب، ثم ألفت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة في التفريط في وطننا العزيز، وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على الباري سبحانه وتعالى فيما اعترمناه من منع كل مامن شأنه الإجحاف بحقوقهم، وسبيل ذلك إسقاط الوزارة الحاضرة التي لا تريد بالبلاد خيراً، وتشكيل مجلس نواب يعهد إليه في الوصول بنا إلى الحرية المنشودة، وختمت المشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأيدهم؛ وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر، وسلهتنا عرائض النيابة عنها، وفوضت إلينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من برائن رجال الاستبداد، معلنة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج » (١)

ولما اطمان عرابي إلى أن الجيش في قبضة يده، والأمة تناصره، شرع في إحداث الانقلاب الذي كان يرجوه في نظام الحكم، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة التي بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعا، بما بدا منها من الحركات

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٩، وجاء في كتاب مصر للصريين ج ٤ ص ٩٠ ما يخص الثورة التي أرسلها عرابي إلى الأعيان في هذا الصدد وهي لا تخرج عما ذكره عرابي في مذكراته

العدائية التي قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيداً للتككيل بهم ، فهي أولاً لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التي وضعتها لجنة الإصلاح المتقدم ذكرها ، وكان هذا إخلالاً بوعدها في تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهاناً على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهوراً من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية إلى العاصمة ، وكأنما كان مجيئه نذيراً بإفناذ خطة الحكومة في القضاء على نفوذ الحزب العسكري

دبرت هذه الخطة في الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيل إليه أنه استمال جنود ألالى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمى ، وجعلهم عدته في إنفاذ أوامره ، واستمال اليه أيضاً قائد ألالى الاسكندرية (حسين بك مظهر) ، فاعتزم نقل الألالى المذكور إلى القاهرة ليكون له في العاصمة ألابان تحت طاعته لم يكبد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكري من العاصمة لكي يستبدل بها فرقاً أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمراً بأن ينقل الألالى الثالث من المشاة (ألالى القلعة) الذى كان يرأسه ابراهيم بك حيدر إلى الاسكندرية بدلا من ألالى الاسكندرية (الألالى الخامس) ، وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما علم ضباط الألالى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه ، وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتككيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم إشاعة أن فى نية الحكومة إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الاسكندرية ، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن ابراهيم باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد باشا (١)

(١) تتلخص هذه الحادثة فى أن سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا إليها أمراء البيت الخديوى ، فلبوا الدعوة ومن بينهم الأمير أحمد باشا رفعت ، وفيما كان الأميران عبد الحليم وأحمد رفعت عائدین إلى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتهما سقطت العربى التى تقلهما فى النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير أحمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة ، إذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقيل ان سقوط العربى فى النيل كان متعمداً لإغراق الأميرين

واتفقت كلمة ضباط الألاى على رفض الإذعان لأمرو وزير الحرية ، والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع ابراهيم بك حيدر قائد الألاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعاً أنهم يرفضون الإذعان له ، فكتب إلى وزير الحرية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم على الخديو ، لكنى يضعوا أحداً للحالة القلعة التى وصلت إليها البلاد ، ولإحداث الانقلاب الذى أرادوه

المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع ألايات الجيش المراقبة بالقاهرة إلى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم ، لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وقوامها إسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش ، فخطب عرابى جميع ألايات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة العاشرة (عربى) (١) عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) ، لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل لى وزير الحرية يبلغه أن يخبر الخديو بأن جميع الألايات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة ، لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها ، وأرسل أيضاً الى قناصل الدول يطمئنهم أن لاخوف على رعاياهم من هذه المظاهرة ، لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابى إلى وزير الحرية أبلغه من فوره إلى الخديو ، فاضطرب له وخشى مقبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى فى الحال رياض باشا رئيس

(١) الساعة الرابعة أفرنجى مساء

الوزارة ، وفاوضه في الأمر بحضور أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش ، فاتفقت كلمتهم على محاولة إقناع قواد الألايات بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا للإقناع وسيلة تدل في ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل إليه من الضعف ، فقد أوفد أولاً طه باشا لطفى ياوره إلى عرابى وصحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا إليهم وسأهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول إقناعهم بالعدول عنها ، فألنى منهم إصراراً على عزمهم . وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها » ، فعاد أدراجه وأبلغ الخديو بما رأى وسمع ، فاعتزم الخديو إقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب ومعه رياض باشا وأحمد خيرى باشا إلى مركز ألى الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والعساكر وخاطبهم برفق ولين قائلاً : « أتم أولادى وحرسى الخصوصى ، فلا تتبعوا التعصب الذميم ، ولا تقتدوا بأعمال الألايات الأخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد الألاى بالخضوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضمّر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه رياض باشا وخيرى باشا إلى القلعة ليحاول إقناع الألاى الثالث بالعدول عن الاشتراك في الحركة ، ولما وصل وجد الألاى مصطفىاً تحت السلاح متأهباً للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألاى ، ووبخهم على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل ابراهيم بك حيدر قائد الألاى عن السبب في هذه الحركة ، فأجابه ان البكباشى (فوده أفندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده أفندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط أن الخديو يريد شراً بالبكباشى ، فهاجوا ، وانبرى اليوزباشى محمد أفندى السيد فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب

السلاح على رؤوس البنادق ، فضربوا نوبة (سونكى ديك) ، فأسرع العسكر إلى تركيب السنك فى رؤوس بنادقهم ، وأحاطوا بالخدو ورياض باشا صارخين (أترك البكباشى) ، فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر بأن يتفرقوا عنا يابكباشى ، فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم ^(١) ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجند قائلاً : « ألسنت خديويكم؟ ألسنت ولى أمركم؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فى ملابس أو نحوه؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامرى؟ فأجابوه بقولهم : « نحن جميعاً مطيعون لأوامرولى نعمتنا ، ولكن قيل لنا إن الغاية من الأمر بسفرنا هو إغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات ، (٢) ووجد الخديو أن لا فائدة ترجى من إقناع هذا الألاى ، فتركه وانصرف ، وأراد أن يبذل محاولة أخرى لإقناع ألاى العباسية ، فقصده إليه من طريق الجبل يصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل إلى مركز الألاى طلب حكمداره (عرابى بك) فلم يجده ، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالألاى جميعه ومعهم ألاى الطوبجية الذى كان يتولى رياسته اسماعيل بك صبرى بمدافعه وذخيرته الى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجند لا بد قد وصلوا ، وأعلى وشك الوصول الى الميدان ، فقفل راجعاً الى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد الى ديوانه

أما الألاى السودانى (ألاى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلى فى الموعد المضروب ، وقصد إلى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل إلى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلاً لىكى ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعاء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو إلى القلعة ، فاصطحب بلوكين من ألابه ، وصعد إلى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ويقف على السبب الذى دعا الخديو إلى ترك سرايه والجمعى إلى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الأمة عليه ، فلما وصل عبد العال حلى إلى مركز الألاى

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٣

(٢) مذكرات الشيخ محمد عبده - تاريخ الأستاذ الامام السيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١

علم بما حدث ، وبجبوط مسعى الخديو في محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب إلى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألاى الثالث جميعه بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر إلى الميدان ألاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك عبد الغفار ، وأعله بادر بالحضور . لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم ، إذ فصله وزير الحريسة الأسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهراً سيفه ، يقود ألاى العباسية ويصحبه ألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بذخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أشرطة المشاة أثناء المسير ، ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يحده . وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى . ومعه كمية وافرة من الذخيرة . وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره بالملازم محمد افندى على الاستدعية ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « إن السياسة خداع » ، أى أنه لم يفعل ذلك إلا لمخادعة الخديو . وأنه باق على عهده ، فطلب اليه عرابى أن يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل . وأمر بخروج الألاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعاً ، واصطفوا إلى جانب إخوانهم فى المسكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندى صادق اليوزباشى ، وأحمد افندى عبد السلام ، ورسول افندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده الميرالاي محمد بك شوقى والبكباشية عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الألاى الثالث قادماً من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده افندى حسن ، والألاى السودانى قادماً من طره

بقيادة عبيد العال بك حلى ، ثم أورطة المستحفظين يقودها القائم مقام ابراهيم بك فورى ، وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، إذ لم يبق ألى من الألايات المرابطة بالعاصمة إلا حضر إلى الميدان ، وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم^(١) ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيباً ، لأن بجىء الجيش متهدداً متوعداً ، واحتشاده بأسلحته ودخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خلق بأن يفزع الخديو ووزرائه ، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تحلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم إلى الجيش الثائر

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد إلى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد إلى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضاً بعض قناصل الدول ، والسير أو كان كولفن المراقب المالى الانجليزى ، فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألّفوا مثله فى مصر من قبل

نزول الخديو الى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل إلى الميدان فإن ماله من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصدّ الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى إلى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن Cookson قنصل انجلترا فى الاسكندرية ، وكان نائباً عن القنصل العام السير إدوار مالت لغيابه بالإجازة ، والسير أو كان كولفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عربى ، فجاءه راكباً جواده شاهراً سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطاً شاهراً السيوف ، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس : أن ترحل واغمض سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عربى : إن المستر كوكسن أشار على

الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له : « أفلا تنظر إلى من حولنا من العسكر ، ؟ أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن ، والواقع أنها نصيحة لا تتم عن إخلاصه للخديو ، ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابي في هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط

أما ما فعله الخديو في هذه المواجهة فإنه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابي: أن اغمدوا سيوفكم ، وعودوا إلى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً في أما كنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابي . فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابي

ولما وقف عرابي أمام الخديو وحياته التحية العسكرية خاطبه الخديو : وله « ماهي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟

فأجابه عرابي : جننا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة

فقال الخديو : وما هي هذه الطلبات ؟

فأجابه : هي عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطانية

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز ، فقال عرابي : ونحن لسنا عبيداً ولا نورث بعد اليوم^(١)

(١) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده إلى طلبات عرابي طلباً رابعاً ، وهو عزل شيخ الاسلام — الام الشيخ محمد العباسي المهدي (ص ٢٢٢ من تاريخ الأستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابي لم يذكره في مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه في مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا ، وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا) =

فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى لافتاً نظره إلى سوء المغبة ، اذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكن كولفن ، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلاً : ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها ، لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك

فقال عرابى : اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لأنهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر إلى هؤلاء المحشدين خلف العساكر ، فهم الأهالى الذين أنا بونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها

قال عرابى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخلينا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا

== وأورد عرابى عن حوار مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جواباً على طلباته الثلاثة : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فأجابه عرابى : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا ترأثاً وعقاراً ، فوالله الذى لا إله إلا هو أننا سوف لانورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) ، والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) ، فهى إذن أصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها فى مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى فى مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيماً للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب إلى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعى

قال القنصل : وأين هي قوتسكم التي ستدافع بها ؟

قال عرابي : عند الاقتضاء يمكن أن نخشد مليوناً من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولي ويلبون اشارتي

فقال القنصل : وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

فقال عرابي : أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل : وما هي ؟ فقال عرابي : لا أقولها الا عند اليأس والقنوط

قبول مطالب عرابي

سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت الاخبار بين الفريقين ، وتداول الخديو في الموقف مع من كانوا بداخل السراي من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فأروا أن لا بد من الإذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأي على إجابة هذه المطالب تدريجياً ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة

أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب إليه الخديو قبول إسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى علي حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيساً ، فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة

وبعد أن أجيبنا مطالب عرابي توجه الى الخديو في السراي وشكر له إرضاءه مطالب الأمة ، فأقسم إنه مرتاح لما فعل ، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة ، فكرر عرابي الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره الى الأليات بالرجوع إلى مراكزها ، ما عدا الأليات السودانية فإنه قضى ليلته في ضيافة أليات الحرس بقشلاق عابدين

البيان الرسمي عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية في عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتي :

« في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة »

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل إلى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر من الإسكندرية يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا إلا بعد أن شبت الحرب في مصر ، وتبين رجحان كفة الإنجليز في ميدان القتال

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا إن شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التي أدت إلى سقوط وزارة رياض باشا ، وإنه استدعى بالتلغراف في ذلك اليوم ، فساfer من محطة (الحدة) في قطار مخصوص ووصل إلى القاهرة فجر اليوم التالي (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب إليه عرابي بمنزله ، وهناك برياسة الوزارة الجديدة ، وفاوضه في أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته

تردد شريف باشا في قبول الوزارة

كان طبيعيا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأى في أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى إسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرئاسة ، ولم يكن شريف يحفل ذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلا أنوفا ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر في خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش في السياسة ، وأنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة في إدارة الشؤون العامة ، فإنه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكرى في شؤون الحكومة كما سيجىء بيانه

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابي في هذا الصدد ، فإن هذا التدخل جعله يتردد أيا ما في قبول رياسة الوزارة ، فقد رغب اليه عرابي أثناء المقابلة الأولى في اختيار محمود سامى باشا البارودى للحرية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، ولما علمه من ميلهما الى العدل والحرية ، كما يقول عرابي في مذكراته ، ولم يكن

هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابي أنه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لأنهما حين كانا عضوين في وزارته الثانية التي أُلْفها في أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وإياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التي تخلفها ما لم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابي ، فنكت البارودي ومصطفى فهمي عهدهما . قال شريف باشا في هذا الصدد مخاطباً عرابي : « اني لا أقبل أن يكون في وزارتي محمود سامي ولا مصطفى فهمي ، لأنهما لم يوفيا بالعهد الذي تعاهدا عليه من قبل . فقد اتفقنا على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا ، التي قامت بعد وزارتنا والتي سقطت بالأمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولكن عرابي كان حريصاً على إسناد وزارة الحربية إلى البارودي ، لما ثبت من ولائه للحركة وإخلاصه للجيش . ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجبت مطالب العرابيين الأولى ، وهي زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية . وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لإخلاصه للحزب العسكري ، أما مصطفى فهمي فكان عرابي يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الإخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أي عمل إيجابي يدل على هذا الإخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك في مقتل إسماعيل باشا صديق على عهد الخديو إسماعيل ملئ قلبه رعباً من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديوين (٢) ، ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابي أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكماً ، واني واثق بجهما

(١) مذكرات عرابي ص ٢٣٨

(٢) كان مصطفى باشا فهمي محافظ العاصمة حين اعترم الخديو إسماعيل قتل إسماعيل باشا صديق « الفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع الفتش في الباخرة التي أفلته من سراي الجزيرة وإلقاء جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

للحرية والعدل والمساواة، وفضلا عن ذلك، فإن العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامي باشا، فعرض شريف باشا على عرابي أن يقبلوه هو وزيرا للحربية، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل في سياسة الدولة، إذا هوتولى وزارة الحربية، قال مخاطبا عرابي: «أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية؟ فإني قد ربيت معكم في العسكرية»، والحق أن حجة شريف باشا كانت قوية، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية، ونال قسما وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا، وهو بلا شك أكفأ فى هذا الصدد من محمود سامي، ومن القواد العرابيين، ولكن عرابي أصر على اختيار البارودى للحربية، وقال لشريف باشا: لقد اخترناك رئيسا للوزارة، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية، فأصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه، وانهت المكالبة الأولى غير اتفاق

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرئاسة، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقذ الموقف، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا: «اذ لم يقبل شريف باشا الوزارة، فستبقى البلاد بلا حكومة»^(١)، وظل فى تردده حتى عاهده العرابيون أن لا يتدخل الجيش فى السياسة، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١، ورضى بإسناد الحربية الى البارودى، والخارجية الى مصطفى فهمى

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش، بعد أن عهد اليه الخديو تأليف الوزارة وقبل أن يعلن قبولها رسميا:

«نحن ضباط الجيش المصرى، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيره دولتكم، وخلوص طويتكم، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز، والمحافظة على حقوقه، والسعى فى رفاهية أهله، ولهذا وكوننا جميعا نحب تقدم وطننا العزيز، فنلتمس من دولتكم قبول مسند رياسة مجلس النظار، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١، وثيقة رقم ٢٧ - ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١

الدواوين من يكونون موصفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإعلانا لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومى ، فقد أمضينا هذه العريضة ، ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم ،^(١)

وقدم كبار البلاد وأعيانها التماسا إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط في العبارة ، ويطابقه في المعنى ، وغايته إعلان ثقتهم بصداقته ، وميلهم جميعا إليه ، وأنه قد قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون أن لا يقع في المستقبل شئ من الحوادث التي تنسب إلى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناءهم وإخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التي توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لإصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديوى المعظم ،^(٢)

تأليف وزارة شريف باشا - ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة ، بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتى :

شريف باشا للرياسة والداخلية . محمود سامى باشا البارودى للحربية والبحرية . على حيدر باشا المالية . اسماعيل باشا أيوب للأشغال . مصطفى فهمى باشا للخارجية محمد زكى باشا للمعارف والأوقاف . محمد قدرى بك (باشا) للحقانية (٣)

(٢٠١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى بك بالباشوية وهو صاحب التأليف المشهورة « مرشد الحبران إلى معرفة أحوال الانسان » في المعاملات المدنية الشرعية ، و « الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية » ، و « قانون العدل والانصاف في القضاء على مشكلات الاوقاف » ، وقد صدر في اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتباً (سكرتيراً عاماً) لمجلس الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية ، والمسئوب بلوم باشا وكيلا للمالية ، وتجبران بك (باشا) باشكاتباً للخارجية ، والمسئوب روسو بك مديرا لعموم الاشغال بوزارة الاشغال . وأفلاطون باشا وكيلا للحربية (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) ، وقبل تأليف الوزارة رسمياً عين أحمد باشا الدرمللى مأموراً لضبطية العاصمة (محافظة) بدلا من عبد القادر باشا حلمي نزولا على إرادة العرايين

وهذه الوزارة هي ثلثة الوزارات التي ألفها شريف باشا ، وقد رفع إلى الخديو كتاباً ضمّته الأسباب التي حدثت به إلى قبول رئاسة الوزارة في ذلك الظروف الدقيق والمبادئ العامة التي جعلها برنامجاً لوزارته ، قال فيه :

« مولاي :

« قد تفضلتم علىّ وفوضتم إليّ أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً . ولم أقدم في بادئ الأمر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أمور خطيرة ومكدره ، ولكن حيث ان حضرتمكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوي المسكنة والاحتشام ، ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى في إدارة أمور الحكومة ، يعود بالنفع على الوطن ، وأصرت على تكليفى بذلك . فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد . وصرت مستعداً للقيام بإدارة عموم مصالح الحكومة ، بأذلا جهدى أولاً فى إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتي ألمّت بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة . وتصفية الحالة المالية ، وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية ، وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية فى إدارة البلاد ، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء ، وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام ، وحيث ان تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذى كان عند إحداثه مريضاً للقبح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية ، وكان لحكومتكم عضداً قويا ، فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الإدارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال ، ففى استتبّت الأمانة واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية لإظهار نتائجها الخيرية ، وأبذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام ، وفى تحديد القوى العمومية ، أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية

المسكفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص كل قوة منها و حدودها ، وإجراء الأعمال العمومية النافعة ، ونشر المعارف واتساع دأثرها في أرجاء القطر ، فان جميع هذه المواد جدرة بالتفات حكومتكم السنية اليها و حقيقة بالاعتناء بها ، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، مع الاهتمام والسعى التام في تحسين الحالة التي هي عليها الآن

« وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناهاها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المخبرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة

« فهاهي يامولاي مهام الأمور التي ستقوم بإنجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورياستها ، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام ، وأسعفتني العناية الخديوية بالمساعدة القوية ، فاني بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد في إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح ، والتقدم والفلاح ، وأعيد إليه النظام والراحة والسلام

« وغاية رجائي من مولاي ، أن يتقبل مزيد احترامي ، وإثني لدولته خادم مخلض خاضع ، (١)

وهذه ترجمة الخطاب الذي أرسله الخديو بالفرنسية إلى شريف باشا :

« عزيزي شريف باشا

« إن في قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة ، والقيام برياستها حال كون الوطن مخفوفاً بالمصاعب — دليلاً قوياً على إخلاصكم وحميتكم الوطنية ، واني لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلني بغير تسكم ، ووثوقي بإخلاصكم « ولقد سرتني ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها في الإلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذي دعتكم إليه ثقة العموم بكم، واني موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الامور ، وأرى كما ترون

انه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية ، فان تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الأحكام ، وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها ، وانتظام سيرها ، والنظر فى الأعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد ، وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يحجب دوامه وتمكينه وثق يا عزيزى بمالك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة ، (١)

* *

يتبين من كتاب شريف باشا إلى الخديو ، أنه يشير في بدايته إلى أن قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى المسكنة والاحتشام ، واتفاقهم رأياً على استحسان إسنادها اليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولاً على إرادة الأمة الممثلة فى أشخاص ذوى الرأى والمسكنة ، وهو فى هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه فى وزاراته كلها ، ثم وضع فى كتابه ما يطمئن الدول والجاليات الأجنبية على مصالحها. بالتزام احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن لا يستهدف لمعاداة الدول ، وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى كانت موضع ثقتها ، لأن سقوط الوزارة الرياضية يعد فى نظر الدول الأجنبية انقلاباً كبيراً فى نظام الحكم ، قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولأن شريف باشا ذاته لم يسكن مرضياً عنه من الدوائر الأجنبية من يوم أن وقف مواقفه المشهورة فى عهد اسماعيل ، إذ اعترض على تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم ألف وزارته الوطنية الأولى التى أقصى منها الوزيرين الأوروبيين ، وكان تأليفها سبباً لإغضاب الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحدياً لها ، فكان لزاماً على شريف باشا أن يضع فى برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء

الرقابة الثنائية ، كما نظمت في مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا
وسرد شريف باشا في كتابه أهم المسائل التي سيعنى بها في الشؤون الداخلية ،
ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للإصلاح القضائي ، وما وعد به من تنظيم
المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية
البارزة أن وزارة الحقانية أسندت إلى العلامة قدرى باشا صاحب التواليف الشهيرة
في تبويب الأحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة
وسنت قوانينها في عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، ثم الرابعة

ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الأمة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيرا بانبلاج عهد الحرية
وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور إلى طبقات الشعب كافة ،
قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده إذ كان بمصر في ذلك الحين :
« كانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات
التي مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي ،
ولو أني كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شبيه في الأيام
التي رأيتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير في الأيام التي يمكن أن أراها
التها ، فجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال
فقومية ، ولم يكن الخديو على ما ظهر أقل منهم شعورا بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء
الآزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بأن شريفاً لا بد أن
يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابي ، ثم إن شريفاً وزملاءه من وجهاء الأتراك الأحرار
لم يكونوا كذلك أقل سروراً بعودة السيطرة إليهم ، بل إن الأتراك الرجعيين أنفسهم
قد سروا بما سموه انتصاراً على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي
طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التي اعتقدوا اليوم أنهم لا بد
حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بأن
النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة ، وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ،
وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ

مئات السنين، وقد حدث فعلاً أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً في شوارع مصر، ويتعانقون على غير تعارف سابق، ويبتهجون معا لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة، كما يبدو الفجر بعدليل مخيف طويل، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستتيرة من قيودها السابقة، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الأقاليم، وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس، وقد سرت عدوى السرور إلى كل الطبقات، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً، وشاطروهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم، وأن رياضاً قد أخطأ، وأن أعمال عراني إذا لم تسكن كلها سديدة فليست كلها خطأ، وكان المسلك الذي سلكه عراني نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكاً صحيحاً نبيلاً، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو، فكانت خطته ودية، كما أنه أظهر لشريف باشا ومحمود سامي الذي عاد فتقلد وزارة الحربية أنه، وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانباً ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين، وكل الخطاب التي ألقاها في ذلك العهد — وبعضها مدون في السكتب الزرقاء — مشبعة بهذا المعنى الحسني، ويتم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الآراء الإنسانية التي كانت من مقومات عمله السيامي، وليس في هذه الخطاب إلا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات، ولا يمكن أن تجد فيها أثراً للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التي كان هو نفسه في مقدمة المعترفين بفوائدها، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركي المطلق القديم قد انتهى، وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عراني في طليعة فرقته إلى رأس الوادي بن هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل^(١)

(١) بلنت. التاريخ السري للاحتلال ص ١١٣ من الترجمة العربية — ١٥٢ من الأصل الإنجليزي

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة «وزارة الأمة»، فقد ألغى برغبة زعماء البلاد وأعيانها، ثم حقق الثقة التي أولتها الأمة إياه، واضطلع بالمهمة التي ألقها الثورة على عاتقه، وأول مارس من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش، فإن الثورة العراقية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الأصلية، وهي حفظ النظام، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم، وهنأ موضع الخطر، إذ بذلك يختل النظام العسكري ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب، ويتسرب الانقسام إلى صفوفه، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى، فبذل شريف جهده في الحيلولة بين الجيش والسياسة

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهز فرصة مقابله لسكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة، ذلك أنه في يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ). أى عقب تشكيل الوزارة بيومين، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابي لمقابله وتهنئته بالوزارة وشكره على قبوله الرئاسة، فلما انتظم عقدهم، ألقى عرابي بين يدي شريف باشا الكلمة الآتية:

«إننى بلسان قومي أعرض لدولتكم أننا جميعاً واثقون بصداقة دولتكم وخلص طويتكم لمحبة الوطن وأهله وجازمون بأن هذه الصفات التي تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسبباً في استتبات الراحة العمومية فيها، وإننا نعلم واجباتنا والفروض التي تحتتمها علينا وظائفنا العسكرية، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها، ولذلك فأننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التي تكون أن شاء الله في خير وقاضية باصلاح شؤون البلاد، إلا أن لنا حقوقاً معلومة يمنحها لنا القانون، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنواها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح. أمين» (١) فأمن عليه الحاضرون

فترى في هذا الخطاب أن عرابي يتعهد من جديد باحترام النظام ، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر إليه من الأوامر

خطبة شريف باشا في الضباط

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم في إبعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« في علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة . ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامثالهم امتثالاً مطلقاً

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولاً في قبول الرياسة ما كان الاتجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخواني في الوطن وبين الأجانب ، وحيث اغائتنا الألفاف الإلهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط ، لأنهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم ،

فهذه الخطبة على إيجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر في الظروف التى تألفت فيها وزارته ، إذ لم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية وخاصة إنجلترا ، كانت تتطلع الى الثورة العرابية لكي تتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابي ذاته ، فقد ذكر في مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير إدوار مالت قنصل إنجلترا في مصر على الخديو ليلاً ونهاراً ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ، وخشوا من مطامع إنجلترا ، وتحذروا بأنها تطمع في احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا في تونس ، إذ احتلتها سنة ١٨٨١

فشريف باشا سعى جهده في أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصيح للعرايين أن لا يقحموا الجيش في غمار السياسة ، فتضطرب الأحوال ، وتتفتح الثغرات للتدخل الأجنبي ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كثير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأي العام وتألفت وزارة شريف المرحومة من الأمة ، فلم يكن شريف عظيم النفس . قوى الشخصية ، لجعل خطبته تليقاً لضباط الجيش ، اكتساباً بائقاً بثقتهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في السكفاح للدستور من العرايين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى في عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه إلا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية في أوائل عهد الخديو توفيق . وبرناجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة ، كان استثنافاً لجهاده في سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العرابية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال في الرأي إزاء العرايين

مقابلة وفد الأعيان — ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفى يوم الأحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) قابله في وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباطه ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشمسى ، والشيخ على اللبى ، وعبد السلام بك المويلحى ، والشيخ الصباحى والشيخ أحمد محمود وإبراهيم افندى

الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار
 الاهلين ، الاولى بمثابة ضمانا لتعهدات ضباط الجيش ، هذا نصها :
 « نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية
 والثغور والوجهين البحري القبل ، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتو
 شريف باشا ، قد التمسنا منه أن يستلم ادارة أشغال رئاسة مجلس النظار الذين صار
 انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، وإظهاراً
 لصدقتنا التامة ولخالوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التي من
 مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتو شريف باشا ،
 أما العريضة الثانية فتتضمن طلب انشاء مجلس النواب ، وسيرد الكلام عنها فيما يلي
 فلما قابل الوفد شريف باشا ، تسلم سلطان باشا قائلاً ما خلاصته : « انى أعرض
 على مسامع دولتكم أن هؤلاء الوجهاء والنهلاء قد تمثلوا بين يدي مراحمكم ليظهروا
 ما عندهم من الفرح والسرور ، حيث تفضلتم بقبول مسند الرئاسة الجليل ، فانهم يعلمون
 مالدولتكم من الميل الحقيقي لإجراء الإصلاح الذى كثيرا ما أملوه ؛ وليعرضوا أنهم
 متكفلون بالجيش المصرى الذين هم فى الحقيقة أبناءهم وإخوانهم ، وليلتمسوا من
 مكارمكم ما يعلمونه فى سمو أفكاركم من بت روح الحرية فى البلاد ، ونشر العدل
 والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث ان دولتكم على هذه الأفكار السامية ، فهذا
 الجمع يلتبس من كرمكم بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن إخوانه الموقعين على
 هاتين العريضتين ، أن تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما عندهم فى هممكم
 من الإقدام وقوة العزيمة ، وإن مساعدتهم على نوال ما طلبوه لا تتحقق إلا بأن تكون
 دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجنتاب الخديوى المعظم أعزه الله ،
 وليست هذه بأول مرة رآها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان أفكاركم
 السامية لم تزل ، ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان ، (١)

فأجابهم شريف باشا معرباً عن إخلاصه في مساعدتهم ، وميله الحقيقي الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد ، وتحقق به راحة العباد ، وصرح : بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما نقصده من الإصلاح ، والسبب القوي لما تبتغونه من النجاح ، ، ووعدهم بأن يأخذ في مساعدتهم على قدر ما يصل اليه الإمكان ، وبشرهم بأن أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ، وأن أعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فسكرته ، فلا يألو جهداً فيما يوجب ظهوره من حين القول إلى عالم الوجود (١) ، فانصرف الوفد مسروراً من هذه التصريحات مؤملاً تحقيق آماله في الدستور على يد شريف باشا

برنامج الحزب الوطني

ذاعت أنباء الحركة العربية في أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا ، واختلقت الآراء في تقديرها ، فرأى زعماء الحركة أن يدلوا إلى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم في بيان سمي (برنامج الحزب الوطني) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير ولیم جريجورى في جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده ، وكان وقتئذ رئيساً لتحرير « الوقائع المصرية » ، ومحمود باشا سامى البارودى ، وعرابى باشا ، وهذا نصه :

١ - يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركناً يستند عليه في عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، إذ اطرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم

من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لاسيما إنجلترا في متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى

٢ — يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الا كيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى . وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الأغراض ، ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلباً وقالبا ، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسسون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نسكت المواعيد التى وعد بإنجازها

٣ — رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل أنفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويشنون عليهما

ثم إنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتيا ، وإلا فانهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شئ من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لإداعته فانهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الراتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة مادام هذا الإسراف الخارج عن الحد

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب ، وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحججة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر ، فانهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية ، فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتهما من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها

٤ - رجال الحزب الوطنى يتعدون عن الأخطا الذين شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد وإلماصلحة شخصية ، أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الأخطا كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكمائها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيته القومية ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب ، وحزم رجاله

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية ، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو ، وليس فى عزهم إبقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية

٥ — الحزب الوطني حزب سياسى لادنى ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وأغليته مسلمون ، لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحتر أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنبى أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس إليهم

٦ — آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد ماديا وأدبيا ، ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف ، وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ، وللصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والسكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، أملون فى تقدمهم ، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١)

أعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الأعمال الجليلة ، على الرغم من قصر المدة التى وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التى أولتها الأمة ووزارته ، والهدوء الذى ساد البلاد منذ تقلد الرئاسة ، فأكب وزملاؤه على العمل لإصلاح شؤون الحكومة ، وتحقيق آمال البلاد

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ — مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع إلى الأصل الإنجليزى المنشور فى كتاب المستر بلنت (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٥٥٦

العلاقات الخارجية

قلنا إن شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فبدؤه من هذه الناحية أن يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكي لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة إلى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول (١) وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienkiewiex معتمد فرنسا وقنصلها العام في هذا الصدد : « مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد أفضى إلى السير إدوار مالت بهذه الملاحظة في حديث لى معه ، (٢)

الإصلاح الإدارى

وجه شريف باشا عنايته إلى إصلاح الإدارة . فأرسل إلى المديرين والمحافظين في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التى يجب أن يسيروا عليها ، وهو يتضمن حثهم على الاستقامة وإقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، وينبهم فيه على مبدأ من أهم المبادئ فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (٣)

رفع المظالم

عنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس وإطلاق سراح المسجونين والمباعدن الذين ثبت أن ظلما حاق بهم

(١) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية للفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) رسالة المسيو سنكفكس إلى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ، وثيقه رقم ١

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئآت من المنفيين إلى السودان ومن أهلهم يطلبون رفع الظلم عنهم (١) كما تقدم بيان ذلك في الفصل الثاني (ص ٦٦)، ورفعت إليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام، فألف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين إلى السودان، وتحقيق التهم التي من أجلها تقرر نفيهم، حتى إذا ما ثبت للجنة براءتهم قررت الحكومة إعادتهم، ونيطت أيضاً بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام، وقد أفرج عن ثبوت براءتهم، وعاد المنفيون من السودان، وكان منهم أحمد بك أبو ستيت من أعيان سوهاج، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة، فلما عاد العقاد إلى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحفاة، وأقيمت المآدب الكبيرة احتفالاً بقدومه

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الإصلاح وتحقيق المطالب التي تقدم بها العراييون، لتحسين حالة الضباط والجنود، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين في عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحربية فيها، ولما أقصى عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى بإصدار هذه القوانين وإنفاذها، فرفع إلى الخديو تقريراً في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨) (٢) عرض فيه القوانين العسكرية الخمسة التي أنجزتها اللجنة وقدمتها إلى مجلس الوزراء، وطلب إصدار المراسيم بإقرارها، وهى :

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

(١) قانون الإجازات العسكرية البرية والبحرية

(٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع

(٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية

(٤) قانون القواعد الأساسية للترقي

(٥) قانون الضمان والامتيازات والإعانات العسكرية

فصدرت بها المراسيم الخديوية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه القوانين من القواعد ما يرمى إلى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في الترقيات والمرتبات والمعاش

واستصدرت الوزارة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوماً آخر بتنظيم التعليم في المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها ، وشروط الالتحاق بها ، وبيان التعليمات العسكرية فيها ، وما إلى ذلك

وقد ابتهج الضباط بصور هذه القوانين ، وازدتهم ثقة بوزارة شريف باشا ، وذهب وفد منهم إلى داره وقاموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته ، واهتمام وزارته بإصدارها ، وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على أن لا يخالفوا له أمراً ، وأن ينقادوا لإرادة الحكومة ، ولا يترددوا في الذهاب إلى أية جهة تأمرهم بالذهاب إليها

نقل ألى عبد العال حلمى إلى دمياط

وألى عرابى إلى الشرقية

رغب شريف باشا في نقل زعماء الحركة من القاهرة إلى الأقاليم لكي يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبداه الذى تولى الوزارة على أساسه ، وهو إبعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أتنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الأليات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد فى حجة شريف باشا إرسال الحكومة التركية وفداً إلى مصر برياسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه

على الخديو، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الاستانة في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلي ، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لإقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكي يكون ذلك دليلاً قاطعاً على إذعانهم للحكومة ، وتفيدهم أوامرها وترك سلطة الحكم في يدها ، ولكي يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثماني القادم ، فلا يفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأي وزارة الحرية على نقل ألاي عبد العال حلمي إلى دمياط ، وألاي عرابي إلى رأس الوادي بالشرقية ، ويقول عرابي في مذكراته : انهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديوي بانتخاب النواب لكي يطمئن على إنشاء المجلس النيابي ، وفعلاً صدر الأمر المذكور في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

وكان سفر الألايين إلى مقرهما الجديد فرصة للظاهرات الوطنية التي تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش ، وتجدد في وصفها وما ألقى فيها من الخطب صورة حية للتطور السياسي الذي ظهر في نفسية الشعب وأفكاره وعواطفه

كان ألاي عبد العال حلمي بك هو السابق بالسفر إلى مركزه الجديد . وكان يوم سفره يوماً مشهوداً ، فقد انتقل الألاي إلى محطة العاصمة ماراً وسط المدينة ، وسبقه إليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلات المحطة بالمودعين ، ولما وصل إليها الألاي أخدمه مصطفي بك العناني أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شراباً سكرياً في ذلك اليوم ، إكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامي باشا البارودي وزير الحرية ليودع الألاي المسافرين يصحبه عرابي بك ، وتبودلت الخطب الحماسية في المحطة قبل قيام القطار ، فألقى خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطاباً موجهاً إلى الضباط والجند ، بدأه بقوله : « حماة البلاد وفرسانها ! » وتضمن الشاء على الجيش ورؤسائه ، لما قاموا به من ذلك صرح الظلم والاستبداد ، وإحياء روح العدل والحرية ونشر علم الإخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطباً الضباط والجند الذين جاءوا للتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم إلى دمياط) :

أخوكم الحر يودعكم ويسير ياخوانكم إلى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا تحلوا حبل الاتحاد الذي جاهدتم الأنفس في إحكامه ، إلى أن قال : ومن محاسنكم التي تفخرون بها ، ويعرف لكم بها الفضل ، طاعتكم لأوامر الحكومة وامثالكم لإرشاداتها ، وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام ، خصوصاً هذا الرئيس البر الرموف القائم بخدمة الأمة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل ، أن يقال (مات شهيد الأوطان) ، فنادى الجميع (رضينا بالموت في حفظ الأوطان)^(١) وألقى السيد حسن الشمسي صاحب جريدة (المفيد) خطاباً آخر في هذا المعنى ، فشكر عرابي الخطيبين ، ودعا الحاضرين إلى الاستمسك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد

ثم نهض عبد العال بك حلبي ، وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه :

« أيها الإخوان . إنا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا حبل المواصلات بيننا ممدوداً ، وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما أننا لانسلمع من واش كلاماً ، واعلموا أننا في تيسار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا . وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو ، وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا ، ونقضي العمر في طاعتهم ماداموا على الحق ، والله الحفيظ علينا وعليكم ، وهو على كل شيء قدير ،

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم إلى أن تحرك القطار المقل للألأى يصحبهم السيد عبد الله نديم ، وسار قاصداً دمياط ، فلما وصل إليها هرع أهلها إلى استقبال الألأى بالحفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطاباً حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه ، وقال : إنهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألأى في مركزه بشكنات دمياط

وقد رأى عبد العال بك حلبي من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشا زهدى

ومن اسماعيل بك صال أوغلي حاكم دار الطوبى بحية ، إعراضاً وانحرافاً عن الولاء لعرابى ، إذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه ، فشكاهما إلى عرابى ، وكانت النتيجة إحالة المحافظ والحكمدار إلى المعاش

سفر الألاى عرابى

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١) سافر الألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحاً قاصداً المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس ، إلى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الألاى أمام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا يبرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى إلى المحطة ، ماراً بالموسكى ، ثم شارع البوستان ، فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمودعين ، إذ حضر إليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته : « وبالجمله فإن هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيباً فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادى وإخوانى : بكم ولكم قننا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا ننشئ عن عز منا حتى نحى البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعيننا إفساداً ولا تدميراً . ولكن لما رأينا أننا بننا فى إذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء حركته الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة . وقد ساعدتنا العناية الإلهية ، ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى تنتظر الأمة فى شؤونها ، وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتقدمة فى العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الأوروبية ما تحصلت على الحرية إلا بالتهور وإراقة الدماء

(١) هذا التاريخ عن جريدة (المونيتور أجبسيان) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

وهتك الأعراض وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها في ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم ، أو نخيف قلباً ، أو نضيع حقاً ، أو نخدش شرفاً ، وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلاّ الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادى بصوت واحد : « فليعيش الحديو واهب الحرية ، فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية ، فلتعيش الحرية في مصر خالدة مؤبدة ،

نحن الآن في نعمة جليلة ، وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية في الشرق ليقبدي بنا من يطلبها من إخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث مايكدر صفو الراحة ، إلى أن قال :

« إن الطمأنينة عادت كما كانت ، وعدنا إلى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا الحديو ، وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الأراجيف وإشاعات أعداء الوطن ، وثقوا بسعى أميرنا ورجاله ، ثم قال :

« وإني سائر ياخوانكم إلى رأس الوادى ، فأستودعكم الله جميعاً ، وأقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد افندى عيسد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة ، (١)

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ماخطب عرابي ، وكان مصطفى بك العنانى وبعض الأهالى ينثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ، ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شراباً سكرياً كالعادة المألوفة في الأفراح الوطنية . ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابي مودعاً جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة (٢) قاصداً مدينة الزقازيق ، وصحب عرابي في سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم ، وكان السيد عيسد الله نديم يخطب في الناس في كل محطة بمعنى ما تقدم ، واستمرت مظاهر

(١) مذكرات عرابي ص ٢٦٢

(٢) (المونيتور أجبسيان) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الرقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالي والتجار، يتقدمهم أمين بك الشمسي كبير تجار البندر، وهتفوا لعرابي وللجيش هتاف الدعاء ، ونثروا على العساكر الورود والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكري ، ونزل عرابي من القطار وحيا جميع المستقبليين ، وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله :

« سادتي وإخواني

« أنا أخوكم في الوطنية ، واسمى أحمد أعرابي ، ولدت في بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فن عرفني منكم فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدي الأهل والخلان ، وأخذ يشهد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لا يخرج عن الخطبة السابقة

ثم استأنف القطار السير قاصداً رأس الوادي حيث كان مركز الآلاى ، وبعد أن استقر به عرابي وجنده يومين ، دعاه أمين بك الشمسي ودعا معه صحبه من الضباط إلى وليمة شائقة نخمة تكريماً لهم ، فلبوا الدعوة . وألقى عرابي في الولاية خطبة بمعنى الخطبة السابقة (١) . وشكر أمين بك الشمسي على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى في أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين

وفي اليوم التالى دعى عرابي لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالرقازيق ، فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الحديدو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم . وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل

وكذلك دعى إلى وليمة أعدها أحمد بك السيد أباطة بناحية (شرويدة) ، ووليمة أخرى أعدها الشيخ أحمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجى) ، ووليمة ثالثة عند

سليمان بك السيد أباطة ، ورابعة عند سليمان باشا أباطة

وصفوة القول أنه في الفترة الوجيزة التي أقامها برأس الوادي كان محفوظاً بأعظم مظاهر التكريم والتجيد ، ولا غرو فإن ماتم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادي وانبثاق نور الحرية والدستور ، ووجوده في المديرية التي هي مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة في نفوس الأهلين ويجمعهم على محبته وتمجيده

تعيين عرابي وكيلاً لوزارة الحربية

بقي عرابي في منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل في الجهات ويدبث أفكاره بين الأعيان والأهليين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة وتركه يجمع حوله الاتباع والأنصار بعيداً عن رقابتها ، فاقترح البارودي تعيينه وكيلاً لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالي بذلك في ٤ يناير سنة ١٨٨٢ (١) ، وعاد إلى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودي ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون إليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوروبية وبعض السياسيين الإنجليز ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التي قام بها ، فازدادت شهرته في الأوساط الأوروبية

تتمة أعمال وزارة شريف باشا

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطاتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمرؤسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل حسن قيام الموظفين بواجباتهم ، ومراعاة العدل في معاملتهم ، وإقصاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة ، وكان يرمى بهذا التشريع إلى تنظيم

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢

حالة الوظائف والموظفين المملوكين ، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين ،
 فرفع إلى الخديو تقريراً بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين ، وصدر المرسوم
 بتأليفها في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة محمد زكي باشا وزير المعارف والأوقاف
 وعضوية كل من : محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباطه والمسيو بوترون Bouteron
 وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا إبراهيم وتجراى باشا والمستر فترجرالد
 Fitz Gerald وأحمد نشأت بك ويعقوب أرئين بك (١) ثم أضيف إليهم المسيو
 مازوك Mazuc ، وعبد الرحمن بك الهراوى (٢)

الإصلاح القضائى — إنشاء المحاكم الأهلية

أهم إصلاحات الوزارة الشريفة بعد الإصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم
 الأهلية (الوطنية) ، ووضع نظامها الجديد
 فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون
 المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية (٣) ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام
 القضائى الحالى . وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون
 إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان ،
 وأما فى السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضي
 سبعين يوماً » .

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدر الأحكام باسم الحضرة الخديوية ،
 ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى
 العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة

(٣) رتب اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل
 من مصر والإسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠

(٢) المرجع السابق — أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

وباقى ملحقات الحكومة المصرية ، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسىوط ، « أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام

(٥) تقرر فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم (١٩٣٧)

ولاغرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العربية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، إلى أن صدرت اللائحة الحالية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف ، وقد خلّت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها وإنشاء محكمة للنقض والإبرام ومحكمة استئناف ثانية بأسىوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان ، والسبب فى كل ذلك يرجع إلى أن لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت فى عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التى تقرر فى اللائحة الأولى

وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ فى حيز التنفيذ عقب صدورها ، إذ

صدرت الأوامر الخديوية بتعيين اسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك ، وميخائيل كحيل بك ، وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، (١) وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية (٢)

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة وإجابة مطالب العربيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت إدارة المطبوعات إنذاراً رسمياً إلى الصحف كلفتها فيه بأن تلتزم حدود الاعتدال فى كتابتها ، استبقاء للعلاقات الودية بين مصر والدول الأجنبية

إلغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد ابراهيم سراج المدنى ، وحملت على الدول الأوروبية فى مقالاتها ، واستمرت فى حملاتها رغم إنذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بإلغائها (٣) وأصدرت وزارة الداخلية إلى محافظ العاصمة أمراً بإنفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١)

إلغاء جريدة (ليجيت) L'EGYPTE

ولم تقتصر لائحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الأوروبية أيضا ، فقد نشرت جريدة (ليجيت) فى عدد ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبي عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة إلى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها وإلغائها ، وزعم صاحبها أن الحكومة لا تملك تطبيق لائحة المطبوعات القديمة على الصحف الأجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل ، ومر الحادث بسلام

(١) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ - (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ (٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

صدر قانون المطبوعات

إن قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١^(١) ، وهو ولا شك قانون مقيّد لحرية الصحافة ، ولاندرى ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تحشى إطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون ؟

إن وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على « لائحة المطبوعات » القديمة التى كان العمل جاريا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه ، ولم تكن البلاد فى حاجة إلى صدور قانون جديد للمطبوعات بضائع قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ما وضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا برخصة من وزارة الداخلية بعد إيداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة فى كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتخويل الحكومة حق إنذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفى حالة التعطيل يصدر القرار بذلك بعد إنذارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق إنذار

وقررت الحكومة سريان هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية^(٢) ، وأنذرت فعلا بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دى تريدينو) الإنذار الأول فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ، لخوضها فى المسائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولأنها نشرت أفكارا مسيئة للبلاد ، واستعملت الترميمات المنطوية على سوء

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

القصد ، وأُنذرتها للمرة الثانية في ١١ يناير لعدم نشرها الإنذار الأول واستمرار
خوضها في المسائل السياسية والإدارية (١)
وقد عين أحمد بك رفعت ناظرا (مديرا عاما) لقلم المطبوعات ، والشيخ محمد
عبد (الأستاذ الإمام) رئيسا لقلم المطبوعات العربية والتركية ، والمسيو إرنست
فوكلين رئيسا لقلم المطبوعات الإفرنجية

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا بإحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر
مرسوما في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد إليها بهذه المهمة ، وأُسند
رياستها إلى وزير الأوقاف ، وأعضاؤها هم : مصطفى فهمي باشا . محمود سامي باشا
البارودي . محمود بك (باشا) الفلكي . اسماعيل بك (باشا) الفلكي . فرانس بك .
روجرس بك . تيجران بك (باشا) . عزت افندي . يعقوب افندي صبرى (بك) .
المسيو بودري . على افندي فهمي . (٢) ثم حسين باشا فهمي والمسيو بورجوان (٣)

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية ، وافتتحت
في أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعُيِّن ناظرا لها العالم الأثرى المشهور أحمد بك
كمال (باشا) (٤)

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢

إحصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمراً عالياً بإجراء التعداد العام لسكان القطر المصري ، وحدد لهذا الإحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ (١) ، وأصدر منشوراً بطريقة إجرائه ، وعهد إلى قلم الإحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد في المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتنمير البيوت تمهيداً لإحصاء سكانها وكانت النتيجة التي ظهرت بعد ذلك عن هذا الإحصاء ، أن سكان القطر لمصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ - ٦٧٨٠٦٧٣٨١ نسمة (٢)

التعليم

أدخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين في مجلس المعارف الأعلى ، فضمت إلى أعضائه إسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا (٣) اوحسين فهمى باشا وكيل ديوان الأوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر الرصدخانة وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المسكاتب الأهلية (٤) وعملت على تحسين حالة أساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم إجابة لاقتراح مجلس المعارف الأعلى

مشيخة الجامع الأزهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدي يتولى الإفتاء ومشيخة الجامع الأزهر حين قامت الثورة العراقية ، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين لها أو الراجين فيها خيراً ، ف وقعت النفرة بينهما وبين عرابي ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض

-
- (١) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ — مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣
والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢
(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢
(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨
(٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٢

باشا سعى عرابي وصحبه في خلعه من المشيخة ، فأوعزوا إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا لولاية الأمور شكاياتهم من معاملته ، وقد نفموا منه أنه وضع نظام الامتحان لإجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء . . . ووقع الخلف بينه وبينهم أيضاً بشأن الجراية وتوزيعها

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برئاسة أحمد رشيد باشا ، وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، وأحمد صادق باشا ، وأخذت تسمع شكاية الشيوخ ، فلم تر على شىء منها مسحة الجذ والحق ، ولكن نظراً لما روى من اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد الشيخ العباسى . ولما كان يبذله عرابي من المساعي للإيقاع به . رأت اللجنة حسم الخلاف بإبقائه فى منصب الإفتاء ، وإسناد مشيخة الأزهر إلى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة ، واستندت اللجنة إلى مآظير لأعضائها من ضرورة إزالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء سحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضاً أن مشيخة الأزهر أسندت إلى الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهوده من قبل إلى علماء الشافعية ، فاستحسنست إسناد المشيخة إلى أحد علماء المذهب الشافعى ، وأخذت الحكومة برأى اللجنة ، ورغبت إلى علماء الأزهر أن يختاروا لأنفسهم شيخاً من الشافعية ، وأن يختاروا من أهل المذاهب الثلاثة الآخر (الحنبلى والمالكي والحنبل) ثلاثة من العلماء ايشاورهم شيخ الجامع فى شؤون الأزهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) بانفصال الشيخ العباسى المهدي من مشيخة الأزهر (١) ثم تعيين الشيخ محمد الانابى من كبار علماء الشافعية شيخاً للأزهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢)

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عlish شيخاً للسادة المالكية ، والشيخ يوسف الحنبلى شيخاً للحنابلة ، والشيخ عبدالله درستأوى للحنفبة ، على أن يشاورهم

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١

شيخ الجامع في شؤون الأزهر المهمة بحيث لا يبرم فيها أمراً حتى يستقر عليه رأيهم
ورأى غالبيتهم

ميزانية سنة ١٨٨٢

طلبت وزارة الحربية في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ ألف جنيه على ميزانيتها ، لكي تزيد عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها . ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الإشراف على وضع الميزانية فقد طالبت المفاوضات في هذا الصدد بين الحكومة والرقبيين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحربية ١٥٤٩٦١ جنيه ، فقد كانت في ميزانية سنة ١٨٨١ — ٣٦٨٠٠٠ جنيه فزادت إلى ٥٢٢٩٦١ جنيه بما فيها مائة ألف من الاعتماد غير الاعتيادي ، ونوه إلى هذه الزيادة معتمد فرنسا في رسالته إلى المسيو جامبتا^(١)

وصدر الأمر العالي في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة ١٨٨٢ ، وقدرت فيها الإيرادات المخصصة للدين العمومي بمبلغ ٤٣٧٧٠٢٢٥ جنيه مصري ، والمصروفات المخصصة له بمبلغ ٤٠٩٧١٠٠ جنيه ، والإيرادات غير المخصصة للدين بمبلغ ٤٣٦٩٠٣٣١ جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٤٣٦٦٠٨٦٨^(٢) وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ لصرفها في مطالب الوزارات والمصالح ، فمنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحربية ، و ١٧٠ ألف جنيه لوزارة الأشغال ، و ٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية ، و ١٠٠ ألف جنيه للسودان وهرر والبحر الأحمر ، و ١٠٠ ألف جنيه احتياطي للمصروفات غير المنظورة

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفاً سليماً ولا نزيهاً ، بل كانت ترمي إلى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذي نالته مصر في عهد محمد علي ثم في عهد

(١) رسالة سنفكس إلى جامبتا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة

١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل في شؤون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهي لم تدع وسيلة إلا انتهزتها لإحراج مركز مصر والوقية بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها انتقاص حقوق مصر في الفرمان الذي تلقاه الحديو توفيق ، وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية إلى أن وقع الاحتلال موقفا مشموما . قوامه الخذل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال .

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، وهدأت الأحوال ، وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فإن الحكومة التركية رأت في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر وانتحال حق الإشراف عليها ، فقررت إرسال لجنة إلى مصر للنظر في الحوادث الأخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثماني ، وهو مؤلف من علي نظامي باشا سر ياور السلطان عبد الحميد وعلي بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالي باشا الصدر الأعظم المشهور وفي معيتهما قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من ياوران السلطان

الوفد العثماني الأول

برئاسة علي نظامي باشا — أكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدا إلى مصر ، ولم يسبق تأليفه مخبرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من إيفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينفي بقيام هذا الوفد ، فقوبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تسكن تسخيف إيفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر وإثارة الهواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى إقرار الطمأنينة في النفوس ، ولسكن الحكومة العثمانية كانت في الواقع تتعمد أحداث حدث يشير الخواطر في مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستيلاء

إلى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستوري في مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومته الاستانة التي جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا إلى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذي بدأ عهده بتعطيل القانون الاساسى العثمانى ، وإلغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظوراً إليه في الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليغفر له إغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا تدرك سببا من العوامل التي دعت الى تأخير إرسال فرمان ، وما أدخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقا أن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده في عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لإحراج مركز الخديو وإثارة المشا كل والعقبات في وجهه ، ففكرة إرسال وفد الى مصر ففكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها (١)

جاء هذا الوفد الى الإسكندرية يوم الخميس ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة في مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة وفي صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراى الإسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب وتبادل وإياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله في تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من إرسال هذا الوفد هو إظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة

(١) رسالة المسيو برتلى سان هيلير وزير خارجيه فرنسا الى المسيو تيسو سفير فرنسا في الاستانة — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ رقم ٣٦

زيارة على نظامى باشا لديوان الحربية

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى ، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة قائممقام وبكباشى ، وألقى فيهم خطابا باللغة التركية عربيه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « إن العساكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامثال ، ويقفون عند حده نواحيه ، فان كلاً منا يعلم أن أول واجب على الجند هو إطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به ، ومامننا الا محب للجناب الخديوى مبال بكليته إلى الامثال لأشارته (١) »

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ محمد عlish شيخ المالكية ، وكانوا فى أحاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويدكرون فضله فيما نالته البلاد

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استامت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلًا من تركيا فى شئون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامته (٢) ، واتهزتا انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام من حكومته إرسال بارجة حربية الى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨

مياه الاسكندرية (١) ، فاجابت طنبه وانفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة، على أن تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثماني أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية Alma إلى مياه الاسكندرية ، ثم جاءت البارجة الانجليزية انفسبل Invincible ، وغادرتا الميناء يوم ٢٠ أكتوبر غداة سفر الوفد العثماني ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيحيى بيانه ، ويلاحظ أن البارجة انفسبل هي إحدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعنا على مجيء هذه البوارج ، فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولاتم ، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوي المقامات على أن البلاد ليس فيها أي اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا إلى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالي انقلبوا راجعين إلى الاستانة



إلى هنا انتهينا من بيان الأعمال التي قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث في عهدها ، وقد بقي علينا أن نفصل القول في أهم عمل تم على يدها وهو إنشاء المجلس النيابي ، وهو ما سنوفي الكلام عنه في الفصل الآتي

(١) رسالة اللورد لاينس Lyons سفير إنجلترا في باريس إلى وزير خارجيه فرنسا - ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم إليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثاني خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ما سنفصله فيما يلي

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها . متضمننا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألمع التقرير إلى المزايا التي تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار إلى مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى عهد اسماعيل . وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورية ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو اسماعيل من كبار البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وإليك نص التقرير :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمنا على نفسه وماله ، حرا فى أفكاره وأعماله ، بما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تنطرق إليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس مليية من نهباء أممها ، ينبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون بواسطة الحقيقة فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ، ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ الحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديونا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحل الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما للمجالس الأهم

الأوروبية المتقدمة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعد لها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وإننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لإرادة ولي النعم ، أدام الله إجلاله ، (١) وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، إذ كان مقتنعاً قبل قيام الثورة العرابية بضرورة إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة

ففي ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع إلى الخديو تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستوري وضرورة إقراره في مصر ، وطلب تمهيداً لتأليف المجلس النيابي الجديد إجراء انتخابات عامة طبقاً لللائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التي تكفل نهوضه إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (٢) أو بعبارة أخرى إنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا في تقريره إلى إجراء انتخابات ، طبقاً لنظام مجلس شورى النواب القديم ، فإتماماً للبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الأساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارئ المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الأساسي (الدستور) الذي عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد

يتلخص نظام مجلس شورى النواب في القواعد الآتية :

١ — إن هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور ، وهو وإن

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ١٥١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١

كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل

٢ - يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديرية ، وجماعة الأعيان في القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط

٣ - يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدّه أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمان عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى ، ولو حظ في هذا التمييز أن هذه المدة كانت تكفى لانتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

٤ - يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك إلى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية)

٥ - تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو ، دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين

٦ -- ينتخب المجلس من بين أعضائه لجائنا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ، ليعطى كل واحد منهم « البيرولدى » أى الأمر باعتماد عضويته
هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون (١)

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره إلى الخديو صدر الأمر العالى بإجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب (٢)

ولا شك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى عمد البلاد ومشايخها ، يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات وإملاء إرادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديداً على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة ، وأصدر منشورا بذلك إلى جميع المديريات والمحافظات فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة (٣) ، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة

وفى الحق ان الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية ، وكذلك كان حرا من تدخل العرايين وإملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياءهم وأتباعهم ،

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣ من الطبعة الأولى و ٧٨ من الطبعة الثانية

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٨٧

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

وقد كان في استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل في إنشاء مجلس النواب أن يتدخل في الانتخابات ، ويملي ارادته على الناخبين لكي يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل إذ ترك الناخبين أحرارا في انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التي هي قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لإرادة الناخبين ، وضرب العراييون بذلك مثلا في احترام حرية الانتخاب

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية
أسماءهم (١)

نواب القاهرة

محمود بك العطار . عبد السلام بك الموياحي (باشا) . أحمد أفندي السيوفى (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغرياني . عبد المجيد أفندي البيطاش

نائب دمياط

عبد السلام أفندي خفاجى (بك)

نواب القليوبية

محمد بك الشواربى (باشا) . الشيخ سليمان منصور . مصطفى أفندي علام .

ابراهيم أغا أبو حشيش

نواب الدقهلية

هلال بك منير . يوسف أفندى صالح . على بك القرعى . الشيخ أحمد على سعده

الشيخ حسنين سويلم . الشيخ العدل أحمد . الشيخ جاد مصطفى

(١) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفي . الشيخ أحمد الصوفاني ، الشيخ أحمد علي محمود . ابراهيم
أفندي الوكيل . بسيوني أفندي أبو الفضل . محمد أفندي عوض . محمد أفندي دبوس .
الشيخ أحمد الحناوي

نواب المنوفية

محمد أفندي الجندي . أحمد بك مصطفى . علي بك شعير . السيد أفندي الفقي .
أحمد أفندي عبد الغفار . حسين أفندي أبو حسين

نواب الغربية

محمد بك المنشاوي . أحمد بك الشريف . مصطفى أفندي أبو العز (باشا) .
السيد محمد أبو النظر شتا . الشيخ أحمد الصباحي . الشيخ رزق نور . الشيخ ابراهيم
سعيد (باشا) ، محمد أفندي الشاذلي . الشيخ ابراهيم يونس

نواب الشرقية

سليمان باشا أباطه . الشيخ عبد الوهاب العفيفي . أحمد بك أباطه . محمد أفندي
عبد الله . أمين بك الشمسي (باشا) ، أحمد أفندي نصير . الشيخ زيد جمعة . علي
أفندي مكاوي

نواب الجيزة

عباس أفندي الزمر . السيد أحمد عفيفي . مراد أفندي السعودي . خليل أفندي
أبو زيد

نواب الفيوم

السيد طابه حزين . السيد معتوق . خليفة الهواري

نواب بني سويف

أحمد أفندي سالم الريدي ، اسماعيل أفندي سليمان ، علي أفندي كساب . السيد
محمد أبو المكارم

نواب المنيا

محمد سلطان باشا . على افندى شعراوى (باشا) . حسن باشا الشريعى . يوسف افندى عبد الشهيد (بك) . محمد افندى جلال (بك) . محمد افندى مصطفى عميره

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) . السيد عبد الحق عبد الله . عثمان افندى غزالى . محفوظ افندى رشوان . الحاج جبر افندى محمد . حسين افندى جمعة . مهنى افندى يوسف عمر

نواب جرجا

أحمد أغا الدقيشى . السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى . السيد سرور شهاب الدين . عبد الشهيد افندى بطرس

نواب اسنا

أحمد بك على العديسى . عبد الرحيم افندى محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى أبو سحلى . على افندى ابراهيم . السيد احمد محمد . السيد طايح سلامه هؤلاء هم نواب الامة سنة ١٨٨٢^(١) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على ٧٥ وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا الفرق عن زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديرية

(١) راجع أسماء أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى « عصر محمد على » ص ٥٧٣ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦ و ١٨ و ٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية »

رئيس المجلس ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعيين رئيس المجلس ووكيله منوطاً بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمراً بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً للمجلس^(١)

وعين عبد الله باشا فكري كبيراً لكتاب المجلس (سكرتيراً عاماً) مع بقائه وكيلاً لوزارة المعارف العمومية^(٢) وأديب اسحق كاتباً ثانياً «سكرتيراً» مع بقائه ناظراً لقلم الإنشاء والترجمة بوزارة المعارف^(٣)

وكان هذا التعيين مطابقاً لرغبات العراقيين والرأى العام، فإن سلطان باشا كان إلى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة، وأكبر مؤيدي عرابي، وفي داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية، وعبد الله باشا فكري كان من معاضدى الحركة ومؤيديها، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيراً للمعارف فى الوزارة التى ألفها، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٦٩)

افتتاح مجلس النواب

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوماً مشهوداً من أيام مصر التاريخية، استقبلته الأمة مغتبطة مبهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بإنشاء مجلس يمثلها ويشرف على

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتير عام) بدخول عبد الله باشا فكري فى الوزارة فعين على بك فهمى رفاعة بدله كبيراً لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلاً لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢)

(٣) هو قلم أنشئ فى أكتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون الكتابة والانشاء وأسندت رياسته إلى أديب اسحق - الوقائع المصرية عدد ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١

شؤونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقاً رمزاً لهذه الحرية ، ولولا دساتير الإنجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه (١) ، فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية إليه بالجمهير ، واصطفت أورطة من الألاى الأولى المشاة (ألاى الحرس) على جانبي الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عميد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا بحالهم ووجوههم تهلل غبطة وسرورا ، وفى نحو الساعة العاشرة صباحاً تحرك الركب الحديوى من سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة إنيانا بتحريك الموكب ، وكان فى صحبة الحديوى فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الحديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الحديوى

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الحديوى منادين النداء المعتاد « أفندمزجوق باشا » (يعيش أفندينا) ، وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه ، فتلقوه بالإجلال ، وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى إليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكل اجتماع الأعضاء ، فسار الحديوى ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بحمىل الإعزاز والإجلال

(١) كان محدداً لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الأمر العالى لإجراء الانتخابات ، ولعدم إكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الأشغال أرجى ، إلى يوم ٢٦ ديسمبر

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة. وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالي في الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفي علم الجميع أني من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة ، فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ، ومن تخفيف أحمال الأهالي على قدر الإمكان ، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي أنا فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علما أن جل مقاصدي ومساعي حكومتي هو راحة الأهالي ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجي واضحا مستقيما ، وعليه سيزى منذ توليت أمركم ، محبا للثروة ونشر العلوم والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة في هذه الأمور كلها ، خالصا مخلصا في خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته في المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذي هو أهم شيء في هذا الوقت الذي هو عصر الترقى والمدن ، فالواجب علينا الاعتدال والتأني وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة في إتمام الأعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، نسأل الله حسن النجاح إنه ولي التوفيق » (١)

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب ، مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد إلى سرايه في موكب حافل

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة في تاريخ مصر الدستوري ، لأنها أول خطبة لولى الأمر في افتتاح أول مجلس نيابي كامل السلطة في تاريخ مصر الحديث ، وهي في مجموعها سديدة المعاني واضحة الأسلوب ، متضمنة إعلان الخديو انضمامه إلى الأمة في إقرار النظام الدستوري . وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلماني ، فكان في إلقائه إيابها تثبيتاً وتوكيداً لما احتوت عليه من الآراء والمعاني

لم تسكن جلسة الافتتاح علنية . وذلك طبقاً للاتحة بمجلس شوري النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول إلى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقاً للاتحة القديمة ولأن هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية . وقد أعد في القاعة ١٢٠ كرسيًا لجلوس النواب ، وكانوا في الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحكومة كانت معترمة تعديل للاتحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديرية ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسيًا للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية في للاتحة الجديدة

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأعلام (اللجان) وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا إلى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم . فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

« نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري ، ونصلي ونسلم على نبيه المأمور بالشوري والأمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية السكرية من حسن القصد وسمو الإرادة ، فازادكم الا يقيناً بما عهدتم بالجانب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح إلى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعتم في هذا المقام

الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونهائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات ، ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران ، جامع لأسباب المنافع السكينة فاعليكم الاالسعى والاجتهاد لنوال المراد ، ولسكنكم لانتجهاون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذمنا لازمة الرعاية ، واناقد أمرنا شرعاً بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية الى هى مركزوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الإخلاص ، فلا بد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها ، ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأيد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها السكينة ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية ، فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شىء من الواجبات ، لزمنا الأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرأ عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم ، فوجهوا إخوانى همتمكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل» (١)

خطبة سليمان باشا أباطة

ثملقى سليمان باشا أباطة نائب الشرقية الخطبة الآتية :

«سعادة الرئيس

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوايغ نعمائه ، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية السكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل إلى

المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر إلى العهود الواجبة الحفظ ، والذمم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلاً عن نفسي ونائباً عن سائر أخواني النواب ، فياسعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل الثيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية إلا وفي عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدبراً عنها الضرر ، وبإخواني لقد علمتم أن الأنظار مكددة اليأس والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الإصلاح من باب ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة إلى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المآل ، وقد آن الشروع في العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه نيب ، (١)

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعاً ، وأخذ ينظر في نظامه الداخلى ، وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجاً بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد إليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

احمد بك الشريف . عبد السلام بك المويلجي . محمد بك الشواربي . أمين بك الشمسي . هلال بك منير . محمود بك سليمان . احمد بك علي . مراد أفندي السعوي . اسماعيل أفندي سليمان . علي بك شعير

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفي يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكري كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة إلى سراي الاسماعيلية بملا بسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاصر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوي الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذي افتتحه بنطقه الشريف إظهاراً لمقصده الجليل من حيز القول إلى عالم الفعل وإجابة لرغبة الأمة ، ونظراً للصحة العامة ، بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التي ذلت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنن الحال ، ودنا المني وانقادت الآمال ، ولقد شنف أسماعنا وانعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملاها سرورا وطربا بما تضمن من الإفصاح عما عرفناه لولى النعمة والفناء من نزاهة النية ونباله القصد ، حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسمات الوجوه من سمات السرور ، فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحجب إليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتيها

وفلم يبق إلا أن نبذل غاية ما في السعة ونأتي على قاصية الاستطاعة في نفع هذه الأمة التي ندبتنا للنظر في منفعتها وامتنابتنا عن أنفسنا لرؤية مصالحها ، سالكين في ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد بيمين توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكمومتنا السننية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد مالتنا من روابط التبعية للذات السننية السلطانية والدولة العلية العثمانية التي منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ، ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه في أن يحرس لنا هذا الجنب الخديوي الفخيم ، ويديم لأوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » (١)

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا باظه عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة في تاريخ المجلس ، وهي صور ناطقة تمثل لنا جانباً من الحياة السياسية والآداب البرلمانية في ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة — في مجموعها — وتدل على سهولة إيلاف نواب سنة ١٨٨١ للاستاليب البرلمانية الحديثة

لجان المجلس

انتخب المجلس في يوم الافتتاح لجاناً (أقلاماً) على نظام اللائحة القديمة، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية :

(لجنة المدن) برئاسة عبد السلام بك المويلحي . (لجنة الشرقية) برئاسة أمين بك الشمس . (لجنة الغربية) برئاسة محمد بك المنشاوي . (لجنة الأقاليم الوسطى) برئاسة اسماعيل أفندي سليمان . (لجنة قبلى) برئاسة محمود بك سليمان (٢)

تحقيق صحة نيابة الأعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فبين أن نواب البحيرة يزيدون عن المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستعفى أحدهم الشيخ أحمد الحناوى ، وتبين أن الأصوات التي نالها الشيخ أحمد الصوفاني أقل من أصوات محمد بك الصيرفي ، وكذلك محمد أفندي عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى والشيخ أحمد الصوفاني ومحمد أفندي عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب (١)

اللجنة الدستورية

وتناقش الأعضاء بهذه الجلسة في هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الأساسية القديمة التي انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة إلى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر في اللائحة الجديدة التي اعترفت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال إلى المجلس مشروع اللائحة بمثابة استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلي :

عبد السلام بك المويلحي ، عبد المجيد أفندي البيطاش ، الشيخ أحمد محمود ، أحمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشمسي ، عبد الشهيد أفندي بطرس ، أحمد أفندي عبد الغفار ، الشيخ إبراهيم سعيد ، محمد المنشاوى بك ، حسن باشا الشريعى ، اسماعيل أفندي سليمان ، مراد أفندي السعدوى ، أحمد بك أباطة ، على بك القريعى واستقر رأى المجلس على إسناد رئاسة هذه اللجنة إلى حسن باشا الشريعى (٢)

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) ، وسنجرى على تسميتها في سياق الكلام
(اللجنة الدستورية) طبقاً لمصطلحات البرلمانية

اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى في اصطلاح ذلك العصر
(اللائحة الأساسية) أو (القانون الاساسى) ، وقد وضع على أحدث المبادئ
العصرية إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسؤولية
الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق إقرار القوانين ، بحيث لا تصدر
إلا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ،
وإلزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق
المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة في مجلس النواب دون
مجلس الشيوخ

وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا
سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة
نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض ، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت
دستورا حقيقيا سنة ٨١ - ١٨٨٢ ، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه
شريف باشا ذاته فى أواخر عهد اسماعيل والذى سميناه دستور سنة ١٨٧٩^(١) ، ولم
ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل الأوروبى الذى انتهى بخلع اسماعيل

تقديم الدستور إلى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه
وإقراره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور
فى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء إلى مجلس
النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، وألقى فى هذا

(١) نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ (من الطبعة الأولى)

المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمع إلى أنه بوضع هذا الدستور إنما ينفذ الخطة التي رآها من ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء في الخطبة :

« أيها السادة النواب

« إني لا أقدر أن أعبر عن سروري بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي أعده مبدأ لعصر جديد إن شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح

« حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب الذي كان موجودا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وإني لأعد نفسي سعيدا حيث أن أفكاري في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالي ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ، واجتمعتم ، فلننهي القطر على ذلك ونهني أنفسنا وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير ، ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لائحات أفكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذي رفعته أخير للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فاشتغلت مع رفقائي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وهما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على افعال مأموري الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم

فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ملزم بصدق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، انما لا يخفكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر لما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصاح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللتنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمانة الحكومات الأجنبية ، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسب إخلاص بدون مساعدتها فتخلص شيئاً فشيئاً عما نحن فيه ، وانى لو أئق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لا بد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا ، وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة إجراءاته ، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشرع فى الأعمال النافعة المهمة ، ولسكونه من تنمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس الإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونه خارج عن حد واجبتهم أو مخالف للقوانين واللوائح فى أثناء تأدية وظائفهم ، فقد عمل عن ذلك مشروع وهما هو مقدم للمجلس ، المأمول أيضاً الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة ، وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولا وفعلا لما يكون فيه الإصلاح . (١)

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل إلى اللجنة الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر فى مواده وتوالى اجتماعاتها لهذا الغرض ، ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب إلى شريف باشا ملاحظات المجلس

عليه ، وذلك في يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩) ، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة في بعضها لا تغير من جوهره شيئا ، فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذاكروا فيه ، وكاد الأمر يتم بالإتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الأزمة السياسية التي أدى إليها تدخل فرنسا وإنجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين إنجلترا ، وفرنسا، حيال مصر واهتمامهما بالنظام الدستوري ، الذي كاد يستقر بإعلان اللامعة السياسية ، ولم يكن بقي على إعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأي بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللامعة ولكن إنجلترا وفرنسا أرادت أن تحدثا حدثاً يخلق الاضطراب في مصر، وقد يودي بالدستور ، وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة ، لكي تتخذنا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

ففي اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ ^(١) توجه السير إدوار مالت Edward Malet معتمد إنجلترا والمسيو سنكفكس Scien Kiewicz المعتمد الفرنسي مجتمعين إلى سراى عابدين ، وقدا إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما إلى معتمدها في مصر ، وأبلغاها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا تعريها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشؤون العامة في مصر

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٦

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وإن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير إدوار مالت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام فرمانات التى قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيته التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا إتحاداً وثيقاً للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية » (١)

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين اتحدتا لنفسيهما حتى القوامه والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شؤونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني فى مصر ، ولم تسكتا الإعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة ، إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوى باجتماع مجلس النواب »

وترمى المذكرة الى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد فى الملابس التى كتبت فيها هو أغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعث بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية. وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فإن من وسائلها إلى تحقيق أغراضها التفريق بين الأمة وولى الأمر ، وبين الأمة بعضها وبعض ، وبديهي أن مثل هذا

(١) عربناها عن النص الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصر سنة ١٨٨١ ٨٢ — وثيقة

الأسلوب في مخاطبة الخديو يلتقى في روعه انه في استرداده السلطة المطلقة يحدد من الدولتين مؤيدا ونصيرا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو إيقاع الفرقة واغراء العداوة والانقسام في مصر ، وإثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا الى ما احتوت عليه من إيلاط عواطف الأمة وجرح كرامتها واستثارة غضبها في مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح في شؤون البلاد

مصدر الفكرة في إرسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة في إرسال هذه المذكرة إلى الحكومة المصرية ، فنقول إن مبتدعها هو المسيو جامبتا Gambetta السياسى الفرنسى الشهير ، فقد تولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية في نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلى سان هيلير Barthelemy Saint Hilaire ، وكان سان هيلير حريصا على مبدأ عدم التدخل في شؤون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبتا أراد أن يعلن نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى في مصر ، وقد ساءه إنشاء مجلس النواب ، إذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو إلى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حربا على النظام الدستورى ، ففأرض اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا في ضرورة التدخل المشترك في المسألة المصرية ، واقترح إرسال تلك المذكرة إلى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب ، والفكرة في ذاتها لاتدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، إذ ماشأتهما في ذلك ؟ على انه لم يطلب منهما تأييداً إلى ذلك الحين ، ثم ان تأييده في هذا الصدد هو إحراج لمركزه أمام المصريين ، وإظهار له بمظهر الناقم من إنشاء مجلس النواب ، وفي ذلك مايفسح المجال لإساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب ، ويغرى به منافسيه في العرش ، على أن فرنسا لم تستفد من إرسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد

الخلاف بين الحديو والعرايين ، بل الذى استفاد من كل هذه الأحداث هم الإنجليز ،
فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة
عرض إذا جامبتا فكرته على اللورد جرانفيل ، فقبلها مغتبطا ، وكان ذلك فى
عهد وزارة غلادستون الذى يسمونه شيخ الأحرار فى إنجلترا ، وهى الوزارة التى
قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال فى عهدها ، وهذا يدل على حقيقة مقاصد
وزارة الأحرار فى إنجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرانفيل إلى جامبتا أن
يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ، فوضعها ، واتفقت الحكومتان على تقديمها إلى
الحديو ، فقدمها له القنصلان كما أسلفنا

قوبلت هذه المذكرة فى مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ، وقلق الناس
قلقا عظيما ، وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية أن المذكرة موجهة
أولا وبالذات إلى حركتهم ، فاجتمعوا فى ديوان وزارة الخيرية (قصر النيل) للنشاور
فى الأمر ، وهناك وافقهم محمود باشا سامى البارودى وزير الخيرية ، فبدأ روعهم ،
وذهب إلى زملائه الوزراء ، وأنهى إليهم ما أثارته المذكرة فى نفوس الضباط من
السخط والاستياء ، فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا إلى الحديو ، وتداولوا
الأمر بينهم ، فاستقر رأيهم على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالى . مع الإعراب عن
عدم قبولها ، وتوجه شريف باشا إلى معتمدى فرنسا وإنجلترا ، وأنهى إليهما اعتراضه
على المذكرة (١)

وكان جامبتا يبغي أن يدوم اتفاق الدولتين على التدخل فى شؤون مصر ، على
أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأيا فى تحديد
موقفهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته فى
يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فريسنيه De Freycinet ، فظل يتولى رئاسة الوزارة
ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا إلى جامبتا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢

في المسألة المصرية ، إذ ترك الانجليز يحتلون مصر ، فجاءت لم يخدم بذكرته التي
ابتدعها سوى السياسة الانجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال

تدخل آخر في وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لإخراج مركز الحكومة
البرلمانية التي أسست في مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق البلاد ، إذ طلب
قنصلا الدولتين من شريف باشا بإعاز من الرقيين الأوروبيين ألا يتحول مجلس
النواب حق تقرير الميزانية ، وقدموا اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى
أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر في اللائحة الأساسية ، واليك خلاصة المذكرة
التي قدمها الرقيان إلى قنصلهما :

إن مجلس النواب يريد أن يتحول حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان
مقصورا على المصالح التي لم تخصص إيراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة
للدائنين ، لأن من نتائج المحتومة إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء في إدارة
شؤون البلاد ، ولما كان الرقيان لا يملكان سوى التنبيه في تقاريرهما إلى ما يلاحظانه
من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذي له نتائج العملية أمام وزراء
يملك الخديو تغييرهم ، يصبح لقيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة
تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية
نحو العنصر الأوروبي في الحكومة (١)

وقد أيد المعتمدان الفرنسي والانجليزي وجهة نظر الرقيين ، وأيدتهما أيضا
حكومتاهما (٢) ، وكان الرقيان الانجليزي والفرنسي لا يقتآن يضعان العثرات
والعراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الانجليزي كان من غلاة
المستعربين الانجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة انجليزية ، ولا يكتم

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢

وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ . وثيقة رقم ٤١ و ٤٢

كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا في حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطاني العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنير الرقيب الفرنسى مناوئا أيضا للعرايين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل الحركة العراقية لما كان يديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك إلى حكومته منضيا إلى الخديو ورياض فى سعيهما إلى نقله كما تقدم بيانه (ص ٩٨) ، فليس عجيبا أن يقف الرقيبان موقف التحدى والمعارضة إزاء مجلس النواب

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدير اميتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى صراحة لا إيهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لاضمان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعماري الذى لا يحترم حقا ولا يعر عهدا

موقف شريف باشا

لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درأ للآزمة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين

حتى تنجلي الغُمَّة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده ، لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارْتباك ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التى يعتمد عليها لاتقاء الأزمات. على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا طويلا أو يقصر ، على حسب الظروف والملايسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا ، لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٦٤) ، أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية الا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فإرجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العراقيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الآزمة وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريقتنا ، فلا يشق علينا أن ننظر الآن بضعة أشهر » (١) ، ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا

كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية ، ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من

الاصل الانجليزى

(٢) الوقائع المصرية — مضبطة مجلس النواب — عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

المتعلقة بالميزانية إلى حين، وأن يبدى النواب رأيهم في أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساساً للمفاوضة مع الدولتين^(١)

وفي الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين، بتأجيل البت في مواد الميزانية، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل، وارتأوا رأياً آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية في الحال، ويلوح لنا أن ثمة عاملاً آخر غير الاقتناع كان له دخل في الأخذ بهذا الرأي، وهو انصراف العراقيين عن شريف، ورغبتهم في إقصائه عن الحكم، وإسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم، إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد ألف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العراقيين، ولكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة، وهذا ما جعل العراقيين يرغبون في التخلص منه، ويستبدلون به رجلاً من خاصتهم، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاء، وإلى العرش أيضاً، كما أقر بذلك عرابى في مذكراته^(٢)، ومن هنا تعقدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا، لأن البارودى وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا، قد زين للعراقيين أن يتشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقروا مادة الميزانية فوراً، وقد

(١) الوقائع المصرية - مضبطة مجلس النواب - عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) كتب عرابى في مذكراته (ص ٢٧١) في هذا الصدد ما يأتى :

« وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية فأطلب في الثناء على قيامى بنشر راية الحرية في مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون في قيود الاستبداد والاستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحي حياته ويحجود بأخر نقطة من دمه في تنفيذ رغبتي، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر إذا رغبت في ذلك، فقلت له « مه يا محمود باشا، فاني لا أريد إلا تحرير بلادى ولا أرى سبيلاً لنوالنا ذلك إلا بالمحافظة على الحديوك كما صرحت بذلك مراراً وتكراراً وليس بى طمع أصلاً في الاستئثار بالمنافع الشخصية ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية إلى عائلة أخرى لما في ذلك من الضرر بمعلى بأنك تنتسب إلى الملك الأشرف (رسبى)، فقال : أنا لا أقول لك إلا حقاً، وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى فشكرته على ثقته بى وتم الحديث »

رتب على هذه الخطوة وصوله إلى الرئاسة ، لأنه كان مفهوما أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي بداهة إلى استقالته ، فبدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة وقد كان ما رتبته البارودي ، فلما وصل كتاب الحكومة إلى مجلس النواب في ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضة المطلقة ، واجتمعوا في منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون في اتخاذ قرار نهائي ؛ و انتهى تشاورهم إلى الاتفاق على رفض طلب التأجيل وإسقاط الوزارة كتب المسيو سنكفكس في هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطني هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على إسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعاً ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر إلا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها إلى محمود باشا سامي البارودي وزير الحرية الحالي الذي سيعهد بالحرية إلى عرابي بك ، وسيضطر شريف باشا إلى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتسكن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث في القريب العاجل ، ولكن الأمر المحقق أننا نقرب من أزمة شديدة ، وهذا ما لا شك فيه ، ^(١) »

فإذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير ، أي قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث في كتاب شريف باشا ويقرر في شأنه ما يراه ، أدركت أن الأمر كان مبيتاً على إسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وأن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى إقرار ما دبره الزعماء

تقرير اللجنة الدستورية

في كتاب شريف باشا

بحث اللجنة (الدستورية) في كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريراً عرض على مجلس النواب بجلسته الأربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwicz إلى المسيو دي فريسينيه رئيس وزارة

فرنسا في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٦٤

(١٢٩٩) ، أى فى اليوم التالى لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقدر فيها ما يراه ، وتضمن التقرير أيضا أن ثمة تعديلات أخرى طفيفة أدخلها مجلس الوزراء فى مشروع اللائحة ، رأت أيضا عرضها على المجلس (١)

اجتماع مجلس النواب

والبحت فى كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة إلى مجلس الوزراء ، والتغيير الذى أدخله المجلس عليها ، وتناقش الأعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الإسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا وإحراجه لحمله على الاستقالة ، فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانونا مستعجلا ، واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، وإعداد الجواب على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى ذلك من العجلة ما ينم على استعجال سقوط الوزارة من غير موجب

فاستمرت اللجنة إلى ما بعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصا جديدا للمواد المتعلقة بالميزانية ، وهو أن تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية ، فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب ، فإما أن يؤيدوا رأى النظار ، وإما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية ، وإن كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان

الحكم في ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما ، فاما أن يفض (يحل) مجلس النواب ، وإما أن يستعفى النظار ، وفي هذه الحال أى إذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية في المهم الضروري منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذاً مؤقتاً . ويبقى الباقي من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة .

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التي عهد بها المجلس إليها ، وخلاصته وجوب الاستمساك بتقرير مادة الميزانية في الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ، وعرضت بموقف شريف باشا في هذه المسألة ، واقترحت في تقريرها أن لا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسماً للأمر (١) ، وفي هذا ما يدل على أن الفكرة التي سرت في المجلس هي التخلص من وزارة شريف باشا

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره في هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضواً ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها قال محمد بك الشواربى : لا بأس من تشكيل لجنة تسير إلى الجنب الخديوى طالبة من حضرته السنية إقرار اللائحة التي استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصاً بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه في رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا)

إبراهيم أفندى الوكيل — أوافق على رأى محمد بك الشواربى في إرسال اللجنة ولكن أرى أن تسير أولاً إلى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيه في المجلس (نأمل) ، ونطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخايرة ولا تأجيل ، فإن أن فاللجنة تقصد الجنب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعاً

أحمد أفندى عبد الغفار — أرى أن يكتب مع ذلك رد الرقيم بإنكار ما فيه
الذى لا يحسب السكوت عنه اعترافاً بما فيه وقبولاً

أحمد أفندى محمود — إن سير اللجنة على الوجه السابق الذكر كاف في رد الرقيم
وحاسم للأمر بلا مرأى، ومع هذا فإن تقرير اللجنة الذى تلى الآن علينا وقبل
مضمونه بالاتفاق رد لامشاحة فيه يثبت في سجل المجلس وينشر فيعلم لدى
لرأى العمومى

بعض النواب — أحسنت (١)

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بهامقابلة الخديو، فأقره المجلس
وقرر أن يكون عدد أعضائها خمسة عشر عضواً، وشرع لفوره في انتخابهم
بالاقتراع السرى، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم، وكلهم من
النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى . سليمان باشا أباطه . محمد بك الصيرفى . أحمد بك على .
أحمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . أحمد أفندى محمود ، أحمد أفندى عبد الغفار
أحمد بك السيوفى . إبراهيم أفندى الوكيل . أمين بك الشمسى . على بك شعير .
عبد الشهيد أفندى بطرس . محمود بك سليمان . مهنى أفندى يوسف عمر

واقترح أحمد أفندى محمود توجه اللجنة حالا لأداء مهمتها، قائلاً : يرجى
انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولاندرى أى وقت كان
يخشى فواته؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالإجماع ، وانفضت الجلسة في ختام
الساعة الأولى بعد الظهر

وفي نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الأعضاء الخمسة عشر الى وزارة
الداخلية ، وقدموا إلى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها ، وقالوا : إن تأخير
التصديق عليها مضر بمصلحة الأمة، ولا سيما أن هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة
في مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن أن نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة أو
رفضها ، فأجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ماعدا البند

المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا ، فقالوا له إن هذا من خصائصكم ولا داعي إلى توقف الدولتين فإن هذه المسألة لا تمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا : «إننا نأسف أنه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لننظر فيها . فقالوا : لا لزوم لذلك ، وأخذوها وانصرفوا (١) . وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا ، وقد كان يجدر بالنواب أن يترشوا في الأمر ، وأن لا ينقلبوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الأمس ، ومما يستوقف النظر ويدعو إلى الأسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذي أنشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الأساسي ، ولسكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ في ركوب هذا المسلك

ثم توجه النواب الخمسة عشر إلى سراي عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : اننا جازمون بمحبتكم للوطن وإصلاحه ، ولهذا الغاية منحتم الأمة المصرية مجلس شورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتو شريف باشا متوقفة عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعي لتوقفه ، إذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة إنجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو : وإذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها إلى سراي عابدين ثم سار إلى سراي الاسماعيلية ، وهناك التقى بقنصلي انجلترا وفرنسا وأصر على استعفائه ، وقد كان في استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن القانون الأساسي الذي وضعه يخوله هذا الحق . فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول

(١) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنعقد أن هذا العدول كان بإيعاز من الحكومة وأن الرواية التي نشرتها أصلا مطابقة للواقع

الخديو حل المجلس إطلاقاً ، ولكنه لم يفعل ، وآثر الاستقالة احتراماً للروح الدستورية السليمة ، لأن حل مجلس النواب في مفتتح الحياة النيابية ولما يمض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم بإصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، حضروا مساء وطلب إليهم أن ينتخبوا رئيساً للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ؛ وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفي اليوم التالي (الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختروا محمود باشا سامى البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء ، فقالوا : إن هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا إلى سراى البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف وخلفتها وزارة محمود سامى البارودى

ويُعدُّ سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى إقصاء تاماً لسلطة الخديو ، وانتصاراً حاسماً للحزب العسكرى ، لأن الخديو لم يكن راغباً في تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما فى تولى البارودى رئاسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب فى سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الأولى لهذه المذكرة المشتومة

وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوروبا عقب سقوط الوزارة ، بعد ما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب ، إذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها

الفصل الثامن

وزارة البارودى

نزل الخديو على إرادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب) ، فأسند
رياسة الوزارة إلى محمود سامى باشا البارودى ، وأرسل إليه السكتاب الآتى يعهد
إليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الأحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى
الحال لاتخاذ بدله من يكون متأهلاً ولائقاً لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن
سعادتك أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ، فقد
انتخبتم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رياسة النظر ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة
النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتبارها ،
وحيث إن نهاية قصدى وغاية آمالى إنما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارة
وسعادة الوطن واصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله
جميعاً لما فيه الإصلاح والنجاح » (١)

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له
له المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معاً فى الأشخاص الذين تتألف منهم وزارته ،
فاستقر رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

البارودى للرياسة والداخلية . أحمد عرابى بك (باشا) للحرية والبحرية . على
صادق باشا للمالية . مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية . عبدالله باشا فسكرى
للمعارف . حسن باشا الشريعى للأوقاف . محمود بك (باشا) فهمى للأشغال

قدم البارودى إلى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ، ضمنه المبادئ التى
اعتزم اتخاذها برنامجاً له ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن السكتاب الذى رفعه شريف

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

باشا حين ألف وزارته ، وكتابه الآخر الذى قدمه إليه في ٤ أكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فأجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادئ التى بسطها وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢^(١) ، وكان عرابي ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية ، فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فنالا لقب الباشوية

وتعد وزارة البارودى وزارة العرايين ، ففيها أكبر زعمائهم (عرايى والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقي الوزراء من المناصرين للحركة العرايية ، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه إليه في مخارة قناصل الدول ، إذ كان البارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائما يعمل مع الكفة الراجعة ، وهو الذى تولى رياسته الوزارة في عهد الاحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودى وزارة الثورة ، ففي عهدها اشتد الخلاف بين العرايين والخديو حتى نادوا بخلعهم كما سيحدث.

قلنا : إن كتاب البارودى إلى الخديو لا يختلف في مجموعه عن الكتاب الذى رفعه إليه شريف باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه إليه في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى في كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديورن ، وثنى بالإصلاحات الداخلية التى يجب إنفاذها لإنهاض البلاد ، ولم يخرج في إشارته إلى اللاتحة الأساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا إلى الخديو في صدد إقرار النظام الدستورى

والخلاف الحقيقى بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودى هو في إقرار المواد المتعلقة بالميزانية فورا ، وكان شريف باشا يرى تأجيلها إلى حين ، وثمة فارق آخر في

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير سنة ١٨٨٢

التشكيل ، فان وزارة البارودى ، مؤلفة من صميم العراقيين ، وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيراً للحرية ، وقد كانت فى ذلك فى الحين أهم الوزارات شأنًا وأعظمها نفوذًا ، وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها ، كما كان يطمع البارودى فى رئاسة الوزارة ، وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من السكوارت

ويعقبننا أن الثورة العراقية قد بدأت تسلك سبيلا بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعمائها على إسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحرية فحسب ، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله فى ذلك المقام الذى لا يُسارى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف إلى ذلك أن النشأة الحرية إذا اجتمعت إلى الشعر والأدب تثير فى النفس روح الخيال والتطلع إلى أقصى مراتب المجد والعلا ، ومن هنا جاءت آمال البارودى بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع إلى العرش كما أسلفنا ، وليست هذه الآمال بما لا يرد بخواطير بعض الزعماء فى أثناء الانقلابات ، وإنما هى أقرب شئ يخطر ببالهم ، ويجيش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فإن تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة إلا فى خلال الثورات والانقلابات ، ولا شك أن الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التى تجعله مرضيا عنه وعن سياسته فى الحكم ، وقد كان الكلام فى تغييره وإسناد الخديوية إلى الأمير حلیم باشا بما تفيض به بحاسل الناس فى ذلك العهد ، فلا غرابة أن تساور البارودى فكرة أحقيته فى إعتلاء العرش ، على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل ان مصلحة البلاد تتنافى والتفكير فى هذه المطامع ، وما تجره اليه من الفتن والفسائس والتدخل الأجنبى ثم الاحتلال

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالابتهاج العام فى مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها ، لأن تأليف كاتبا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة فى النفوس فإن موقفه فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت فى المواد المتعلقة بالميزانية عد ضعفاً أمام مطالب الدولتين ، والشعور العام يتجه (غالباً) إلى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة ، لأن رأى العام ، وبخاصة فى أوقات الثورة والهباج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمسك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعوه إلى التطرف. وثمة عامل آخر حجب وزارة البارودى إلى النفوس ، وهو إسناد وزارة الحربية إلى عرابى ، فإنه كان فى ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافياً لابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودى ، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور

منشور البارودى إلى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رئاسة الوزارة وضع منشوراً أرسله إلى المديرين والمحافظين يتضمن برنامجاً فى الحكم ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن كتابه إلى الخديو بقبول تأليف الوزارة

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدرهم مللى وكيل وزارة الداخلية بدلاً من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية ، وعلى فهمى بك وكيل وزارة المعارف ، وإبقاء المسيو بلوم باشا وكيلاً للبالية ، وبطرس بك غالى وكيلاً للحقانية ، وتيجران بك وكيلاً للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلاً للأوقاف ، والمسيو روسو بك مديراً للأشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديراً للسكك الحديدية وميناء

الإسكندرية بدلاً من على صادق باشا ، وأحمد فريد باشا مديراً للدائرة البلدية بمصر ، وعين أحمد رفعت بك باشكاتباً (سكرتيراً عاماً) لمجلس الوزراء^(١) مع بقاءه مديراً عاماً للمطبوعات

عراي باشا في وزارة الحربية

بدأ عراي باشا عمله في الوزارة بإرسال منشور إلى وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه :

« حيث إن مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل إلى عهدتنا من طرف الجناب الخديوى المعظم بإرادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادتى ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار فى سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرتنى على قبول هذا المسند الجليل حالة كونى عالماً بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوى بنا ، ولهذا لزم تحريره لحضرتكم إخطاراً بما ذكر وإعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر الألاى إدارة حضرتكم وفقنا الله جميعاً لما فيه النجاح والإصلاح^(٢) »

وأخذ عراي فى تنفيذ القوانين والإصلاحات العسكرية الصادرة فى عهد وزارة شريف ، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين فى الحروب ، وأحال ثلثمائة من الضباط العاملين والمستودعين إلى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من الترك والشركس^(٣)

وقد عظم شأن عراي بتقلده وزارة الحربية ، فإنها الوزارة التى كانت تتطلع إليها الأنظار فى ذلك الحين ، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عراي الرئيس الفعلى للحكومة ، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا) ، لما للألقاب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة ، وصار له الأمر والنهى ، لافى وزارة الحربية تحسب ، بل فى كل وزارات الحكومة ، وأصبح دكتاتوراً محضاً ، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠ (٣) مذكرات عراي المخطوطة ص ٢٣٦

الشروع فى قتل عبد العال حلى

اقرن تأليف وزارة البارودى بحادثة أنارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط ، وتردد صداها فى البيئات الأخرى ، وهى الشروع فى سم الميرالاي عبد العال بك حلى ، أحد زعماء العرايين ، وقد نسب الجمهور الحادثة إلى دسائس السراى ، وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلى كان وصياً على ابن لزوجته يدعى محمد حسن التليذ بإحدى المدارس ، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عند عبد العال ، فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم فى اللبن ، وقد حال دون شربه السم أن خادماً لعبد العال اكتشفته فى اللبن فنبهت إليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال إلى ولاية الأمور

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) واهتمت الحكومة بتحقيقها ، فأسفر التحقيق عن اعتراف التليذ محمد حسن بجريمته وبأن الذى أغراه على ارتكابها تليذ آخر فى مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، ووافقه هذا على أقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن فى الحصول على ماله من عبد العال

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماماً كبيراً ، ومع أنها جريمة شخصية محض ، فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها رأى العام تبعاً لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن إحدى عشرة سنة فى فازوغلى بأقاصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذى باع السم لمحمد حسن ، وكوفىء عبد العال حلى بالباشوية فى الترقيات العسكرية التى أعقبت تأليف وزارة البارودى ، واتخذ العرايون هذه الحادثة سبباً لتهديد الخديو والتلويح بخلعهم ؛ قال المسيو سنسكفكس معتمد فرنسا فى هذا الصدد ما يأتى :

« حدث شروع فى سم السكولونل عبدالعال ، وكان هذا الحادث ضجة كبرى ، وقد هاج الأفكار هيجاناً شديداً وذاعت بسببه الإشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلمن خلع الخديو *On allait jusqu' à annoncer la déposition du Khedive*

وكانت النتيجة العمالية لهذه الضجة إجبار الخديو على إضفاء ذكره بتعيين خمسة
لواءات وتسعة وعشرين ميرالايأ وقائممقاما « (١)

وهذا الحادث يدل على مبلغ الغرور الذى استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط
وزارة شريف وتأليف وزارة البارودى ، فان التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة
شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاي عبد العال حلى هو عمل خارج عن حدود
الحكمة والتعقل ، وبدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخطل

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية ، ونال معه
هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وقد نظم حركة ترقية شاملة فى صفوف
الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها :
رقى إلى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية .
والميرالايات على فهمى بك . وعبد العال حلى بك . وطلبة بك عصمت . وحسن
بك مظهر . وعلى بك الروبى

ورقى إلى رتبة أميرالاي القائم مقامون : خليل كامل بك . وعبد محمد بك . وحامد
أمين بك . وحسن بك رافت . ومحمد بك أمين . وسليمان بك نجاتى
ورقى إلى رتبة قائممقام عشرون بكباشياً ، وهم : عمر أفندى رحى مدير أقلام
معاشات ولوازم الحربية . واحمد افندى فرج . وسليمان سامى داود افندى . وخضر
افندى خضر . وبدوى افندى منسى . ومحمد عبيد افندى (بطل واقعة التل الكبير) ،
وعبد القادر افندى عبد الصمد . ومحمد افندى الزمر . وعلى افندى عيسى . ومحمد
افندى حلى . وفوده افندى حسن . ومحمد افندى نجاتى . وعباس افندى وهى . ومحمد
افندى بهجت . وعبد الرحمن افندى حسن . وعلى افندى داود . والسيد افندى محمد
محافظ العريش . وعلى افندى انور . ومحمد افندى سالم حكيمباشى الالاي الثانى .
ومحمد افندى عامر حكيمباشى الالاي السابع (٢)

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ - الكتاب الاصر

سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨١

ورقي نحو أربعة وخمسين صاغقول اغاسى إلى رتبة صاغ ، و ٥٤ يوز باشيا إلى رتبة صاغ و ١٥٠ ملازما أول الى رتبة يوز باشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثوانى الى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشجاويشية الى رتبة ملازم ثان (١) ، وأنعم على ابراهيم بك فوزى حكامدار أورطة المستحقين برتبة أميرالاي وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظاً) بعد وفاة احمد باشا الدره مللى

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدي في مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة في واقعة (آبا) يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانيا في واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكامدار السودان وقتئذ محمدرءوف باشا ، فروّعه هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاى طره لإرساله مدداً إلى السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن إرسال هذا المدد

إنشاء وزارة للسودان

وكل ما عملته وزارة البارودى لإعادة النظام في السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، إحداهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وتاجورة حكمدارية واحدة ، وإنشاء وزارة (نظارة) للسودان ، والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلى حكامدارا لعموم السودان وناظراً على الأقاليم السودانية وملحقاتها (٢)

وقررت أيضاً تأليف لجنة برئاسة عبد القادر باشا حلى للنظر في أحوال السودان وما يلزم عمله لتنظيم شؤونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وحسن حلى باشا وإبراهيم فوزى بك أميرالاي سفيرية

(١) مذكرات عراقى المخطوطة ص ٢٣٧

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

السودان وراى بك، وسعيد أفندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر أفندى عبد الصمد من الضباط وأحمد أفندى فهمى من موظفى وزارة الأشغال^(١) ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملا ما ، ولم يكن لها أى أثر فى صد تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدي ، وبدا منها هذا التهاون فى العدول عن إرسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لإقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدا لإرساله إلى السودان ، وأن يخلى سبيل أنفاره ليتوجهوا إلى بلادهم ويحال ضبطه على قلم الاستيداع^(٢) ،

وفى الوقت الذى نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدي قد انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها فى شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حللى حكمداراً للسودان ووزيرا لوزارته قد أبقته فى مصر ، مع مسيس الحاجة إلى ذهابه فوراً إلى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة إلا فى أوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبى أحد الزعماء العرابيين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقاءه أيضاً فى مصر . فبكائها خلقت مناصب دون عمل ما

التقسيم الإدارى للسودان

وفى ٢ إبريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بإجراء تعديل فى التقسيم الإدارى للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصرى ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الإنجليزية

لجعل من السودان أربعة أقسام ، وهى :

- (القسم الأول) حكمدارية إقليم غربى السودان ومركزها بالفاشر ، وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة
- (القسم الثانى) حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم ، وتكون عموما لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشوده وخط الاستواء

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٢ مارس سنة ١٨٨٢

(القسم الثالث) حكمدارية إقليم شرق السودان ، وتؤلف من التكا وملحقاتها
ومن محافظتي سواكن ومصوع وملحقتهما إلى باب المندب
(القسم الرابع) حكمدارية عموم هرر وملحقاتها ، وتتألف من مديرية هرر
ومحافظتي زيلع وبربره وملحقات الجهات المذكورة ، ويكون مركزها هرر مع بقاء
المحافظين بكل من محافظتي زيلع وبربره لأهمية وجودهما (١)

وقد بلغ من تهاون الوزارة في أمر المهدي أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع
المصرية) بيانا كاذبا عن مقتله ، إذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة
انتهت بقتله (٢) ، على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة في نواحي السودان ، وقد زاد
من أعراضها عن حوادث السودان انصرافها إلى اجراءات القمع والمحاكمة التي
اتخذتها في حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التي سنتكلم عنها في الفصل الحادي عشر
وجملة القول: ان سياسة وزارة البارودي حيال السودان كانت سياسة خاطئة ،
وكان لها الأثر السيئ في استفحال ثورة المهدي ، ولاغرابة في ذلك ، فان البارودي
وعرابي وصحبهما كانوا لا يقدرّون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى
للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقي عليهم تبعة كبيرة فيما صار إليه أمر السودان

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عيّنت به وزارة البارودي إعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء في يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة الخديو للنظر في مشروعه ، فنقحه بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبد الله باشا فكري وزير المعارف وحسن باشا الشريعي وزير الأوقاف إلى مجلس النواب ليبدى رأيه في هذه التنقيحات

مناقشة مجلس النواب

في المشروع النهائي للدستور

واجتمع مجلس النواب في هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكري وحسن باشا الشريعي ، لتقديم مشروع الدستور إلى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكري في هذا الصدد الكلمة الآتية :

« إن سعادة ناظر الأوقاف ، وهذا الفقير ، مكلفان من جانب هيئة النظار بأن نقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التي أرسلت إلى الجناب الخديوي المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجناب العالي إلى مجلس النظار وتليت فيه وحصل القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا في لائحة دائمة معدة للبقاء أزمنة طويلة إن شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذي يصدر باللائحة الأساسية ، وكذلك أدخلت في مادتين اثنتين تغييراً يسيراً لا يخرج عن حد البيان والإيضاح ، ومأمول الحكومة أن مجلسكم الكريم

(١٤)

يسارع إلى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم في أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن ،

فتناقش المجلس في المواد التي رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على أن تصدر بها مراسيم خاصة ، وهي المادة التاسعة ، وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس في تلك السنة ، ونصها « وحيث ان المجلس قد ابتداء هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتسكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر » ، والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس في دور الانعقاد الأول ، ونصها « وحيث ان الرئيس الحالي قدين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ، ونصها « مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده ، وقد حذفت رأسا ليصدر بمفادها مرسوم خاص ، فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على التعديل الذي أدخلته الحكومة في المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين وإخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوصا فيها على أن الإخبار يكون في أثناء انعقاد المجلس ، فصار نصها :

« للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعاً ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظر بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعدد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارتهم »
فقبل المجلس هذا التعديل

وقبل أيضا التعديل الذي أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية في العبارة الآتية :

« ما يقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضروري منه الخ »

فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضروري وغير الضروري بين مجلس النظر ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف وتقف به الأعمال فعدلها كما يأتي :

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرر في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقنا إلى أن يعقد

المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ ، قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل :
« ان هذا الإيضاح لا يغير مقصود المجلس فيما أظن ، بل هو عين المراد من عبارته ، إلا
أنه يمنع اللبس والأشكال ، ويضمن عدم وقوف الأعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس
الكريم يتلقاه بالقبول ، فقبله المجلس

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الأساسية . وهنا قال عبد الله
باشا فكرى : هذا كل ما رأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ،
أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى
اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة ، وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب
أياما كثيرة مع أهمية الأعمال المطلوبة منه والتي يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية
أمين بك الشمسى — نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة
وإرسالها ، فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانقضت الجلسة (١)

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ،
وفى اليوم التالى الأربعاء (٨ فبراير — ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع
مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم
الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه
المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ، ومن أقوى الخطب السياسية ، بل
هى قطعة رائعة من الأدب السياسى لما تضمنته من المعانى السامية والآراء السديدة
والنصائح الحكيمة والأسلوب البليغ . قال :

خطبة البارودى

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون
الأساسى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أننى

لم أحمله اليكم الا بعد يقيني أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد وينمي ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها

• وهذه نعمة من الله سبقت لنا على حين احتياجنا إليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شيء من الوسائل يفيدنا لولم تكن عناية جناب خديونا الأعظم هي سندنا في جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هي مرشدنا في سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذي أجرى هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الشاء

• إلا أنني أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين: إن الوصول إلى هذا النوع من الكمال أغنى حصر جزئيات الأعمال وظيفاتها في دائرة القانون إنما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنني لا أعد هذا صعبا عليكم ، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء في اتباع القانون إلا على القاصرين ، وفي أمل أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عندما تبدئون في الأعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا إلى ذلك ماضى المهمل حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون الا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وقفا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم

• إن التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وإنكم تعلمون أن الذين رقبوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلمهم أعلى المنازل ، فثبتوا في مكاتهم ماداموا بحلية الإخلاص

«وإني أهني نفسي بوقوفي بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم ، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب

» وفي علم حضراتكم أيها السادة أتني عند استلامى رئاسة النظار رفعت الى جناب خديويتنا الأعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملتكم معانيه. وقد تسكرم على الجناب الخديوى بقبوله، وإني مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التي لنا ، ونؤدى الواجبات التي علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتقدمة التي تحب أن ترانا حازنين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا ، وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشرى دخلا في الأعمال الوطنية التي كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الحققة هي الباعث القوى على كل فكر ، والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يتمتع البلاد ببقاء حضرة خديويتنا المعظم أيده الله ، (١)

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو (٢) والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها

فنهض عبد السلام بك الموبلحى وألقى كلمة شكر للبارودى على إسرعه بالتصديق على الدستور، ورد عليه البارودى باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب، ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى، وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة

مقابلة النواب للخديو

وبعد انفضاض الجلسة توجه النواب إلى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) نشرنا نص الدستور في قسم الوثائق التاريخية

واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والإيناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :

« إن حضرات النواب وفدوا إلى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرة العلية لأهل القطر من التفضل والإحسان ، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والإقبال ، وأمن جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديوى وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديوى عن ميله الغريزى لمحبة الإصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم إلا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشداً والسكون والتأنى دليلاً ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد ، فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب ، وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والخفائية والخارجية والأشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنبأوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين »

المراسيم الملحققة بالدستور

وفى يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الأخرى التى اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها أوامر خديوية : الأول يقضى بجعل نيابة أعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات (١) بتبديء من تاريخ انعقاده ، والثانى ببقاء محمد سلطان باشا رئيساً للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث

(١) كانت مدة المجلس طبقاً للأئحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على أساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسريانها على مجلس النواب القائم

بتحديد مدة اجتماع المجلس في تلك السنة وجعل نهايتها في يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر إذ كان ابتداؤها في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١)

موقف إنجلترا أوفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء، وبدأت هذه المظاهر على شدتها من الرقيين الأوروبيين: كولفن ودي بلنير، فقد أرسلوا معاً مذكرة مشتركة إلى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢، أى عقب تأليف وزارة البارودي يومين وقبيل إعلان الدستور بيوم واحد، اعترضوا فيها على هذا الانقلاب، وتجلت في مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله والنقمة من تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وتحريض حكومتهما على محاربة هذا النظام، وهذا تعريضها:

«عندما صدرت الدكرات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه، فأمكن الاكتفاء بإعطاء الرقيين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات، وكان مفروضاً أن يعمل بآرائهم، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة، إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة، فإن سلطة الخديو والوزراء التي تزعمت بتأثير ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضعف يوماً بعد يوم، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) أداة مطواعة في يده وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على

مافيه من الجور وما تؤدى إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقتة ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر أن يعهد برياسة الوزارة إلى وزير الحرية ، وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها « وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقبين ، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجهها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لأمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يعترض عليها الرقبين ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ إغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتهما ، ومن خطأ الرأى والاسترسال وراء الأوهام أن لاندفع فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الإصلاحات المالية التى تمت فى خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن ننبأ بقرب وقوع الارتباك المالية من جديد ، تلك الارتباك التى عاجلتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية ،

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

(توقيع الرقبين)
بلنير — كوفلن (١)

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيين على النظام الدستوري، وبخاصة على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، ولم يكتف دى بلنير (الريب الفرنسي) بهذه المذكرة، بل طلب إلى الميسو سنكفكس معتمد فرنسا أن يبلغ الميسودى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغته منه في الاحتجاج على ما يعده (انقلاباً) في نظام الحكم

على أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تنفذا وعيدهما الذى تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢، بل بقيتا وقتاً ما في موقف الانتظار، أما من الناحية الفرنسية فلأن وزارة دى فريسينيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة ما، تجاه المسألة المصرية، وكان دى فريسينيه يرى بادية الأمر عدم إحراج وزارة البارودى، وأرسل إلى الميسو سنكفكس برقية بهذا المعنى قال فيها:

« اتبعوا خطة التحفظ الرسمى المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة، وساعدوا بصفة خاصة على المساعى التى تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية، وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية مادامت مصالحنا لا تمس، (١) وقد سمعت وزارة البارودى من ناحيتها في إقناع الدوائر الأوروبية السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول، وأرسلت مذكرة إلى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانية في الدستور وإثبات أنها لا تخالف في شيء تعهدات مصر المالية إزاء الدول (٢)، فسكتت الحكومة الفرنسية عن احتجاج الرقيين ولم تؤيده، وقبل دى فريسينيه استقالة دى بلنير، وعين بدله الميسودى برديف De Bredif، فكانت الاستقالة وقبولها انتصاراً لوزارة البارودى

هذا من الناحية الفرنسية، أما من الناحية الإنجليزية، فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل، إذ كانت ترقب الحوادث لتتدخل في مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها، ذلك أنها رأت في تدخل الدولتين معاً ما يحول

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٨١

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢

دون تحقيق مطامعها في مصر ، فأثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد ، وفي ذلك يقول المسيو ريناك (١) :

« إن الرأي العام البريطاني كان متأثراً من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل الحوادث بقدر المستطاع آمليين أن تأتي الفرصة للتدخل المنفرد في وادي النيل دون الاشتراك مع فرنسا ،

وقد كان هذا الموقف موهما العرايين أن لا خوف من تداخل الدولتين مشتركتين أو منفردتين ، فأغرقوا في حسن الظن بالمستقبل ، ولم يحسبوا حساباً لتدابير السياسة الإنجليزية التي كانت تعد العدة وتخير الوقت المناسب لتدخل بمفردها وتملي إرادتها بما يحقق أطماعها في مصر

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوي بالدستور فرحة في البلاد ، إذ قوبل بالابتهاج العام ، وأظنبت الصحف في مزاياه واستبشرت خيراً بإعلانه وأقيمت الحفلات العظيمة تيمناً به وابتهاجاً بصدوره ، وكانت هذه الحفلات صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية في ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا إلى ذكر خلاصة عنها

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التي اقامتها جمعية (المقاصد الخيرية) (٢) بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لـ شكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامي البارودي وعرابي باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والأعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم

(١) في كتابه عن (وزارة جامبتا)

(٢) هي جمعية أسست سنة ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر ، وكان الأمير عباس حلمي ولي العهد « الخديو عباس الثاني » رئيساً لها ، ومحمود سامي باشا البارودي نائب الرئيس وقد أنشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء

نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل في النفوس ، ثم شكر الحاضرين على إجاباتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحته النواب (الدستور)

ثم دعا ابراهيم افندى اللقاني إلى الخطابة ، فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت إليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبينا فضل العصر الجديد على العصر الماضي ، ثم دعا إلى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) ، وتكلم بما أملته روح الشباب ، وحث على الاجتهاد في تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الأغنياء على إنشاء (بنك أهلى) يستغنى به الأهليون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك إلى النصح بالإتحاد واكتلاف الكلمة

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالإفاضة في بيان التربية الابتدائية والوجوه اللاتقة فيها ، ثم دعا إلى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى (١) ، وكان وقتئذ رئيس تحرير « الوقائع المصرية » ، فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب إسناد النيابة إلى المتعلمين مما أثار استياء بعض العرايين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا إلى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبينة لحقوق الأفراد وواجباتهم

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت إليه فكرته ، واستطرد إلى الكلام عن أحوال المدارس والمسكاتب

ثم دعا النديم إلى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة في كل ما يجلب الفخر للبلاد

(١) كذا في وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة ، جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة ، على حشد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن أساليب التعليم ، ثم قام ففتح الله افندى صبرى (١) ، وألقى خطبة في الحث على الاتحاد والوثبات ، وانتهى الاجتماع في الساعة التاسعة مساء ، وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية في ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد عمت الطبقة المثقفة من الأمة ، كما يدل عليه ابتهاجهم بإعلان الدستور ، وأن مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر . بل قد يزيد عليه في البلاغة والمنطق ، فإن عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لأفكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحلقة من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدل على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الأفغانى في مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبد الله نديم الخطابية ، فإن نهوضه للخطابة في هذا المحفل خمس مرات وإلقاءه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن مما يلفت النظر في هذا الاجتماع أن أحدا من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الأمة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا فى مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة في ذلك فإنهم

(١) هو احمد فتحى زغلول افندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد

في مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم في مجلس النواب ما يدل على نضج في الفكر ، وسلامة في المنطق ، وحسن أداء في التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذي منع هؤلاء من الخطابة في هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة في المحافل العمومية ، لأن جلسات مجلس شوري النواب القديم ومجلس النواب الذي انتخبوا فيه كانت سرية طبقا لللائحة القديمة

حفلة النائبين أحمد محمود ، و ابراهيم الوكيل

وكانما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم إلى إقامة حفلة أخرى من نوعها ، فأقام النائبان الشيخ أحمد محمود و ابراهيم أفندي الوكيل نائبا البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مأدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجالا لتباري الخطباء في الإشادة بفضل الدستور ، وتحولت إلى حفلة ابتهاج بإعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والأعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ أحمد محمود خطيبا وأثنى على الحاضرين لإجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ماعليه إخوانه النواب من تمام الاتحاد وكال الاتفاق ومالا قوة في سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودي) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده في الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذي عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور . لاسيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم في خطبة حضرته التي ألقاها في احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئا يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب أفندي اسحق الكاتب الثاني في مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطني سر بهذه اللائحة ويبين مقاصد النواب » (١)

وإنك لتلاحظ في كلام الشيخ أحمد محمود إشارته الى خطبة الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) في الحلقة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه في هذا الصدد قوله إن مشاركة النواب للحكومة في تدبير شؤونها يقتضى أن يكون فى الأمة العدد الكثير ممن يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل إلى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن بعضهم أنه يشير بقوله هذا إلى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا إلى هذه المرتبة ، وأيد هذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه إلى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له ، فكان لخطبته الأولى وقع سيئ فى نفوس الزعماء العربيين ، وكان السيد أحمد محمود و ابراهيم أفندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا فى إصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ، ودعياه إلى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها

تعاقب الخطباء (١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الأساسية ، وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة ، وحث على رعاية الواجب لسكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وإنزال الأمور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الإستحقاق

ثم دعا إلى الخطابة (فتح الله أفندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية ، فأجاب الدعوة وتلا مقالة طلب فيها بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الأخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا إلى جعل علم الأخلاق فى مقدمة سائر العلوم وقام النديم ثانية وألقى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها ابراهيم أفندى اللقاني ، فألقى خطبة دعا فيها إلى التمسك بأسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجهن

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع ، وعلق عليها من سوانح خواطره ، ثم دعا إلى الخطابة فتح الله أفندى صبرى (أحمد أفندى فتحي زغالول) فألقى مقالة في شأن ما يجب على إخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادئ الحقة التي تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدنا وتقدما ، ودعاهم إلى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم في النهار آخذا على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل إليه إمكانيته ، ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها في مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات السكالية

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده ، وألقى خطبة أخرى في التربية والأخلاق ، عطف فيها على خطبة التليدين فتح الله أفندى زكى وفتح الله أفندى صبرى ، وحث على التمسك بأهداب الفضيلة والدين

ثم قام عبد الله نديم وتلى عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحاً بليغاً بديع الأسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ في الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفي أثناء ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة وبجالة الأجانب وملايئمتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الإخوة الإنسانية

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطاباً بليغاً حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمي غرسها في القلوب ويبدد الأوهام عن النفوس ، والتمرن على الحركات التي تلزم معرفتها كل وطني ؛ وحض على الاتحاد الذي هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وحياته ، فقوبلت كلمته بالاستحسان

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيداً لها ، ثم تلا قصيدة من نظمته كان لها وقع حسن في النفوس ، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر جميع الحاضرين ، فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع

حفلة أحمد بك أباطه

وفي يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام أحمد بك (باشا) أباطه حفلة في منزله بالقاهرة ابتهاجاً بالدستور والحكومة القانونية ، دعا إليها النواب والوزراء والعظماء ،

فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية
صلات الجوار ومعاشرة الأجناس المختلفة بكال الملاينة وتام المجاملة ؛ فانهم أخوان
في الإنسانية والكل يرجع إلى أصل واحد

ثم قام الشيخ محمد عبده وألقى خطابا بليغا بين فيه مزايا الحكومة الدستورية
ونوه بفضل المساواة والحرية

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة ونسكير مواردها
والتفنن فيها لتسكني البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبنائها ثمراتها وبركات أرضها ،
وأفرغ ذلك في قالب بديع ، فكان لخطابه الوقع الحسن في نفوس السامعين
ثم قام ابراهيم أفندي اللقاني وخطب خطابا نوه فيه بفضل هذه الحفلات
وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقاني

ثم قام فتح الله أفندي صبرى (أحمد أفندي فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب
وقوف أفكار النبهاء من المصريين في الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ،
وأرجعها إلى وقوف الحركة العمومية في تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية
وتدرجها في هذه الأيام إلى مرتبة السكالك بواسطة الحكومة الشورية التي هي منبع
حركات التقدم والنماء (١)

وقام بعده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة
حاجته ، ودعا الأغنياء إلى الأخذ بيده وبذل المجهود في استخلاصه من الديون
التي أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال إنه أدى عن أهل
بلده خمسة آلاف جنيه لمدينهم ، فلم يبق أحسد منهم مديونا لأجنبي ، وأثنى عليه
الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية الذمم وحفظ
الجوار وغير ذلك من الأمور التي جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الإنسانية ،
ثم دعا للخديو والوزراء ، وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات
الجندي شرحا بليغا ، وتنقل الى موضوعات شتى ، وختم الاجتماع بشكر الحاضرين

والدعاء للخيديو والوزراء والنواب ، فأمن المسامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق (١)

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا في بيت منصور باشا يكن (٢) صهر العائلة الخديوية ، حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجند وضباطهم وأعيان العاصمة ، وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهاني ، وقف السيد عبدالله نديم فافتتح الخطابة ، ثم أعقبه حسن افندى عاكف اليوزباشى ، ثم على افندى رضا

وأعد محمد بك طاهر نجل احمد باشا طاهر حفلة دعا إليها الوزراء والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والأعيان والشباب ، فألقيت فيها الخطب والمقالات وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالشعر دعوا إليها السيد عبدالله نديم فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء

وصفوة القول ان حفلات الابتهاج بإعلان الدستور في القاهرة والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنية في ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية في عهد الثورة

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٨٨

الفصل العاشر

أعمال مجلس النواب

ننتقل الآن إلى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله في دور انعقاده الأول ، والحق أنه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام في خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الأعمال الأخرى ، وسنذكر هذه الأعمال بحسب نوعها مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع

النظام الداخلي للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلي للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الأساسية (الدستور) ، فاقترح احمد بك الشريف إحالة وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الأساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسته ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس ما رآه من التعديلات ، واستمر في بحثه بجلسته ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التي تألف منها النظام الدستوري سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هي : اللائحة الأساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلي لمجلس النواب

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسته ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه في عدد الأعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز في بعض المديریات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد في اللائحة القديمة التي جرى الانتخاب على أساسها ، وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من اسيوط وواحد من بني سويف وآخر من قنا وخامس

من الدقهلية، قال وقد وردت أوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب، وللجلوس
رأيه فيهم

فقال أحمد بك على : حيث أن انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة
القائمة فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس

وقال ابراهيم افندى الوكيل : لا يمكن الجزم بحصول الزيادة في عدد النواب
إلا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسمياً ، ولذلك لا أجد الآن إلحاق
الخمسة المذكورين بالمجلس نظامياً ، وأيده في رأيه أحمد افندى محمود ، وخالفهما
محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحي وأحمد افندى عبد الغفار ، واقترح
الآخر اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط أن تكون مديرياتهم مما
تقرر لها الزيادة في اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك

رأسة اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس أن ينتخب رئيساً للجنة اللائحة
(اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى عين ناظراً للأوقاف ،
فاتتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرئاسة، وعباس افندى الزمر عضواً
فيها بدلا من محمود بك سليمان

الإجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الإجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح أحمد
افندى عبد الغفار أن لا يعطى المجلس اجازة لأكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى
لا يكثّر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى حمادى أن لا تتجاوز مدة الاجازة
خمسة عشر يوماً، فإن عرض للنائب مهمات تقضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد
من المجلس

فوافق المجلس على أن لا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض
اقترح تجديد مدة الاجازة ، وفى ختام الجلسة استأذن سلطان باشا المجلس فى غيابها فى

الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه في الرئاسة محمد بك الصيرفي أحد نواب البحيرة ، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة (١)

انتخاب الوكيلين — الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٠ عضواً ، جرى انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفي ومحمد بك الشواربي

ودارت مناقشة قانونية في معنى الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية دلت على إلمام الأعضاء النابهين بمعناها البرلمان ، فقد كانت نتيجة فرز الأصوات كما يأتي :

محمد بك الصيرفي نال ٥٥ صوتاً ، ومحمد بك الشواربي ٣٠ صوتاً ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتاً ، وتسعة أصوات متفرقة

فقال على بك القريعي إن الأكثرية لحضرة صيرفي بك ومحمد بك الشواربي ، وهنأهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفي) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الأساسية (الدستور) فنلتا وهما المادتان ٤٥ و ٤٦

فقال عبد السلام بك المويلحي : إن مضمون المادة ٤٦ لا يقضي بحصول الانتخاب إلا لحضرة صيرفي بك ، فإنه لا يخفى أن الأكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية ، فالمطلقة هي التي اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هي التي فيها أكثر مما في غيرها ، مهما تجزأ ذلك الغير ، والمادة ناطقة بكون الأكثرية المطلوبة في قرارات المجلس هي الأكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن إعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما الأكثرية نسبية ، وهما حضرة شواربي بك ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير — الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

فاخذ المجلس بهذا رأى الصحيح وقرر تأجيل إعادة انتخاب الوكيل الثانى الى اليوم التالى (١)

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضواً، وطرح مسألة انتخاب الوكيل الثانى فتنازل محمود بك سليمان عن الأصوات التى نالها لمحمد بك الشواربى، فصرف المجلس النظر عن إعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشواربى وكيلاً ثانياً (٢)

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٩ عضواً، وأخذ يبحث فى المقترحات المقدمة من بعض النواب، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها اقتراح العضو وبيانه تفصيلاً، وفيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ - اقترح أحمد بك أباطه أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها مع الدول الأجنبية، أو مع رعايا هذه الدول، فوافق المجلس على هذا الاقتراح

٢ - وقدم أحمد افندى عبد الغفار تقريراً عن اختلال أعمال مصلحة المساحة وقلة فائدتها بالنسبة لكثرة نفقاتها وجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال المنسوب اليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى، والفائدة التى عادت منها على الأهالى والحكومة، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب

٣ - واقترح أمين بك الشمسى معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار

على رفع سعرها ، ومنع تصديرها إلى الخارج ، وبعد مناقشة بين الأعضاء وافق المجلس على إرجاء النظر في هذه المسألة إلى جلسة قادمة ليجتاز الأعضاء في أمرها ٤ -- واقترح محمد افندي الشاذلى تنظيم العونة في الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكي لا يقع حيف على الأهالى وخصوصا في أراضى الشفالك والاباعد الواسعة والأراضى الأميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ أحمد محمود من طلب وضع قانون في هذا الصدد

٥ -- واجتمع المجلس برئاسة محمد بك الصيرفي بجملة يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندي البيطاش أحد نواب الاسكندرية تقريراً يتضمن ان رئاسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات إنشاء المحاكم المختلطة لا تكون إلا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمى رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة النمسا ، وهذا يخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك ، فقرر المجلس إرجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التي قرر المجلس تقديمها اليه

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفي) أنه تقدمت إلى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر في تلك العرائض كما تقتضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) لإحالة المقبول منها إلى جهات اختصاصه ، وإغفال ما ليس بمقبول . فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وأرجأ انتخابها إلى الجلسة التالية

معالجة غلاء الأسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضواً ، وتباحث في اقتراح منع تصدير الغلال إلى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير فقال عبد المجيد افندي البيطاش — ان مسألة منع تصدير الغلال في الوقت

الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الأمور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الأمة أن ينظروا إلى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال إلى الخارج إلى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الأعضاء اشترك فيها أحمد بك على وإبراهيم أفندي الوكيل وأحمد أفندي عبد الغفار وأحمد بك الشريف وعلى أفندي المكاوي وعبد الشهيد أفندي بطرس وعبد السلام بك خفاجي قرر المجلس أن يكتب لنظارة المالية بمضمون الاقتراح لمتخذ فيه العلاج اللازم (١)

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث في بقية مقترحات الأعضاء ، مما تلخصه فيما يلي :

٦ - قدم إبراهيم أفندي الوكيل تقريراً مطولاً عن إصلاح نظام الري في مديرية البحيرة ، وخلاصته وجوب إصلاح مجرى رياح البحيرة وإصلاح القناطر الخيرية ، فأبدى أحمد أفندي محمود رأياً في هذا الاقتراح مضمونه أن المسائل الواردة في التقرير لها روابط معلومة بوزارة الأشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية وما حدث فيها من الخلل ، ومقصد ما يلزم من المصروفات لإصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر في هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأي

٧ - وقدم عبد الوهاب أفندي عفيفي وحسين أفندي سويلم تقريراً بالبحث في تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة إلى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية إبداء السبب في ذلك (٢) وبجلسة الأربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) تليت

(١) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

إجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع إلى عدم ورود
الكشوف الخاصة بالمقابلة

- ٨ - واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ)
برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضوا ، وأخذ يتداول في بقية المقترحات المقدمة
من الاعضاء ، وقدم عبد الشهيد أفندي بطرس تقريراً باستنجاز الحكومة ما وعدت
من إنشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التي وضعتها وزارة شريف باشا
٩ - وقدم على أفندي المسكاوي تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن
حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم
١٠ - وقدم حسين أفندي أبو حسين تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم
أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم
فاستقر رأى المجلس في المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيها
عنايتها إلى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقاً لأحكام اللائحة
الأساسية (الدستور)

- ١١ - وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب إصلاح حالة الزراعة والرى
في مديريات إسنا وقنا والجهات الشرقية يديرية أسيوط والمنيا وبنى سويف ، فأقر
المجلس في هذا الصدد رأى أحمد أفندي محمود ومضمونه « أن هذه المسألة الحقيقية
بالقبول قد اتحدت في النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية
التي قدمها حضرة أخينا إبراهيم أفندي الوكيل من حيث أن كلا منهما يتعلق بأعمال
الرى ، فإن حسن بالمجلس التحرير لنظارة الأشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة
وطلب ما يراه فيها صالحاً ويمكنه حتى إذا حضر مندوب الأشغال بالبيانات والايضاحات
اللازمة واتحد باللجنة التي ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره
وحيث يتقرر ما ترامت موافقة ، ، فوافق المجلس على ذلك (١)

واجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ)

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ٤ مارس سنة ١٨٨٢

برئاسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر في مقترحات الأعضاء مما
نلخصه فيما يلي :

١٢ — تلى (تقرير) من على أفندى كساب عن وجوب ربط العشور على الأتبان التي
صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل
الشروط الموضوعة لهذه الأتبان ، وعما تم في أمرها ، فوافق المجلس على ذلك

١٣ — (تقرير) من أحمد بك أباطه وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى
كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية
حتى يساوى بينها وبين المديرية الأخرى

١٤ — (تقرير) من احمد افندى عبد الغفار بتوسيع فم رياح المنوفية لتسهيل
إمداده للترع الآخذة منه

وبعد مناقشة من الأعضاء اقترح على بك القريعى إلحاق هذين التقريرين
بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الأشغال وهى المقدمة من ابراهيم افندى الوكيل
ومحمود بك سليمان ، وأن يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن
الاقتراحات كلها ، وإذا تأخرت عن الجواب فيجوز يطلب المجلس استدعاء ناظر
الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى

مشروع تعميم التعليم

١٥ — وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبدالسلام بك المويلحى نائب القاهرة عن
تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات فى هذا الصدد ، وهى أن يقدم ناظر المعارف
العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية فى القطر ، أميرية كانت أو غير
أميرية ، وما يمكن للنظارة إنشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذى يمكن تخريج
من مدرسة المعلمين للتدريس فى المدارس فى السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع
القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر فى الوسائل التى يمكن بها إنشاء مكتب ابتدائى
فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم
فى تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وأن يرجى من كل نائب بذل همه للبحث على

إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها ، فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة

تضخم المعاشات

١٦ — وتقدم تقرير من احمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله : « فلو جرى الأمر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلانشرع إلا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال وألجأته الضرورة الى الاقتراض »

فقال احمد افندى محمود — لاشك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فإن وافق فلتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتتظرفيها وتعرض ما تراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا الرأي

١٧ — وتقدم تقرير من ابراهيم افندى سعيد وعبد الشهيد افندى بطرس بتعيين لجنة للنظر في تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين في أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وأرجأ انتخاب اللجنة إلى الجلسة المقبلة^(١) (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) وفيها تم انتخاب اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير . الشيخ احمد ابو سعده . على بك شعير . احمد بك الشريف . احمد بك على . محفوظ افندى رشوان . اسماعيل افندى سليمان . عباس افندى الزمر . محمد افندى دبوس . سليمان افندى منصور . وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق وزير المالية للجواب على الأسئلة الخاصة بوزارته ، فألقى بيانا عن مصلحة المساحة وإيراداتها ومصروفاتها والأعمال التي قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية و احمد افندى عبدالغفار و احمد افندى محمود و محمد بك الشواربي

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة ١٨٨٢

ثم أخذ ينظر في بقية مقترحات النواب

١٨ — فتلى تقرير من الشيخ أحمد سالم الريدى وممراد أفندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من التربة الابراهيمية بمرور المياه من جنايات السكة الحديدية لكي تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ما رآه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى ، وهو أن يكتب لنظارة الأشغال بإرسال البيانات المطلوبة عنها

١٩ — وتقرير من احمد أفندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص لأرباب الأطيان بالبناء فى الأراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بياناً بالأحكام الخاصة بهذه المسألة

٢٠ — (تقرير) من طابع أفندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحا سابقا قدمه حسين أفندى أبو حسين ، وقرر أن يكتب للحكومة باستعجال قانون العمد والمشايخ

٢١ — (تقرير) من الشيخ احمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المتوفية بترع العطف والخضراوية والساحل ، كما كان مقررأ ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد فى تقرير احمد أفندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه

٢٢ — (تقرير) من محفوظ أفندى رشوان يتضمن شكوى أهالى مديرتى أسبوط وجرجامن تسخير الأنفار من مديرتيهما فى تطهير ترعى الديروطية والسواحلية الآخذتين من التربة الإبراهيمية ، مع أن هاتين الترعين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر فى هذه الشكايات ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعين أما بالسكرات أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال وتخصيص مصاريقهما على الجهات التى تنتفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الأشغال

٢٣ — (تقرير) من بسيوفى أفندى ابو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشئ من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الأهلىن بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ بأسباب الاحتياط اللازم فى هذا الشأن

٢٤ — (تقرير) من طلبه افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لأن الإكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن اطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة ألف فدان ، فقرر أن يكتب إلى نظارة الأشغال لمنع الضرر المنوه عنه فى هذا التقرير

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا ، ونظر فى مشروعى قانونين أحاطتهما الحكومة اليه للتصديق عليهما ، أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية وأشغال العون ، وقد تلى المشروعان فقرر المجلس إحاطتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس

رقد رافقت اللجنة على المشروع الأول ، وعرض على المجلس بجلسته ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته أنه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه الينا ناظر حقائنتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب بأمر بما هو آت ،

وعبارة (وإقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى إصدار القوانين

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة إدخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ، وأعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة إلى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوته بالجلسة ، وتلى بجلسته ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) وهو يتضمن أصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ، وإظهار المعانى القومية فيه

فقد ورد في ديباجة المشروع المحال إليها ، أنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعراب من القدم رغبة في توطئهم وتشويقا لهم في رفاهية معيشتهم ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت ، (وبلى ذلك مواد المشروع)

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتي : « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعراب من القدم رغبة في توطئهم وتشويقا لهم في رفاهية معيشتهم ، ولأنهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة في أوقات الملمات ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت الخ » ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فنالت تصديق المجلس

فتأمل* في التعديل الذي أدخلته اللجنة على المشروع ، تجد أنها عدلت ديباجته ببيان الحكمة في إبقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها في أوقات الملمات ، وهي فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، إذ أرادت أن يكون في ديباجة القانون ما يشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومي ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد في وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة إضافة عبارة (وإقرار مجلس النواب) إلى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت ، وهذه الإضافة جاءت تنفيذاً لحكم الدستور الذي يقضى بأن القوانين لا تصدر إلا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدل على دقة نظر اللجنة في بحث المشروع

مشروع خزان أسوان

٢٥ — وبعد أن انتهى المجلس من إقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة في

تقرير هام قدمه احمد بك على نائب إسنا ، وخلاصته أنه يقترح إنشاء خزان المياه النيل في أسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة في خزان أسوان (١) ، ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفهم التفسير في أعظم مشروعات الرى التى يفاخر بها الاحتلال وهو خزان أسوان

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله

بقية مقترحات النواب

٢٦ -- ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، أشار فيه الى ما سبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للإدارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال إن هذا القانون لا يفي بالمراد ما لم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية للمدينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد ، وهى القوة الأميرية الحديدية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الإجرائية وقد أخذت الآراء فى هذا الاقتراح فتقرر قبوله

٢٧ -- وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الأراضى الأميرية قد أضافا الى إدارتهما النواحي التى بها أطيانهما ، وسمحاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر أهالى المديرىات وإعادة ادارة بلادهم الى مراكزها

فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب

٢٨ -- و (تقرير) من احمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس ، يتضمن من بسط حالة مديريات إسنا وقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها فى الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الأوجه لإجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والإنصاف والعدالة

فقال احمد افندى عبد الغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الأول وهو إنشاء سكة حديدية إلى نظارة الأشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ،

وبالنسبة لإنشاء المحاكم النظامية في هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخابرة الحكومة في شأنه ، وأما عن إنشاء المدارس فيرى أنه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحي ، فتمت جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فحينئذ ينظر في هذا الأمر ، فوافق المجلس على هذا الرأي

٢٩ — ثم تلى (تقرير) من سليمان افندي منصور بالشكوى من أنه في العام الماضي (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بقم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشراوية بالقليلية للخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر للملاك نحو ثلاثين ألف فدان ، وحرمانها الري ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الأشغال إيفاد لجنة من طرفها للنظر في ذلك

فقرر المجلس مخابرة وزارة الأشغال في هذا الصدد

٣٠ — وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجي يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها في السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون خضعت عنها في خلال العطلة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها في السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك المويلحي على هذا التقرير قائلاً ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها في التقرير لا يصح أن تبرم أمراً من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة إلى صعوبة تشكيلها ، فضلاً عن مخالفة ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث في هذا التقرير فوافقت الأكثرية على رأيه

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضواً ونظر في مقترحات أخرى مقدمة من الأعضاء تتعلق بالشؤون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الأشغال وفي جلسة الأربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩هـ) تليت أجوبة وزارة الأشغال عما طلبه المجلس من البيانات في بعض المسائل

وبمجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩) استأنف المجلس النظر في مقترحات الأعضاء

مناقشة المجلس في مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٨ عضواً وحضر الجلسة عبد الله باشا فكري ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة في تقرير عبد السلام بك المويلحي المتقدم ذكره ، فألقى عبد الله باشا فكري خطاباً بليغاً مسهباً عن حالة التعليم في مصر وقتئذ افتتحه بقوله :

« دعيتُ إلى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء ، المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية في الخديوية المصرية ، فأتيت لتقديم الإيضاح اللازم عن الاسئلة الواردة في هذا التقرير »

ثم أخذ يجيب على الاسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم في هذا العصر وجهود الحكومة في نشر العلوم ، ثم استحدث همم الأعضاء لم يد المساعدة في تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه أيد اقتراح عبد السلام بك المويلحي ، وقدم للمجلس نماذج للدارس التي تنشئها الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الأهالي بتلك المثابة من الرونق والتحسين ، وإنما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية بناء بسيطاً ولو بالطوب الأخضر ، فالمقصد المنفعة التي تحصل في ذلك المحل ، لا المحل بالذات ، فمن تيسر له أن يجعل المكتتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد التوسط أو الاقتصار على القليل الممكن ، فهو خير ممن لا يفعل شيئاً ، فالمناسب أن لا يكلف أحد إلا وسعه ، ولا تحمل بلدة إلا على قدرها ، قال الله سبحانه وتعالى : لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ، سيجعل الله بعد عسر يسراً ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذلة والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدكم

مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المستول أن يوفقنا ، ويديم لنا التوفيق لخير الأحوال ، ويسهل لنا الوصول إلى غاية السكال ، (١)
وقد بدا من الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى ، وما تضمنته من الآراء الصائبة ، وما بفيض به من العواطف النبيلة

وعقبوا عليه بما يدل على نضج في الأفكار ، وأريحية في المساهمة في تعميم التعليم ، إذ نهض عبد السلام بك المويلح وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم ، وطلب تأليف اللجنة التي نوه إليها في تقريره . ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشواربى تدريس فنون الزراعة في المدارس المزمع إنشاؤها ، وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه ، وأشار إلى أن مجلس المعارف الأعلى قد ألفت لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة ، وما يلزم من الدروس في كل مدرسة ، وأنها مشغلة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لأحتها على المجلس ، قال :

« ثم إن اللجنة التي ستشكل من هذا المجلس الكريم ، للنظر في إنشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لا محالة » ، ووعد بالحضور في جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها في مهمتها (٢)

أجوبة وزارة الأشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٦٩ عضوا ، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وأدلى بالبيانات التي طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الأعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة

قوانين المحاكم الأهلية (الوطنية)

تقدم القول بأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية النظامية صدرت في عهد وزارة شريف باشا

(١) عن مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

وقد أرسلت وزارة البارودى إلى مجلس النواب كتابا تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) ، وخلاصته : أن اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد التجارية بمقتضى قانونى التجارة : البرى ، والبحرى ، المتبعين بالمحاكم المختلطة ، ولما كانت المدة المقررة لانعقاد مجلس النواب ، تنهى فى يوم ٢٦ مارس ، فالمقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه ، يعهد إليها النظر فى فترة إجازة المجلس فى القوانين المذكورين ، وفى باقى القوانين التى ترسلها إليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء ، وأن كل ما يتم من هذه القوانين يرسل إلى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم ، حتى إذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الأسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها ، وأرسلت رئاسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب تمانين نسخة ، من قانونى التجارة البرى ، والبحرى

وأبدى محمد بك الشواربى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم باستقلال هيئتهم ، إذ قال : الأولى أن ترسل الحكومة السنية ما تروم إيصاله إلى النواب ، بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه إليهم فى أماكنهم ، ولا توسط فى ذلك المديريات

وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الإدارة ، فانها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن فى الإدارة ، وهذا الشعور قديم . ولم يزل مستمرأ (ويا للأسف) حتى اليوم ، وقد أيد إبراهيم أفندى الوكيل رأى الشواربى بك ، إذ قال : أوافق على هذا رأى ، خصوصا وأن وظيفة رئاسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها ، وأرجو أن يكتب بمضمونه إلى رئاسة مجلس النظار ، ليكون إرسال أجزاء القوانين إلى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك

اختصاص المجلس في مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الأولى ، سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا ، ونظر في تقارير (لجنة العرائض) التي أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات ، وكان قرار اللجنة إحالة العرائض إلى الوزارات المختصة بها ، كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) ، وجرى مناقشة في اختصاص المجلس في إصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت بإقرار رأى اللجنة في إحالة كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها بحيث إذ رأى المجلس منها تغاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام ، فالوزارة تكون مسئولة ، وعلى هذه القاعدة نظر المجلس في بقية العرائض فأحال كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخاب

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة في مسألة تعميم التعليم ، بجلسته ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت إلى المجلس بمشروع قانون الانتخاب ، فتقرر إحالته إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأنجزت تقريرها

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا للنظر في تقرير اللجنة ، وإقرار مواد القانون ، وقبل النظر في ذلك لاحظ أحمد أفندي محمود أنه قد انتخب في الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا في اللائحة القديمة ، وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم ، وقرر المجلس وقتئذ قبولهم وإقرارهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب منصوبا فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند إقراره في المجلس وجب إدخال خمسة الأعضاء المذكورين وحسابهم نوابا قانونيين ، فوافق المجلس على هذا الرأى

ثم تلا تقرير اللجنة ، وهذا نصه :

« إن قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظر إلى المجلس بقصد نظره وإقراره بمقتضى اللائحة الأساسية ، وكان قد أحيل إلى اللجنة ، قد نظرت وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة ، وأرسلته بواسطة رئاسة المجلس إلى مجلس النظر بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولا ، وها نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندا بندا ،

وقرر المجلس بناء على اقتراح أحمد أفندى عبد الغفار ، نظر القانون بصفة مستعجلة إذ لم يكن باقيا من مدة انعقاد المجلس غير أيام قليلة ، فتلى القانون مادة فادة ، وبعد مناقشات طفيفة أقره بجلسته ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ، ثم صدر به المرسوم الحديوى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الأعمال التشريعية لمجلس النواب

وخلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون ، هم الذين يتولون انتخاب النواب ، وقيد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب ، أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ، وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة ، وهم : العلماء ، والرؤساء الروحانيون ، وحملة الشهادات العالية ، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون ، والمتقاعدون ، والمحامون ، والأطباء ، والمهندسون ، والصيدالة (مادة ١) ، وجعل سن الناخب إحدى وعشرين سنة ، وسن المندوب المئوى والنائب خمسا وعشرين سنة ، ونص على جواز انتخاب الموظفين المالكين والجهاديين ، على أن لا يقبل أحدهم فى النيابة إلا بعد استعفاة من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا ، منهم : اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد الهامة فى هذا القانون ، إذ جعلت من السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية ، وجعلت من

السودانيين وطينيين يتمتعون بالحقوق المخولة لسائر المصريين ، وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٧٣ عضوا ، ونظرا لكثرة أعمال هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواه من الأعمال قائلا : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال في اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب ، وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة العرائض ، وإرجاء تقارير النواب إلى العام المقبل

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التي طلبها المجلس في جلساته السابقة حين بحثه في مقترحات النواب ، وأهمها :

١ — جواب وزارة الحاقية على الاقتراح الخاص بإنشاء محاكم في مديريات إسنا ، وقنا ، وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هي موضوع النظر في الوزارة

٢ — جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية ، وأنه كتب إليها بالمبادرة إلى إتمامه ، ومتى تم يرسل إلى المجلس

٣ — جواب رئاسة مجلس الوزراء ، على طلب وضع القانون الخاص بتنظيم العونة . ومضمونه أن هذا القانون قد كتب عنه إلى وزارة الأشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس

وهنا اقترح محمد بك الشواربي طبع هذا القانون عند وروده وإرسال نسخ منه إلى النواب ، كما تقرر ذلك في شأن قانوني التجارة ، وقانون مشايخ البلاد

وهذا الاقتراح يدلك على صدق عزيمة النواب ، في متابعة العمل ، أنشاء
العطلة البرلمانية ، وعدم إضاعتها سدى ، وقد تناقش المجلس في الاقتراح
المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل إلى كل نائب في
فترة العطلة (١)

٤ — جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات ، والوثائق
والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات
بطلبها ، وإفادة ثانية في هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود
لديها من تلك العهود والوثائق باللغة العربية ، وأرسلت الى المجلس ، وهي
عشر وثائق

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد إليه مدة العطلة من المشروعات ، يطبع
ويرسل الى الأعضاء ، ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعا
لذلك بقاء قلم كتاب المجلس أثناء العطلة

٥ — جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الاساسى ،
وخلاصته أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للإدارة وتحضير
اللوائح والقوانين ، فتمت تم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لإجراء
ما يراه فيه

٦ — جواب رئاسة مجلس الوزراء بأنها كتبت إلى وزارة المالية باستعجال
قانون المعاشات للمستخدمين ، وجواب من المالية بأنها أرسلت إلى المجلس نسختين من
ذلك القانون ، وعرضت النسختان على المجلس ، فقبول ذلك بالقبول

٧ — جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس في أمر الأطيان التي تروى من
الترعة الإبراهيمية

٨ — جواب وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لأربابه من مال

المقابلة ، ومضمونه أنها بذلت الهمة في اتخاذ الوسائط المؤدية إلى إنجاز هذه المسألة ، وأنها لم تقصد بإفادتها الماضية إلا إظهار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ، ولا تعظيم الصعوبات

وانتهت المناقشة في هذه الإفادة بالأخذ باقتراح أمين بك الشمسى في وجوب خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية

٩ — جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للأهالى من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير في أداء تلك الديون لأربابها وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بأن المالية تجرى في هذا الأمر بحسب الأصول المتبعة »

وانقضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية في المساء ، فعقد المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ، ونظر في تقارير لجنة العرائض عن العرائض المحالة إليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر في تعميم التعليم وقد اشتمل على قرار هام أصدرته ، وهو أن يقوم كل نائب بإنشاء مكتب من الدرجة الثالثة (مدرسة أولية) في بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو ، دون أن تتكلف الحكومة شيئا من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الأرض التي تقام عليها وأن تتكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسي هذه المكاتب من طلبة العلم بالجامع الأزهر وتشريع في ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف في خطبته التي ألقاها بهيئة المجلس^(١)

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انقضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال في دور انعقاده الأول والوحيد

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم ، تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ إبريل سنة ١٨٨٢

المساهمة في هذا المشروع الجليل بتعاهدكم على أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده ،
وهذا يدللك على الشعور الصالح الذى كانت تصدر عنه أعمال النواب فى أول برلمان
عرفته مصر الحديثة

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ،
إذ حضر محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوى
المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله
النواب من المساعى المحمودة فى دور الانعقاد ، وأعرب عن أمله فى أن يشغلوا
فى فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التى ستكون موضع النظر فى الاجتماع المقبل

خطبة البارودى

قال : « إن المدة القصيرة التى أقتموها ، والأعمال الكثيرة التى باشرتموها تدل
على شدة ميلكم إلى النجاح ورغبتكم فى تقدم البلاد ، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم
المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية فقد أتيت بالأصالة عن نفسى
وبالنيابة عن إخوانى لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة ، وأرغب إليكم أن
تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى
العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الأمر العالى
السكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون ، أقدمه لديكم ، والله المستول
فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز » (١)

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :
« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

ونسأل الله أن يوفقنا في العام القابل لإتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التي منع قصر الوقت في هذا الاجتماع من إخراجها إلى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤدي الاتحاد ويزيد تأليف القلوب ، لنسكون يداً واحدة وقلوباً واحدة على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج إليه من أنواع الإصلاح ، (١)

نظرة عامة في مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ - ٨٢ جميعاً من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبية في المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التي سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء في مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة في المجتمع ، وهي طبقة الأعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ؛ فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة في المجلس ، اللهم إلا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان ، وخسلاً المجلس أيضاً من الطبقات المتخرجة في المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبية في المدن والأقاليم ، ولأنها كانت منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف في شيء عن مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة في المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحي ، محمد بك الشواربي ، هلال بك منير ، الشيخ العدل أحمد ، محمد بك الصيرفي ، الشيخ أحمد علي محمود ، ابراهيم أفندي الوكيل ، علي بك شعير ، السيد أفندي الفقي ، أحمد أفندي عبد الغفار ، أحمد بك أباطه ، مراد أفندي السعودي ، عثمان أفندي غزالي ، محفوظ أفندي زشوان ، مهني أفندي يوسف عمر ، محمد أفندي أبو سحلي

أدرك هؤلاء النواب عهد اسماعيل في النيابة فاكتملوا مرانا في الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور في حالة المجلس وسلطته ، ففسد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة في يد الخديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر

فعلى في توجيه سياسة الحكومة ، ولا في أى شأن من الشؤون ، أما مجلس النواب الذى اجتمع في عهد الخديو توفيق ، فقد كان مجلسا نيابيا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعديله وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للجالس النيابية الحديثة

وإذا نظرنا إلى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضائه قاموا بواجبهم في الجملة خير قيام ، وإذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديهم لها حتى اضطروها إلى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ١٩٥) فإن مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ، ودلت على كفاية وإخلاص وأمانة في الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا ، فهو خطأ سياسى جسيم لاشك فيه . لأنهم اشتركوا في المؤامرة التي دبرها زعماء الحركة العربية لإسقاط شريف باشا ، وإحلال البارودى مكانه . وقد يلتمس لهم عذر في هذا الموقف ، إذ كانوا حديثي عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الحالية من النزاهة التي يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملوه عليهم واثقين بإخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم في مؤامرة أضرت بالبلاد ضرراً كبيراً ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم في الرأى والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ، ورفضوا النزول على إرادتهم في اجتماع دار سلطان باشا كما سيجيء بيانه في الفصل الآتى ، وهذا يدل على أنهم قد أسفوا على ماتور ضوافيه من إسقاط وزارة شريف واعتزموا أن لا يكونوا أداة لجنة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه

وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف ، فإن أعمالهم في المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز في الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد الرأى ، فقد طرّقوا في مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الإصلاح الذى تحتاج اليه البلاد ، في التعليم ، والقضاء والرى ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والإدارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجسيمة واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم

نظرات صادقة في كثير من الشؤون ، وآراء صائبة ، تدل على سلامة المنطق والإلمام بالنظام النيابي ، وحسن الإحاطة بالشؤون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك في مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين ، والأغلبية المطلقة ، والأغلبية النسبية (ص ٢٣٢) ، وبحتم في علاج الخلل الذي كان موضع شكوى الجمهور في مصلحة المساحة ، ومناقشتهم في علاج غلاء الأسعار ، وتضخم المعاشات ، واستعجال إصلاح القضاء ، ومقترحاتهم في نظام الري ، وتأمل في الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان ، وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ، ومناقشتهم في مشروع تعميم التعليم ، تجد أنهم على قصر المدة التي اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لأداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة في أن يتابعوا البحث والدرس في فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحيته بما تعاهدوا عليه من أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة في تقدير العلم ، والبذل في سبيل الصالح العام وقد كان في المجلس نواب بارزون ، رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لاعلى سبيل الحصر) : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحي (وكانا من النواب البارزين في مجلس شوري النواب القديم) . حسن باشا الشريعي . سلطان باشا . مهني أفندي يوسف عمر . سليمان باشا أبازة . عبد الشهيد أفندي بطرس . إبراهيم أفندي الوكيل . أحمد أفندي عبد الغفار . أحمد أفندي محمود . أمين بك الشمسي . محمد بك الشواربي . عبد المجيد أفندي البيطاش . أحمد بك علي العديسي ، وغيرهم ، فهؤلاء النواب وأمثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة

ومما يدل على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والإصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها إلا بعد انقضاؤه ، ولو استمر يجتمع لكان من الراجح أن يحول دون كثير من السكوارات والنسكبات التي أدت إلى الاحتلال

وصفوة القول أن صفحة المجلس النيابي الذي انتخب سنة ١٨٨١ هي صفحة مشرفة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلغوا بأعباء النيابة ، وأدوا واجبهم

في كفاية وغيره ونزاهة ، ولوطال بهم العهد ، ولم تدبر السياسة البريطانية المسكيد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابي، لكان له أكبر الأثر في نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلماني الحديث

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر أن النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم^(١) التي تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب إلا بعد انقضاء المجلس ، فبعد انقضاؤه ذهب النواب إلى السراي الحديوية ، ومثلوا في حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائباً لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسمياً بعد انقضاؤه ، ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلاً . وهذا من عجائب القدر ، ومن سوء حظ مصر ، إذ لم يجتمع مجلس النواب إلا في دور انعقاده الأول ، وكان هذا الانعقاد هو الأول والآخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر في فترة العتلة ، وانتهت بالاحتلال الإنجليزي ، فألغى مجلس النواب ، وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة

(١) يسمى عرابي هذه الأوامر في مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابية » ، وقد جرينا على هذه التسمية ، لأنها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية

الفصل الحادي عشر

ظهور الفتن

بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة في ظل النظام الدستوري، ولم تكنتنتهي الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذي ساد مصر من قبل، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد، فكان انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة، ولقد كان محتملا لوبقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية، ولكن شاءت الأقدار والملايسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية، فاحتملت وزارة البارودي وحدها تبعه معالجة الموقف، وواجهت مشكلات عدة، داخلية وخارجية، وتفاقم الخلاف بينها وبين الحديو حتى أدى إلى استقالتها وأول الأحداث الداخلية التي انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة

مؤامرة الضباط الشراكسة

والحكم عليهم

هي حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير في تطور الثورة العربية، بل في مصير البلاد قاطبة، وخلاصتها أنه في شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم عراقي من طلبه باشاعصمت قائد اللواء الاول أن بعض الضباط الشراكسة ياتمرون به ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء، وأن بعض من صدر إليهم الأمر منهم بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة، فعرض عراقي الأمر على الوزراء ثم على الحديو، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة في مجلس حربي، وتألف هذا المجلس برياسة

الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابى لرياسة المجلس ؛ لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه ، حتى يكون التحقيق خالياً من الأغراض ، وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شئ من الظلم (١)

فأخذ المجلس فى التحقيق ، وسأل من عرفت أسماؤهم من المتآمرين ، فدلوا على ثمانية عشر ضابطاً مشتركين معهم فى المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ؛ فدل هؤلاء أيضاً على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطاً ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم العراقيين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم إلى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة

اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة : إنها مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى . وقال البعض الآخر : إنها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطورا من الخديو السابق إسماعيل باشا ، وقد وقعت فى هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن إحدى زوجات إسماعيل رغبت فى العودة إلى مصر ، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة فى أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج العراقيون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق ، وخشى توفيق أيضاً من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابى على منع الأميرة من النزول إلى البر ، فلما جاءت الإسكندرية منعها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع ، فرجعت إلى حيث كانت ، وكذلك نفت الحكومة السكونت ما كس لافيزون Max Laveson مدير أملاك إسماعيل من القطر المصرى اتقاء لدسائس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يداً فى تدبير المؤامرة الشركسية ، فقد قيل إنه دبرها بقصد إحداث فتنة

في البلاد ، يكون من ورائها رجوعه إلى الحكم . وأنه أنفذ إلى مصر راتب باشا خصيصا لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لإعدام رؤساء الجيش من العراقيين ، وعاد إلى أوربا بعد وضعه خطة المؤامرة ، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد أفندي أنور كان منضيا إليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها إلى عرابي باشا

وقال آخرون: إن حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون إليهم حركة تذر واستياء من تخطيطهم في الترقيات الأخيرة ، وإلحاق بعضهم بالمراكز الخالية بالجيش المصري في السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من نقلهم إلى السودان هو النكاية بهم ، وفي الحق أنه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل إن إرسالهم إلى السودان كان تطبيقا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية ضباط الجيش المصري في السودان بضباط غيرهم بطريق الدور ، على أن لا تتجاوز مدة خدمة الضباط في السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى إلى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الأخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الأتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف في التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر إلى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد في لحظات حنق وطيش ، فسرّها المواليون لعرابي بأنهم مؤامرة مدبرة لاغتياله ، والواقع أن لتدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل إلى هذه الرواية ، لأنها أقرب إلى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابي أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير في تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون في معركة التل الكبير ، وفي موقفه بعد الهزيمة مما سنذكره فيما يلي

ومهما اختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة ، فلا جدال في أن العداوة بين العراقيين والضباط الشراكسة كانت كامنة في النفوس ، وأن كلا الفريقين كان ياتمر بالآخر

وضعت الحكومة يدها على المتهمين في المؤامرة ، وتألف المجلس الحربى كما أسلفنا برياسة الفريق راشد باشا حسنى للتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيراً للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ، ومن أبلوا البلاء الحسن فى واقعة القصاصين كما سيحىء بيانه

تألف المجلس العسكرى من خمسة عشر عضواً ، منهم على باشا الروبى ، وعلى باشا فهمى ، وطلبة باشا عصمت ، وعبد العال حلى باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعراى ، وكان يحسن بهؤلاء أن يردوا أنفسهم عن الحكم فى الدعوى ضماناً للعدل ، لأن أكثرهم من اتهم الضباط الشراكسة بالاثتار به

انعقد المجلس واستوجب المتهمين ، وعددهم أربعون ، وأخذ فى محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائم مقام يوسف بك نجاشى بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مديرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفقى بقتل عراى ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاشى بك (١)

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطاً المتهمين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها ، ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديرىات ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضاً على اثنين من غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية ، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما إلى المحاكم الأهلية ، وحكم على راتب باشا الذى عد محرراً للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وحرمانه العودة إلى مصر ، وإذاعاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق ، وذاكر المجلس فى حكمه أن الخديو إسماعيل هو الباسط على هذه الحركة مستعيناً بالمرتببات التى تصرف له من خزانة الحكومة ، ولذلك تقرر أن يكون للخديو والمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته

وهاك أسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكري : (١)

عثمان باشا رفيق (فريق) . يوسف بك نجاتي (أميرالاي) . محمود بك فؤاد (قائممقام) . محمود أفندي طلعت (بكباشي) . حسن أفندي حلي . رجب أفندي ناشد . عبد الله أفندي لطيف (بكباشية) . عثمان أفندي فاضل . علي أفندي ناصف (صاغ) . محمد أفندي لمعي . محمود أفندي همت . محمد أفندي شفقت . سليم أفندي صائب . حسين أفندي محمد . موسى أفندي كلیم (يوزباشية) . مصطفى أفندي رامي . عمر أفندي فخري . أحمد أفندي عزي . أمان أفندي بشير . محمد أفندي أمين شكري . أحمد أفندي راشد . رشوان أفندي نجيب (ملازمون أول) . يوسف أفندي صديق . خليل أفندي حسني . مصطفى أفندي عابد . محمد أفندي شاكر . محمد أفندي نيازي . خورشيد أفندي ليب . أحمدی أفندي فهم . يونس أفندي شريف . حافظ أفندي فهمي . محمد أفندي رشدی . صادق أفندي فوزي . محمد أفندي فؤاد . محمد أفندي شفيق . أحمد أفندي وصفي (ملازمون ثوان) . مصطفى أفندي مهري . سليم أفندي شوقي (يوزباشيان) . محمد أفند علي (ملازم ثان) . و مجموع هؤلاء أربعون ضابطا . عمر أفندي رحى . إبراهيم أفندي خليل ، ملـسـكـيان

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغا منتهى القسوة ، فامتنع عن إقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، إذ أصر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة بإقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير إدوار مالت قنصل إنجلترا ، والمسئوسنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما في الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم (٢) ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه ، دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقي قناصل الدول العظمى وطلب إليهم معونة الدول (٣) ، فهاج

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢

(٢) ، (٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ ، ٤٣

ذلك سخط الوزراء والعرايين كافة ، وزاد من سخطهم أنه شرع أيضاً في عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا عسكرية عالية ، فعد العرايون بحق أن إقحام السلطان في هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التي نالتها مصر في استقلالها بشؤونها الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا في استشارة قناصل الدول ، ولا في الرجوع إلى الباب العالي في إقرار الأحكام أو تعديلها ، وكان هذا المسلك في الواقع خروجاً على القاعدة النظامية المعروفة ، وهي أن الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلاً عن منافاته لمبدأ المسؤولية الوزارية

وفي ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسماً للخلاف ومنعاً لتدخل السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، بأن يستبدل به النفي خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والانجليزية ، أن يستعمل الخديو حقه في تعديل الحكم دون انتظار رأي السلطان (١) ، وهذا ما انتهى إليه ، فقد أصدر إرادة سنية في ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم إلى النفي من القطر المصري ، والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أتي شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الإرادة بحضور السير إدوار مالت ، والمسيو سنكفكس (٢)

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩

تفاهم الخلاف

بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودى إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول ، وإهماله رأى الوزراء ، وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع بإصرار الخديو على الإرادة السنية التى أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا ، دام ثمانى ساعات انتهوا فيه إلى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف ، وبدأ على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو ، وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطبق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته (١). ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاهم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الأوربيين ؟ فأجيبوا : أن لا شئ يهددهم البتة ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمى) أنه بإزاء استحالة الاتفاق مع الخديو ، ولأن رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل فى هذا الظرف ، فإن المجلس قرر دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها : رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة . ومنها إيفاده محمد ثابت باشا إلى الاستانة فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الإفضاء إليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة فى سراى عابدين ، كان القصد منها الوقعة بالضباط الوطنيين . وملخصها أن إبراهيم أغا توتنجى الخديو أغرى خادما فى سراى عابدين

(١) برقية سنكفكس الى دى فربسينيه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الأصفر

يدعى محمد حسن الشماشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من السكرمان والأحجار الكريمة ، وإلصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد نفذ الشماشرجى ما أوعز به إليه ، وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشماشرجى بأنه هو المخفى لها بإيعاز إبراهيم أغا التوتنجى (١) ، فجات هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكية

قرر مجلس الوزراء إذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلا ، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا الرأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف ، وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية (٢) ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع إصرار الخديو على موقفه معناه التهديد لخلعه ، وهذا ما كان زعماء العرايين يلوكونه فى أحاديثهم (٣) ، وقد أ برق المسيو سنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله : « والخلاصة أننا بإزاء حكومة ثورية ، وأن خلع الخديو أصبح أمرا محتوما ، (٤) وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عند ما تكلم بعضهم مع عرابى عن الأمير حلیم باشا صرح غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على كلها ، (٥)

موقف النواب

ولما كانت الدعوة إلى اجتماع مجلس النواب ، يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية إلى الخديو لإبلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب إلى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لأحكام الدستور (اللائحة الأساسية)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ إبريل سنة ١٨٨٢

(٢) و(٣) استجواب عبد الله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء -

مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و١٦٨

(٤) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢

(٥) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣

وقد لبي أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة وكان الوزراء لا يقتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودى ومعهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبدالسلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا في أمر الخلاف ، وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل إلى حسم الخلاف بالحسنى ، اذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الأخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى الا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء في يد الحزب الغالب ، ولم يدعوا لإرادة المسيطرين على هذا الحزب ، بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا خلفائهم مثلاً صالحاً فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التى فى عهدتهم

قام النواب بدور التوفيق ، وإزالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعّم ما فعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء ، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا ملياً فى خير الوسائل لإزالة الخلاف ، واستقر رأيهم على إيفاد سلطان باشا ، وسليمان أباطه باشا ، ومحمد بك الصيرفى ، ومحمد بك الشواربى ، وعبد السلام بك المويلحى ، وأحمد أفندى عبد الغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلمهم يصلون الى حل للامزمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابى باشا وزيراً للحربية ، ثم اجتمع النواب والوزراء فى منزل سلطان باشا ، وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتسكفل الخديو بحفظ النظام

وفى يوم الأحد ١٤ مايو ، اجتمع النواب بدار سلطان باشا ، واستأنفوا البحث فى الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودى

وبقاء الوزراء في مناصبهم ، وأشاروا بإسناد رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمى باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر في الأمر ، وكلفهم الرجوع اليه بعد الظهر ، فجاء أعضاء اللجنة في الموعد ، وكان الخديو قد قابل قنصلى إنجلترا وفرنسا وتحدث معهما مليا ، ثم قابل باقى القناصل ، ولكن مصطفى فهمى باشا اعتذر عن قبول الرئاسة

وفى يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفى مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم إلى السراى الخديوية ، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلا للأشكال ، فأجاب مسؤولهم ، وتوجهوا إلى بيت البارودى وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو ، ففرحوا لذلك وذهبوا إلى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة فى مركز هامع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقا لما ارتأه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية فى عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسرت أسبابه بحسن توجهيات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتو محمود سامى باشا بين يدى الجنب الخديوى ، ونالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فله الحمد أولا وآخرا ، وعلى أرباب الجرائد العربية التى تطبع فى القطر المصرى أن لا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الأفكار ، وأنذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول

لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الإنذار استقر رأيها فى تعطيلها نهائيا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ » والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه ، وعطلت أيضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والانباء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القبطاس)

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الإرادة الخديوية الصادرة إلى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكري ، وهذا نصها :
« عرض لطفنا مكتوبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجسارى نمرة ١٣ ومعها قرار القومسيون العسكري هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملائكية بالنفي والتغريب لأقاصى بلاد السودان بالسكيفية التي توضح بالقرار مع ما ذكر فيه من أحكام أخرى ثم تقدم لنا عرضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزاء ، وحيث ان التخفيف والتشديد فى هذه الأحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله بإخراجهم وتبعيدهم عن الأقطار المصرية وصرف النظر عن باقى أحكام القرار وأصدرنا أمرا هذا لسعادتك للبادرة بإجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به إرادتنا ، (١)

وكان يحتمل بالعراقيين أن يقبلوا هذا التعديل من بادى الأمر بغير حاجة إلى إيجاد هذه الأزيمة ، وكان الأنفع للبلاد ماداموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الأوضاع القانونية ، معناه إعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى عابدين ، وما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزيمة قد جاهرُوا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو ، وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب

هذا الطيش ، وله كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظراً في الأمور من البارودي ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو الى هذا الحد ، وهذا مادعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد في شيء .
وقد سافر الضباط المحكوم عليهم الى الاستانة عقب نشر الإرادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مشواهم . وأجرت عليهم المرنبات والأرزاق ، وظلوا بها إلى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمراً بعودتهم جميعاً الى مصر .

مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسي

استفاضت الأنباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا ، إرسال أسطوليهما إلى الإسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان على أنهما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره . إرسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعي التدخل ، وأفضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا في لندن ، قائلاً : إن الحاجة ماسة الى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التي يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وإنما هي حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقي ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح في شؤون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التي قامت بها الدولتان خلال الحوادث العراقية ، والأولى كانت في شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثماني الأول كما تقدم بياحه ، والثانية كانت أشد خطراً من الأولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية ، وللاحتلال البريطاني .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج إلى المياه المصرية ، وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور ، فقبول الخبر في مصر بالقلق والازعاج

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العراقيين والحدوي وعواقب الخلاف بينهما ، لأن بحجى الأسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيراً بالتدخل المسلح فى شؤون مصر ، ولسكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا اتغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطراً أعلن زوال الخلاف ظاهراً يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، فى الوقت الذى كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الإسكندرية ، وتوجه الوزراء فى صديحة الثلاثاء إلى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك إعلاناً بانتهاء الخلاف ، ولسكن العارفين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن الخصام كامن كمن كمن النار تحت الرماد ، وإنما هى هدنة قصيرة لا تلبث أن تنتهى فيتجدد الخلاف أشد مما كان

عاد الوزراء إلى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء إلى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات إلى أعمالهم ، وفى مساء الاثنين قابل السير إدوار مالت قنصل إنجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الحدوي مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الأسطولين سيصلان إلى مياه الإسكندرية صباح الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير إدوار مالت منشوراً بعث به إلى قناصل حكومته فى القطر المصرى يخبرهم فيه بقرب قدوم الأسطول الانجليزى ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وأنه إنما يحجى « بصفة ودية » وبطريق المسالمة ، وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور . وعلى أثر إذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودى) إلى محافظ الإسكندرية تلغرافاً قال فيه :

« ستحضر إلى الإسكندرية مراكب حربية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية ، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فسكر ، إن المودة والألفة بين حكومتنا السفينة وبين الدول المتحابة أكيدة .

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلح فى سطور هذا التلغراف علام حسن الظن وقصر النظر ، فإن هذا

الأسطول الذى يقول وزير الداخلية إنه قادم « بصفة ودية » هو الذى دمر الإسكندرية بقنابله يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذى نسكت به البلاد ، ومن يدرى ؟ لعل البارودى كان يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الأسطول الانجليزى قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها فى خلافها معه ، وقد يكون بعض الأبواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للعرايين فصدقوها

بدأت البوارج تصل إلى مياه الإسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، فى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة إنجليزية ، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلت أسفینتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الإنجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كورناد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية » كما جاء فى تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدمها وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان إلى البر مرتدين ملابسهما الرسمية ، وزارا محافظ الإسكندرية ، فرد لهما الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة وفى ٢١ مايو جاءت الإسكندرية أيضا سفینتان حرييتان يونانيتان (تأمل) ، وبارجة إنجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت إلى بور سعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى إلى الإسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية

مطالب انجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكديحضر الأسطولان الانجليزى والفرنسى إلى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب استقالة وزارة البارودى ، وخروج عرابى من القطر المصرى ، وأخذ المسيو سنكفكس Seienkiewiex قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر إلى هذا الغرض « بطريقة ودية » فاتصل بزعماء العرايين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من

غير حاجة الى بلاغ نهائى ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العراقيين وبدأ انحيازهم إلى صف الحديو . ولو أن عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما ، ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى أعدناه إلى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إلى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة ، وإبعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبته ومرتبته ونياشيته ، وإقامة عبد العال حلى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبتهما ومراتبتهما ونياشيتهما

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة فى الحركة العربية نثبتهنا هنا بنصها :
« إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث ان عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتكم محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هى :

- (١) إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته
- (٢) إرسال كل من على باشا فهمى ، وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومراتبتهما

(٣) استقالة الوزارة الحالية

وقد رأينا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف

لها مصر، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاؤه بقبولها، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها، وليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statu quo، وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي فسيذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو،
الإهداء : سنكفسكس — مالت (١)

ويلاحظ في المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب إلى سلطان باشا، وهما يشيران بذلك إلى وساطته لدى العراقيين قبل تقديم المذكرة، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة، وتوصل منها سلطان باشا كما سيجيء بيانه.

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة، وقرروا رفض مطالب الدولتين، ويقول البارودي إنه نصح عرابي بقولها فلم يقبل هو وإخوانه (٢)، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء، إذ قال: إن البارودي أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب، ولكن الجهادية لم تقتنع، فقال له أحمد بك رفعت « اقنعهم » فأجابه البارودي « لا يمكنني فائنا متحالفون مع بعض » (٣)، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية في ذلك الوقت العصيب، ويدل على أن البارودي كان يأتمر بأوامر عرابي في السياسة العامة، ولو خالفت رأيه. وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمل في أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد.

قررت الوزارة إذن رفض مطالب الدولتين، وأرسلت الرد الآتي إلى القنصلين:

(١) عن الصيغة الواردة في (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل في العبارة اقتضاه الرجوع إلى الأصل الفرنسي الوارد في الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩

(٢) استجواب محمود باشا سامي البارودي : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٣

(٣) شهادة أحمد بك رفعت — المرجع السابق ص ١٦٧

القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

• يتشرف ناظر خارجية الجنب الخديوى بأن يعرض ما يأتي جوابا على اللائحة التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول: إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزارة عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبيدها باسمه الشخصي ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب. فإن هذا المجلس غير ملتم الآن، أما الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن لحكومة الجنب الخديوى أن تولج في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدي على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه، نعم إن حكومة الجنب الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشيرونها أو كيلا فرنسا وبريطانيا العظمى، ولكنها تتأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة في اللائحة المقدمة، وإذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليمها السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا، (١)

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين، وكان الوزراء وكبار الضباط مصريين على هذا الرد، ولو أدى ذلك إلى القتال، وقد اجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين، وأقسموا جميعا على المصحف أنه إذا حصلت حرب يكونون يدا

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢. ونصها الفرنسى في الكتاب الأصفر

واحدة في الدفاع عن البلاد ، وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط ^(١)

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية في الأمر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخبرا رئيس الوزارة فيه ، ولكنهما لم يفعلا وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان إلى حل وسط ، وفي خلاهما أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما في الواقع لم تطلبا إلا ما كان يريد هـ)

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو إياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته إلى الخديو الساعة ١٠ مساء ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) ، وهذا نصه :

القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« إن جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدونميتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الاستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى ، وإذا بقنصلى فرنسا وبريتانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لاثمتهما بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لاثمة وكيلى فرنسا وبريتانيا العظمى ، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر إجماعا كليا ، فإن قبول تدخل الدول الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفانا جميعا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون ، (الإمضاءات) : محمود سامى — مصطفى

(١) استجواب على باشا الروبى . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ . واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته

فهمي — أحمد عرابي — محمود فهمي — عبد الله فكري — حسن شريعي —
على صادق

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، إذ كان ينبغي التخلص منها ، ولا غرابة في ذلك ، فإنها الوزارة التي نازعته سلطة الحكم ، وجعلت مركزه وقيامه ددا . وقد كان الخديو في خاصة نفسه يكره البسارودي ، قبل توليته الرئاسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرايين في واقعة قصر النيل وحين رفع إلى الخديو تقرير عبدالعال حلمي المتقدم ذكره (ص ١١٤) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان أنه لم يعد إليه في شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة الوزارة إلا مرغما زولا على إرادة العرايين ، فلما وقعت أزمة مايو الأخيرة وقدم إليه استقالته بادر بقبولها ، وبما شجعه على ذلك تحريض قنصلي إنجلترا وفرنسا ، وفي ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام : « قد نصحن الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فوراً » (١)

اشتداد الأزمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة ، وقبول الخديو إياها ، لأن في قبولها إعلاناً بإقراره تدخل الدولتين وإجابة مطالبهما ، وفي هذا معادة صريحة لليول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الأخص في دوائر الضباط ، لأنهم رأوا في استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابي ذاته إقصاء له عن وزارة الحربية ، وإضعافاً لنفوذه وتحتية له عن العمل

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فإن عرابي بقي على اتصال دائم بضباط الجيش ، لكي يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً للحربية سواء ، وهذا ظاهر من الخطاب الذي أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) إلى أنصاره من الضباط

(١) برقية سنكفكس إلى دي فريسنه في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الأصفر

فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية ، فإنه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن يأتروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الأمن ^(١) ويقول عرابى فى مذكراته : إنه أرسل هذه الرسالة تلغرافيا الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم ^(٢)

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة، رغم إحجام المرشحين للرئاسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة . وبدت ميوله نحو الاستئثار بالحكم، ومناصرة التدخل الأجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة . وهذا نصه (٣) :

بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث ان المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور ، لهذا الطرف يصير إعادته لبلده . والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، واعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وإن الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعيثنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا .

(محمد توفيق)

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢

فهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظين على الأمن والنظام في مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التي يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التي كانت لوزارة الداخلية محصورة في معيته إلى أن تشكل الوزارة الجديدة ، وهذا معناه العودة إلى الحكم الفردى ، ثم إنه وجه كل همه إلى تسوية حضور البوارج الانجليزية والفرنسية الى مياه الإسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع إرسال الجنود الاحتياطية التي استدعتها وزارة البارودى قبل استقالتها ، وذلك مبالغة منه في إظهار الولاء والود للدولتين الاستعمارييتين اللتين كانت إطماعهما ظاهرة نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداءة التصرفات التي دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبي

اجتماع برياسة الخديو فى سراى الإسماعلية

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة فى خطتها ، وتنال ثقة النواب والضباط

ففى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، أى غداة استقالة الوزارة ، عقد الخديو فى سراى الإسماعلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فشكله الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الإبقاء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت إليه من وزارة فرنسا يقول فيها :

« الأمل أن يقبل شريف باشا رياسة الوزارة ، وأكيدوا أننا نعصده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرياسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الإسكندرية ، وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحرية ، فأبى هذا ، فعرضت الرياسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعا آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء (١) وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) (٢) الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف في المستقبل عوقب أشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن إلا لمقاصد سلمية (٣)

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

« إننا مطيعون جميعا للجناب السلطاني الشاهاني وللجناب الخديوي ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها ، فهي تتعلق بمسائل من اختصاص الباب العالي أن ينظر فيها ، ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابي ، وصادق على قوله الشيخ عlish والعلماء جميعا ، ثم أبرز تلغرافات وردت اليه من أليات الجيش بطلب بقاء عرابي وزيراً للحربية ، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو ، وتبعه الضباط جميعا والعلماء ، فبدأ من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بإبعاد عرابي عن وزارة الحربية

(١) يقول عرابي في مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) إن الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء: الشيخ محمد عlish والشيخ حسن العدوي والشيخ محمد الانباني شيخ الجامع الأزهر والشيخ أبو العلا الخلفاوي

(٢) قدمت مطالب الدولتين في شكل مذكرة ، وسميت المذكرة في الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسي Note ومعناها مذكرة

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

وفي أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لفيف من كبار ضباط الجيش بالإسكندرية يقولون فيه : إنهم لا يرضون البتة غير عرابي ناظرا للجهادية ، ويندرون بأنه إذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحدث من الخلل (١) ، وبدأت خطورة هذا الإنذار من شخصيات الموقعين على التلغراف ، فإنهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالإسكندرية وهم سعد بك أبو جبل قائممقام بوليس الإسكندرية ، وعلى بك داود قائممقام المستحفظين ، والميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاي الخامس ، والقائمقام سليمان سامي داود قائد الألاي السادس ، والميرالاي إسماعيل بك صبرى قائد الألاي المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية ، فازداد الموقف حرجا بإزاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الحواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره من يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابي في هذا الصدد : « وما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو للاتحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب في جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفوس مأخذا جسيما ، فكثر اللغط وزادت بواعث الإيجاس والخوف ، ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخذي الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض اللاتحة المشتركة المذكورة ، وإما عزل الخديو الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية » (٢)

الاجتماع الخطير في دار رئيس مجلس النواب

وفي غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب في دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فعقدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابي ، وهو في شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو .

(١) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبدالعال حلمي باشا وعلى فهمي باشا الديب ،
ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجند ، فدخلوا
مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطالبون خلع الخديو علنا ، ويهددون من
يظهر له الولاء ، ويسمى عرابي هذه الليلة «ليلة أبو سلطان» ، وقد بلغ تهور العرايين
فيها أشد ما يكون ، إذ ألقى عرابي خطبة ملأها طعنا في الخديو وفي العائلة الخديوية ،
ونادى بخلعه ^(١) . وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم » ، فحدث ضجة كبيرة
في المكان ووقف الضباط ، واسكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا ، فتهددهم
الميرالاي محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك الموقف أن النواب
لا يوافقون عرابي على خلع الخديو

ولم يكتف عرابي بذلك ، بل تهدد بمحاصرة سراي الإسماعيلية التي كان الخديو
مقيما بها ، وأمر بإحضار ألي خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع في
هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه . ولما رأى هو وطلبة ويعقوب
سامي أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالإلحاح في بقاء
عرابي وزيراً للحربية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو في
ذلك ، وبالرغم من طلب عرابي هذه الوساطة فإنه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب
استبدال الخديو وتعيين الأمير حلیم باشا مكانه لإرسالها إلى الباب العالي ، وقد سئل
البارودي في ذلك أثناء محاكمة العرايين فأجاب : « حصل كثير منها في منزل أحمد
عرابي ، وهذا معلوم ومشهور » ^(٢)

-
- (١) استجواب يعقوب سامي باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود باشا فهمي .
المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ، ج ١ ص ٢١٧
(٢) استجواب البارودي - مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ - وورد ذلك أيضا في برقية
سكفكس قنصل فرنسا العام الى دي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢
إذ قال فيها : « يجري التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والأمير
حلیم له الآن العدد الأكبر من الأنصار ، وأما إسماعيل فإنه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات
البارزة » (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

رواية عرابي عن الاجتماع

كتب عرابي في مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتي :

« في ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيتُ إلى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت إليه ومعى إخوتي : علي باشا فهمي وعبد العال باشا حلي ومحمد بك عبيد ، وغيرهم من الإخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصا بأعضاء مجلس النواب ، ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن بافد والشيخ عبد الهادي الإيباري إمام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وأن الخديو يرفض اللائحة الثنائية ويأمر برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يُعزل عزلا ، وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنهلاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الأجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم^(١) ، فهذه الرواية تؤيد أن الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق وكان الخديو قد أرسل تلغرافا إلى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو يفتي السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافيا بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل فى اليوم التالى (السبت) تلغرافا آخر ينبئه بأن الجند غير راضين عما حدث وأن الوزارة فى استعفائها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاء الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ، معارضين فى إقصاء عرابي عن وزارة الحربية وإبعاده عن القطر المصرى ، مهتدين متوعدين ، وقلق القناصل والأجانب عامة بما تودى إليه هذه المشادة بين الخديو والعرابين ، وخشوا على حياة الأجانب أن يمسها خطر

ففى يوم الأحد ٢٨ مايو قابل قناصل ألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا عرابي باشا وسألوه : هل يمكنه حفظ الأمن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال إلى الجنب الخديوى ، لأنه عزم على الترويس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك ففى يدك زمام

الجيش ، فقال : إذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والأمن في القاهرة وفي جميع البلاد المصرية في الوجه البحرى والقبلى وفي السودان^(١) وإزالة أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة

اعادة عرابى الى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو في ذلك اليوم بسر اى الاسماعيلية ، وتحدث معه مليا في شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه ببقاء عرابى باشا وزيرا للحربية ، لى لا يضرب حبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباطه الى سر اى الاسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم في بقاء عرابى «ناظرا للجهادية» ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المخابرات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو إلى طلبهم قائلا : « بما أنكم أنتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث انكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام ، فلا مانع من إجابتهكم »

وأصدر الخديو أمرا إلى عرابى في ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ - ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بإعادته إلى وزارة الحربية ورياسة الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ، ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لىكم لتعلموه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا ، (٢)

عاد إذن عرابى إلى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة

(١) تأمل في هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية فى ذلك الحين كانت فى شدتها والحكومة لا تفكر فى إخمادها ولا تقدر خطورتها

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢

وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث ، واتجهت أنظارهم إلى مقدم الوفد العثماني طائنين أنه قد يفلح في حل هذه المشكلة

وأصدر عرابي منشورا إلى وزارة الداخلية في أول يونيه سنة ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام (١) وبقي عرابي وصحبه نافذى الكلمة في شؤون الحكومة كافة ، وفي غضون ذلك طلب عرابي إلى الخديو إنفاذ الأوامر التي صدرت في عهد وزارة البارودي بجمع الجنود الاحتياطية (الإمدادية) فأجابه الخديو إلى طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود

وعطلت وزارة الداخلية جريدة الأهرام (وكانت تصدر بالإسكندرية) لمدة شهر ، وجريدة (المحرسة) وكانت أيضاً تصدر بالإسكندرية لمدة ثلاثة أشهر ؛ لما نشرته من الأنباء « المشوشة للافكار » (٢) وأعلن صاحب المحرسة في عددها الأخير عزمه على إصدار جريدة (العصر الجديد) التي كان يحمل رخصتها من قبل ، ولكن وزارة الداخلية أصدرت أمرها إلى محافظة الإسكندرية بمنع نشرها بحجة أنه لم يقدم الأمين عن جريدة العصر الجديد (٣) وأراد صاحب (الأهرام) إصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت) فمنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانة عنها (٤)

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين ، وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الأولى التي وقعت في أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

سنة ١٨٨٢ التي أدت إلى سقوط وزارة شريف باشا ، وتقديم المذكرة الأخيرة التي أدت إلى استقالة وزارة البارودى ، على أن انجلترا قد اعترفت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية ، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية ، فقد أبلغ الميسودى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا بما يأتى :

« اننا كنا سعداء بالأمس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول إلى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن ^(١) »

وصرح السير إدوارد مالت قنصل إنجلترا العام فى مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيداً بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة فى مذكرة ٢٥ مايو ^(٢) »

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزى تظهر بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطانى إلى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى بوارج الأسطول ، ويطلب إرسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه ، ودل هذا العمل على نية انجلترا فى احتلال مصر

وفكر الميسودى فريسينيه أنه يستطيع إنقاذ الموقف بدعوة الدول إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فعرض فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر ، فلم تتردد انجلترا فى قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل Granville وزير خارجيتها بإعلان قبولها ، إذ كان يعتقد أن السياسة الانجليزية لا يصعب عليها أن تبتدع الحوادث التى تستسيغ بها تدخلها المنفرد فى مصر

(١) كوشرى - المركز الدولى لمصر والسودان ص ١٠٧

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٥

وصول الوفد العثماني الثاني

قلنا إن السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه باعث إليه بلجنة للنظر في المشكلة ، ففي اليوم الثاني من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمداً عثمانياً سامياً للحضور إلى مصر ، وعهد إليه برياسة وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها ، وكان هذا جواب الحكومة التركية على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضور مندوب شاهاني ، يغني عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفي لإعادة السلام والوئام في مصر ، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر ، فبينما كانت إنجلترا تعمل على التدخل الحربي في مصر ، وترسل أسطولها تمهيداً أو تأييداً لهذا التدخل ، فإن الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيقادها مندوباً سامياً كدرويش باشا يعيد الأمور إلى نصابها في مصر ، وبحول دون تدخل إنجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها في المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمراً في المسألة المصرية

كان هذا هو الوفد العثماني الثاني الذي جاء مصر في أثناء الحوادث العراقية ، والوفد الأول هو الذي حضر في شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة علي نظامي باشا كما تقدم بيانه (ص ١٦٥)

وبهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضرا بنية خالصة نحو مصر ، بل حضرا للمظاهرة والإعلان عن سلطة تركيا في القطر المصري ، دون أن يعمل كلاهما أي عمل نافع في فض الخلاف بين الخديو والجيش ، أو في إنقاذ مصر من مطامع إنجلترا

جاء الوفد العثماني الثاني برياسة درويش باشا في الوقت الذي اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية في مياه الإسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لإفهامه أن الموقف جدد عصب ، وأن حضوره بصفته مندوباً عن السلطان لا يمكن أن يؤثر في الموقف شيئاً يزاء تلك المدافع الضخمة الفاعرة أفواها ، وتلك المعدات الحربية التي تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثماني عدته المظاهر الفاعرة التي يحاط بها ، ولا يهيمه قبل كل شيء إلا الرشاش

والأموال التي يتطلع إليها

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافا في ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية في لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات في حصون الإسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر في اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على مازعمه الأدميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثا لتركيا فى طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورأى عرابى إزاء هذا الإلحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته «أن هذه التجهيزات إنما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها فى وقت من الأوقات ، وأنهم لم تكن لقصد سيء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدا بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لانسكين روع الأمة المصرية وإزالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الأسطول الانجليزى فى المياه المصرية وإجرائه حركات ومناورات حرية داخل الميناء وخارجه وأخذه مقاسات أعماق المياه واقترب السفن الانجليزية من الشواطىء أمام الاستحكامات ، وأن هذه الإجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فإنه حرر بوقف الترميمات المذكورة رجاء عودة الدونامة الانكليزية^(١) ، وقد وقفت أعمال الترميم من ذلك الحين وإنك لترى فى موقف تركيا حيال مصر إحراجا ظاهرآ لها ، فإن كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فإن الحكومة التركية لم

تتحرك إلا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييداً لظاهرة السياسة الانجليزية ، ولم يكن إيفاد درويش باشا في هذا الموقف العصيب إلا عملاً عقيماً لم تفد مصر منه شيئاً

وصل درويش باشا إلى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطاني (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصاً^(٢) ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه إلى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد إلى الإسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السرتشريفاني يصحبه حسن حلمي باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابي من ناحيته يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين في أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسرأي رأس التين ، وفي اليوم التالي (الخميس ٨ يونيه ١٨٨٢) ركبوا قطاراً خاصاً أفلهم إلى العاصمة ، وقد عرجوا في الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوي ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر إلى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسرأي الجزيرة التي أعدت لإقامتهم حتى تنتهي مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا إلى سراي الإسماعلية ، فقابلهم الخديو بالترحاب ، ورد الزيارة للمندوب العثماني بسرأي الجزيرة^(٣) على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا امتيائه من حسن مقابله لمندوب عرابي ومن لهجته في الخطاب حين قابله بسرأي الإسماعلية ، فتظاهر درويش باشا أنه جاء لتبديد سلطة الخديو

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لسكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرايين) أنه معه ، فمن مظاهر تأييده للعرايين أنه طلب نحو مائتي نشان لضباط الجيش

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢

مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم للذات الشاهانية، وطلب لعراي باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى، فكان هذا علامة على رضا الاستانة عنه وعن مسلكه، على أن درويش باشا قد انتهى إلى الانضمام علانية للخديو، وذلك بتأثير الرشوة التي نالها منه، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون ألف جنيه^(١)، وظهر تحول درويش باشا إلى جانب الخديو من نصحه لعراي بالذهاب إلى الاستانة ليقابل السلطان، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية وإكرام... وقد فطن عراي إلى عواقب هذه النصيحة، وأنه قد لا يعود من الاستانة إذا هو ذهب إليها، فاعتذر للمشير العثماني بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد، والنصيحة وإن كانت في ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة، ولكننا نعتقد أن رحيل عراي في تلك الآونة كان خيراً من بقاءه في مصر، ومهما تسكن عواقب رحيله عنها فإنها تهون إلى جانب ما حل بمصر وبعراي ذاته من السكوارث بعد ذلك

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف، يكفي أن تذكر أنه لم يكديمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحه الإسكندرية المشنومة. وذلك في يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، فكانت إعلاناً رهيباً بإخفاق مهمه المندوب العثماني، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه، ثم انقلب إلى الاستانة في ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢، دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه السكوارث

(١) جون نينييه. عراي باشا ص ٩٢، ويقول بلنت في كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ إنه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٠.٠٠ جنيه

الفصل الثاني عشر

مذبحة الاسكندرية

١١ يونيو سنة ١٨٨٢

الموقف السياسي بمراستقالة وزارة البارودي

كانت الحالة في أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودي ، فالوطنيون من جهة توقعوا شر أمستطير آمن بحجى . الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى ، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة ، فصدر الاضطراب هو في بحجى . الأسطولين ، لافى استقالة وزارة البارودي في ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث في البلاد حدثا لو وقعت في ظروف عادية ، فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين في الإسكندرية ، لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، إما بإعادة وزارة البارودي ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهراً للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا ، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا إلى وزارة الحربية خوفا من انقضاء الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منهما ، فغصت مدينة الإسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة

على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلين إذا نشبت الحرب ، بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين في مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية وإصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزاً لاعتداء الدولتين الأورويتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوماً أن الدولتين إنما تنطلقان بلسان الدول الأوروبية جمعاء ، فكان بديها أن يسخط المصريون على الدول الأوروبية وعلى رعاياها في مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التي تسوغه ، لأنه ليس مطلوباً من أمة ترى نفسها هدفاً لاعتداء الدول الأجنبية أن تحبور عايات تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تسكن عواطف الجاليات الأجنبية في الإسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الأوروبيون عامة يبعون وقوع البلاد تحت السيطرة الأوروبية والاحتلال الأجنبي ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية في مياه الإسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد إظهار هذا الشعور علناً ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول في الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل إنجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها في تأليف قوة دفاع أوروبية في الإسكندرية ضد الأهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وإمداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الأسطولين الإنجليز والفرنسي ، فوافقهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يعرضوا الأمر أيضاً على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجزائرية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين في القاهرة ، فسكتب إليهم قناصل الإسكندرية ينبئهم بما عزم عليه الأوروبيون فيها ، وأوفدوا إليهم المسيو بودسكي قنصل السويد والنرويج في الثغر ليتفاوض وإياهم في هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول ، بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، إذ أنه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الأوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهينة ، وفي إعداد هذه القوة ما يبعث في ذاته على إثارة خواطر الأهلين وحملهم على الهياج ، وكتب وكلاء الدول إلى قناصلهم

بالإسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك في هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التي يقدم بها الأسطولان عند الحاجة إلى حماية رعاياهم على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب ، فافتنى معظم أفرادها الأسلحة النارية ، واستمدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الأسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الأفكار وتوجس الناس شراً^(١) ، وكان الأهليون من ناحيتهم يلجئون شيئاً من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها ، فتطير الاشاعات بأن الحرب لاشك ناشبة (وقد شبت فعلا بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيئاً لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الأسباب

رواية المذبحة

فلما كان يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالطين من رعايا الانجليز وأحد الأهليين يدعى (السيد العجمان)^(٢) كان المالطي هو البادى فيه بالعدوان ، فقد كان الوطني صاحب حمار ركبه المالطي وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلاً من قهوة الى أخرى ، وانتهى تطوافه الى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز^(٣) بالقرب من مخفر اللبان بأخر شارع السبع بنات^(٤) ، فطالبه الوطني بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ

(١) مذكرات عربى المخطوطة ص ٢٧٣

(٢) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الإسكندرية . مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٣٧

(٣) لا وجود لها الآن ، ومكانها بأخر الشارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع إبراهيم الأول الذى هو امتداد شارع السبع بنات ، وفي مكانها ساحة فى وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود

(٤) بيتديء شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع إبراهيم الأول

واحد ، فجأده في قلة القيمة ، فما كان من المالطى إلا أن شهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها

وقع هذا الحادث في الزقاق السكائن خلف (قهوة القزاز) ، فهرع رفاق القليل إلى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فرَّ إلى أحد المنازل المجاورة ، وأخذ المالطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح ، فشارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقات أو في لدكاكين ويوسعونهم ضرباً ، وكان سلاحهم في هذه المعركة العصي والهرات ليس غير ، وانبث الرعاع في المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين : « جاي يا مسلمين ! جاي ! يبقولوا إخواننا » ^(١) ، ويقتلون من يلقونه من الإفرنج ضرباً بالعصى والهرات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات ، وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمي وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين) وغيرها من الشوارع التي يقطعها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الإنجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير

وإذ كان البادى بالعدوان أحد الرعايا الإنجليز (المالطيين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار إلى منزل يسكنه مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان إلى المستر كوكسن قنصل إنجلترا في الثغر لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكي يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحاً بليغاً ، وجرح أيضاً في ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل إيطاليا ، فكانت إصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة

(١) ذكرها جون نينيه بنطقها العربي في كتابه (عرابى باشا) وكان نينيه شاهد

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رئاسة قوميون تحقيق الجرم بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى ، وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه إلى جهة الواقعة بشارع السبع بنسات ، وهناك أدرك خطورة الفتنة ، ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من إسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتبسط الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألأى الخامس الذى كان مرابطاً برأس التين والقائم مقام سليمان سامى داود قائد الألأى السادس الذى كان بباب شرقى فى إرسال الجند ، ولم يحضروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سمكون رهيب ، إذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المسارة ، وانقضى الليل والناس فى وجل وفزع

إحصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين ، فصاحب مصر للمصريين ، قدر القتلى بثلاثمائة من الجانبين ^(١) ، ويقول المسيو جون نينيه : إن عدد القتلى جميعاً ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الأوروبيين و ١٦٣ من الأهلىين ^(٢) ، والمسيو جون نينيه كان بالإسكندرية يوم وقوع المذبحة ، ويظهر أن هذا الإحصاء هو الذى أخذ به الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، إذ قال : إن عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلاً ، عدا من حملهم رفاقهم سرا ، و ٧٥ من الأوروبيين ^(٣) ، على أننا نعتقد أن فى كلا الإحصامين مبالغة ، وأن الإحصاء الصحيح دون هذا العدد ، فقد ألف قناصل

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥

(٢) كتاب عراى باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦

(٣) تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨

الدول في الثغر غداة الحادثة لجنة من الأطباء الأجانب لمعالجة الجرحى ، وإحصاء عددهم وعدد القتلى ، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريراً أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلًا ، منهم ٣٨ من الأجانب ، والباقيون من الأهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ ، منهم ٣٦ من الأجانب ، و ٣٣ من الوطنيين ، واثنان من الأتراك (١) ، ويقرب من هذا الإحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قدر عدد القتلى من ٤٥ إلى ٥٠ قتيلًا (٢) ، ولا شك أن إحصاء اللجنة الطبية الأوروبية أدعى إلى الثقة وأقرب إلى الحقيقة ، لأنه مبني على مشاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى

اجتماع القناصل بالإسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم السكاتبين مولينو من ضباط الدارعة الانجليزية (انغلسيل) وقد عهد إليه الأميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن في إدارة القنصلية عقب إصابته في الحادثة ، وحضر الاجتماع محافظ المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لإعادة النظام وتهئية الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن ، على أن لا يتدخل الأسطولان في الأمر ، فطلب القناصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذتا تدابير ظاهرة (٣) ، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت في منتصف الليل قادمة من إحدى بوارج الأسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى ، وكان يحيطها تنفيذاً لتعليمات الأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال إلى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، إذ رأوا في حضور الزوارق الإنجليزية إلى البر ما يدعو إلى هياج الجمهور

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦

(٢) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا في

الأسكندرية إلى وزير خارجية فرنسا

والجند ، فوعد نائب القنصل البريطاني بإبعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك

وقع النبأ في العاصمة

كان عرابي بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما ، ولما ذاعت أخبارها في العاصمة مساء ١١ يونيه ، قوبلت بالاستياء والاستنكار في الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة ، وكانت ضربة موجهة إلى العراقيين ، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من أيديهم ، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابي إلى وزارة الحربية ، وتعهد بكفالة الأمن والنظام

وكانت هذه المذبحة نذيراً للعراقيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير . إذ لم يكن خافيا أن السياسة الإنجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها ، تحقيقاً لأغراضها في مصر ، ولما كان العراقيين لم يتقدموا العواقب حق قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاية الأمور في العاصمة بلهجة شديدة طالبن حماية الأجانب وأموالهم في البلاد ، وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه إيفاد لجنة إلى الإسكندرية للنظر في أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها . ألفت من : يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية ، وبطرس باشا وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو ، وياور درويش باشا ، ومندوبي القناصل ، وأسندت رياستها إلى محافظ الإسكندرية

اجتماع في سراي عابدين

وعقد الخديو اجتماعا في سراي عابدين صبيحة يوم الإثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ، ودرويش باشا المندوب العثماني ، وقناصل فرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الإسكندرية ، فاستقر

الرأى على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة ، التى تسكفل إعادة الأمن إلى نصابه ، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات اممثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى إلى حضور الاجتماع ، وخوطف فى الأمر ؛ فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر ، كالاجتماعات العسامة ، وانعقاد الجمعيات ، وإلقاء الخطب ، ونشر المقالات المهيجية . وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن ، وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو بإصدار الأوامر السكفيلة بتهدة الخواطر ، وقال درويش باشا : انه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية ؛ بأن يشترك مع عرابى فى إنفاذها ، ويشاركه المسئولية فى هذا الصدد ، فاكتمى وكلاء الدول ظاهراً بهذه العهود ، وانفض الاجتماع

وإنفاذاً لهذه العهود أصدر الخديو أمراً إلى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة ، والإسكندرية ، والأقاليم بزيادة الدقة ، والسهر على الأمن العام (١)

وأصدر الخديو أمراً بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم إعلاناً بدعوة الجمهور الى الإخلاء الى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمراً آخر وجهه إلى قواد الجيش وضباطه ، وغيرهم يدعوهم إلى بذل أقصى جهودهم لإقرار الأمن والراحة والنظام ، وزادت الحكومه قوات الجيش فى الإسكندرية لتسكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فأنفذت إليها الألاى الثانى ، والألاى الرابع ، وعهدت بقيادتهما إلى طلبه باشا عصمت الذى صار من ذلك الحين قومنداناً عاماً لقوات الجيش فى الثغر

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة إلى الإسكندرية بقطار خاص ، ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ (١) ، يصحبهم طلبه باشا عصمت ، فبلغوها الساعة الثالثة ، بعد منتصف الليل (٢) . وفي الساعة السابعة ، من صبيحة يوم ١٢ يونيه ، انعقدت في دار المحافظة جمعية ، حضرها المحافظ (عمر لطفى باشا) ، وأعضاء لجنة التحقيق ، الموفدة من العاصمة ، وكبار ضباط الجيش ، وقناصل الدول في الشجر

وافتح (عمر لطفى باشا) الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الإنجليزي ، والقناصل الآخرين من الحديث ، في الليلة الماضية . ثم أفضى إلى المجتمعين بما اتخذ من التدابير لإعادة الأمن إلى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو ، نائب القنصل الإنجليزي قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الإنجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق : قد جاءت الشاطئ في الساعة الخامسة ، من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافا لوعده ، فتعلل الكابتن « مولينو » ، بأنه أرسل إلى الأميرال « سيمور » كتاباً على أثر ما لاحظته المحافظ أمس ، يرجوه فيه أن يأمر بإبعاد الزوارق ، ولكن المواصلات كانت متعذرة لئلا ، فتأخر تنفيذ الأوامر في هذا الصدد ، وقال : إن الغرض من إرسال الزوارق ، هو نقل النساء والأطفال إلى البوارج الإنجليزية

ثم تشاور المجتمعون في اتخاذ التدابير الفعالة ، لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط بالمحافظة على النظام ، بشرط أن لا يتدخل الأسطولان في

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك في الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط الأمن ، وراغبون في ذلك ، اتفق مع الأميرال الفرنسى على عدم التدخل ، وصرح نائب القنصل الانجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعا بيانا ، أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ، ونصحوا فيه لرعاياهم ، بالتزام الهدوء والسكينة (١)

وطلب المحافظ أيضا من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك ، وصرحوا بأنهم مسئولون عن صيانة أرواح الأجانب

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية ، وخاطب الضباط قائلا : « يجب عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام في عروقتكم قطرة دم » ، فأجاب الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمرا واجبا عليهم

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لإلقاء القبض على كل أوروبى يطلق النار على الأهلىين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبا ، يعهد إليه مرافقة رجال البوليس المصريين إلى منزل كل أجنبى يطلق النار على الأهلىين للقبض عليه ، ويعين المحافظ لسكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة إلى قواصى القنصليات أو معتمديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لسكن السكاكين « مولينو » تعلق بانه لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الانجليزى ، غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يزداد عدد الخفراء ليلا ، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط

(١) رساله قنصل فرنسا فى الاسكندرية إلى وزير خارجية فرنسا - الكتاب الاصفر

منع الأهالي من الاحتشاد جماعات في الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك

كان لهذه التدابير أثر حاسم في إعادة النظام ، وضبط الأمن ، وسادت السكينة تامة في المدينة غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا في الشتر ، في ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم إثارة سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفي) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الأوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف إلى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذرا بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئاً مما وقع ، (١)

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر في عملها ، بل انحلت وانفرط عقدها ، لأن قنصل إنجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها في مهمتهم ، لما تذرعه به من اتهام أعضائها بالتحيز ، ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعة الحوادث التي وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفسكس . قنصل فرنسا اقتراح هذه الخطوة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى

وكان الغرض من هذه التدابير الخيولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور إلى نصابها ، وقد افترنت بإشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التي يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة في مصر، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد، وفي هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا الانتقام الأهلين. ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد، فأخذ القاطنون منهم بالإسكندرية يهاجرون منها بحراً، والأجانب في القاهرة والأقاليم يقدرون إلى الإسكندرية للإقلاع منها إلى الخارج، وبدأ رحيل الأوروبيين عن البلاد في اليوم التالي لمذبحة الإسكندرية، وكثرت جموعهم النازحة في الأيام التالية، ونزل المهاجرون منهم إلى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم في النزول إلى البحر، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم، وامتأل الميناء بالسفن المقلّة لهم، وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ١٨ يونيه ٣٢.٠٠٠ مهاجر^(١) وبلغ عددهم ستين ألفاً قبيل ضرب الإسكندرية^(٢)، فكان هذا السيل المتدفق نذيراً بما يتمخض عنه الجو من الأحداث الجسيمة

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قنصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشدّ هولاً من مذبحة ١١ يونيه، وأن الحرب وشيكة الوقوع، فسارعوا إلى الهجرة، وأعدت كل دولة سفناً لنقل رعاياها، فهرع الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها، وأخذ الموسرون منهم أما كنهم في البواخر المعتادة، ونسل الأوربيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد إلا نفر قليل

(١) يوفيس - الفرنسيون والانجليز في مصر (ص ١٢٩)

(٢) جون نينيه - عرابي باشا ص ١٦٢

سفر الخديو إلى الاسكندرية

وزاد الناس شعوراً بخطر الموقف وانتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الاسكندرية، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، وحجته الظاهرة تهدئة الخواطر فيها، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه، وودعه على المحطة عرابي باشا وزير الحرية، وقبل أن يتحرك القطار عهد إلى عرابي مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث، وصحبه في سفره درويش باشا المندوب العثماني

لم يكن انتقال الخديو إلى الثغر متوقعا بهذه السرعة، بل كان يجتنبه على غير انتظار، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الأيام من وقائع الحرب والقتال، فجاء الإسكندرية ليكون بعيداً عن العاصمة التي تركزت فيها قوة العرابيين، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الأسطولين الانجليزى والفرنسى بالإسكندرية، وفي ذلك يقول المسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية في ذلك الحين: «كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الانجليزية الفرنسية إلى الالتجاء إلى الاسكندرية ليكون قريباً من مدافعها، وعبثاً أريد إقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريباً من وزرائه ليتسنى له توجيه أفسكارهم، وعلى الأخص ملاحظتهم، ولكن مذبحة الإسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته. وقد زعم أنه قصد إليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد إلى نصابه (١)، وما ذكره دى فريسينييه عن رغبة الخديو في مغادرة العاصمة منذ مجيء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ظاهر أيضاً من برقية المسيو سنكفسكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينييه ذاته في ١٨ مايو إذ يقول: «إن أهم مسألة مستعجلة في الوقت الحاضر هي إقناع الخديو بعدم السفر إلى الاسكندرية، فإن هذا السفر يشبه أن يكون فراراً، وترك العاصمة في الوقت الحاضر معناه العدول عن العودة إليها» (٢)

(١) دى فريسينييه - المسألة المصرية ص ٢٧٣

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥

وصل الخديو إلى محطة الثغر في الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار إلى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الأهلىن يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بداءة ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكنوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الإسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لإخماد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف إليه أنه واثق من حسن نية رجال الجيش ، وأنه على يقين أنهم يحافظون على الأمن والنظام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأى ، فأمر إلى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق بإقرار الأمن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالإخفاق ، وأنه لا يرى بداً من وجوب مجيء جنود عثمانية لإعادة الأمن والنظام ، فكان لهذا التصريح وقع شديد فى النفوس ، وزاد الخواطر قلقاً على مصير البلاد

من المسئول

عن مذبة الإسكندرية ؟

لا شك أن حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر ، وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة ، لما فى مجيئهم من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوروبيين بالوطنين لشعورهم بأن الأسطولين إنما جاءا لحمايتهم ولإذلال المصريين ، وفى ذلك يقول المسيو جون نينيه John Ninet ، وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منذ حضر الأسطولان كان المصريون والأوروبيون لا يفتأون يتساءلون : إن مجيء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ إنهم يهددون

المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود الأسطولين ، وكان الأجانب يضيفون إلى ذلك قولهم : يجب إذن أن نتسلح ، إذ مدامت الدولتان ترسلان الأساطيل لحمايتنا فعليتنا نحن ان نستعد ... ، وبما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الأوروبية ما أفضى به المستر كوكسون Cookson القنصل البريطاني في الثغر إلى رعاياه ، إذ كانوا يسألونه : من المحقق ان بعض الحوادث ستقع ، وإلا فما معنى حضور الأساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل . وكيف نحمل أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطاني يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم ان تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحملوا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الأقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الأسلحة ، فلم تسكد تمضى عدة أيام حتى نفذت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الأروام الأسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الأوروبية عدداً واشدها للوطنين كرها

« فلن يأتى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبيت بإصرار وسطامة هادئة ؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح إلا بإذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابى يقول بإزاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى أن أحافظ على الأمن وأضمن سلامة الأوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعاً ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملاء من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟

« ولم يكن المسيو رانجابه Rangabé قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له فى السكتاب الأزرق نشرته جريدة الفارد الكسندرى التى يملكها يونانى ، أضاف إلى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأسلحة والذخائر كانت ترد من الأسطول البريطانى وتنزل إلى البر عدة مرار ، وترسل إلى القنصلية الانجليزية » (١)

والمسيو جون نينيه الذى نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١

يؤنيه ، ورأيه له قيمته لأنه سويسرى (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر
وكتب الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) فى هذا الصدد يقول :
« إن الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجال المساومات قلبت
وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد
التغيير فى بعض نظمات الحكومة الخديوية سبباً للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراقبها
إلى مياه الإسكندرية تهديداً للحكومة الخديو وعدواناً عليه ، ثم نفخ بعض رجالها
فى أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالشجر ، حتى أوقدوا فتنة هلك فيها
المساكين ، قضاء لشهوة إنكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان
على الأراضى الخديوية ، ولو أن بصيراً نظر إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة
من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب
الانكليزية لشجر الإسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن
ورواج الأعمال وانتظام المصالح ، وبين ما كان بعده ، (١)

فالمسئولية العامة فى حوادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل
السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت بمصر بإرسال الأسطولين ، أما المسئولية
الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تدبنها بما ذكره المسيو جون نينيه عن
تحريرات قنصل انجلترا فى الشجر للرعايا البريطانيين ، أضف إلى ذلك أن أول من
أشعل الفتنة مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخدام القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن
يكون هذا من قبيل المصادفات

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الإسكندرية فى التحقيق بأنه رأى طلقات نارية
تطلق من شيايبك منازل الجهة التى وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال الحفظ استدعوا
المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الشجر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من إطلاق
النار ، وصعد هو إلى أحد المنازل التى كانت تطلق منها النار ، وأخذ مسدساً من محل
أحد الرعايا الانجليز (٢) ، فهذه الشهادة تدل على مبلغ تبعه الرعايا البريطانيين فى

(١) تاريخ الأستاذ الإمام - ج ٢ ص ٣٤٤

(٢) شهادة عمر باشا لطفى - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

هذه الحادثة ، فحضور الأسطولين ، وتحريضات القنصل البريطاني ، وتدابير السياسة الانجليزية ، هي العوامل المشتركة في مذبحه الإسكندرية

أما عرابي فينسب الفتنة إلى السير إدوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، وإلى الخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما في المسؤولية السيد بك قنديل وأمور الضبطية ويقول : إنه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن إخماد الفتنة (١)

وذهب المستر بلنت مذهب عرابي في مسؤولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تلغراف أرسله الخديو إلى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونيه فيه تلميح إلى إحداث حدث يضطرب له حبل النظام لكي لا ينجح عرابي فيما تعهد به من المحافظة على الأمن (٢) وقدبنى المستر بلنت اتهام عمر لطفى على هذا التلغراف ، والعراييون عامة يرددون هذه التهمة ، وهي رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو في إنجلترا من هيئة الدفاع عن عرابي ، إذ كانت مذبحه الإسكندرية إحدى التهم الموجهة إليه حين محاكمته ، وكان هو ومحاياه يجتهدون في درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطاني وبعض الرعايا المالطيين والأروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابي كان يهمها توجيه التهمة إلى عمر باشا لطفى ؛ لإيجاد مسئول عن الحادثة من غير الإنجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الإنصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودى والمستر نابيه المحامين عن عرابي أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف إلى ذلك أن القرائن والبيانات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك في هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود في التحقيق وخاصة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاي الخامس بالإسكندرية إن المحافظ أوفد إليه رسولا يطلب منه إرسال الألاي

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٧٤

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢

جميعه لوقف الفتنة (١) ، وهذا ينفي أن له يدأ في تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجأت على الأقل على لسان واحد من سئلوها في تحقيق الحوادث العراية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب إليه هذه الفعلة

وقد نسب أيضا إلى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكي لا يتدخل في وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذي جرى معه أنه كان حقيقة مريضا ، قبل الحادثة بأيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا أنه عادة يوم الجمعة التالي للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الأحد) فألفاه مريضا ، وأشار عليه بالاستمرار في أخذ الدواء الذي كتبه له الأطباء الذين عادوه من قبل وقرروا أنه مصاب بالفالج (٢) ، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من داره ليؤدى واجبه ، ولو أنه نزل لسكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب النفوذ في المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة

وصفوة القول أن السياسة البريطانية هي المسؤولة عن مذبحه الاسكندرية ، وهي التي استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح في شؤون البلاد ، وقد وصفها المسيو دى فريسنييه رئيس وزارة فرنسا في ذلك الحين وصفا لا مبالغة فيه ولا تهويل ، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التي تقع أحيانا في الثغور التي يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسلينا بين العمال الايطاليين والفرنسيين

تأليف وزارة اسماعيل راغب باشا

٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودي ، أي من ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونيو اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع

(١) استجواب الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم — مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

(٢) شهادة الدكتور سالم باشا سالم . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤

بأعباء الحكم، إذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى، ولم يكن الخديو في خاصة نفسه يميل الى تأليف وزارة، بل كان يطاول في ذلك، لأن تأليف وزارة معناه عودة الأمور الى مجراها الطبيعي وتهدة الخواطر، وحكم البلاد طبقاً للدستور، ولكنه كان يميل الى الاستئثار بالحكم، ولم يكن من صالحه تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتماً في سياستها لإرادة العراقيين، وكان يشاركه في هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا، فالسياسة الانجليزية ترمى الى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها في البلاد ونهى الوسائل للاحتلال الذي كانت تعدله العدة من زمن بعيد، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير مستقرة، وكانت في الجملة تسير انجلترا في تدابيرها غير متوقعة أن تفضي الحوادث الى انفرادها باحتلال مصر

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا والمانيا كانت تميل في ذلك الحين الى تهدئة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها، ومن هنا اتجهت ميولها الى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدة الخواطر

فسعى قنصلا المانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينه وبين عرابي وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبق عرابي فيها وزيرا للحرية، فظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمي باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة، فأبوا جميعاً لما كان بينهم وبين عرابي من الجفاء، ولأنهم كانوا يعملون أنهم إذا ألقوا الوزارة فانها ستكون موضع مناوأة العراقيين، فتدخل درويش باشا وقنصلا ألمانيا والنمسا واتصلوا بعرابي بواسطة يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحرية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية اللذين كانا موجودين في الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا في اختيار رئيس للوزارة، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأي عرابي على اختيار اسماعيل راغب باشا للرياسة

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو، ومن هنا جاء ارتياح العراقيين إليه، وكان معروفاً عن الخديو سوء الظن به وكرهيته له، وقد تقدم الكلام عما



إسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة (في أواخر عهد الثورة العرابية)

ذكره عرابي عنه في مذكراته ، وإغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل اتصاله بالخدوي
إسماعيل جعل توفيق لا يطمئن إليه ، لأن المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن
إلى الرجال الذين خدموا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن
ينتزع منه العرش فيعود إليه

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق بإسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة
ألا يحتمل تبعه بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد إليه بهذه المهمة وأرسل أمرا إلى
عرابي وكان وقتئذ في القاهرة ينبئه فيه بتعين راغب باشا رئيسا للوزارة ويدعوه إلى
معاونته في عمله لكي تنتظم الأحوال ويستتب الأمن والراحة ، وكان ذلك بعد أن
ارتضاه عرابي للرياسة

وغنى عن البيان أن عرابي قد اغتبط باختيار راغب باشا للرياسة ، لأنه يعلم أن
وزارته ستكون طوع إرادته ، فأجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته
وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الشاء المستطاب على راغب باشا ^(١)

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢
على النحو الآتي :

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

اسماعيل راغب باشا للرياسة والخارجية . أحمد رشيد باشا للداخلية . عبدالرحمن رشدي بك للمالية . أحمد عرابي باشا للحرية والبرية . على ابراهيم باشا للحقانية . سليمان أباطه باشا للمعارف . محمود باشا الفلسكى للأشغال . حسن باشا الشربعى للأوقاف

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من السكفة بحيث يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الأخطار التى كانت تستهدفها ، ولا نظنه كان ملها الإمام السكاى بحقيقة الموقف السياسى ، فضلا عن تقدمه فى السن فقد كان يناهز السبعين حين ولى الرياسة ، وهو لا يعدو أن يكون موظفا من كبار موظفى الحكومة تدرج فى المناصب تدريجا طبيعيا ، دون أن تظهر له كفاية ممتازة ، أو نظر بعيد فى تصرف الأمور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية فى بذل أقصى مالىه من جهد لإنقاذ الموقف

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا فى ذاته عملا مدوحا ، لأن وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكما دستوريا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجا قوميا يكفل إنفاذ مصر من المشاكل المحيطة بها ، لولا أن الدسائس الانجليزية كانت فى ذلك الحين تدبر المسكايد لتحقيق أغراضها الاستعمارية فى مصر

أوضح راغب باشا برنامجها فى كتاب رفعه إلى الخديو ، وخلاصته احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ، ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون ، واحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التى اعترفت وزارته السير عليها ، منها إصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الأخيرة عدا المشترين فى حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الأخيرة حوادث الخلاف الذى وقع بين وزارة البارودى والخديو ، وما حدث فى اجتماعات العربيين من القذح فى الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أى فرد إلا بعد حاكمة قانونية ، والغرض

من هذه القاعدة إقرار العدل بين الناس ، واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحريتهم ، وأن لا تجرى مخاطر في الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين إلا بوساطة وزير الخارجية ، وذلك لكي يتمتع تدخل وكلاء الدول في شؤون الحكومة وإملاء إرادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضي بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسؤولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة ، لكي تحول دون استبداد الخديو بشؤون الحكومة وإصداره الأوامر بغير موافقة مجلس الوزراء (١) ، وطلب راغب باشا من الخديو في ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج إذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه ، وتعهده بذلك في وثيقة رسمية ، وهذا يدل على مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب في كتابه إلى راغب باشا (٢)

وأذاع راغب باشا منشورا بالقواعد الجوهرية التي اعتزم السير عليها ، نوه فيه بالمخاطر التي تكشف البلاد ، وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وإزالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الأجانب (٣)

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الإسكندرية

كان أول ما عيّنت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسعي في إزالة الجفاء الذي استحكم بين الأهالي والأجانب بسبب حوادث الإسكندرية ، وإعادة العلاقات الودية بين الفريقين ، فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها إجراء تحقيق واسع النطاق في حوادث ١١ يونيه لمعرفة أسبابها والمسؤولين فيها تمهيدا لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من ثبت اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة ألقت لجنة أولى مساء ١١ يونيه ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلي

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٢

(٢) المونيتور إجيسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢

انجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فأرادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول

وتحقيقاً لهذه الفكرة أرسل الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ) كتاباً ضمَّ منه الاستياء من وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتل وسفك الدماء وما أفضت إليه من اضطراب جبل الأمن ووقوع النفرة بين الوطنيين والأجانب ، وطلب إلى الوزارة المبادرة إلى التحرر عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من يثبت عليه هذا الاشتراك ، ثم العمل على إعادة علاقات الصفاء بين الأهلين والأوروبيين وإعادة الأمن إلى نصابه (١) ، فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قراراً مطولاً استنكر فيه تلك الحوادث ودعا إلى وجوب إعادة الصفاء والوثاق بين الوطنيين والأجانب ، وقررت تأليف لجنة جديدة للتحقيق برئاسة عبد الرحمن رشدي بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون ، هم : محمد قدير باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامي باشا وكيل الحرية ، بطرس باشا وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاضى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورتينيات ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأموري الحقانية ، ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالإسكندرية ، أما الأعضاء الأوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب في اللجنة ، وعهد بمجلس الوزراء إلى اللجنة إجراء تحقيق شامل عن حوادث الإسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التي يقتضيها القانون

ولو حسنت نيات إنجلترا لا يمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التي نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فإن هذه الحوادث قد وقع مثلها في بعض ثغور البلاد الأوروبية ، دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك



السير إدوار مالت

قنصل إنجلترا العام في مصر

أثناء الحوادث العراقية

حقوقها ، ولكن إنجلترا التي دبرت مذبحه الإسكندرية أبت إلا أن تستغلها دون نزاهة ولا هواة ، حتى تصل إلى احتلال مصر ، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر ، وإقرار الأمن في نصابه ، وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة ، لكي تبدو البلاد في حالة غير عادية ، وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شؤون البلاد ، فلما تألفت قابلتها السياسة الإنجليزية بالجفاء ، وعدم الثقة ، والغضب من قدرتها على إعادة الأمن إلى نصابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل . وبارح السر إدوار مالت قنصل بريطانيا العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه ، وأناب عنه المستر كارتررايت Cartwright الذي شهد ضرب الإسكندرية ، وغادر المدينة أيضا المستر كوكسن القنصل البريطاني ، وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير أوكلن كولفن الرقيب المالي الإنجليزي بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه

علام ونذُر تنبي عما كانت تبيته السياسة الإنجليزية من إثارة الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التي ألفتها الوزارة لتحقيق حوادث الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارتر . ايت نائب القنصل البريطاني العام ، بل أخذ يثير حولها الشبه والشكوك ، واتهما في رسالة منه إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام بمهمتها ، وشكا في رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية في اللجنة ، قائلا إنه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى في اللجنة إلى الاستقالة ، وما بقاؤه فيها الإلتزام استجواب بعض الجرحى من رأت اللجنة أخذ أقوالهم ، وأن بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة ، صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها مالا يكون متفقاً ورغبات العراقيين ، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضواً في اللجنة ، على ما بينهما من الاختلاف فى الرأى ، وأن يعقوب سامى أبى إطلاق سراح كثير من الأوربيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الاسكندرية مخافة أن يثير الإفراج عنهم غضب الضباط ، وحجته فى ذلك أنه إذا أفرج عنهم لا يكون مسئولاً عن الأمن العام ، وشكا أيضا من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله فى منصبهما رغم تصرفهما السيء فى حوادث ١١ يونيه ، ومن أنه لم توجه إليهما أى تهمة ولا سئلا أمام اللجنة عن شيء مما نسب إليهما ، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى ، وأضاف المستر كارتر ايت فى رسالته أن وزارة راغب باشا هى أداة فى يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الإنعام عليه بنیشان كبير من السلطان

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الاستانة

للنظر في المسألة المصرية

قلنا في ختام الفصل الحادى عشر (ص ٢٨٤) : إن المسيو دى فريسيفيه ، دعا الدول الأوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من : إنجلترا ، وألمانيا ، والروسيا ، وإيطاليا ، والنمسا ، أما تركيا فإنها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ، وقد اعتزمت إيفاده إلى مصر في الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى أنها عارضت المؤتمر بإرسال مندوب سام إلى مصر ، واتخذت من إرساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضا بأن الأحوال في مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وإعادة الأمن إلى نصابه ، فلم يبق شئ يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر ، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوروبية بالاستانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى في الاستانة للنظر في المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستانة ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كليهما أن تشتركا فيه

وليس هذا المظهر وحده ، هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية في المسألة المصرية ، بل إن مسلسلها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطنة الخديو ، إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على

عراي ويمنحه نيشاناً رفيع الشأن ، ثم إذا جد الجدد ، ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز ، طعنه في الصميم بإعلانه عصيانه ، فكان هذا الإعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) في ذلك الوقت العصيب الذي يستدعي ثباتاً واستقراراً في السياسة الخارجية

فهذا التبلبل والاضطراب ، مضافاً إلى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها في إنقاص استقلالها ، ثم ماجبلت عليه سياستها من الدس والوقية ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد ، استخدمته إنجلترا ، لتحقيق أطماعها في مصر

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية ، في (ترايبيا) بضواحي الأستانة ، على شاطئ البوسفور ، يوم ٢٣ يونيه ، سنة ١٨٨٢ في الساعة الثالثة مساءً ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالأستانة ، وهم : اللورد دفرين Dufferin - سفير إنجلترا ، والماركيز دي نواي Noailles - سفير فرنسا ، والسكونت هرشفيلد Hirschfeld - نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليس Calice - سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onou - نائب سفير روسيا ، والسكونت كورتى Corti - سفير إيطاليا

وقد تولى هذا الأخير رئاسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا في سفارة إيطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر في هذه الجلسة إرسال مذكرة إلى الباب العالي يبلغه نبأ اجتماعه ، ويأسف لعدم انعقاده برئاسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله في اشتراك تركيا في اجتماعاته المقبلة (١)

(١) دي فريسينييه . المسألة المصرية ص ٢٧٧

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية ، يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ، أبرم العهد المشهور بميثاق النزاهة *Protocole de Desinterressement* ، وقد وضعه المسيو « دى فريسينيه » ، في ١٦ يونيه ، وعرضه على اللورد « جرانفيل » ، فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التي توقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنّها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخلو لرعايا الحكومات الأخرى (١) ، وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعا

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول ، وفي مقدمتها إنجلترا في مؤتمر الاستانة ، ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر عهودها في المسألة المصرية ، والدليل القاطع على ذلك أنها في الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال ، وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوماً حتى ضرب أسطولها مدينة الإسكندرية بمدفعه يوم ١١ يولييه

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة ، يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون في المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بإلقاء بيان عن الحالة في مصر ، ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى اختلال الإدارة ، وارتباك الأحوال ، ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز الأهليين عن سداد الضرائب ،

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠



مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ ، للنظر في المسألة المصرية

وتجد في الصورة أعضاء المؤتمر ، وهم :

- (١) السكونت « هرشفلد » نائب سفير ألمانيا . (٢) المسيو « أونو » نائب سفير روسيا . (٣) البارون « كاليس » سفير النمسا والمجر . (٤) السكونت « كورتى » سفير إيطاليا . (٥) الماركيز « دى نواى » سفير فرنسا . (٦) اللورد « دفرين » سفير إنجلترا (واقفاً يتكلم) . (٧) و (٨) سعيد باشا ، وعاصم باشا مندوبا تركيا
- وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا في المؤتمر عقب ضرب الاسكندرية (نقلا عن مجلة الجرافيك الإنجليزية ، عدد ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢)

وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعريض حياة الأوروبيين للخطر ، واستند إلى مذبح الاسكندرية ، وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الأوروبيين ، وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخذت ، وأن الأمور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا ، قائلا : إن هذه الوزارة أداة في أيدي الثائرين ، وأن الخويو لا حول له ولا قوة ، وأن إنجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة وأن اجتماع وكلاء الدول في هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافي لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الحالة في مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة ، حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، وأشار إلى المبادئ التي يرى الاتفاق عليها ، وهي أن الوسائل الفعالة التي يجب اتخاذها لإعادة حكومة منتظمة إلى مصر ، يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله : إنه علم من مصدر يوثق به ، أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح في المهمة التي أوفد من أجلها إلى مصر ، وأنه لا يستطيع إنقاذ الحديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية ، لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ، ليست إلا وزارة عرابي ، وأن الحديو لا نفوذ له . وسبق كذلك إذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد إليه السلطة

تلك خلاصة خطبة اللورد « دفرين » ، ويؤخذ منها : أن إنجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر إعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل في شؤونها ، وأن هذا التدخل ، يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة وإعادة سلطة الحديو ، وكانت ترمى إلى أن يكون هذا التدخل إنجليزيا ، وليكنها تظاهرت على لسان اللورد « دفرين » بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهي عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد ، بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هي تدخلت بجيشها لسكان من المحتمل أن يكون ذلك إنقاذاً للموقف ، وتفاديا من الاحتلال . لأن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر إلى ما شاء الله

وفي الحق ان الحالة لم تسكن تستدعى إرسال جيش عثماني أو غير عثماني ،
فان وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها
السياسة الإنجليزية بالعقبات والعراقيل

كانت إنجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة إلى انقسام
الدول الأوروبية في الرأي ، وعُدم اتخاذها قرارا معيناً في المسألة المصرية ،
فانتهزت هذه الفرصة ، وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات
الحرب والقتال ، لتنتهك بأسطوطها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر
تحت سمع المؤتمر وبصره

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير
الإيطالي على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل
المنفرد في مصر ، ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت إنجلترا حسنة النية لوافق
مندوبها على هذا القرار ، وليكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز مُعدات
الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد «دفرين» يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا
القرار ، حتى قرر المؤتمر إضافته ، وهو « فيما عدا الأحوال القهرية » ، فتم بذلك
على ما كانت تضمه إنجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبليه من نية الشر
والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت
المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، إذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة
القيمة ، ومن الغريب أن المركز « دى زواى » سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين
في اقتراحه إضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية
في ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد «دفرين» لهذه الإضافة ، وأرسل في اليوم التالي
إلى اللورد «جرانفيل» رسالة يقول فيها : « إننا في الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح
السفير الإيطالي هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة »

قرار التدخل

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لإخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة ، بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند ، لإعادة الأمن والنظام إليها ، وأخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت إنجلترا من هذا البطء لإتمام تدابيرها وإنفاذ خططها في تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر في جلسته السابعة (يوم ٦ يولييه سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهي : أن يحترم الجيش الذي ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التي نالتها بموجب فرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع في إصلاح النظم العسكرية في مصر ، وأن تكون مدة إقامته في مصر ثلاثة أشهر ، إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التي تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتسكون نفقاته على حساب مصر ، ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوروبية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التي لها ممثلون في المؤتمر ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية ، فأرسل إليها ، واسكنها لم تقره ، ووقفت موقف الإحجام والتردد ، شأن السياسية التركية في ذلك العهد ، واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذي يقول فيها : إنه ليس في مصر ما يوجب تدخلها ، وقد وافقت إنجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل في الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال ، لتدخل هي بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بطء السياسة التركية وتردها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه إليها اللورد دفرين ، فتتذرع بها إلى التدخل الحربي من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خططها . إذ ضرب الأسطول الانجليزي مدينة الاسكندرية يوم ١١ يولييه قبل أن تتقدم الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر ، وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار

أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له ، لأن الحالة في مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الانجليزية في ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر ، مقلدة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة الحرية تعي الجنود في ذلك الحين لإرسالها الى الديار المصرية

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهي الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة لإشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، وأخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الحربى ، مما سنعود إليه فيما يلى

الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وإنجلترا تعد المعدات للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة إلى اعتقاد العرايين أن المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد إنجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى في مصر ، وكان هذا إغراقا منهم في حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا ، وفي الحق ان العرايين كان ينقصهم الخصافة في الرأى وبعد النظر السياسى ، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد الأوروبيين من الأوهام والأخبار الملفقة ، ولم يكن لديهم قلم أخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، إذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الإنجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرّون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الإنجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم في إنجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العرايين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العرايون لا يعرفون شيئا عن معدات الإنجليز ، بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على إعلان الحرب والقتال أو النزول إلى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تزيد

كثيراً عن مستوى العرايين في العلم والمعرفة ، وكان عرابي هو الأمر المتسلط عليها
إذ كان وزير الحرية والبحرية فيها

ومما ساعد العرايين على التماهى في غرورهم رؤيتهم الأسطول الإنجليزي راسياً
في مياه الإسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحضر للضرب ، فخيل إليهم الوهم
أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد وأنه لا يجروء على إزال الجنود إلى
البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الإسكندرية دليلاً على أنه
لا قبل له بالحرب والقتال ، ولكن الواقع أن الإنجليز كانوا ينتظرون أن يهيموا الجو
في أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحه الإسكندرية حتى يظهروا الحالة
في مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ،
وأنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول في عقد
مؤتمر الاستانة للمفاوضة في إيجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهياؤوا الأفكار في
أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم
تكن في ذاتها طويلة) إلا لإحكام خططهم ، وإتمام تجهيزاتهم الحريةية ، ثم لتمكين
الجاليات الأوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب انجلترا ضربتها في مصر ،
لكي يكون عدوانها مقروناً بعطف الأوربيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون
في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوروبية جميعاً ، كل ذلك والعرايون
غارقون في أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل
يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال

وكانت أحاديث العرايين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر ، وما تلوكه
ألسنتهم من أن الأزيمة ستحل قريباً بطريق السلم ، وأنها ستنتهى بخلع الخديو توفيق
وتعيين الأمير حلم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم
في ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيراً
جدياً إلا في اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل

الفصل الرابع عشر

ضرب الإسكندرية

بقنابل الأسطول الانجليزي

١١ يولييه سنة ١٨٨٢

كانت إنجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الأستانة وخلال اجتماعه ، وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا إلى إرسال جيش لها إلى مصر ، وأخذت تدبر الأسباب والذرائع للتعجيل بضرب الإسكندرية ، لكي تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع

فأوعزت إلى الاميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لإثارة الحرب عليها ، أي أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التي أشار إليها اللورد دفرين في مؤتمر الأستانة واشترط إضافتها إلى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ، فأخذ الاميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية في خلق أسبابه ، ووجد على الشخص من السير أوكلن كولفن لرقب المسالى الإنجليزي عونا كبير آله في ذلك ، إذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين إلى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير إدوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا في مصر ، فلا غرو أن كان على اتصال دائم بالأسطول

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لإثارة القتال ، فقد أرسل الاميرال سيمور في أول يولييه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الاميرالية البريطانية يندبها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون في حصون الإسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة في البلاد ، وأن عرابي معترزم سد بوغاز الإسكندرية لحصر البوارج الإنجليزية التي كانت راسية في الميناء



الأميرال بوشان سيمور

(قائد الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

وبديهى أن هذا الاكتشاف إنما كان وسيلة مخلفة لتسويق الشر والإعتداء ، فإن أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لإثارة الحرب والقتال ، إذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر ، فإن مجرد حضور الأسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الأسطول الانجليزى وتشغل باله ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : « إن المعلومات التى لدينا لم تسكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأميرال سيمور بحيث أن ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها إنما كان عملاً هجومياً ، لا دفاعياً » (١)

ويقول المسيو جون نينه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : «إني أؤكد بشرفي ما تحققته — إذ كنت أزور الحصون يوميا مصحوبا بكبار الضباط — أنه من يوم مجئ أوامر السلطان بالسكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم فى الحصون ، ولم ينصب فيها أى مدفع جديد » (١)

وقد أجابت الاميرالية الانجليزية فى ٣ يولييه على برقية الاميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسدبوعاز الاسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون ، وفى حالة الرفض فليدمرها بمدافعه

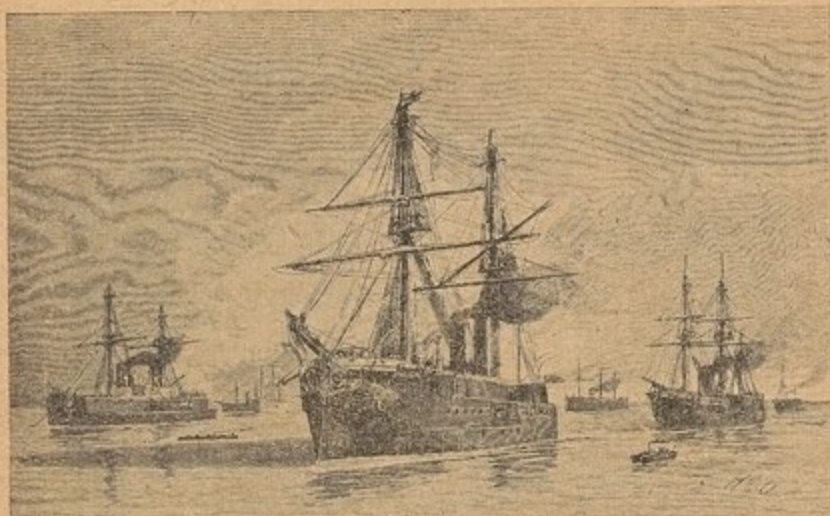
مكاشفة إنجلترا فرنسا

بعزمها على ضرب الاسكندرية

وفى اليوم الرابع من شهر يولييه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لاينس Laynos سفير إنجلترا فى فرنسا المسيو دى فريسبينه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى إليه تعليمات حكومته المتقدم ذكرها إلى الاميرال سيمور ، وسأله عما إذا كان فى نية الحكومة الفرنسية إرسال مثل هذه التعليمات إلى الاميرال كونراد Conrad أميرال الأسطول الفرنسى الراسى فى ميناء الإسكندرية ، وكان هذا الاميرال قد أرسل برقية إلى حكومته ينبئها بموقف الاميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات فى الحصون (٢) ، ولم تسكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد ، فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتناع عن مشاركة إنجلترا فى خطتها ، وحيثه فى ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا إلى عمل عدائى هجومى ضد مصر ، وهذا يخالف تعهد الدول فى مؤتمر الاستانة ، وأن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع إلى البرلمان ، والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع إلى

(١) جون نينه — عرابى باشا ص ١٤١

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢



بعض بوارج الأسطول البريطانى

الذى ضرب الإسكندرية سنة ١٨٨٢

وهذه أسماؤها من اليمين إلى الشمال : انفنسيل . سلطان . مونارك . الكسندرا
(فى الوسط) . تمرير . بنلوب . انفليكسيل

ضعف السياسة الفرنسية وخشيته الدخول فى حرب يضعف مركزها بإزاء ألمانيا
التي كانت لا تفتأ تتحرش بها، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجملة بعد
الحرب السبعينية ، فإنها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها إلى الاتفاق
الودى مع إنجلترا ، لكي تتق شر جارتها القوية ، فلا غرو أن كانت سياستها فى
المسألة المصرية قائمة على فكرة مسيرة إنجلترا وإخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها
فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لأنها كانت تخشى تشتيت
قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب
العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها إلى جمع قواها حفظا لسيانها فى القارة
الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن إنجلترا لم تسكن لتتظر بعين

الارتياح إلى مشاركتها في الحملة على مصر ، فأثرت استبقاء رضاها حفظاً للاتفاق الودى ، وإنك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا في الحرب السبعينية كان من الأسباب المهمة لتحقيق مطامع إنجلترا في مصر

استقر إذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة إنجلترا في عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الأميرال كوراد في ٥ يولييه سنة ١٨٨٢ أمراً من حكومته بأن يغادر ميناء الإسكندرية في حالة إرسال الأميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب^(١)

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية ، إذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام في مصر في أواخر يونيه حين اشتداد الأزمة وقبل ضرب الإسكندرية ، لأنه استاء من الأوامر التي كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل^(٢) ونقلته سفيراً لها في جمهورية شيلي وعينت بدله المسيو دى فورج De Vorges وهو لايدرى شيئاً عن المسألة المصرية إذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيراً لفرنسا في جمهورية بيرو... بأمرىكا الجنوبية ، وحضر إلى الإسكندرية يوم أول يولييه^(٣)

سبق الإصرار

تدل الدلائل والبيانات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتها على ضرب الإسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسباب والملايسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وإنا ذا كرون هذه الشواهد فيما يلي :

أولاً - في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير إنجلترا في باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك في اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسيو

(١) الكتاب الأصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢

(٢) كوشرى - مركز مصر الدولى ص ١٠١

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٥٤

دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا أن لا خطر مطلقا يهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شئ سوى تلك الحماية التي يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى إلى قطع ترعة الاسماعيليه واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمال عدائية ، وختم دى فريسينيه جوابه بأن احتلال القناة عمل لامسوغ له (١)

ثانيا — يقول المستر بلنت إن وزارتي البحرية والبحرية في إنجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية في إنجلترا في شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز إنجلترا في مؤتمر الاستانة (٢) ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر

ثالثا — موقف إنجلترا في مؤتمر الاستانة وإصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربي في شؤون مصر لقمع الثورة ، وإضافته كلمة (الحالة القهرية) لى فرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمه من التدخل بمفردها

رابعا — منذ أن جاء الأسطول البريطانى فى مايو ، تعاقد مع تجارا الأطمسة على توريد المؤونة اللازمة للأسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية أرواح الأجانب كما قال الانجليز عند حضوره

خامسا — أرسل الميسو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى الميسو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الإسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها : إن هجرة الأوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الإنجليزى أصبح وشيك الوقوع Une action anglaise est imminente ولم يبق فى القنصلية الانجليزية

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال - ص ٢٦٦

إلا كاتبان يسجلان أسماء الإنجليز الذين يرغبون البقاء في مصر،^(١)

سادسا — أرسل المسيو دى فورج De vorges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه برقية من الإسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الإنجليز سواء باشتراكنا أو بدوننا »،^(٢)

سابعا — اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت^(٣) ، ومع ذلك أصر على الضرب

ثامنا — تدبير مذبحة الإسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضوعه من الأدلة على تبليت إنجلترا النية على الاحتلال

تاسعا — عهدت وزارة الحرية البريطانية الى المستشرق الأستاذ بالمر Palmer بالبحى الى مصر وارتياح صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نينيه فى الإسكندرية عرضا فقال له الأستاذ بالمر : « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الإسكندرية ستضرب بالقبائل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الأهلون »،^(٤)

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ولسكن قتله البدوهو وصحبه وحوكم قتلهم عقب الاحتلال لحكم عليهم بالاعدام

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق إصرار إنجلترا على ضرب الإسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال أو اختلفت الأسباب

(١) الكتاب الأصغر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨

(٢) الكتاب الأصغر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١

(٣) المرجع ذاته رقم ١٦٨

(٤) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤٥

التحفظ للضرب

في ٥ يوليه أرسل الأميرال سيمور إلى حكومته يفتنهـا بأن أعمال التحصين ما زالت مستمرة في القلاع ، وفي ٦ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الإسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية في الحصون ، فأجابه طلبه باشا في اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد في الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور في المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور انه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصلا إنجلترا وفرنسا إلى رعاياهما الباقيين بالمدينة بالمبادرة إلى الرحيل عنها ، فتسابقوا إلى الهجرة والنزول إلى السفن التي بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الأوروبيين منذ حوادث يونيه إلى قبل الضرب نحو ٩٩ في المائة من عددهم الأصلي ^(١) ، وهاجر كثير من سرة المدينة إلى داخل البلاد ، على أن معظم الأهليين بقواها

لم يقتنع الأميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهيات أن يقتنع ، لأنه إنما ينبغي من جوابه أن يختلق سببا مكذوبا ليتذرع به إلى الضرب

وعلم القناصل بنباء الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لاحالة قريبا ، فاجتمعوا في ٧ يوليه للتشاور في منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستر كارتر نائب القنصل البريطاني إلى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذرا بأن الأميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا في المسألة ، وأنه لذلك لا يستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا إرسال خطاب إلى الأميرال سيمور يسألونه إذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنه في استطاعتهم إذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه ، وإذا كان لا يرضى بأن يقتنع فإنهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع في الضرب ^(٢)

(١) قدرهم المسيو جون نينيه في كتابه عرابي باشا ص ١٦٢ بستين ألفا

(٢) الكتاب الانجليزي الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم

بعث القناصل بخطابهم إلى الأميرال سيمور على ظهر المدرعة (أنفيسبل) فأجابهم في اليوم ذاته جوابا جافا يدل على تصميمه على الضرب إذ قال : « أنه لا يكتفى بالتأكيدات الكتابية وانه إذا كان لهم من النفوذ لدى قائد موقع الإسكندرية ما يحمله على التصرف بإخلاص ويحول دون استمراره في أعمال التحصين ، فإنه مستعد لإجابة طلبهم ، ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من الموائيق وأنه عازم على الضرب لا محالة ، وكل ما وعدهم به أن لا يبدأ بالضرب إلا بعد أربع وعشرين ساعة من الإذار النهائي (١)

وإمعانا في التحرش بعث الأميرال إلى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر يمهّد به إلى الإذار النهائي ، هذا تعريبه :

« البارجة أنفيسبل في ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة — أتشرف بإخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الإسكندرية الشمالية تحدى للأسطول الذى تحت قيادتي ، فيجب علىّ والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فإن لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدهير المعدات الجارية العمل فيها ، (٢)

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآن :

« عزيزى الأميرال الانجليزى

« أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبروننى فيه انه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ البحر ، فردا على

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ - الكتاب الإنجليزى الأزرق عن حوادث سنة ١٨٨٢

مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦

ذلك أود أن أوكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وأن هذه الأخبار مثل
خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذي اتصل بكم وتحققتم كذبه

« هذا وإنى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الإنسانية وأرجو قبول
احتراماتي » (١)

ولم يكتف الأميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون
التي يزعم أنها تهدد الأسطول ، وأفضى بهذا الطلب الى الأميرالية الانجليزية في
برقية اليها يوم ٩ يولييه ١٨٨٢ قال فيها : (٢)

« ايماء الى برقيتي المؤرخة في ٤ يولييه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك
في الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة في طابية السلسلة ، وسأرسل في
صبيحة الغد إخطاراً الى قناصل الدول الأجنبية وأبدأ في الضرب بعد أربع وعشرين
ساعة ما لم تسلم الى الحصون القائمة في شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على
مدخل الميناء »

الإنذار النهائي

وفي صبيحة ١٠ يولييه أرسل إلى طلبه باشا عصمت إنذاراً نهائياً يطلب فيه تسليم
البطاريات المنصوبة في الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء
الإسكندرية الجنوبي (٣) وإلا ضرب الحصون في صبيحة الغد (١١ يولييه) ، ومعنى
ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى في مذكرة للورد دفرين سفير

(١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

(٣) هي معظم حصون المدينة . وهي طابية الفنار . ورأس التين والاسبتالية . وطابية
صالح . وطوابي أم قبليه . والقمرية والبرج نمرة ١٥ والمكس . والدخيلة . والعجمي
(انظر الخريطة مقابل ص ٣٤١)

انجلترا في الاستانة إلى وزارة الخارجية العثمانية في ١٠ يولييه بتبليغها فحوى إنذار
الأميرال سيمور فقد ورد فيه : « إذا لم تسلم له الحصون مؤقتا ليجردها من سلاحها
فانه سيبدأ بالضرب في أربع وعشرين ساعة » (١)

وهذا نص الإنذار النهائي :

« أتشرف باخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد
الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح
وقايتباى والسلسلة قد عقدت العزم على أن أنفذ غداً (١١ الجارى) عند شروق
الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى إن لم تسلموا
إلى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ
ميناء الإسكندرية الجنوبي لتجريدها من السلاح » (٢)

قطع العلائق

وبعد أن أرسل الأميرال إنذاره النهائي إلى طلبه باشا أرسل المستر كارتر ايت
نائب القنصل البريطانى العام إلى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطاباً
يبنه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور فى
هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرانى مضطراً إلى أن أخلى قنصلية
صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين
شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالته فى مصر » (٣)

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الإسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٩١

(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة رقم ١٦ ص ٤ وثيقة رقم ٦٥٥

(٣) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٣ ص ١٧٢

الأميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل الى الباب العالي برقية في ٧ يولييه يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين في الطوابي ولا شروع في سد بوزغاز الميناء

وقد سعت السلطات الإنجليزية قبل الضرب في اجتذابه إلى صفها فأخفقت ، ذلك أن المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطاني أشار عليه أن ينزل هو وأسرته إلى إحدى البوارج الإنجليزية ، ليكون في مأمن مما عساه يصيب سراي رأس التين لأنها عرضة لقذائف المدرعات فأبى^(١) ، وأرسل المستر كارتر ايت إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا برقية في ٧ يولييه ينبئه فيها أن الخديو أرسل يستدعي السير وكلان كولفن المراقب المالي الانجليزي في ضحوة ذلك اليوم ليفضي إليه بالخطة التي ينوى اتباعها فيما إذا وقعت الحرب ، وهي أنه يبقى في الديار المصرية ، وقال في تعليل ذلك أنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا في معيته وأولوه اخلاصهم كما أنه لا يستطيع أن يبارح مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية ، إذ يقال حينئذ إنه غادرها لينجو بنفسه ، أما إذا احتلها الترك ولاق هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا يعضدان هذه المقاومة ، وفي هذه الحالة ينتقلان إلى يخت درویش باشا ، وأعرب عن أن نيته في حالة حصول الضرب من الاسطول البريطاني ستكون الانتقال إلى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية ، قال المستر كارتر ايت وبقدر الإسراع في الضرب يقل الخطر الذي يحقق بشخص الخديو^(٢)

وقد قصد المستر كارتر ايت إلى درویش باشا يوم ١٠ يولييه بعد أن أرسل الأميرال سيمور الإنذار النهائي بالضرب ، وترك له كتابا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقي عليه تبعه ما يصيب الخديو من سوء في حالة الضرب

(١) مذكرات شفيق باشا ج ص ١٦٣

(٢) برقية المستر كارتر ايت إلى اللورد جرانفيل - الكتاب الأزرق عن حوادث

مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٢٢ ص ١٧٠

الرد على الإنذار النهائي

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راغب باشا بلاغ المستر كارتر ايت يوم ١٠ يولييه ، طلب من المسيو دى مارتينو قنصل إيطاليا العام ، بصفته أقدم القناصل ، أن يستدعى قناصل فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا ليندلو مساعى أخرى لدى الأميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة إلى الاجتماع ، فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولما كنهم لم يفعلوا شيئاً ، إذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجرا ن بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء إلى المسيو دى مارتينو ، فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه لسكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الأميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحباه إلى البارجة (أنفيسبل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الأميرال ، فلقوا منه إصراراً على إنذاره ، إذ طلب إزال المدافع التى فى الحصون التى نوه إليها فى إنذاره ، وإلا نفذ الإنذار فى الموعد المضروب ، فسارح راغب باشا وصاحباه بارجة الأميرال ، ووعدوا بإرسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يولييه) ، وتوجهوا من فورهم إلى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فعقد الخديو مجلساً عاماً دعا إليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف ، وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الإنذار النهائي ، فاجتمع المجلس ، وحضره كل من : الخديو توفيق . درويش باشا المندوب العثمانى . إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظر وناظر الخارجية . قدرى بك عضو الوفد العثمانى . الشيخ أحمد أسعد عضو الوفد العثمانى . أحمد رشيد باشا ناظر الداخلية . عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية . أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية . على باشا إبراهيم ناظر الحفانية .

سليمان باشا أباطه ناظر المعارف . محمود باشا الفلسكى ناظر الأشغال . حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف . لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين . حافظ باشا من وزراء المالية السابقين . محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب . إسماعيل باشا حقى أبو جبل رئيس مجلس الأحكام . محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام . محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية . قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين . محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق . محمود باشا فهمى مفتش الاستحكامات العام . طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية . تجران بك سكرتير مجلس النظار

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء إلى التسليم بشروط الأميرال ، وكان من هؤلاء : درويش باشا^(١) ، وحيثه فى ذلك : أنه توجه إلى طابينة الفنار ، واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها ، وقال : انه بصفته من ضباط المدفعية ، يقرر أن الحصون والمدافع التى بها لا تستطيع مطلقاً أن تقاوم مدافع المدرعات الإنجليزية ، ولذا نصح لعرابى بقبول طلبات الأميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلى باشا مدير الاستحكامات السابق ، إذ قال إنها لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان الضرب مستمرا ، وأنها تتخرب فى أربع أو خمس ساعات ، وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من إصابة القذائف لأنها مكشوفة ، فضلا عن فتك القنابل والقذائف بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابى ، فعارضه فى هذا

(١) جاء فى استجواب محمود باشا فهمى أن درويش باشا قال بلزوم ازال المدافع الواردة فى بلاغ الأميرال - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ . وفى رواية أخرى ذكرها المسيو بيوفيس (الفرنسيون والانجليز فى مصر) ص ١٥٠ أنه كان معارضا فى قبول مطالب الأميرال ، وهى رواية مرجوحة لاصحة لها ، وإنما أخذها المسيو فيس عن الفارد الكسندري عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملاسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار .

الرأى محمود باشا فهمى ، قائلا : انه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ؛ ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو (١) ، وهو جواب لا يدل على أى معنى ، لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الأسطول ، لا أن يجيب جوابا مبهما لا يقدم ولا يؤخر ، ومن عارضوا مرعشلى باشا فى رأيه طلبه باشا عصمت وعرابى باشا

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الأميرال ، ورأى المجلس فى الوقت ذاته منعا لاحتجاجات الأميرال أن يرسل إليه وفدا مؤلفا من عبدالرحمن باشا رشدى وزير المالية . وقاسم باشا وكيل البحرية السابق . ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ . وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء . لينخاطبوه وديا ، ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للانجليز ، وأنه لا يمكن سد البوغاز بالأحجار كما قيل ، وأما إنزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله . وإنما يمكن إجابة طلبه ، وسدا لباب النزاع إنزال ثلاثة مدافع من ثلاث ضوانى ، وهى طابية المنكس ، وطابية صالح ، وطابية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك ردا لشرف الدونامة كما يزعم (٢)

ويقول عرابى : إن الوفد ذهب وبلغ الرسالة ، ورجع وأخبر بأن الأميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على إنزال جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمرا صريحا بتسليم حصون (المنكس) و (العجمى) و (باب العرب) وما وراء طابية المنكس من الأراضى لاتخاذها معسكرا للجنود الإنجليزية ، وأنه إذا لم يجب إلى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته مع الاستعداد للحرب (٣) ، وعن ذلك انفض المجلس

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الإنذار النهائى طبقاً لقرار المجلس ، وهذا نصه :

(١) استجواب محمود باشا فهمى - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧

(٢) و (٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠

« لم تعمل مصر شيئاً يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ، ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوائى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا . فمن حقنا ، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الإنكليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ، ولا أية طاية ، دون أن تنكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم اما عن هجوم الأساطيل ، أو عن إطلاق المدافع ، على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ، ولقوانين الحرب ،

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ، أن الإنجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية ، سواء ضربوها أو لم يضربوها ، وسواء قبلت طلباتهم فى الإنذار النهائى ، أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة ، مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لازى المجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الإنذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الأميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الإنجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومه من جانب من مصر ، ولم يكن هذا موقفا مشرفا ، نقول : ليس الخطأ فى رفض مطالب الأميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعاً بين الخديو والعرايين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولسكن كلا الفريقين لم يبذل سعيًا جدياً فى تلافيه ، وكلاهما مخطئ . من هذه الناحية

انتقال الخديو الى سراى الرمل

وفى أصيل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين إلى سراى الرمل^(١)، وظل بها إلى أن وقع الضرب وانهزم العرابيون، وعندئذ عاد إلى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والأسطول

يحمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدراً له الفوز والنصر

كان بالإسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابى) جمع طابية، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائماً حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب، وبعضها لم يبق له وجود

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية العجمى غرباً إلى أبو قير شرقاً، وترى مواقعها على الخريطة المقابلة للصفحة ٣٤١، فأولها من الغرب طابية (العجمى) وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الإفرنج جزيرة المرباط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة المرباط، واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى، وتسمى أيضاً طابية العجمى البحرية تمييزاً لها عن طابية العجمى القبلية الذى سيرد الكلام عنها

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الإسكندرية، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية. وتعرف أيضاً بطابية العيانة، وهذه التسمية معروفة بين أهل الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة، ولم تكن لها أهمية حرية، بل لم تشارك فى الضرب إذ لم يكن تم أنشاؤها، وبلى

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة الآن بهذا الاسم



ضباط من المدفعية وجنودها في إحدى قلاع الإسكندرية سنة ١٨٨٢
(نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يولييه سنة ١٨٨٢)

هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة) ، ثم قلعة (المسكس) وكانت من أمنع القلاع
ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز)

وبلى قلعة (المسكس) على طول الشاطئ الجنوبي للميناء عدة حصون واستحكامات ،
وهي البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبيبة) ، ثم برج مستدير فيه
مدفعان ، ثم طابية (صالح)

وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المسكس في
تسلحها ، وتقل لسان الأرض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهي واقعة إلى
ما وراء المقطع القديم الذي خرّقه الانجليز عام ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر
ليدخلوا به مياه البحر إلى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء
واسعة يابسة إلى مستنقع ردى .

وفي شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمي الميناء من الجهة الشمالية ، وهي طابية (الفنار) التي تحيط بـفنار الإسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين) الواقعة شمالي سراي رأس التين ، فطابية الاسبتالية

وتلي هذه الحصون شرقا طابية (الأظه) ، وهي كلبسة تركية تنطق أضه وتعني الجزيرة . وتسمى في الإسكندرية طابية القضا (الواقعة شرقي حمام الأنفوشي) ، ثم طابية (الهلالية) ، ثم طابية (قايتباي) التي يسميها الأوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقي ، يقابلها من الطرف الشرقي لهذا الميناء طابية (السلسلة)

وبلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشترك في القتال ، لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة) وطابية (كوم الدكة) وتعرف أيضاً بكوم الدماس (انظر الخريطة مقابل ص ٣٤٢)



قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربي الذي كان باقيا منه إلى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقي) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد علي ، ماعدا كوم الناضورة وكوم الدكة ، فإنهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباي) المنشأة في القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التي كانت عليها في عهد محمد علي وإبراهيم

وعباس ، وقد أجرى فيها إسماعيل بعض الترميم وجلب لبعدها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الأسطول البريطانى ، وكان يبلغ عددها ٤٩ مدفعا ، أما المدافع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ ، وهى معظم مدافع الحصون ، إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا ، والآهوان وعددها أربعون

وكانت حامية الحصون مؤلفة من ألى طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الأمير لى إسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك ، ويقول عرابى فى مذكراته أنه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب (١) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الإسكندرية أن نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغييبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب ، وقال إن الأميرال سيمور كان موقفا قبل الضرب ، أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحا لا حراك فيه (٢) ، وقال فى موضع آخر يصف إهمال حالة الحصون : « إن معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لأول مرة جاليس بك Galice bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد على ، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع إلى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها ، والسبعة والثلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما ذخائرهما فانهما لم تنقل من مخازنها بالترسانة » (٣)

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل ، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من أربعة أليات ، اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الألى الخامس من المشاة بقيادة الميرال لى مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ،

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

(٢) جون نينيه - عرابى باشا ص ١٣٧

(٣) المرجع السابق ص ١٤٢

والألاى السادس بقيادة الميرلاى سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين
الألايين اللوا، الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل
باشا كامل ، وقد زيد عليهما ألابان بعد مذبحة الاسكندرية وهما الألاى الثانى بقيادة
خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الألايين اللوا
الثانى بقيادة طلبه باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها
ويقول عرابى إن كل ألابى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل ، فيكون
مجموع الجند يوم ضرب الإسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من
الطوبجية (١)

الاسطول البريطانى

أما الأسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى :
السكندرا Alexandra . انفلكسبل Inflexible . سلطان Sultan . سوبرب
Superb . تمرير Temerre . انفنسبل Invincible . مونارك Monark .
بنلوب Panelope
وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Beettern . كندور Condor . بيكن
Becon . سينت Cyanet . دكوى Decoy

وسفينة للطوربيد وهى هكلا Hecla وأخرى كشافة وهى هليكون Hslicon
ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز ارمسترنج وعددها ٧٧ مدفعاً ، والأسطول
من هذه الناحية كان اقوى سلاحا الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده
عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدفعه
فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن
واحد ، فتدمره أو تسكته . ثم تتحول إلى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن
تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ،

فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئياً بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطاني كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية

الاستعداد للضرب

أصدر الأميرال سيموريوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماته إلى بوارجه لكي تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخريطة (مقابل ص ٣٤٢)

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابى ليلة ١١ يوليه الميرالاي إسماعيل بك صبرى قومندان حصون الإسكندرية ^(١) ، وكان عرابى وقتئذ (بالترسنة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبة باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فأخبره بحضورهم أن الأسطول الإنجليزى سيعضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظر قرر عدم الإجابة على الضرب بضرب مثله إلا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه يأمره بأن لا يجيب على الضرب إلا بعد الطلقة العاشرة ، فانصرف إسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال أفندى أبو العلا إلى طابية قايتبى ، والأميرالاي محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر أفندى إلى طابية الفنار ، والبكباشى محمد أفندى شرمى إلى قلعة المسكس ، وتولى إسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتبى والأطه والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة فى طابية (الأطه) ، وعهد إلى وكيله محمد بك نسيم الدفاع عن الحصون الغربية ، وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المسكس

وأصدر عرابى تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقاً إلى قلعة العجمى غرباً ، فكان الألاى الثانى بقيادة الميرالاي خليل بك كامل شاغلاً خط النار ما بين قلعة العجمى وباب العرب ، والألاى الخامس

(١) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين

بقيادة الميرالاي مصطفى بك عبدالرحيم خلف حصون الفنار ورأس التين ، والآلاى السادس بقيادة سليمان بك سامى داود منوطاً به مساعدة طابية صالح إلى الترسانة ، والآلاى الرابع بقيادة الميرالاي عيد بك محمد بجهة أم قبيله إلى باب العرب ، وأن تقوم أورطنا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون ، ولسكن المشاة والفرسان لم يشتركوا فى القتال كما أسلفنا

وفى ليلة ١١ يوليه كانت البوارج الإنجليزية على أهبة القتال ، أما الأسطول الفرنسى فقد انسحب إلى بور سعيد تنفيذاً لتعليمات حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعملا عمالما ، وهكذا ترك الفرنسيون الإنجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الإنجليزي أن يثبت أقدامه فى البلاد

حالة الميناء ليلة الضرب

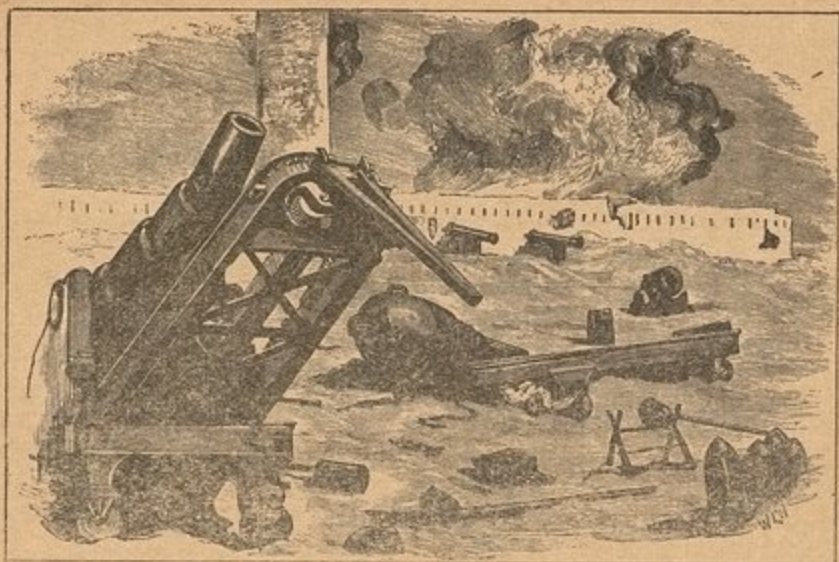
كان المسيو جون نينيه بديوان البحرية بالترسانة فى منتصف الليل حين كان عرابى مجتمعاً بضباط الحصون الذين جاءوا ليلتقوا تعليماته الأخيرة ، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله : « كان الليل بديعاً ، والبوارج الحربية قد تركت الميناء ، والأسطول الفرنسى قد انتحى ناحية خارج المرفأ غرباً ، أما الأسطول الإنجليزي فقد اصطفت بوارجه فى عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير ، ولمعت أنوار البوارج عن بعد ، وكنت وقتئذ جالساً على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء ، وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يخيم ليلاً على الميناء يتخلله لمعان النجوم فى السماء ، ستعصف به غداً المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة ؟ وبعد أن تلقى الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم إلى ساحة الشرف التى عهد إليهم بالدفاع عنها ، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبي يخفق متأثراً بما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد » (١)

(١) معركة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣

مأساة الضرب

في الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البارجة (السكسندرا) أول قنبلة على طابية الاسبتالية ، وتلتها البوارج الأخرى ، فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، أما القلاع فلم تجب على الضرب إلا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الأسطول الإنجليزي شديداً مروّعا ، فكانت قنابلها محكمة المرمى شديدة الفتك ، أمامدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها في البحر دون أن تصل إلى البوارج الإنجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها ، يحجبها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون إحكام المرمى وإصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ إذا أصابها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف إذا نفذت إلى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على إحكام المرمى من جانب الأسطول أن الاستعداد الحربي من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية ، إذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها بخلاف العربيين فإن معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الإنجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها ، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فإن البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، في حين أن الأسطول الإنجليزي لم يصب بضرر يذكر

استمر الضرب من الساعة السابعة إلى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الأسطول تقذف الخراب وتحصد الأرواح ، ثم سكنت قليلا ، واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك إلى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات السكسندرا وسلاطان وسوبرب ، ولما



ضرب الإسكندرية - آثار التدمير في طاية قايتباي
(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢)

أسكتتها صوبت قنابلها إلى قلعة (الأطله) وعاونتها في ضربها المدرعتان انفليكسييل وتمرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحوات إلى قاعة (قايتباي) وظلت تقذفها بقنابلها إلى الساعة الخامسة مساء فخربتها

وفي المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفليكسييل وبنلوب ومونارك وانفليكسييل وتمرير حصون المسكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها في منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد إلى قلعة العجمي فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها

وفي نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هذه الحصون قد أخلاها الجنود ، فأرسل عشرين بحارا إلى البر دخلوا قلعة (المسكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا إلى سفنهم آمنين

وفي منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طاية (القمرية) تنأهب للضرب ، وعاد الجنود إلى قلعة (المسكس) فصوبت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها إلى

الحصن المذكور وأخذنا في ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالسكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا ، ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة في هذا اليوم المشؤم ، فهدم معظم الحصون وأصاب قنابل الأسطول كثيراً من مساكن الأهالي فدمرتها وأحرقها ، كما أحرق جناح الحرم بسرأي رأس التين

رواية عرابي عن الضرب

كتب عرابي عن ضرب الإسكندرية ما يأتي : « لا يجهل أحد نتيجة ما كان من أمر هذه المخبرات ، فإن نار المدافع صبت على القلاع والحصون والترسانة وسرأي رأس التين وبالجملة على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، ولم تجاوبها مدافع القلاع إلا من بعد إطلاق مدافع الأسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الأساطيل الانجليزية وقلاع الإسكندرية بعد ذلك إلى منتصف النهار ، ثم أخذت فيران الاستحكامات في التناقص حتى تم تدميرها قبيل الغروب ، وقد باغتتنا الانجليز بالعدوان على غير استعداد منا ، وكان ضرر شظايا الأحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيماً أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للإسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التي لا تصلح لمقاومة الدوارع الانجليزية ، غير أن في بعضها مدافع أرمسترنج وهي وحدها الأسلحة النارية التي تصلح لخرق دروع السفن الانجليزية ، (١) . وقال في موضع آخر : « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى السفن الانجليزية ، ومدافع أرمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التي تضبط المسافات وتحكم الإصابة بواسطتها الا مسطرة واحدة كانت في ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلاً وتسليها سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلق المدافع

بنفسه وينقل من مكان إلى آخر ويحكم الإصابه بواسطة المسطرة المذكورة ، قال
ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لأمكنها تعطيل كافة الدواع الإنجليزية
بما تقذفه عليها من المقذوفات الصائبة» (١)

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عميد الجالية السويسرية في مصر سنة ١٨٨٢ ضرب
الإسكندرية ، ووصف هذه المأساة في كتابه (عراي باشا) ، قال :
« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة ، وكان
رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة وإحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم
الجهنمي عشر ساعات ونصفا متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد
غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع
يضم الأذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع
المصرية تسقط في البحر في منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن
مدافع أرمسترنج المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا
واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دواع انجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم
وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الاسطول تمرخ في رميها ومدافعها تطلق قنابلها على
مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هي للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ
طولها مترا و ٣٠ ستي وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن
الواحدة سبعون جنيها ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة في طاية رأس التين
دون أن تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو
يشاهدها : « أيها الاخوان تعالوا وانظروا مثلا من « إنسانية الانجليز ! » (٢) ،

(١) مذكرات عراي المخطوطة ص ٣١٥

(٢) جون نينيه — عراي باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (إنسانية) بحروف فرنسية

قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعاً وواجهوا الضرب وهم باسمون

« وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور سهلة ، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى ، كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مثنى مثنى ، فى ببطء وروعة ، ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقترب منها تدريجياً وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ، ثم تنثنى على الرماة فتحصد هم حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة همجية لا ضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن أسائل أولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينها يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشئى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ إنى أشك فى ذلك ، فليت شعرى أى إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تتأثر لنفسها بهذه الفضائع ؟

« ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر ، منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان السكثف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافؤوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه ، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجهتهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، بل إن عاطفة الوطنية والثورة على الفضائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم

« وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحاً عملية نقل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة إلى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكرى ، وهناك كانت تعين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال

« أما الجرحى فكانوا أيضا ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل ، وقد كان مؤلماً حقاً مشهده تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلاً من الجنود أو الأهلىن مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات ، والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن فى آخر رفق من الحياة ، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادات ، لاغنيات من كانوا السبب فى هذه المجازر ، ولقد كنت واقفاً عند منبرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى ، وعند ما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات ، إذ كانوا يلعنون كل انجليزى وكل أوروبى ونادوا : « تقتلون اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ! اقتلوه ! » ، وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأقعدنى وعاد بى إلى دارى ، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحداً فى الشوارع والطرق ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء

« وأفقلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها ، وخيل إلى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قبائل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخرق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية ، وتشعل النيران فى ناحية أخرى ، وترسل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من « رسائل الإنسانية الغربية » ، على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل ، فأصاب إحدىها مدرسة قدمرتها ، وأصاب ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخرتها

والخامسة قتلت أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التي أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فإن عرابي قد ارتأى منعاً للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناصورة وكوم الدكة في الضرب لوجودهما وسط المدينة

« وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل في الحى المجاور لمسكنى ، وأحدثت إحداها تشققا في الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التي كان يجرى بناؤها في ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تسكن قذائف الإنجليز في الجملة مصوبة بإحكام ، وقد تحققت من ذلك في إحدى اللحظات بأن أخذت منظاري بيدى ورأيت بعينى أن عدداً غير قليل من هذه القذائف التي كانت تدوى في الجو لم تصب أى هدف ، وكنت أرى تجاه توافذ منزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتبى (قلعة فاروس) قائمة في أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة في بنائها الضخم ، بارزة في البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تسكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هي تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التي يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، فهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ولم تسكن مسلحة تسليحاً كافياً وكانت مخان المدافع فيها مبنية بناء رديئاً فاضرت بالدفاع عن القلعة

« ولم كانت دهشتى حين رأيت في نحو الساعة الرابعة مساءً بارجتين شاحنتين من البوارج الانجليزية ترابط غربى القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض ، ولسكن الانجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا في الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين في الجهة الغربية

الشمالية من القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئاً إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية ، وقد أحصيت بنفسى اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصب نصفها الهدف تماماً ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتتسحق وتذريها في الهواء ، ثم تنطلق في الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية في دوى هائل فتثير في الهواء عموداً من الماء كأنه أعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين قدماً ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيراً في منتصف الساعة السادسة مساءً تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جندياً من الجرحى كانوا يأوون إليه

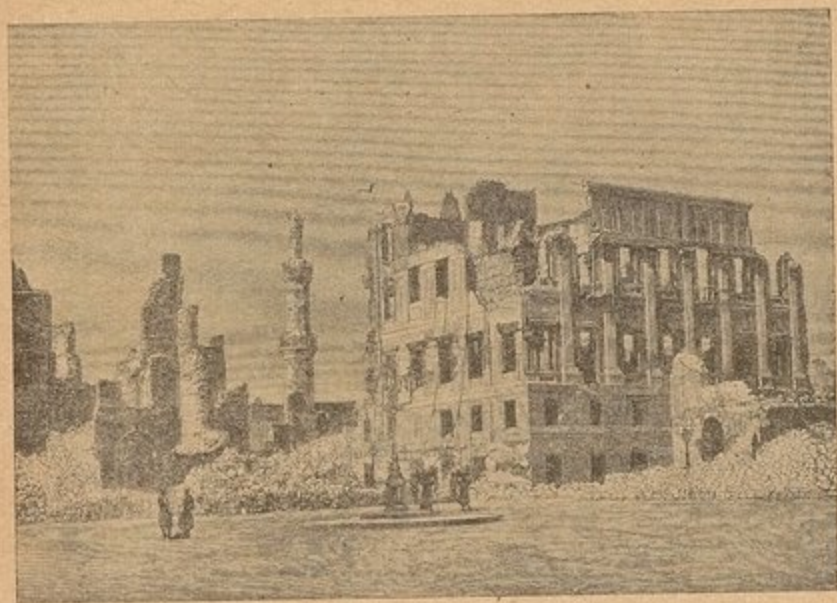
« وقد شاهدت بمنظاري المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت قذائف المترايوزات المعدة للإجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالطرر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الاطاة ، فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعاً مجيداً ، وفى نحو الساعة السادسة مساءً وقف الضرب من جانب الأسطول ، وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تنابى عهده ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع أحد إخمادها ، (١)

تطوع الأهلين

تفانى الأهلون فى الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبدلوا كل ما فى استطاعتهم من تضحية وإقدام ، قال الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء تحت مطر السكل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن

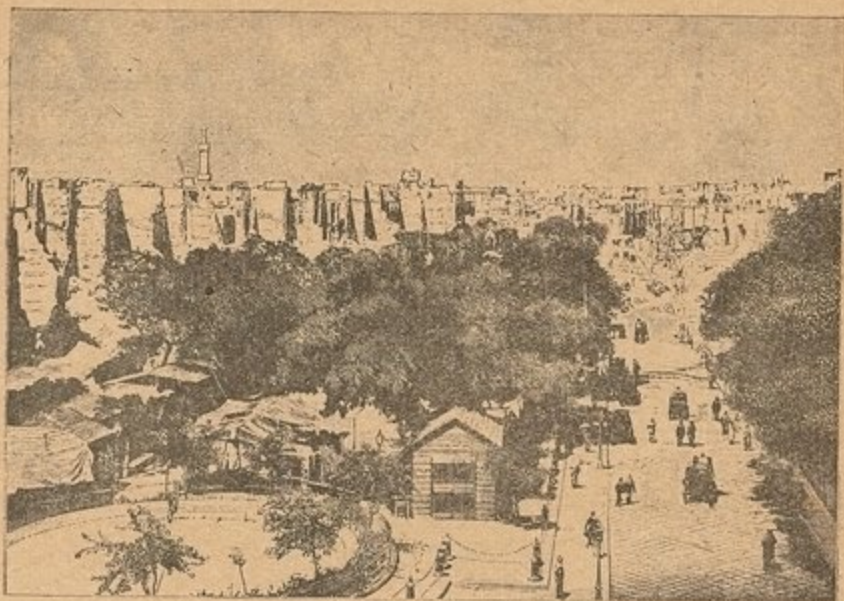
(١) جون نينيه — عرابى باشا ١٧٥ وما بعدها



آثار التدمير في ميدان مسجد إبراهيم باشا

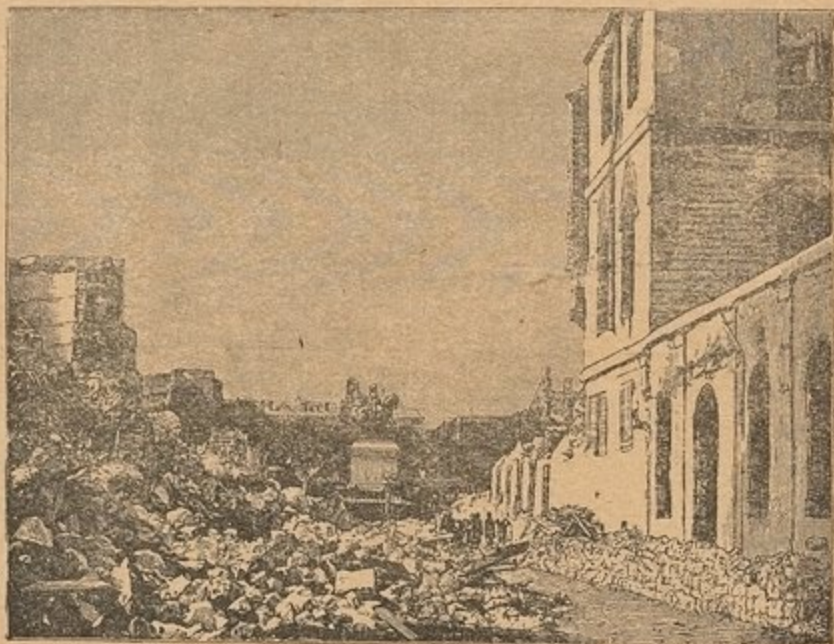


آثار التدمير في شارع سيزوستريس



GENERAL VIEW OF THE GREAT SQUARE

آثار التدمير في ميدان محمد علي (المنشية)



آثار التدمير في ميدان محمد علي (وترى تمثال محمد علي باشا وسط الخرائب)

الأميرال سيمور ومن أرسله « (١) وقال عرابي في ذلك : « وفي أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء في خدمة المجاهدين ومساعدتهم في تقديم الذخائر الحربية وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات » (٢) وقال محمود باشا فهمي في كتاب البحر الزاخر : « ورأيت في ذلك الوقت بعيني ما حصل من غيرة الأهالي بجهة رأس التين وأم كبييه وطوابي باب العرب وهمتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخرائطش البارود والمقذوفات هم ونسأؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالي صار يعمر المدافع ويضرها على الأسطول » (٣)

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشرة جريحاً ، وإليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية ، وهو ضرر لا يذكر : المدرعة سلطان مُسَّت ٢٣ مرة . المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات المدرعة انفنسيل مست ١٣ مرة . المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة . ويقول عرابي في حديثه للمسيو جون نينيه : إن عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ (٤) ، وقال في مذكراته : إنه استشهد من رجال الطوابي وحدثهم مائة رجل وامرأتان من المتطوعات اللواتي كن يضمدن الجرحى ، وهذا طبعاً عدا خسائر (٥) الأهالي في المدينة

(١) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص - ٢٥٠ تاريخ الأستاذ امام للسيد محمد رشيد رضا

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٥

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠

(٤) جون نينيه - عرابي باشا ص ١٩٦

(٥) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٥

موقف عرابي والخديو

أثناء الضرب

كان الخديو يقيم كما أسلفنا في سراي مصطفى باشا بالرمل منذ يوم الاثنين ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيداً عن الضرب ، يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حماة الحصون ، بل كان قليل الاكترات بما أصابها وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الأميرال سيمور رغم أنه انضم إلى القائلين برفضها نزولاً على رأى أغلبية الحاضرين في اجتماع ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان من ناحية أخرى ينقم من عرابي وصحبه استهتارهم وسوء ظنهم به ، فلم يكن يميل في خاصة نفسه إلى انتصارهم

أما عرابي فلم يعمل عملاً ما يوم ١١ يولييه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلبه باشا عصمت في ديوان البحرية بالترسانة ، وفي الصباح ركبا سويا وتوجها إلى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيتاها حتى انتهاء الضرب (١) ، وهذه الطابية لم تشارك في القتال ولم تكن هدفا لقنابل الأسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيانه ، ولم يشرف عرابي على دفاع الحصون ولم يتعهدا ولم يذهب إليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها

وكان بمعية الخديو بسراي الرمل بعض كبار الموظفين والأعيان المواليين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري وإسماعيل كامل باشا والزبير باشا والأميرال فريد ريكو باشا والأميرالاي زهراب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأباته باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا إلى جانبه بسراي الرمل لم يشتركوا في القتال ، ولا كانوا موافقين على مسئلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصل إلى السراي بين حين لآخر وبعضها يناقض بعضاً حتى انجملت الحقيقة

وجاء السراي في ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء

(١) استجواب عرابي أمام لجنة التحقيق — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦
(٢٣)

وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض البوارج الإنجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد في وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعى عرابي ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه في نحو الساعة السابعة مساء وتبادل وإياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما للآخر من البغض وسوء الظن ، إذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب في ذلك اليوم ، فأجابه مندهشاً من تجاهله وقال : واعجباً ! كيف أن افندينا يجهل إلى الآن ما كان ! فاستاء الخديو من هذا الجواب وقال لعرابي : كل العجب منك أنت ، إنك لم تكتب إليّ للآن تقريراً عما حصل حالة كونك وزيراً للجهادية ، فقص عليه عرابي ما كان من تهم الحصون وقال : لم يبق في الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا إلا الالتجاء إلى تدابير أخرى . أو نتساهل مع الأميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريراً مفصلاً عما حدث في ذلك اليوم ، فأجاب عرابي إنه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضراً هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابي ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمثل لأوامره ، فلا شك أن خسرانك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل بإجابة الأميرال إلى ما طلب ، فلزم عرابي الصمت (١) ، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديو وحضره عرابي وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون إذا استأنف الإنجليز الضرب في اليوم التالي (١٢ يولييه) (٢) ، وقرر أيضاً إرسال طلبه باشا عصمت إلى الأميرال في الغد ليخبره في وقف القتال ، وعاد عرابي من سراي الخديو إلى الإسكندرية وأبلغ قرار الهدنة إلى إسماعيل بك صبري قومندان الحصون في طاية أطه ، وقضى الليل في ثكنة باب شرقي يصحبه طلبه باشا

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ — (٢) استجواب عرابي : مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ . واستجواب إسماعيل راغب باشا — المرجع ذاته ص ٥٢

استئناف الضرب

يوم ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الأسطول مستقرة في مرا كزها ليلة ١٢ يولييه ، وفي الصباح استأنفت البارجتان (انفنسبل) و (تمرير) الضرب في الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين موجهة قنابلها إلى طابية (قايتباى) وطابية (الاسبتالية) ، رفعت الأعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين إيذاناً بطلب الهدنة ، والكشف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمخابرة الأميرال سيمور طبقاً لقرار مجلس الوزراء ، فنزل إلى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد إلى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الأميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الأعلام البيضاء ، فأجابه أن الخديو كلفه بإخبار الأميرال « أن الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ، ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك زيد التكلم فى إبطال الضرب » (١) ، فأجابه المندوب أن الأميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول إلى البر واحتلال ثلاث قلاع وهى : العجمى والدخيلة والمسكس ، وإلا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا إلى الرمل وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الأميرال ، وقال إنه لم يجب الأميرال إلى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حددته للجواب لا يكفى ليصل إلى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الأميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الخديو ، فعقد مجلس فى السراى حضره من تيسر لهم الحضور من الوزراء والدوات فى هذا الوقت العصيب ، وكان عرابى ضمن من حضره ، وتقرر بأن يكون الجواب على ما طلبه الأميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول إلى البر ، وعهد إلى طلبه باشا عصمت

وعبد الرحمن بك رشدى وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء إبلاغ هذا القرار إلى الأميرال سيمور، فذهبوا إلى الميناء، ولسكنهم لم يجدوا الضابط الذى نذبه الأميرال للمخبرة، وكان قد عاد إلى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذى حدده من قبل اطلبه باشا، ولم ينزلوا إلى البحر إذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم إلى بارجة الأميرال، وعادوا أدراجهم متفرقين، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عندما وصل الميناء امتنع عن النزول إلى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الإنجليز، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم إلى بارجة الأميرال سيمور فإن رسالتهم إليه كانت عقيمة لا تجدى نفعا، واعتبر الأميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور إليه رفضا لمطالبه، فأمر باستئناف الضرب فى نحو الساعة الرابعة مساء، فأطلقت المدرعة (انفنسبل) قنبلة على قلعة المكس، فلم تجاب القلعة، ورفعت الأعلام البيضاء ثانية على الطوانى، فوقف الضرب من جانب الأسطول، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى الساعة السادسة مساء، وأرسل الأميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon) إلى الميناء، لاستئناف المفاوضات، فلم يجد ضابط المخبرة أحدا فى الميناء، وعاد حيث أنهى إلى الأميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت

الحالة فى العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب، أما الحكومة فانها كانت لا تذيع إلا أخباراً سارة معظمها مكذوب أولاً يدل على حقيقة الموقف، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من عرابى إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب وهذا نصه : « قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الإنجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحاً (الساعة السابعة بالحساب الافرنجى) من هذا اليوم، والقوة بالله، فارسلوا برنجى ألاى طوبجية وأجروا اللازم فى تشهيل إرسال العساكر، (١)

ونشرت الوقائع المصرية في اليوم ذاته تلغرافا وأراد من عرابي هذا نصه :
« الحالة جيدة وقد شوهدت حريقة في مراكب الانجليز ، والتلغراف كما ترى مكذوب
من أوله إلى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقة ما في مراكب الانجليز ،
وقد طلب وكيل الحرية إلى وزارة الداخلية التنبية على الصحف بأن لا تنشر شيئا
من أخبار القتال إلا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحرية) ، وبذلك انحصرت الاخبار
فيما تذيعه وزارة الحرية من بيانات

على أن الحالة لم تكن تحتل السكتان ، فان نتيجة الضرب كانت مرئية ملهوسة
في الإسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الأنباء إلى العاصمة
والأقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لإذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف
وارد من عرابي في غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل إطلاق المدافع من
المراكب وصار مقابلتها من الطواب بكال المهمة من أول الساعة واحدة من النهار
لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين »

وفي اليوم التالي (١٢ يولييه) ورد تلغراف من عرابي إلى وكيل الحرية يقول
فيه : « إنه لم يحصل ضرب في هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهي ضرب أربعة
مدافع من المراكب الإنجليزية ومقابلتها بمثلها من الطواب وبعد ذلك أبطلت المحاربة
من الجهتين »^(١)

فهذه البيانات تدل في ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الاخبار عن نتيجة
الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابي هزيمة أم نصرا ، فهذا
الإبهام كان مفهوما منه المعنى الأول لأنه لو كان الامتناع للنصر لطنطن عرابي بذكره

إعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الأحكام العرفية في البلاد ابتداء من يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ وأرسل
راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا إلى جميع المديريات هذا نصه :

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الإنجليز فبمقتضى القانون تكون الإدارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات ترسل لديوان الجهادية بأتمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة في إرسالها » (١)

حصار العرايين سراى الخديو

علم العرايون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور في السراى الخديوية ، فاشتد حنقهم على الخديو ، وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد في قلقه أنه في صباح يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وفد على السراى نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وإنما جاءوا لنجدته وتأييده ، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا ، وفي اليوم ذاته (١٢ يوليه) وفد على السراى نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب ، وكتيبة من المشاة أنفذهم إليها سليمان سامى داود قائد الألاى السادس (وهو بذاته الألاى الذى تسبب في حرق المدينة كاسيجى) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا انطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل إليها ، فازعج الخديو من مجىء هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب إلى بعض رجال السراى أن الغرض الحقيقى من مجيئها هو القبض على الخديو وإرساله إلى القاهرة خوفا من التجائه إلى الإنجليز

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف وسليمان باشا أباطة وزير المعارف إلى عراى حيث كان بقشلاق باب شرقى

ليسألوه عن جلية الأمر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس المواليين له والخدم والأتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشاعصمت إلى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تسكن مأموريتهم عمل شيء حول السراى

وقال الخديو لطلبه باشا : « لماذا أحضرتهم هؤلاء العساكر وحاصرتهم السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ » فأجابه طلبه باشا : « انه لا يقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم لبقاؤهم ، فأجابهم : أنه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلاً موجودين ، أما الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم ^(١) ، ويقول طلبه باشا إنه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عن أمر وضع الكردون ولأى سبب ، فأجابه أن سليمان بك سامى قائد الألاى السادس هو الذى أجراه ^(٢) ، وتدل هذه الملابسات على أن حصار السراى كان أمراً صحيحاً مدبراً ، وأن زعماء العرايين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات المواليين للخديو ، ولا مراء فى أن هذا العمل كان خالياً من الحسكة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو إلى هذا الحد فى ذلك الوقت العصيب الذى استبسكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كإنجلترا ، فإن هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنوفى ، ولسكن هكذا زين الغرور للعرايين أنهم يستطيعون قهر الخديو والإنجليز معا

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فأصدر أمره فى مساء ذلك اليوم إلى

(١) استجواب طلبه باشا - مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٧

(٢) استجواب طلبه باشا - المرجع السابق

الجند المحاصرين للسراى بالحضور إليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب أفندى ومعه ٢٥٠ من الجنود ، فبقى ولم يخضع لأمر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدأ روع الخديو قليلا

حريق الاسكندرية

١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

استيقن العرابيون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الانجليز لابد يحتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزيمتهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية إلى البر بأن يوزعوا جزءاً من قواتهم للرباطة على الشواطىء ومنع رسو القوارب المقللة للجنود الانجليزية ، فإنهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لأن الأسطول الإنجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة إلى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الإسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول إلى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن العرابيين لم يفعلوا شيئاً من ذلك لأنهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فأثروا الانسحاب من الإسكندرية ، ورأوا أن يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الألاى السادس جنوده بإضرام النار فى المدينة لى يحول الحريق دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ إضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الإسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها إلى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملاً عقيماً يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لأنه

لم يعطل نزول الجنود الإنجليزية إلى البر فقد نزلوا في صبيحة اليوم التالى (١٣ يوليه)، واشترك في الحريق بعض الأوروبيين وبخاصة من الأروام والمسالطين الذين بقوا في المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا في النهب ^(١) ، ويقول جون نينيه ان الحرائق الأولى شبت في الأحياء الأهلية من قنابل الأسطول الإنجليزي يوم الضرب ومن فعل بعض الأوروبيين الذين بقوا في المدينة بقصد النهب ، وبعض الأشقياء الذين أطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما في الأحياء الأوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الأروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الجانب من قصدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شوب الحرائق إهمال الحكومة والحديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياطات لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد بإحداثه سليمان داود قائد الألاى السادس الذى كان مشهوراً بالتهور والحق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالإسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الإسكندرية إلا بعد أن يجعلها خرابا ، وهذا يدل على تشعب آراء العربانيين وعدم وجود وحدة في قيادتهم ، لأن عملا خطيرا أحرق الإسكندرية ما كان يجب أن يعمل إلى إذا صدرت به الأوامر بجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه

انسحاب العربانيين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابى وصحبته على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يوليه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل إلى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح ركب رفاضا سار به فى الترعة حتى وصل به إلى (عزة خورشيد) ومنها إلى (كنج عثمان) بالقرب من كفر الدوار ، وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات ،

فباشر محمود باشا فهمى ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكر آله ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة (كنج عثمان) مقراً لقيادة الجيش ، وفى صباح يوم ١٣ يوليه تحقق الأميرال سيمور انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة فأُنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين

عودة الخديو إلى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يوليه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى إلى جانبه من الأمراء وكبار الموظفين والدوات واستشارهم فى أى موقف يقف إزاء احتلال الإنجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسلمهم ، وكان هو يميل إلى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل إلى بنها ثم إلى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد إلى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو رأى الصواب ، إذ لا يلىق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى فى المدينة التى وقعت فى قبضة الأعداء ، أما الخديو فقال : « إن أهم الأمور (فى نظره) أن يجعل الأميرال سيمور على علم بامرنا إذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام الى جانبه ، وقد عهد الى زهراب بك أن ينزل الى البحر ويخبر الأميرال بهذا العزم ويبلغه أن الخديو اعتزم الحضور الى سراى رأس التين إذا كان القصر سالماً لم يَهدم

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة إلى الأميرال ، وفى الساعة الأولى بعد الظهر عاد وأخبر الخديو أنه أبلغ رسالته إلى الأميرال وأن هذا أمر باقامة الحرس الكافى فى جهة ديوان الحربية ليسكون الخديو بآمن إذا حضر إلى رأس التين ، وفى الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك إلى الأميرال يخبره بأنه قادم إلى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يوليه) وصل الخديو إلى سراى رأس التين ، فاستقبله الأميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الإنجليز وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز ، وانقلب الموقف انقلاباً محزناً ، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة

وقد انضمت إليه غالبية الأمة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره في الفوز الذي أدركه الإنجليز

وفي المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التي نزلوا إليها قبل الحرب وهناؤوا الخديو بسلامته

ونزل إلى البر بعض البحارة الأمريكان والروس واليونان من السفن الراسية في الميناء بقصد المساعدة على إطفاء الحرائق التي شبت في الإسكندرية ، ولكن الأميرال سيمور أصدر أمره إليهم في مساء ١٥ يولييه ، ثم في ١٦ يولييه بالانسحاب من المدينة اذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لأن قوته كافية لإعادة النظام ، فعادوا جميعاً الى السفن ، ولم ينجى يوم ١٧ يولييه حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دولياً وجعلته انجليزياً بحتاً

هجرة الأهلين من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الأهلون يوم الضرب فوز الأسطول الإنجليزى وهزيمة القلاع وحماها واستيقنوا قرب نزول الإنجليز إلى المدينة ، أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد ، وبدأت الهجرة في مساء ١١ يولييه ، فهرع الناس الى المحطة أفواجا وهم في حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التي أعدت لهم بمجانا وأخذت تنقلهم الى المدن الواقعة على الحظ الحديدى ، ثم استمرت الهجرة في الأيام التالية ، وكانت أكثر ماتسكون يوم ١٢ يولييه اذ وزع العراييون منذ فجر ذلك اليوم رسلا في أحياء المدينة يوعدون الى الأهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العراييون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان سامى داود إضرام النار فيها فرأوا أن يخلوا الأهالى عنها في ذلك اليوم ، وحرص سليمان سامى جنوده على نهب ماتصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهوال الحريق الى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وماتلاه بما تشيب له الولدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الأهلين ١٥٠ ألفا (١) هاموا على

(١) احصاء نينيه في كتابه (عراي باشا) ص ١٨٢

وجوهم اذ كانوا يخرجون من أبواب المدينة لا يدرون الى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا إلى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشياً على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا إلى جهة أدكو ، ومنهم من كان كثير العيال فسكثوا على جسر المحمودية أو في الملاحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم بالإسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم (١) ، وتفرق المهاجرون في البنادر والأرياف والقرى وذهبت أفواج منهم إلى العاصمة في حالة نفقة الأكباد ومنهم كثير من الضعفاء والآيى والأطفال

وقد شاهد جون نينيه جموع المهاجرين في طريق كفر الدوار وهم في حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابي والإنجليز (٢) ، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفاً مؤثراً قال فيه :

« نحو مائة وخمسين ألفاً من السكان مجردين من كل شيء أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لماوى ، الموت والفرع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية إلى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة

« كانت الهجرة تكون خطوطاً سوداء ، تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة في كل جهة ، أشبه بسلسلة إنسانية طويلة ، هنا ينزلون وهناك يمشون ببطء ، لاوقاية ولا عيش ، على طرفي تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة ، وقال أيضاً :

« أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كماء انسكس سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدهمين متراكمين ، في حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ماخف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التي لا قيمة لها

(١) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية — مصر للمصريين ج ٩

(٢) جون نينيه — عرابي باشا ص ٢٢

وفي هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته — كان الحر شديداً ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، في اخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط في المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل — روائح شئ اللحم — صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! (١)

وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكنائهم مدرسة المبتديان بالناصرية ورتبت لهم ما يحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الانسانية والحمية الوطنية في نفوس الخيرين في العاصمة والأقاليم فأكرموا وفادة المهاجرين وآوهم في دورهم وواسوهم وأنزلوهم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر في مختلف الجهات بما جادت به نفوسهم تخففوا عنهم مصائب الهجرة قدر ما يستطيعون

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا في الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد رحل عنها نهائياً عائداً إلى الاسكندرية يوم ١٩ يولييه (٢) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكدي يشعر به أحد ، وهكذا ترك البلاد في أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر اخفاق ، فقد جاء ليعيد النظام إلى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرايين فانتهت مهمته بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير

الفتن في طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيء في البلاد ، فانهز الغوغاء في بعض مدن الوجه البحري فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الأوربيين الساكنين في تلك البلاد

(١) تاريخ الأستاذ الإمام (الشيخ محمد عبده) للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٥٣

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ — وثيقة رقم ٢٢٤

وقعت هذه الحوادث المحزنة فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليه بتحريرض مهاجرى الاسكندرية ، فاعتدى بعض الالهالى على الاوروبيين وقتل من هؤلاء ثمانين (١)

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث إهمال مدير الغربية ابراهيم أدهم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، وإهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الإهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى إذ قتل فيها من الأوروبيين تسعة ، منهم ستة من الاروام ، وبذل المرحوم أحمد منشاوى باشا أرحمة تذكر له بالخير فى إيواء الأوروبيين ، والمسيحيين ، وحمايتهم من اعتداء الأهلى ، وبلغ عدد من آوأم فى داره ثلثائة ، وظلوا فى رعايته حتى انجملت الفتنة (٢).

والحق أن عرابى حين بلغتته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديداً ، وبذل كل ما فى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة إنه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند إلى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى إلى شبين السكوم بقيادة على باشا فهمى ، لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر إلى الاسماعيلية وإلى بور سعيد بجانا ، وأمر بالقبض على ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وإرسالهما إلى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضا أنه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى الفيوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الخزم والهمة إذ أراد أحد المسيحيين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه إلا الهرب (٣).

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الأوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها المير الالى ابراهيم بك فوزى

(١) أشيل يوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٧١

(٢) جون نينه — عرابى باشا

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٦٥

استقاله الوزير البريطاني برايت

احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلاد ستون الذى يلقبونه شيخ الأحرار فى إنجلترا تبعه ضرب الإسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعمود والمواثيق التى قطعها على نفسها ، وقد أبى المستر جون برايت John Bryht أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الإعتداء ، فاستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق » ،

واعترض السير ولفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الأحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا أنه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والإجرام » ، ولكن الوزارة الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت فى سبيلها لا تولى على شىء من هذه الاعتراضات

تأثير ضرب الاسكندرية

فى أوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت إنجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز فى المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فانها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كالليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوروبية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا فى تأديب الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا إذ ائتمرت

ياسطولها فأحرقته غدرآ وخيانة في نافرين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلها كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ماتأخذ بناصر تلك الأمم وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك في عهد محمد على الكبير واثمرت بها وأنقصت المزايا التي نالها بجند السيف ، أما في سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكناً ، وليس من العسير علينا أن نفهم سبب هذا التباين في المعاملة ، فرجعه إلى أن أوروبا لا تنظر إلى مصر بالعين التي تنظر بها إلى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذي حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، وما يدلك على مشاركة أوروبا لإنجلترا في مسؤولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الانجليزي ينتصر على العراقيين في واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tiessot سفير فرنسا بلندن إلى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنته « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوروبي ، ولو انهزم الجيش الانجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حساباً بالتعصب الإسلامي ، (١)

وقد هنا المسيو دكلرك Duclerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطاني في باريس بهذه الواقعة قائلاً إن انتصار الانجليز على العرب في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر (٢)

قوبل نبأ الضرب في مؤتمر الاستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولو كانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزها إلى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا في نقضها عهودها ، وخاصة عهودها في ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٦٤

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٣

أى أثر فعلى فى نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا أن نفّض يده من المؤتمر وامتنع مؤقتاً عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره

وفى ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية ، وتحرك إلى دعوة تركيا لإرسال جيش عثماني إلى مصر تنفيذاً لقراره الذى أصدره فى جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه إليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيراً أيضاً) بالاشتراك فى المؤتمر للباحثة فى إقرار الوسائل الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها ، بدأت إذن تركيا تشترك فى المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية فى ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ إرسال جنود إلى مصر ^(١) ، وبجلسة ٧ أغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر فى ١٥ يوليه

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما ، وأبطأت فى إنفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العرايين ودخول الإنجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني إلى مصر

مؤتمر الاستانة وقناة السويس

وكل ما عنى به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ فى حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به إنجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العرايون بعد ضرب الإسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عرابي لم يفكر جدياً فى سد القناة ، إلا بعد احتلال الإنجليز الاسماعيلية أى فى ٢٠ أغسطس ، ولكن إنجلترا بادرت بمبادلة

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٢ وثيقة رقم ٢٤٢

الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تنتحل لنفسها حق حماية القناة إذا لم تتفق الدول على حمايتها دولياً

وقد عرض سفير إنجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتهما في أن يكمل المؤتمر إلى من يختار من الدول حماية القناة إذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فانفقت إنجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة إلى حماية القناة وقد صرح السفيران بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالي أعضاء المؤتمر في ٢٤ يوليه ثم في ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر إلى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسيو دى فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لإعداد القوات السكيفية بجعل القناة في مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر في ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى إلى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التي خلفتها (١) إلى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا لإعلانا بنفض يدها بل بإفلاس سياستها في المسألة المصرية ، والسبب الذى حدا بالبرلمان الفرنسى إلى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا في وقت كانت تخشى فيه على كيائها في القارة الأوروبية من تحفز المانيا ، فهو نفس السبب الذى حدا بالوزارة الفرنسية إلى الإحجام عن مشاركة إنجلترا في تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك في يوليه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية ، وفي الوقت الذى أصدر البرلمان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى في ٢٧ يوليه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتا ضد ٢١ صوتا أى بأغلبية تشبه الإجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢٣٠٠.٠٠٠ جنيه يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة إلى

ترك الإنجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية

إخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العراقيين ، فلم يجد المؤتمر عملاً يشغله سوى تأجيل انعقاده إلى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها إذ كانت قوات الإنجليز قد تغلبت على العراقيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملاً ما في صون حقوق مصر ورد عادية الإنجليز عنها ، وأخفق إخفاقاً جعله مضرب الأمثال في المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والإخلاص

إعلان العداء

بين الخديو وعراقي باشا

أسلفنا أن الخديو عاد إلى سراي رأس التين يوم ١٣ يولييه سنة ١٨٨٢ واستقبله بها الأميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الإنجليز واستقرار أقدامهم في البلاد ، وانحاز اليهم انحيازاً تاماً ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عراقي فقد قرر الانسحاب مع الجيش إلى كفر الدوار لإقامة خط الدفاع وصد الإنجليز عن الزحف داخل البلاد

وقد تربص الإنجليز في الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الأمداد التي جاءتهم من إنجلترا ، وأخذوا في الأيام الأولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعي ، وأذاع الأميرال سيمور يوم ١٧ يولييه منشوراً بالمحافظة على الأمن (١) علق في شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الإنجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام

(١) مصر للصريين ج ٥ ص ١٢٦

واستكتب الأميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الأميرال مخالفة عرابي لأوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبعزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذى كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الأميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابي باشا يشتغل الآن بإعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لأوامر الجنب الخديوى ، وقد صدر له الأمر بالسكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا إذن على علم بأن الجنب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا مآل هذه الرسالة إلى حكومة جلالة الملكة (١) »

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيساً للنظار والذى رد فيه على إنذار الأميرال سيمور قبيل ضرب الإسكندرية ، ويناقض أيضا القرار الذى أصدره يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الإسكندرية بإعلان الأحكام العرفية وقال فيه : « حيث أن الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الانجليز » ، ولم يبد من الإنجليز بعد الضرب وفى خلال تلك الأيام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرمًا يتحمل عرابي وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرقة فى تاريخ مصر

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الأول عقب احتلال الإنجليز الإسكندرية إذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذى أرسله يوم ١٥ يولييه إلى يعقوب سامى باشا وكيل الحرية بالقاهرة ينبئه بأن الحالة قد تحسنت فى الإسكندرية ويكلفه بإعادة المهاجرين إليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار

رجوعهم اليها وإن أبوا العودة أرسلوهم ولو جبراً (١) ،

فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضاً إلى جانب الاحتلال ، إذ أن الأمر بإعادة المهاجرين إلى الإسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الإنجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها إلى داخل البلاد

رسالة الخديو إلى عرابي

وأرسل الخديو من سراي رأس التين يوم ١٧ يولييه تلغرافاً إلى عرابي بكفر الدوار يأمره فيه بالسكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الأمر الذي أشار إليه راغب باشا في كتابه إلى الأميرال سيمور) ويحمله تبعه ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز ويأمره بالحضور إلى سراي رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« إعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الإنجليزية على طوابي اسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التي كانت جارية بالطوابي وتركيب المدافع التي كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المسكلة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل إنما هو في مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدونمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم ويمثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرنس (المؤتمر) بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا من حقوق الدولة العلية بل هي تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير

إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار (١) ،

جواب عرابى على رسالة الخديو

فأجاب عرابى على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الأسباب التى توجب استمرار الدفاع وهى طلبات الأميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برئاسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك إلى القتال ، واعتذر عن الحضور إلى الإسكندرية لأن الانجليز يحتلونها ، وطلب إلى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم فى مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة فى الموقف ، وهذا نص الرسالة (٢) :

« مولاي ، فى شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظارك المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ومخلّة بشأن البلاد قرأهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها إلا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الأوامر بعدم

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) المرجع السابق

الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حرباً مع الانجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فهذه الأسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقيق ولا ازدياء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدواناً من الانجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال في مخابرة مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلباً للصلح وسعيًا في تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون انكاراً للحرب بالمرة وتبرأ من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك في أنى أطابق أفكار سموكم في الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدموا حرقا فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، وللحفاظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكري كما وافق رأي سموكم أولاً حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفاً مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهاناً جلياً على أن الوعد بالمسالمة من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرّة بمصالح البلاد ، واني كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لابتداء هذه الملاحظات لكن من الأسف انه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الاسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فاذا حسن لدى مولاي فيصدر أمره السامي بحضور حضرات النظار أو مساعدة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة في هذا الأمر لئلا نكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة ، والأمر لمن له الأمر^(١) ،

كتاب عرابي إلى يعقوب سامي باشا

ولما تحقق عرابي انخياز الخديو إلى جانب الإنجليز خشي أن يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل إلى جميع المديريات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالأة الإنجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التي تخالف حالة الحرب (١)

وأرسل إلى يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيائته للبلاد وأنه سبب البلايا التي نزلت بها ، ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها إصدار قرار في شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة ، وصلاحيه مثل هذا الوالي عليها ، وختم كتابه بالمشاورة على التجيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك إلى جميع حكام البلاد (٢)

والخطاب هو معالنة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر في شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة أخرى دعوة إلى خلعه

وقد أرسل عرابي تلغرافا آخر في اليوم ذاته إلى يعقوب سامي باشا بأن بعض المراكب الإنجليزية ذهبت إلى سد أبو قير وبصحبته ضابط من طرف الخديو يد لهم على المواقع ، مما يدل على انخيازه إلى جانبهم ، وأرسل تلغرافا آخر إلى محافظ العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو (٣)

وأذاع منشورا أرسله إلى المديريات والدواوين كافة بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته (٤)

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

مجلس إدارة الحكومة

(المجلس العرفي)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما أنه كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الإنجليز ، وأن الانحياز الى جانبهم بعد أن ضربوا الإسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له فى وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين سترد أسماؤهم فيما يلى

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ مايلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم ، وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سميته (مجلس إدارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفي) وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث

الجمعية العمومية وقراراتها

١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفى مساء يوم الإثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمئة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الإسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والأعيان

وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعراقي ، وبين هذا الأخير ووكيل الحربية ، وتداولوا في الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت بوارج الإنجليز في السواحل وجنودهم في الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الأمر وهذا نص القرار (١) :

« في بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كتب حضرة عطفقتو رئيس مجلس النظار ونظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبية على المصالح أن تسير سيراً مديناً وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات مادامت عساكر الإنجليز في مدينة اسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت إرادة سنية من الجناب الخديوي لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الإنجليز وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوابي الذي يعد تحقير المراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الإسكندرية ليس حرباً للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقية الخ ماذكر بالإرادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والإنجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر في الجواب ، ثم قدم عرض حال من مخزنخي مخبز القباري باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد لناظر المومي إليه معلومات عن أعمال عساكر الإنجليز في اسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وأنهم في حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم

إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب في إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة، فبناء على ذلك انعقد في نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات وأمور ضبطية مصر (إبراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة وأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار، وأن يكون انعقاده في نظارة الداخلية يوم الإثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩، وفي الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعاً الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد المداولة

(أولاً) على لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية ما دامت عساكر الإنجليز فى مدينة الإسكندرية ومراكبهم فى مياهها

(ثانياً) على أنه يلزم طلب حضرات النظر إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد

(ثالثاً) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى اسكندرية ويبلغوا حضرات النظر قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار، والشيخ على نايل

والشيخ أحمد كيوة من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة في أول الساعة الحادية عشرة^(١) من النهار المذكور ،

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الأشخاص المذكورة أسماؤهم في القرار ليتألف منهم الوفد المنوط به إبلاغ الوزراء بقرار الجمعية

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التي ناطته بها الجمعية العمومية فسافر أعضاؤه إلى معسكر الجيش في كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعراي ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا إلى الإسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافي ، وفي صبيحة يوم ٢٣ يولييه اجتمعوا بالخدّيو والنظار وأخبروهم بمهمتهم ، ثم بقى على باشا مبارك وأحمد بك السيوفى بالإسكندرية ورجع الباقيون إلى العاصمة وأخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الإنجليز ولا يمكنه الرجوع إلى مصر

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس إدارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يومياً بوزارة الحربية برئاسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ ما يراه لازماً من القرارات ، وقد صارت في يده سلطة الحكم في البلاد ، إذ كان مجلس الوزراء في الإسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شؤون الحكم وإعداد التجهيزات العسكرية ، وكان أعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم : يعقوب سامى باشا وكيل الحربية . حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف . حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . على باشا الروبى وكيل وزارة السودان . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام . محمد رؤوف باشا حكمدار السودان سابقاً . إسماعيل حقي باشا أبو جبل رئيس مجلس الأحكام

(١) بالحساب العربى — قبل الغروب ساعة

سابقا . إسماعيل باشا محمد مفتش عموم الأشغال . أحمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء على باشا فهمى . اللواء محمد رضا باشا . اللواء خالد باشا . اللواء حسن مظهر باشا . إبراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق . أحمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل . إبراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) أحمد بك رفعت مدير المطبوعات . الميرالاي على بك يوسف . الميرالاي أحمد بك فرج . الميرالاي حسين بك رأفت . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . الميرالاي محمد بك بهجت . أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . الميرالاي أحمد بك نير . الميرالاي عبد الرحمن بك حسن (١)

ومهمة هذا المجلس إدارة شؤون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد ، وكان اجتماعه فى الغالب ليلا

ومن قراراته الهامة أنه قرر فى يوم ٢١ يولييه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك الباز باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفوية الصادرة من القطر المصرى إلى الخارج ومن الخارج إلى مصر أو الأخبار المبهمة العبارة ماعدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التى تصدر من وزارة الحربية أو ترد إليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الأخبار الصادرة من الأقطار المصرية كافة أو الواردة إليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفات لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفى التلغراف بعدم إذاعة أخبار تختص بالحركة أو غيرها ومنع دخول الأجانب بمكاتب التلغراف وأن من يحصل منه إهمال من موظفى التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى

وأصدر قراراً آخر فى ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو أية نشرة

تتعلق بالأحوال الحاضرة إلا بعد إقرار المجلس عليها ، أو بعبارة أخرى قرر الرقابة على الصحف

وقرر يوم ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم الترخيص لأحد بالسفر من القطر المصرى إلى الخارج مادامت حالة الحرب قائمة (١)

وأصدر عدة قرارات بإجراء بعض التنقلات الإدارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين إبراهيم بك زكى مدير الشرقية وأمورا للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديراً للشرقية ، ومراد أفندى السعوى من أعيان مديرية الجيزة مديراً لبنى سويف ، وقرر أيضاً عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة فى إخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير المنيا . وإبراهيم باشا أدهم مدير الغربية . وإبراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة . وعثمان باشا غالب مدير أسيوط . وحسن بك فهمى مدير المنوفية . وقد سجن إبراهيم بك توفيق بأمر المجلس العرفى ولم يفرج عنه إلا بعد هزيمة العرابيين

وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان النيل وجوب التأكد والتشديد من وزارتي الداخلية والأشغال على رجالها ببذل الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بأنه إذا حصل أى قطع فى أى جسر ، فيجرى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون لديوان الجهادية للاحالة محاكمتهم على المجلس الحربى (٢) ،

وبالجملة فإن المجلس قد اضطلع بأعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الأوقات العصيبة

عزل عرابى من وزارة الحرية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمراً فى ٢٠ يولييه

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابي من وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه . وبنى أمر العزل على مخالفة عرابي لأوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفاً لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر في كتاب هذا نصه :

« إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحباً العساكر وإخلاء ثغر اسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم باسكندرية واستمراركم في التجهيزات الحربية وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عز لكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليسكون معلوماً (١) »

وأذاع الخديو في الوقت نفسه منشوراً أعلق في شوارع الإسكندرية فصل فيه الأسباب التي دعت إلى عزل عرابي من منصبه والواردة إجمالاً في الأمر السابق ، وأخذ فيه على عرابي إخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الإسكندرية وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الأمن

قال « ولولم يتحقق لدينا أن نية الإنجليز والفرنسيين (كذا) ليست نية استيلاء بل نية إصلاح أو كان عندنا أدنى شبهة في ذلك لسكننا أول من يقوم بالمدافعة بأرواحنا وأموالنا إلى أن يقضى الله أمرأ كان مفعولاً (٢) » ثم حذر الأمة في منشور من الإنضمام إلى عرابي ودعاها إلى الامتثال للأوامر الخديوية

وأذاع الخديو منشوراً آخر بهذا المعنى وجهه إلى أهالي القطر المصري كافة دعاهم فيه إلى الانضمام تحت لوائهم ومناصرة الجيش الإنجليزي والامتناع عن معاونة العرابيين (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

مساعى على مبارك باشا فى التوفيق وجبوطها

وقد بدا لعلى مبارك باشا أن يسعى فى إصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى ، فبقى بالاسكندرية وأبرق إلى عرابى بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة مما ينتدبهم عرابى من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض الذوات للنظر فى الأحوال الحاضرة بقصد الوصول إلى نتيجة ترضى الجميع (١) ، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك إلى عرابى الذى بعث به إليه فى كفر الدوار

وكان على باشا مبارك يميل إلى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار (٢)

وفهم عرابى من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانخيازه إلى جانب الخديو ، فرفض هذا الاقتراح وأرسل إليه تلغرافا بذلك مسوغا رفضه بأن لاق له فى تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية (٣) ، وأذاع منشورا أرسله إلى المديريات والدواوين كافة بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته ختمه بقوله : « وهانحن بجيشنا المظفر المنصور فى مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا فى حياة بلادنا وحفظها من الأعداء لا يردنا عن ذلك إلا الظفر والنصر أو ارتحال العدو من مياه اسكندرية بأساطيله ورجاله ، وإلا فانتنا نقابل القوة بمثلها ولا نسلم البلاد لأحد وفيها ذوروح يتنفس ، والله يؤيد بنصره من يشاء (٤) »

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٦

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

قرار الجمعية العمومية

بقاء عرابي في منصبه — ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢

كان عرابي مرابطاً في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكثر له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الإنجليز ، وأرسل إلى يعقوب سامي باشا يدعوه إلى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل ، فقرر المجلس العر في دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ — ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ (١) ، وهذه هي المرة الثانية لاجتماعها ، وكانت المرة الأولى يوم ١٧ يولييه كما تقدم بيانه ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون في المرة الثانية أكثر عدداً من المرة الأولى إذ حضره نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريق الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديرية وكبار الأعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو والمنشورات التي أصدرها عرابي ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بنساء على أمر حسين باشا الدرمللي وكيل الداخلية (٢) ، وألقى على باشا الروبي خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانحيازهم إلى الجيش المحارب لبلاده ، وتداول الأعضاء في الموقف الحربى وفيما يحب عمله ، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابي ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامي باشا وكيل الحرية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية »

(١) اعتمدنا في بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٣٠ ، وهو

يختلف عن الوارد في الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) استجواب يعقوب سامي باشا — مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦

ورأى لزوم بقاءه فى الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر إلى من جنباه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه ، هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا ، فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، وهذا نص القرار (١) :

« بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولاً وآخرأ وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابى وتلاوة منشورات عرابى باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديو فى الإسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر فى الإسكندرية والمراكب الانجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعاً فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى إسكندرية كائنه ما كانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتبار العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات ،

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الأمير ابراهيم باشا ابن الأمير أحمد باشا . الأمير كامل باشا فاضل (١) ابن الأمير مصطفى فاضل . الأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا . الشيخ محمد الانبائى شيخ الجامع الأزهر . مفتى السادة الحنفية . الشيخ حسن العدوى من علماء الأزهر . مفتى المالكية . مفتى الحنبلية . الشيخ عبدالحادى الاييارى من علماء الأزهر .

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) ابن عم الخديو توفيق باشا

عبدالرحمن نافذ أفندي قاضي قضاة مصر . الشيخ محمد الأشموني من علماء الأزهر . الشيخ خليل العزاوي من علماء الأهر . الشيخ عبدالقادر الرافعي عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبدالقادر الدلباشاني عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبدالله درستاوي . مفتي ضبطية مصر وأعضاء مجلس المشيخة . مفتي الأوقاف . الشيخ مسعود النابلسي من علماء الأزهر . الشيخ محمد القلهاوي من علماء الأزهر . الشيخ زين المرصفي من علماء الأزهر . الشيخ حسين المرصفي من علماء الأزهر . حسين باشا الدرهملي وكيل الداخلية . علي باشا الروبي وكيل نظارة الأقاليم السودانية . يعقوب باشا سامي وكيل الجهادية . بطرس باشا غالي وكيل الحقانية . عريان بك تادرس باشكاتب المسالية . إسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة (الأشغال) . وكيل المعارف علي بك فهمي . عباس يكن باشا . حسين باشا فهمي وكيل الأوقاف . أحمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية . أحمد بك شكري وكيل الدائرة السنية . أحمد بك رفعت مدير المطبوعات . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . محمود بك فهمي باشكاتب الداخلية . محمود باشا سامي البارودي رئيس مجلس النظار السابق . عبد اللطيف باشا . اللواء علي فهمي باشا . سعد بك ميخائيل بديوان المسالية . محمد رضا باشا لواء السوارى . إبراهيم بك فوزي محافظ مصر ، مصطفى صديق باشا . محمد مرعشلي باشا . مصطفى عكوش باشا . علي بك يوسف أمير الای . إبراهيم سامي باشا مأمور عتق الرقيق بمصر . يعقوب صبرى باشا عضو مجلس الأحكام . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام . إبراهيم خليل باشا عضو مجلس الأحكام . محمود حمدي باشا عضو مجلس الأحكام . محمد توفيق باشا عضو مجلس الأحكام . عبد الحميد بك عضو مجلس الأحكام . محمد باشا عاصم رئيس مجلس استئناف مصر . محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر . علي باشا شريف . إبراهيم بك حمدي أمين بيت المال . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء خالد باشا . محمود بك خليل كاتب عربى المعية . الميرالای أحمد بك فرج . الميرالای حسن بك جاد . الميرالای أحمد بك فير . حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية . حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة البلدية بمصر . الميرالای حسن بك رأفت . الميرالای محمد بك بهجت . عثمان باشا فهمي عضو مجلس الأحكام .

نسيم بك ناظر قلم إدارة حسابات المالية . محمد رشيد بك ناظر قلم تركى المعية . عثمان بك صبرى بالمعية . مصطفى بك محب . أحمد بك ذهنى ناظر الجبهه خانة سابقا . أحمد باشا وكيل دائرة الخلية السابق . الشيخ أحمد الخشاب قاضى مديرية الجيزة . محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة . عبد الرحمن السويسى مفتى الجيزة . مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر . يوسف بك محمد رئيس قلم عربى بالمعية . على بك حافظ مترجم المعية السنينة رئيس مشتروات الأشغال . شافعى بك مفتش الملاحات . نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا . إبراهيم بك حيدر معاون بالمالية . أحمد نصر مدير المباحث بالأشغال . باشا كاتب الأشغال . المير الاى محمد بك عبيد . المير الاى عبد القادر عبد الصمد . وكيل روزنامجة . مير رئيس تحريرات المالية . مير رئيس قلم الأملاك بالمالية . محمد فوزى باشا . عثمان باشا فوزى مدير دائرة الأميرة زينب هانم حلیم . أحمد صادق باشا . محمد حافظ باشا . محرم بك . عبد الله فكرى باشا . ناظر مدرسة المهندسخانة ناظر مطبعة بولاق . حسن باشا سرى . على باشا حسيب . مفتش صحة مصر . الشيخ أبو العلا الخلفاوى من علماء الأزهر . الشيخ سليم عمر القلعاوى من علماء الأزهر . أحمد بك السبكى ناظر قلم موريات النافعة . مدير قلم مبانى النافعة (الأشغال) روزنامجى مصر . مرخص الأرمن الكاثوليك . مأمور لإدارة وردان . مورمرخص الأرمن . وكيل الأقباط الكاثوليك . حاخام باشا الإسرائيليين . بطريرك الأقباط . السيد محمد السادات . السيد عبد الخالق السادات . السيد عبد الباقي البكرى نقيب الأشراف . حسن باشا حلى . حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندرية سابقاً . محمد بك حمدى مأمور تفتيش بالداخلية . على صادق باشا . محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا . وكيل بطريكة خانة الموارد . وكيل بطريكة خانة الروم الكاثوليك . وكيل بطريكة خانة الروم الأرثوذكس . حسين باشا يكن . إبراهيم باشا فريق السوارى سابقا . شفيق بك منصور . سرهنك بك . إسماعيل باشا أبو جبل . أحمد باشا حسنين قومندان وابورات النيل . محمد بك فوزى باستبالية مصر . مصطفى بك الهجين سرتجار مصر . اسكندر بك فهمى مأمور لإدارة السكة الحديد . أحمد بك صقر باشا كاتب السكة

الحديد . محمد باشا سعيد . أرسلان باشا . محمد بك عاصم . إسماعيل بك يكن . إبراهيم باشا يكن . السيد أحمد الحسيني . محمد الزرو . أحمد الأرنؤطي . يوسف جمجوم . السيد ابراهيم وفا . ابراهيم محمد المنذله . السيد حسن موسى العقاد . سليمان بك العيسوي . محمد بك السيوفي . محمد أمين التاجر . السيد حسن البارودي التاجر . الشيخ حسن الصم التاجر . الحاج محمد يس التاجر . الحاج محمد الخلو تاجر . السيد عبد السلام العبناني تاجر . مصطفى صدق بك . الحاج محمد الحبابي تاجر . الشيخ عثمان مدوخ من علماء الأزهر . محمد بك الطوير تاجر . السيد حسن يوسف الحصاني تاجر . السيد سليم البراد تاجر . الحاج دسوقي السكتنخلى تاجر . السيد عبده البابلي الجواهر جى . السيد ابراهيم خليل الديواني تاجر ، مصطفى سنورى تاجر . عبد الحى جمجوم تاجر . يوسف جمجوم تاجر . ابراهيم محمد المقدم تاجر . السيد محمد الفكهاني تاجر . السيد يوسف الفقى تاجر . مصطفى المليجي تاجر . الشيخ ابراهيم خليل تاجر . الشيخ محمد ابو جبل تاجر . السيد رضوان القرني . أمين أفندى أبوزيد تاجر . الحاج حسن العويسى . ابراهيم أفندى سلمان . عبد الرحيم أفندى شيخ تجار ساحل بولاق . عفيفي صالح الحريري . الحاج أبو الروس تاجر . أحمد طرطور تاجر ، يونس على تاجر بالساحل . سليمان شعبان تاجر . درويش بركات تاجر . ابراهيم أحمد الحصرى . السيد على المغربي . السيد أحمد المغربي . السيد أمين المغربي . الحاج خليل خضر من عمد الشرقية . محمد أفندى حجازى من عمد الشرقية . خليل أفندى مشهور من عمد الشرقية . عامر أفندى نصير من عمد الشرقية . مدير الشرقية . على الحبشى شيخ تجار الغورية . محمد خليل . حسن أحمد مدكور . محمد أحمد تاجر . محمد عفيفي التاجر . مدير القليوبية . حسن أبو جازيه من عمد المنوفية . ابراهيم حبيب من عمد المنوفية . عبد الهادى من عمد المنوفية . سليمان عامر من عمد المنوفية . على بك الجزار من عمد المنوفية . أحمد بك مصطفى من عمد المنوفية . مدير المنوفية . جاد يوسف من عمد الشرقية . محبوب الخوت من عمد الشرقية . محمد أفندى دبوس من عمد البحيرة . بسيوني أفندى أبو الفضل من عمد البحيرة . الشيخ أحمد محمود من عمد البحيرة . مدير البحيرة . على أفندى العمرى من عمد القليوبية . قاسم منصور

من عمد القليوبية . مصطفى أفندى علام من عمد القليوبية . ابراهيم حلاوة من عمد القليوبية . حسن بك حجاج من عمد القليوبية . الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية . الشيخ ابراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية . الشيخ عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية . زهران سلطان من عمد الدقهلية . محمد أفندى الهبى من عمد الدقهلية . الشيخ محمد الاتربى من عمد الدقهلية . مدير الدقهلية . مصطفى أفندى عمار من عمد البحيرة . الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية . محمد يوسف الجيار من عمد الغربية . محمد بك حموده من عمد الغربية . مدير الغربية . مصطفى بك المجدلى اجزاجى . الدكتور درى بك . السيد أحمد بك خليل أحد رجال النافعة . الدكتور محمد بك بدر . زايد أفندى من عمد بنى سويف . سويدان أغا حبشى من عمد بنى سويف . سيف النصر مصطفى من عمد بنى سويف . محمد العريف من عمد بنى سويف . مدير بنى سويف . مأمور عمليات غربية . الشيخ أحمد الصباحى من عمد الغربية . محمد أفندى الجندى من عمد الجيزة . بشر السعوى من عمد الجيزة . محمد أفندى غراب من عمد الجيزة . مدير الجيزة السيد مصطفى من عمد الفيوم . على الهوارى من عمد الفيوم . خليفه طنطاوى من عمد الفيوم . السيد مؤمن من عمد الفيوم . مدير الفيوم . بدنى أفندى الشريعى من عمد المنيا . موسى على من عمد المنيا . مدير المنيا . فريخ رميح من عمد أسيوط . على عبد الرحمن من عمد أسيوط . محمد السيد من عمد أسيوط . حنا جرجس من عمد أسيوط . مدير أسيوط . رزق عكاشه من عمد الجيزة . الشيخ أمين أبو يوسف من دمياط . يوسف باشا شهدى أمين النزل الحربية . محمد أفندى جلال من عمد المنيا . حسن أفندى على من عمد المنيا . محمد أفندى عطية من عمد المنيا (١)

انضمام الأمة إلى عرابى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابى فى الأمة ولا حفلت به ، بل أيدت عرابى وانضمت إلى جانبه لأنها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الإسكندرية بعد احتلال

الإنجليز إياها مناصرة لهم وتواطؤا معهم ، فلا غرو أن عدت عرابي وجيشه المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الإنجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الأمة في فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها أنها تتعلق بالاستقلال وتمجده ، وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف الأمة ومحبتها وكيف نال عرابي ثقتها وتأيدها مابق على عهده في الدفاع عنها ، وقد أطلق على عرابي في ذلك الحين لقب (حامي حى الديار المصرية)

الانجليز في الإسكندرية

أصبح الانجليز بعد احتلالهم الإسكندرية وانضمام الخديو إلى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى إدارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الأسطول ، فأخذ الانجليز يجتهدون في إقرار النظام في المدينة فبشوا الحراس والخبراء في أنحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها إذ هاجروا منها كما تقدم بيانه

وأذن السير شارل برسفورد لسكان الإسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا . وحتم على الأشخاص الذين يخرجون ليلا إلى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم وإلا فيقبض عليهم ويسجنون وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز إلى أعمالها وأمكنها في مدى عشرة أيام أن تستأنف إنارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يولييه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها

الحالة في المدينة

وبذلت قوات البوليس جهداً كبيراً فى حمل جثث القتلى من الشوارع والأزقة وإزالة الأنقاض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها ، وهدم الأماكن المتداعية إلى السقوط ، وأقيمت بعض المباني الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على) للبيت بها أو لاتخاذها دكاكين للتجارة أو مطاعم

ونقصت كمية المياه العذبة في الإسكندرية إذ أقام العراييون سداً على ترعة
المحمودية عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين
كنج عثمان والإسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجاً فضلاً عن أنه صار مع مضي
الزمن ماء أسناً لعدم إمداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات
الأوروبية فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصحاريح الموجودة
من قبل بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع تذاكر مخصوصة تعطى
للراغبين فيها

الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك

في الحرب العراقية

عسكر عراقي بجيشه في كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعه ، وأخذت طلائع العراقيين تناوش الانجليز في ضواحي الإسكندرية ، ولم يكن الجيش الانجليزي قد أمن على مركزه في الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العراقيون بعد أن يلبوا شعهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مدخلها

وكانت طلائع المصريين ترابط في الرمل وتستعد لمناوشة الأعداء ، واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع في الإسكندرية وينتظرون وصول الأمداد ، وفي ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الإسكندرية الجنرال أليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطاني في المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلي ، وكان عدد الجيش البريطاني في الإسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الأسطول) ، ثم جاءهم عدد آخر من ١١٠٨ مقاتلا من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الانجليز الرمل في ٢٣ يوليه (١) ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا في أواخر يوليه قاصداً مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا في ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلي Sir Garnet Wolsley قائداً عاما لجيش الحملة على مصر ، ولم يصل إلى الاسكندرية إلا في منتصف أغسطس



خريطة الميدان الغربي في الحرب العراية

بين الإسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة أن لا يتخذ الانجليز قناة السويس مبدأنا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراماً لحيدة القناة ، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لا يرعون للقناة حرمة كما لم يرعوا حرمة المعاهدات في ضربهم الإسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الإسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق إلى القاهرة ، قال الكولونل سبتان Septans في هذا الصدد إن وزارة الحربية الإنجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الإسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الإسماعيلية ^(١) ، وأخذت تدرس الوسائل

(١) الكولونل سبتان Septans - الحملات الإنجليزية في أفريقية ص ٢٧٨

لتحقيق هذا المشروع^(١) ، وان الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك إمداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيلية إلى القاهرة^(٢) ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة الحربية للأسباب الآتية :

أولاً — ان الاسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس ، وهى المسكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط ومن الهند
ثانياً — ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين أن الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر
ثالثاً — ان فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها

رابعاً — ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترعرع والجسور ما يمكن اتخاذها معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن إمكان قطع الجسور وتغريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الأعداء ، يضاف إلى ذلك أنه إذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة

خامساً — ان الزحف من الاسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى^(٣)

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى أفريقيا ص ٢٨٨

(٢) الكولونل موريس Mourice التاريخ الحربى للحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥

(٣) الكولونل سبتان — المرجع السابق ص ٢٨١

خطة العربانيين في القتال

عين عرابي محمود باشا فهمي رئيساً لأركان حرب الجيش المصري عقب ضرب الإسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت بإحكام لصدت تقدم الإنجليز وأنقذت مصر من غاراتهم ، وكان محمود فهمي من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول في كفر الدوار . والثاني في رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس . والرابع في دمياط ، والخامس في الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار في بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بور سعيد والاسماعيلية والسويس ، وسد قناة السويس ذاتها لمنع الإنجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية

ولو سدت قناة السويس في بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الإنجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ، واستحال عليها الوصول إلى الاسماعيلية من طريق القناة . وفي هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلي إلى المغامرة بجيشه في الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترعة والجسور زحفه وخاصة في أيام الفيضان (أغسطس - سبتمبر) ، ولكن عرابي لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمي وخشى عواقبها ، وظن أن الإنجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل في إخفاق خطة الدفاع التي وضعها محمود فهمي ، قال المسيو بيوفيس في هذا الصدد : « إن حظ إنجلترا ومهارة سياسيتها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لابد منه خوفاً من إثارة أوروبا ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصوناً ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة في بلادهم ،^(١)

واكتفى عرابي بإقامة معسكر في التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلو متراً من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومتر من القاهرة حشد فيه جزءاً من الجيش ، ولكنه

(١) بيوفيس — الفرنسيون والإنجليز في مصر ص ٢٤٠

وزع معظم قواته في كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين في دمياط بقيادة عبد العال حلبي ، ورابط في رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت في كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية في قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيراً كافياً لعراقي بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عراقي جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمي في سدها

حركات الانجليز في قناة السويس

بكر الانجليز في خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميداناً للحركات العدائية ، وتدل الظروف والملايسات على أنهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الإسكندرية ، فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجري في طابية (الجليل) على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد (انظر الخريطة ص ٤٠٠) ، وأصدرت الحكومة البريطانية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماتها إلى الأميرال سيمور باحتلال بور سعيد والاسماعيلية ، وفي ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة السكبن فتزورى Fitzory القناة عند بور سعيد وألقت مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية ، ولم يكذب على دخولها القناة يومان حتى وصل الأميرال هويت Hewet إلى السويس والأميرال هوبكنس Hopkins إلى بور سعيد ، واستقر كل منهما في موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة

وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت تتم عما اعتزمه الانجليز في بدايه القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عراقي مع ذلك ظل غافلاً عن هذه النية

احتلال السويس — ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الأميرال هويت Hewet إلى السويس في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بقود أسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ إلى إعلان ولائه للخديو ، فأذن ثم غادر

المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة ، وفي ٢ أغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا
تسكناتها التي أخلاها العراييون دون أية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الحديو ،
وقد أهمل عرابي هذه الناحية إهمالا كبيرا ، مع أن السويس من مواقع مصر
الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد في حرمة قناة السويس بحجة أن القناة إنما تبتدىء
من (بور توفيق) ضاحية السويس (والتي لا تبعد عنها إلا بثلاثة كيلو مترات) ،
وكان احتلال السويس نذيراً آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ،
وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها

وقائع الميدان الغربي

نقصد بالميدان الغربي ما بين الإسكندرية وكفر الدوار ، تميزا له عن الميدان
الشرقي من الإسماعيلية إلى التل الكبير

معسكر كفر الدوار

وجه عرابي كل عنايته إلى تحصين مواقعه في الميدان الغربي (وأهمل الميدان
الشرقي إهمالا تاما لما كان السبب الأكبر في الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة
في مواقع الدفاع مما يلي الرمل جنوبا إلى كفر الدوار بين بحيرة أبوقير وملاحه مربوط
(انظر الخريطة ص ٣٩٨) ، وقد وضع محمود باشا فمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاي
محمد بك شكري ، وهو من أ كفاء ضباط أركان حرب الجيش المصري ، فكانت مؤلفة
من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات ، وأمام
كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ،
وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا ، قال عرابي في هذا الصدد : « إن
الاستحكامات في كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد إلى كفر الدوار وأنشأوا
في كفر الدوار استحكاما من ترعه المحمودية إلى الملاحه وحفر واخذ قاعرضه أربعة
أمتار ، وجعل خط الدفاع في المقدمة عند عزبة خورشيد على طول الخط من المحمودية
إلى الملاحه ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت
فيها مدافع كروب ، وكذلك التلال الكائنة بين المحمودية وسد أبوقير ، قال وقد

تم إجراء هذه الأعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة الحربيين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الأهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية،^(١) وكانت بحيرة أبو قير وملاحة مربوط جنساحى خطوط الدفاع، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقاوم الانجليز مدة خمسة أسابيع كان فى خلالها يرد هجماتهم ويطاردتهم حتى الإسكندرية، وقد صد محمود باشا فهمى ترعة المحمودية كما تقدم بيانها (ص ٢٩٦) ومنع المياه العذبة عن الإسكندرية وركب المدافع على السد ليكون فى مأمن من الهجوم

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان، فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى أحمد أفندى البيار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان، وصدوهم عن التقدم، ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم إلى التقهقر إذ ولوا الأدبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفاً^(٢)

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة إن الجنرال أليزون Alison كان يقود الانجليز فيها وأن عددهم ألفا مقاتل وأن الجنرال أليزون كان لا يفتأ يناوش العرايين حول الإسكندرية كل يوم لى يوهمهم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الإسكندرية قاعدة للزحف، فى حين أن خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق^(٣)

(١) مذكرات عربى المخطوطة ص ٣٢٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠٨ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٣) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٨٥



واقعة الرمل — ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢)

واقعة عزبة خورشيد

٧ أغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الإنجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، إذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعاً مجيداً . إذ انبرى للميسرة البكباشى محروس أفندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسناً ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد أفندى فوده ومعه أورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاءه المدد يقوده أحمد بك عفت قائم مقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان أفندى تعيلب والبكباشى رزق الله أفندى حجازى ، ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه أحمد بك (٢٦)

عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام القتال في هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين في هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد ، وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين (١)

منشور الخديو إلى المصريين

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشورا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابي وأظهره بمظهر الثائر العاصي لأوامره ونسب إليه تبعة الحوادث التي وقعت في الإسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز إليه بالعقاب (٢)

تهنئة الخديو للانجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا إلى أركان حرب الجيش الانجليزى يهنئه بانتصاره في الواقعتين السابقتين

وصول المدد إلى الانجليز

وبعد وقوع معركة ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الأمداد إلى الانجليز في الاسكندرية آتية من مالطة وقبرص وجبل طارق وانجلترا فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ في المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسيكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطاني قبيل معركة التل

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

السكبير ٥٠٦٠٠ مقاتل (١) ، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارت ولسلي Sir Garnet Wolseley ، وقلد الجنرال السير جون ايداي John Adye رئاسة أركان الحرب ، وكان الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الألاى الأول فيها (الأى الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا ، والألاى الثانى الجنرال جراهام ، والأخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت إمرته ألاى الجنرال اليزون Alison وألاى الجنرال اشورنهام Ashburnham ، وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة ، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩٠٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، و ٣٥٠٠ بابو قير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط (٢) ، وقد انضم إلى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه إن وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية ، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى بأ كمله لم يسكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندى نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أ كماً للقتال (٣)

-
- (١) إحصاء المستر شلدرس وزير الحرية البريطانية — بيوفيس ص ٢٧٦
 (٢) إحصاء جون نينيه الذى كان مرافقا للجيش المصرى بكفر الدوار فى كتابه (عربى باشا) ص ٢١٧ وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥)
 (٣) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧

ويقول جون نينيه إن الصحف الانجليزية كانت تبالغ في عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وتبلغه إلى ٤٧.٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير فالإحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفى الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش إلى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن ١١.٣٠٠ جندى (عدا الجنود المربطة فى السودان) ثم زيد نظرياً فى سنة ١٨٨٢ إلى ١٧.٧٠٠ ، اسكن عدده الحقيقى كان أقل من ذلك بكثير (١)

ويقول عرابى فى مذكراته ان الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفاً من ثمانية ألایات من المشاة وثلاثة ألایات من الفرسان وآلایین من الطوبجية البرية وثلاثة ألایات من طوبجية السواحل (المنوطة بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك فى حالة استكمال الفرق والآلایات ٣٦.٠٠٠ (٢) ، وهو إحصاء نظرى لا يمكن التعويل عليه لأن المعروف أن الفرق والآلایات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمى كما يتبين ذلك من إحصاء حامية حصون الإسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٢٤٢) ، والظاهر أن عرابى كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفى خلال محاكمته إلى المبالغة فى عدد الجيش المصرى لكي يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلاً على رغبته فى حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال ، وقال عرابى فى مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل للبارود وآخر فى بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت فى طره ولكنها لم تسكمل قبل نشوب الحرب

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الانجليزى كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصرى ، وهذا وحده كان نذيراً بسوء العاقبة

(٢) يوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٨

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسي قائداً لخطوط الدفاع في الشرق ، وخورشد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبي على مريوط ، وعبد العال باشا حلبي على دمياط ، ومحمود سامي باشا البارودي قائداً لمواقع الصالحية ، وطلبه باشا عصمت قائداً لفرقة كفر الدوار تحت إمرة عرابي

منشور عرابي بتجنيد ٢٥ ألفاً من الخفراء

اعتزم عرابي زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل إلى هذه الزيادة تجنيد الخفراء في سائر المديرية لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشوراً في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفاً يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم في المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديرية كافة ، وأرسل إلى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ويبين حاجة الدفاع إلى ذلك (١)

ولا شك في أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافي لجندت هذا العدد وأكثر منه ، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد خمسة والعشرين ألفاً ولا غيرهم ، ويقول نيتيه انه كان يمكن لعرابي بعد ثمانية أو عشرة أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفاً ، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤاً في الإدارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل (٢)

التنوع وجمع الأموال والإعانات

يقول عرابي في مذكراته انه لما شبت الحرب لم يكن في خزينة الحكومة مال ما لأن السير كلفن المراقب المالي الانجليزي أخذ الأموال الموجودة في خزنة المالية وأنزلها بالأسطول الانجليزي ، قبل إعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) جون نيتيه - عرابي باشا ص ٢٢٠

بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالإسكندرية^(١) فأرسل عرابي إلى المديرين يدعوهم إلى جميع الأموال والإعانات من مديرياتهم للجيش ، وحرر من المجلس العرفي للمديريات بتحصيل الأموال من الأهالي بنسبة عشرة قروش عن كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من ضرائب الأتليان التي تستحق عليهم في المستقبل

وتطوع الكثيرون في الجيش جنوداً مقاتلين يجودون بأرواحهم في سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع في القاهرة والأقاليم عقب ضرب الإسكندرية

والحق أن الأهلين قد تطوعوا لإمداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومؤونه وميرة وخيول ومواشي ، وجادوا بكل مافي مقدورهم معتقدين بحق أن هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين

قال نبيه في هذا الصدد : في كل يوم كانت ترد إلى معسكر الجيش في كفر الدوار إعانات الأهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفاكهة والخيول والمواشي ، وقد أبدى أعيان الوجه البحري والوجه القبلي أريحية كبيرة في التبرع للجيش وفي مقدمتهم أحمد بك (باشا) المنشاوي زعيم طنطا الوطني الذي أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود في فتن ١٣ و ١٤ يولييه (٢) ، وقد ظهر الأهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولو قام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة في البلاد

وقد خص عرابي بالذكر موسى بك مزار في مذكراته إذ تبرع بألف وثلثمائة ثوب بفتة وثلثين عجل بقر ، وتبرعت والدته الخديو إسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوي

(١) مذكرات عرابي المخطوطة — ص ٣٣٤

(٢) جون نبيه — عرابي باشا ص ٢١٦

وحرم رياض باشا ، وكثير من الذوات والسيدات ، فضلا عن الأقصة والأربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الأهل من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه ومن قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه (١)

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى أن لا يقوى الانجليز على كسر العراقيين فيتخرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشوراً كرر فيه عصيان عرابي وخروجه على الخديو ، وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتنب العصيان (٢)

واستعان الخديو أيضاً ببعض المقربين إليه في كتابة منشورات إلى المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابي وتحذيرهم تأييده ومناصرته ، وكان أبرزهم في هذا الميدان الشيخ حمزه فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملائها بالطعن في العراقيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحي باشا وأديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثماني ففشروا المقالات والقصائد قدحا في عرابي وأنصاره (٣)

خطب العراقيين ومنشوراتهم

واستخدم العراقيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد لحض المصريين على تأييد عرابي ومناصرته في جهاده والتهوين من أمر الانجليز وحربهم (٤)

حضور الجنرال ولسلي

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر إلى الجنرال السير

(١) مذكرات عرابي المخطوطة .. ص ٣٣٥

(٢) و (٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥

(٤) » » » ص ١٩٤

جارت ولسلى Sir Garnet Wolseley أحد القواد الأارلنديين فى الجيش البريطانى ،
فوصل الإسكندرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة ،
ولا بمن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه
انه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ،
وكان لم يزل برتبة قائممقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما
انتهت بهزيمة العرايين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت عليه ألقاب الشرف
والتكريم ، فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كيرو (القاهرة) ورتبة جنرال
وغير ذلك من علامات التقدير ، على أنه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة
على قوات المهدي فى دنقله ، فانتهت بإخفاقها ومقتل غردون باشا ، وتولى سنة
١٩٠٣ قيادة الجيش الانجليزى فى حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة والخسران .
وعدته حكومته مسئولاً عن النكبة التى حلت بالجيش الانجليزى ، فأنتحه عن قيادته
وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش
الانجليزى وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافييين
للظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى أضعف قوة الدفاع عنها ، فانسل الانجليز
فى أرض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) الذى نزل الاسكندرية
سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى أراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران (١)

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكذب يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

بأمر الحضرة الخديوية

إعلان للمصريين

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها
تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ،
وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها



الجنرال ولسلي قائد جيش الحملة البريطانية في مصر سنة ١٨٨٢

وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وإنسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم ، والأشياء التي تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الأهالي لتقديم ذلك ، وإن الجنرال قائد الجيوش يسر جداً من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذي هو ضد الحضرة الحديدية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية »

الإسكندرية في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

الامضاء : جارت ولسلي قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر المصرى^(١)

تجدد القتال

بين الإسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الإسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الإسكندرية كما تقدم بيانه، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلي

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الأزرق عن مصر

سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ ص ٣

معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية ، فلما وصلت القطارات إلى مقدمة الجيش المصرى أطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك إيذانا بيده القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدّهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبدالغفار والقائم مقام احمد بك عفت والقائم مقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية وانتهت المعركة بارتداد الانجليز إلى الاسكندرية (١)

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلى هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى (٢)

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرايين لأن الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار

مذشور جديد من الخديو إلى المصريين

وما قىء الخديو يصدر المنشورات إلى الأمة بتحذيرها من الانضمام إلى عرابى ، فاصدر بعد وقائع كفر الدوار منشورا جديدا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الانجليز

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠

وعدم نائبين عنه في محاربة العصاة ، ودعا المصريين إلى معاونتهم ومساعدتهم في مهمتهم^(١)

وأصدر أمرا بتاريخ ٢٢ أغسطس إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى بإطاعه الجنرال ولسلى هذا الخواه :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها السير جارنت ولسلى هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها ، فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى ، وقد أصدرنا أمرا هذا اليكم للعمل بمقتضاه ،^(٢)

المعارك فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس

إحجام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى بأدر عند ما نشبت الحرب إلى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه إلى الإسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل ، فكان إحجامه وبالا على مصر ، وقد لعب المسيو فردينان دلسبس فى هذه المسألة دور الخداع والتغريب لى يفوت على العرابيين سد القناة

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤

(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة فى الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩ . والصيغة العربية فى مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الأول ص ١٨٧

فقد عقد عرابي مجلسا عسكريا في أواخر يولييه للنظر في أمر القناة ، فأجمع رأي المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزي اجتيازها والوصول إلى الشاطئ الغربي منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل إلى عرابي في أن يمتنع عن قطع القناة ، وأكده كذبا في تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » ، فانخدع عرابي بهذا التلغراف رغم تحذير إخوانه اياه ونصحهم له أن لا يصغى إلى نصيحة دلسبس إذ ليس في امكانه أن يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق في نصحه ، وإنما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولوضيحت في سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية إلى بور سعيد لاحتلال القناة فأرسل إلى عرابي تلغرافا آخر يقول فيه : « لاتعمل عملا ما لسد قناتي ، فإني هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية إذ لا ينزل جندي انجليزي واحد الا ويصاحبه جندي فرنسي ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابي في سد القناة . ومع ذلك كان أمره في هذا الصدد منطويا على التردد والإبهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد التريعة الخلوقة عن السويس وإذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حرية داخلية أبيع لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتك مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا » ، ولم يكده يصل هذا الأمر المهم إلى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابي إلى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لأن الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم في مؤتمر الأستانة منذ ابتداء القتال بضرهم الاسكندرية ثم احتلالهم إياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة في قتالهم ، أما اعتماد عرابي على وعود دلسبس في حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابي في ساعة الخطر التردد والإحجام ، فكان خطأه في مسألة القناة العامل الأكبر إن لم يكن العامل الوحيد لا انتصار الانجليز في معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابي القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع

الانجليز بالزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولا اضطروا إلى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافي لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فاتت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فاجتازته السفن الانجليزية مقلة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة إلى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عراب في ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها في حين الإمكان بعد أن احتلتها الانجليز ، فعراي يَحْتَمِل من هذه الناحية تبعة هائلة في هزيمة الجيش المصرى ، وفي ذلك يقول صديقه وصديق العرايين جون نينيه : « إن بساطة عراي جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهممة في الدفاع عن الإسكندرية وتحصين خطوط الدفاع في كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز . قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة إذ استمع إلى النصائح الكاذبة التي خدعه بها المسيو فردينان دلسبس حين زعم أن الانجليز لا يمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسى ، فامتنع عراي عن سد القناة في الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمله الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتآيته أنا وكررت عشر مرات تارة بالقول القارس وطورا بالكتابة في وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عراي على رأيه ، فهد للجنرال ولسلى نصرأ من أسهل ما عرف في تاريخ المعارك ، (١) وكرر في موضع آخر ما نصح به العرايين بقوله لهم : « إن قناة السويس هي خط الدفاع الوحيد الذى لكم في هذه الناحية ، وإذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غداً ، ولن يجد صعوبة في احتلاله لأن الانجليز لا يهتمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يراعون إلا مصالحهم ، وإذا وصلوا إلى الاسماعيلية فإن ذلك يعد نهاية الحملة ،

وجون نينيه كان صديقا مخلصا لعراي ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الأول من الحرب في كفر الدوار وظل على إخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها

ومن عجب أن يصر عراي على رأيه الخاطئ مع أنه كما يقول جون نينيه كان

مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه في هذا الصدد إذ صرح للمستركامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نيينيه قبل ضرب الإسكندرية بقوله : « أننا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن إذا شبت الحرب فإننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك أسفاً لأنى عالم بأن القناة طريق تجارى محاييد ^(١) » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقاً لسد القناة ، فليت شعرى ما الذى جعله يعدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الإسماعيلية قاعدة لزحفهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربى القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادى ، والصالحية وماحوا إليها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائباً عن الخديو ليقدم له كل المساعدات تمكيناً له من الزحف ، ومن وسائله إلى ذلك اتصاله بمشايخ العربان في هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمسال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف في تلك المناطق الصحرواية التى لايسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء

قال المستر بلنت في هذا الصدد : « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى فى الصالحية (وفى رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوى الطحاوى) ، ومحمد البقل فى وادى الطميلات ^(٢) » ، ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الانجليزى فى زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعاونة والإرشاد والتجسس ^(٣) وأن الخديو

(١) جون نيينيه - عرابى باشا ص ١٠٥

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤

(٣) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢)

برقية من السير ادوار مالت إلى اللورد جرانفيل يخبره فيها أن الخديو باتفاقه مع الجنرال =

ذاته أصدر أمراً في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالتريخيص للإنجليز باحتلال القناة .
وهذا خواء :

« ليسكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس أن
أميرال الأسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة
الامن والنظام إليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأماكن التى يريان فى
احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر إلى
كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن
يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على إرادتنا وينزل به أشد العقاب (١) »

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو لمرافقة الجنرال
ولسلى فى زحفه على العاصمة (٢)

احتلال بورسعيد والاسماعيلية

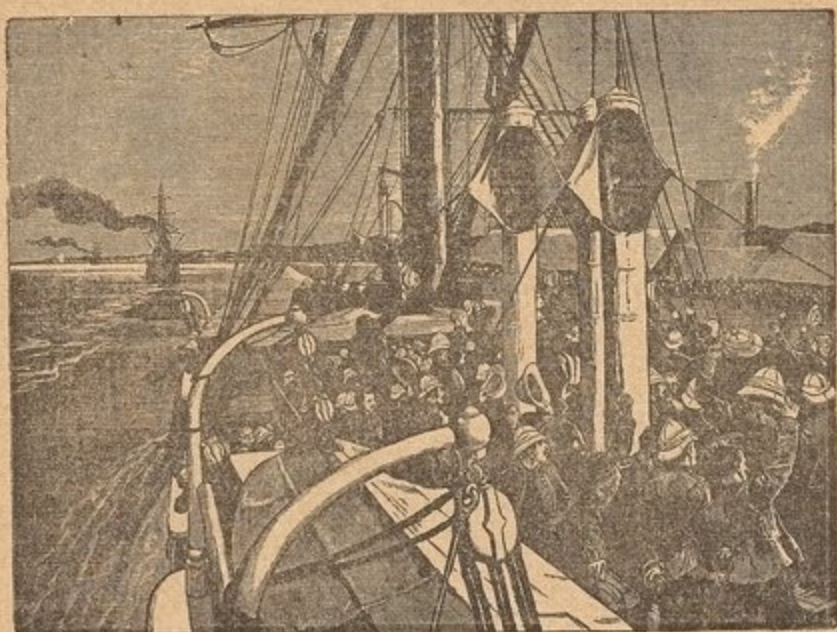
٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

قلنا إن أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله إلى الإسكندرية هو تدمير
الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، وفى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وضع
بالاشتراك مع الأميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة . وفى مساء ذلك اليوم
أقلعت السفينة الحربية إريس Iris من الإسكندرية تقل الأميرال هوبكنس إلى
بورسعيد لإبلاغ السكبتن فيتزورى بالاسماعيلية والأميرال هويت بالسويس تفاصيل

= ولسلى عين الضباط الآتية أسماؤهم لمرافقته فى الميدان وأنهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية
إلى الاسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم : الميرالاي زهراب بك . الميرالاي موريس بك (انجليزى)
القائم مقام تورنيزن (نساوى) . القائم مقام يوسف ضيا بك . القائم مقام دولير بك (بلجيكى) .
اليوزباشي توفيق أفندى

(١) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩ ص ٣٥



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس — ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

هذه الخطة ، ومضمونها إخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حريياً يوم ٢٠ أغسطس^(١) ، ونفاذا لهذه الخطة أصدر الجنرال ولسلي في مساء ١٨ أغسطس تعليماته الى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الاسكندرية في اليوم التالي ، ولكي يخادع العربيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، ففي ظهر يوم ١٩ أغسطس أقبلت الأسطول من الاسكندرية بقيادة الأميرال سيمور ، وكان مؤلفاً من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزي بقيادة الجنرال ولسلي واتجه إلى أبو قير ، فرسا قبالتها في الساعة الرابعة بعد الظهر وبقى حتى الليل ، فلم يشك العربيون في أن خطة الانجليز هي مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها ، ولكن لم يكدر رخى الظلام سدوله حتى استأنف الأسطول سيره قاصداً

(١) الكولونل سبتان - الحملات الانجليزية في افريقية ص ٢٩١

نور سعيد ، فوصلها صباح ٢٠ أغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الأسطول إلى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية في هذا اليوم ، ومنعت البوارج الانجليزيه مرور البواخر التجارية في القناة ، وقد منع الأميرال هويت من ناحيه السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع في مدخل القناة بارجة حربية تنفيذاً لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة (١) فذهب احتجاجها سدى ، وفي ٢٠ أغسطس احتل الأميرال هويت (شالوفة) شمالى السويس على القناة

ضرب معسكر العربيين في نفيشه

وكانت طلائع العربيين وعددهم نحو الفين ترابط في (نفيشه) غربي الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلومترات منها (انظر الخريطة ص ٤٠٠) ، فأطلقت البوارج البريطانية فنبالها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيراً بزحف الانجليز من هذه الناحية . ووصل الجنرال ولسلى إلى الاسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال في الميدان الشرقى ، وكان يصحبه الأميرال سيمور والأميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقتلة للجيش البريطانى فزّلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند إلى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، في حين أنه لو سدت القناة في بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده إلى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع في الدلتا ، وفي يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القنابل إدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز

(١) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥ ص ١٢ ورقم

حيدة القناة لم يكن سوى اعتراض شكلي كان الغرض منه منع العراقيين من سد القناة حتى لا ينقطع انتفاع الشركة منها

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا إلى الاسماعيلية بحرا وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية إلى الاسماعيلية واتخاذهم إياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لولم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر في جميع أدوارها

احتلال نفيشه

٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

احتل الانجليز نفيشه بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال أهميته ، لأن نفيشه هي أول محطة غربي الاسماعيلية ومنها تفرع ترعة الاسماعيلية إلى فرعين أحدهما الذهاب إلى بور سعيد والثاني إلى السويس

معركة الجفر - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد العراقيون ترعة الاسماعيلية في نقطة (الجفر) غربي الاسماعيلية لمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطاني ، فهاجم الجنرال ولسلي (الجفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها بجنوده

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمي

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العراقيين ، وكان يقود الجيش المصري فيها الفريق راشد باشا حسني ووقع محمود باشا فهمي رئيس أركان حرب الجيش المصري أسير آفي يد الانجليز ، فكان أسره أكبر ضربة أصابت الدفاع الوطني



واقعة المسخوطة — ٢٥ أغسطس ١٨٨٢
(عن مجلة الجرائيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ أغسطس ، وهي محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلو مترا ، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة وعشرين كيلو مترا ، وقد استولوا في المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حريا على جانب كبير من الخطر ، لأنه الخطوة الأولى التي اتخذها الانجليز للوصول إلى معسكر العراقيين في التل الكبير ، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلو مترا من التل الكبير

انتقال عرابي إلى الميدان الشرقي

كان لأسر محمود باشا فهمي واحتلال المحسمة وانكشاف نية الانجليز في الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد في صفوف العراقيين ، فبادر عرابي إلى الانتقال إلى معسكر التل الكبير ، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس ، وكان يصحبه تبة الله نديم خطيب الثورة العرابية ، فلما وصل القطار إلى الزقازيق خف لفقائه جمع حاشد من العمد والأعيان وأرباب الطرق والموظفين ، ونزل هنيهة بالمحطة ، وجلس بكشك هناك ، فاحتشد الناس للتهاتف له وصاروا ينادون :



استيلاء الانجليز على المحسمة — ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« الله ينصر كيا عرابي يامولانا يا عزيز . اهلك عسكر الانجليز . ياسيمور ياوش القملة !
من قال لك تعمل ذى العملة ، ، وبعد أن جلس هنية غادر السكشك وركب القطار
وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها ، ، وسار القطار إلى التل الكبير بين هتاف
المجتمعين وصياحهم ، ولما وصل إلى التل الكبير اعد عرابي لنفسه بالمعسكر خيمه
سعيد باشا وإلى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام ، وأقام بها يحوطه الحرس
والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على باشا فهمي من القاهرة
يقود الآلاى الأول من المشاة مددا للجيش ، ووضعوا خطة القتال التي استدعاهما
تبدل الموقف ، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز في القصاصين ، وأرسلوا إلى
طلبة باشا عصمت في كفر الدوار لكي يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد ، فجاءهم
عيد بك محمد بالآله ، وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بالآلات الفرسان
وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه أورطتان من العساكر السودانية ، فاستعد الجيش
المصري لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتي : الجنرال جراهام في
القصاصين ، والجنرال درورى لو قائد الفرسان في المحسمة ، والجنرال ويليس في المستحوطة



واقعة القصاصين الأولى — ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

واقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز في القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى، وكان هجوما شديداً، فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو ما بشوا أن کروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع، وخسر الانجليز في هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحاً منهم عشرة من الضباط^(١) وامتد فيها القتال إلى الليل^(٢)

(١) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية في افريقية ص ٣٠٩

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٥٨

موقف تركيا

وإعلان السلطان عصبانه عرابي

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منظوياً على سوء النية والخطل في الرأي ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذي نالته مصر ، فأخذت تغري الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتتظاهر تارة بتأييد الحديو ، وطوراً بتأييد العرابين ، لتكسب من وراء هذا الإغراء نفوذاً وسلطاناً ، ولسكنها في الواقع لم تكسب شيئاً وإنما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء وزاد موقفها خطلاً بامتناعها بادی الأمر عن الاشتراك في مؤتمر الأستانة الذي عقد في عاصمتها ، وكان امتناعها مبنياً على سبب سخيف ، وهو أن إيفادها درويش باشا إلى مصر سيحل المسألة المصرية ويغني عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر إيجابي في تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت في المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وإرسالها جيشاً إلى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزي ومن الاحتلال التركي ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الأمر في المؤتمر كما تقدم بيانه (٣٧٣) ، ورضيت بإرسال جيش عثماني إلى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أي بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر

وبينما كان الانجليز يتقدمون في داخل البلاد كانت المفاوضات مازالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا في الأستانة والباب العالي للاتفاق على خطة إرسال الجيش العثماني إلى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات إطالة الوقت وتعطيل إرسال جيش من تركيا حتى تقمع هي الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجيء ذلك الجيش ، وقد تذرعت الى إطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهي :

- (١) تحديد عدد الجيش العثماني المزمع إرساله إلى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أوسه آلاف جندي (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول إلى الاسكندرية (٣) عرض خططه الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزي عن مصر

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سبباً في تعطيل إرسال جيشها ، ولو رضيت بأى شرط تضعه إنجلترا وبادرت بإرسال جيشها لكان ذلك خيراً وأخف ضرراً من إحجامها عن إنفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الأخير فى البلاد ويؤدى لا محالة إلى حمله الجيشين معا كما حدث حين أرسلت كل من إنجلترا وتركيا جيشاً لإجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فإن وجودهما معاً أدى إلى جلاهما عن البلاد فى ذلك الحين

وقد أعلنت إنجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثمانى مع الجيش الانجليزى فى إخماد الثورة إلا إذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفى غضون مهلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عيسىان عرابى ، وأن يقترن هذا الإعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، وأخيراً وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢^(١) ، وهو يقضى بإرسال ثلاثة آلاف جندى عثمانى إلى بور سعيد . وفى الوقت نفسه أعلن السلطان عيسىان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الأستانة يوم ٦ سبتمبر^(٢)

لم تكن إنجلترا تقصد بهذا الاتفاقى احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت بإخماد الثورة قبل أن تتحرك تركيا إلى إرسال جيشها ، بل كان عرضها إذاعة إعلان السلطان عيسىان عرابى أثناء زحفها ، لتتخدمه وسيلة لإضعاف قوة الجيش المصرى وإيقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابى فى القتال ، ولو ترك السلطان شأنه لما فكر فى إصدار هذا الإعلان لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل إلى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية ألحقت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المايين حتى أصدر السلطان إعلانه المشؤم

ولما هزم عرابى فى واقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين الى إبلاغ الباب العالى

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

أنه هزيمة العرايين لم يعد ثمة موجب لإرسال جيش عثماني . لأن الجيش الانجليزي قد انتهى من مهمة إخمد الثورة

فإعلان عصيان عرابي والحرب قائمة هو تدبير منظو على المكر والخبث ، وضعته انجلترا لإضعاف قوة المقاومة في مصر وتمكين جيشها من احتلال البلاد وهي التي طلبت من السلطان ذلك الإعلان كما تقدم بيانه

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب)^(١) التي نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصري لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا في البلاد لدعوة العمدة والأعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيراً كبيراً في حالة الضباط المعنوية ، وفي ذلك يقول عرابي إنه رأى تأثيرها بادياً فيهم ، فأفهمهم أنها دسيسة انجليزية تمسكونا من إنقاذها بواسطة الرشوة ، ولكن نصائحهم لم تؤثر في أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الآلاي الثاني وعلى بك يوسف ميرالاي الآلاي الثالث من المشاة ، واسروا الغدر والخيانة^(٢) ،

واقعة القصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

في صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسني (المعروف بأبي شنب فضة) على مواقع الانجليز في القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزي

ذكر عرابي عن هذه الواقعة في مذكراته أنه في اليوم السابق لوقوعها عقد مجلساً بمعسكر الجيش في التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسني وعلى باشا

(١) هي جريدة كانت تصدر بالامانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد نقينا عن أحمد بك عبد الغفار تهمة

الخيانة كما سيحيى بيانه



واقعة القصاصين الثانية — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

فهى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر فى هذا المجلس الهجوم على مواقع الانجليز فى القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين ألف جندى ، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها ، وأن يكون محمد أفندى الزملاوى بأورطته فى الجانب الأيمن لترعة الإسماعيلية ومعه أورطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان وفى الجانب الأيسر للترعة الألاى الأول من المشاة بقيادة أحمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب الألاى عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء على باشا فهى ، والطوبجية بقيادة حسن بك رافت ، وأن يكون بالجناح الأيسر الميرالاي على بك يوسف خنفس (الخائن) بالألايه وخضر بك خضر ومعه أورطتان من الجنود السودانية وبطارية من ستة مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة

الميرالاي أحمد بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضا أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل إلى خط القتال عند مطلع الفجر للإحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما استقر عليه الرأى إذ أطلعهم عليه الميرالاي على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر الجيش المصرى بإطلاق المدافع ، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فإنه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل إلى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد إلى الصالحية ومنهم من ذهب إلى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الأبطال حتى آخر النهار . وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقذوفاتها كالمطر فى الميدان ، وكانت هذه الواقعة أشد حرب انتشبت بيننا وبين الانجليز إذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثل (١) .

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة إن إصابة القائد الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى

ويقول المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة إن الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف كنوت يقع أسيرا ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على محمود باشا سامى البارودى أن

يتحرك من الصالحية في ألنى مقاتل ليلا ويهاجم في الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه ضل الطريق ، ويقال إن رجال سعود الطحاوى أضلوه عمداً ، فلم يصل في الميعاد ولم يشترك في المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك في هذه المعركة ولو في مؤخرة الجيش إن لم يكن في المقدمة ، ولكنه جمد في التل الكبير ، ولم تظهر في الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته إلى المستر بلنت ان على يوسف هذا خانهم وأفشى التدبير الذى وضعوه للمعركة قبل وقوعها وأفضى به إلى الجزال ولسلى وسلمه الرسم الذى وضع لها ، وأن سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة ، وأنه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير (١)

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العرابيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب إلى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الإسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا فى داخل البلاد بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس ، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى إرسال الجرحى إلى العاصمة إذ أفلتهم القطر المخصوصة إلى العباسية ، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليمتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الانجليز فى هجومهم .

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢

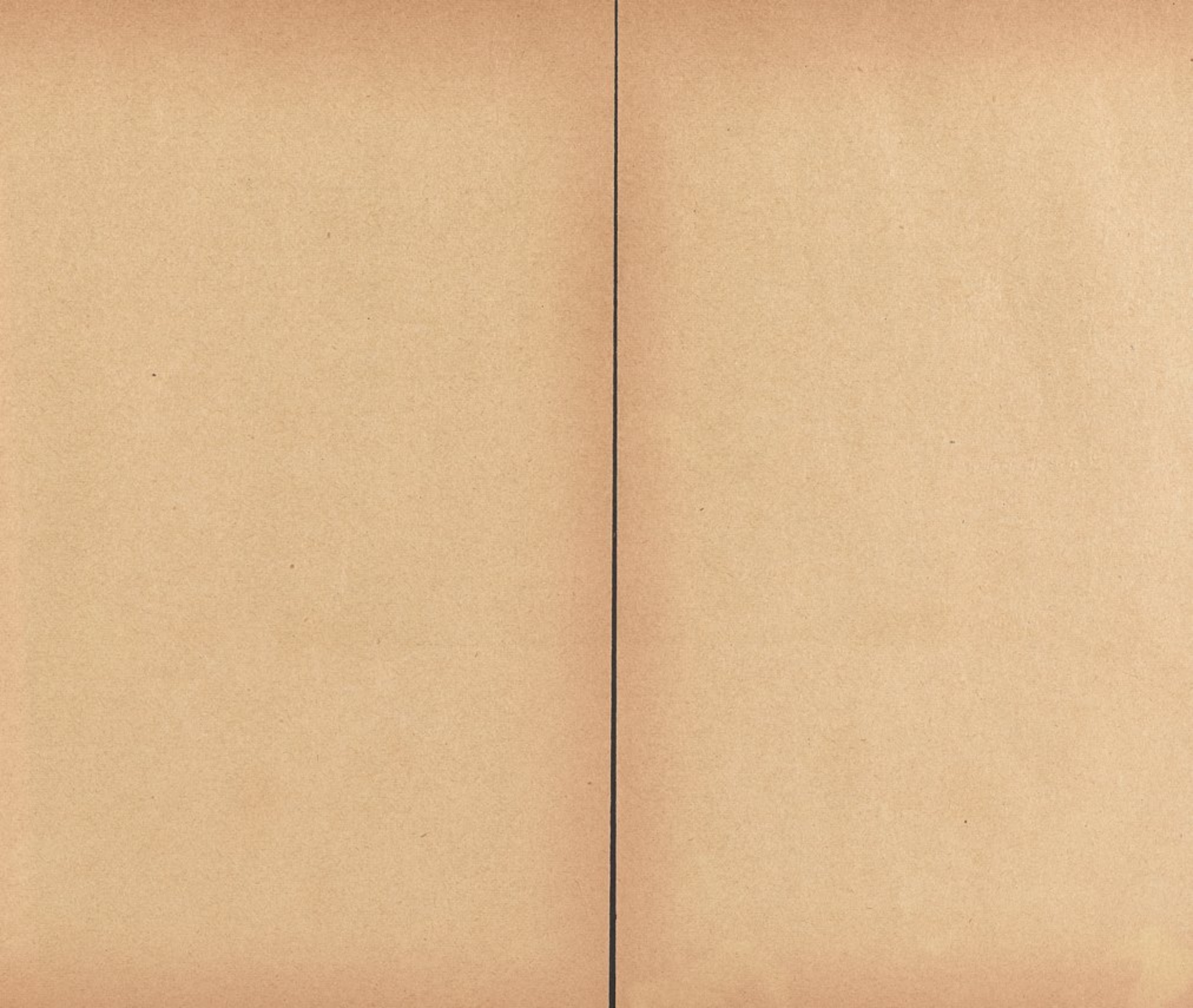
معركة التل الكبير

١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

تقع شرق محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الإسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديد بثلاثين متراً ، وتمتد بانحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين) وكانت خطوط الدفاع المصرية في (التل الكبير) تبتدى من السكة الحديد ، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب إلى الشمال ، ويحوى معقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين إلى ثلاثة وعمقها متر أو متران ، ووراء الخطوط الأمامية خطوط أخرى تمتد إلى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديد ، ولم يكن عرابي قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هي في ذاتها بحكمة الوضع ، لأنها أقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافي من الجند لصد هجمات الأعداء

وكان الجيش المصرى في التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفاً من ٢٤ طابوراً وثلاثة أليات من الفرسان وستة آلاف من البدو، وكان عرابي يشرف على حركات القتال ، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها إلى على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ إلى ٧٠ مدفعاً

ويقول المستر بلنت إن جيش عرابي بالكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثني عشر ألف جندي ، والباقي كانوا من المجندين الأحداث الذين لم يسبق لهم إطلاق بندقية واحدة ، أضف إلى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا في كفر الدوار بقيادة طلبه باشا عصمت أو في دمياط بقيادة عبد العال باشا حلى ، وهؤلاء لم يشتركوا قط في المعركة ، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابي على الأقل الأليات المرابط في دمياط لأنه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل ، ولم يأت من هذا الأليات سوى أورطتين مع ميسيس الحاجة إليه ، وعهد عرابي بالقيادة في معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يكن على حظ



مامن الكفاية الحربية ، أضف إلى ذلك أنه كان إلى ما قبل المعركة قائداً لفرقة مربوط ، واستدعاه عرابي إلى التل الكبير بعد إصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكتفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر ألفاً من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعا (١) ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير ، إذ كانت أصلح للزحف من الجهة الجنوبية المسكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعيق سير الجنود ، واعتزم الزحف ليلا لى يوفر على جنوده عناء المسير فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة ، وقد رجح عنده الزحف فى الظلام ما لاحظته حين كان يستطلع مواقع المصريين فى التل الكبير أنهم لا يضعون الطلائع أمام الاستحكامات إلا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير فى الدفاع ، فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر ، وفى مساء هذا اليوم تأهب للزحف ، ولما جن الليل بدن الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين فى منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا . وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العرايون بزحفه ، وكان يتقدم الجيش البريطانى بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ، ولسكن هؤلاء لم يكن فى استطاعتهم الاهتداء إلى مسالك الصحراء بل كان المرشدون الحقيقيون لفيما من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو ، وأمامهم عربان الهنصادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيس ، ومن العجب أن يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلو متراً دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عرابي أن يجعل اجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر ، وعندئذ

(١) إحصاء الجنرال ولسلى فى تلغرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة

صارت كتابهم الأولى على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير ، وقد فوجئ المصريون بالهجوم إذ كانوا نائمين بعد أن سهروا في سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق ، ولم يكده هؤلاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلي جنوده بالهجوم ، فابتدأ في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً ، وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العربيين كما تراه على الخريطة (مقابل ص ٤٣٣) ، فافتحمت الجنود الانجليزية الاستحكامات الامامية ، وأطلق رماثها القنابل والبنادق عليهم ، وقتل منهم في هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا إلى الخنادق ، ولكن الهجوم كان فجائياً وشديداً ، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الامامية ، وبعد هزيمة هجموا على خط الاستحكامات الثاني ، وانجحت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعاً ، وهجم فرسان الجيش البريطاني بقيادة الجنرال درورى لو على ميسرة العربيين متجهة صوب محطة التل الكبير ، فأحرقوا بها ، وأخذ المصريون على غرة في الميمنة والميسرة ، وصمد للدفاع أاليان من السودانيين بقيادة الميرلاى محمد بك عبيد ، وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد ، واستبسل أيضاً في القتال ألى من القيادة بقيادة أحمد بك فرج ، وألى عبد القادر بك عبد الصمد ، وكذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسناً في الواقعة إذ كان قومنداناً للطوبجية فلما فوجئ المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم ، لكن اليوزباشى حسن رضوان صمد للمهاجرين وأخذت مدافعه تصلى الانجليز ناراً حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو في تلك الواقعة ، وقد أعجب الجنرال ولسلي ببسالته وترك له سيفه احتراماً له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا في المعركة عن ثلاثة آلاف . أما الباقون فتبدت تولاهم الذعر فألقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار ، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلاً منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى ، و ٤٠٢ جريحاً منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين

فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل ، ويقول المستر بلنت^(١) ، إنه سمع من خادم عرابي الذي لازمه في المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا ، وأنهم بلغوا عشرة آلاف بين قتيل وجريح لأن الانجليز لم يستعملوا هواة في القتل ، وقال إنه لا يضمن صحة هذه الأرقام . ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى في التل الكبير وهي شهادة ناطقة بما جرى في المعركة ، ، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤناته^(٢)

رواية عرابي عن معركة التل الكبير

كتب عرابي عن معركة التل الكبير ما يأتي :

« طلبت على باشا الروبي قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادي فحضر في عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجهتوا إلى المقدمة ، فأمر بانتقال ألاني على بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذي كان مائلا إلى الورا على شكل زاوية منفردة ليحتمي العسكر من هجوم العدو ، ووضعهما على استقامة الخط المستحكم الممتد من الترة الحولة إلى الجهة الشرقية ، وأمرهما باتخاذ دروة خفيفة من التراب في أثناء الليل ، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان في نهاية الجناح الأيسر ، وأما على بك يوسف فإنه جمع عساكر ألاليه في هيئة القول ولم يجر عمل شيء يقيمهم مقدوفات العدو إذا هجم على الجيش ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السوارى (الفرسان) إلى الأمام على بعد أني متر ليمنعوا تقدم العدو إذا أراد الهجوم على معسكرنا ، ولكن وامصيتاه خاب الأمل فيهما ، وفي يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت في صلاة الفجر إذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة ، فخرجت

(٢) في كتابه التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٦

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ رقم ١٢٩

ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام ، ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الأرض تبعد عن الخيمة التى كنت فيها بنحو ستائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومى ، وكان مركزنا المذكور خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، ولم يكن هناك إلا الأهل المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ أحمد عبد الجواد (١) وجابر بك من بندر يسا بمديرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعا بل تفرقوا فراراً ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يجرى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحماً بالخيول والجمال والعساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت الى القنطرة التى على التريعة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الإسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى التريعة وسبحوا إلى البر الغربى ، فذهبت إلى بليس لجمع المنهزمين هناك واتخاذ مركز آخر لمنع العدو من الوصول إلى القاهرة . وكان معى أخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد إبراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقذوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فلما وصلت إلى بليس وجدت على باشا الروبى سبقنى إليها ، فسألته عما دهاهم فلم يزل على قوله إنه خذلان ، وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخيول أعنتها حتى وصلنا محطة إنشاص ، فوجدنا هناك قطاراً فركبناه ، وذهبنا إلى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم

(١) هما الإخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى من علماء الأزهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين إلى تطوع المصريين إلى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، وأحدهما وهو الشيخ محمد عبد الجواد والد الأستاذ الأديب السيد حسن القاياتى

لها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه في خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو إلى كبراء الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الانجليزى لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأيدا لسلطته ، وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا أبى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الإسماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الألاى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه (١) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار ألاى السوارى الثانى وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك إلى أن كانت ليلة الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ماأمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عساكر فى نقطة واحدة فى شكل قول ، وكانت العساكر الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا إلى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم إلى الطريق واستمروا سائرين إلى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت السوارى تحت حكمدارية أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده إلى أن بلغوا محل ألاى على بك يوسف الذى كان خاليا من عساكره ، فروا بين العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والأمام ، وأوقعوا بالجند على حين كان راقدآ ، فدهشت العساكر وتولاها الانذهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد أفندى عبد الغفار عضو مجلس النواب ، ثم ان الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسب إليه (٢٨)

لأنفسهم إلا ألاى المشاة الأول حكمدارية أحمد بك فرج وألاى محمد بك عبيد وألاى عبدالقادر بك عبدالصمد فإنهم ثبتوا فى مراكزهم وقتلوا أعداءهم حتى النهاية، فاستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلاما من دخان البارود، واختلط الجند المنهزم بالحوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقذوفات الطوبجية السوارى التى عمدت إلى ضرب المركز العمومى ، وهكذا تم استيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهمات ودخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والحسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز إليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمروا عيش الاستعباد ، وبمساعدة المنافقين من عمد وأعيان المنوفية وعرب الهنادى بالشرقية الذين كفأهم الخديو خصوصا الشيخ حمد أبو سلطان وأخوته من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فإن الخديو أقطعهم خمسة آلاف فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا فى خيراته (١) ،

وينسب المسيو جون نينيه هزيمة التل الكبير إلى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت إن الميرالاي عبيد الرحمن بك حسن الذى كان معهوداً إليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصا لكي يفتح الطريق للانجليز ، وإن ميرالاي آخر وهو على بك يوسف خنفس كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الانجليز الهاجمين بأن وضع المصاييح فى نقطة من الاستحكات أخلاها من جنودها لكي يهتدى بها الانجليز (٢)

نظرة إلى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ،

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢

لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح إلا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهي صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، إذ كان فريق من الضباط المصريين عوناً للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العراقيون فلم يبرهنوا على شجاعة ما فى ميدان القتال ، نفلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غصاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، إذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحامد^(١) ، أو البطولة التى عرف بها فى معارك الموده سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٢٢ ، ووقائع حص وبلان وقونه سنة ١٨٢٢ ، وواقعة (نصيين) سنة ١٨٢٩^(٢) وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤^(٣)

فهذه المفاخر التى يزدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بأن المعركة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) إنما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعربى ، وعلى رأسهم عربى ذاته ، فى ألبته استشهد فى تلك الواقعة ، إذن لمات بطلاً وكان جديراً بأن تمجداً الأمة ذكراه ، فإن البطولة والفداء والتضحية هى عدة الأمم فى كفاحها . ومادة الحياة فى مهنتها ، وسيلها إلى المجد والعلا ، والسكن عربى أثر الحياة على الواجب المقدس ، فقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للأمة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول إنه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وإنه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق من حياته^(٤)

(٢١) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعده و ص ٢٣٠

(٣) عصر إسماعيل ج ١ ص ٣٧

(٤) أقواله للمستتر بملت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

فليت شعري لم لم يف بعده فيكون دفاعه على الأقل صفحة بطولة في تاريخه وفي تاريخ مصر ، أما إذا كان معترفاً بالتسليم لمجرد الهزيمة فكان الأولى به أن لا يغامر بالبلاد في حرب أدت إلى الاحتلال والهوان ، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابي وحده أو هزيمة لجيشه ، بل هي هزيمة لمصر بأسرها إذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطاني

ولو أن عرابي لم يستشهد في واقعة التل الكبير وتراجع منها مصرأ على الاستمرار في المقاومة لعُد عمله بطولة تذكر له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لإرغبة في المدافعة والجهاد ولكن لكي ينجو بنفسه إذ سلم سلاحه وألقى بنفسه بين أحضان الانجليز ، ولو كان مجاهداً حقاً لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ، ولم تكن هزيمة التل الكبير بمانعة له من الاستمرار في الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك

فتأمل في الفرق بين موقفه وموقف مراد بك في عهد الحملة الفرنسية حين انهزم في واقعة امبابه (معركة الأهرام) فقد كان في مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالإكرام والإعزاز ، ولكنه آثر الكفاح والنضال ، واعتصم بالصعيد واستثار فيه عناصر المقاومة ، فجاهد الفرنسيين سنتين متواليتين في حروب مضيئة ومعارك مستمرة ، صحيح أنه جنح بعد الجهاد إلى مسالمتهم ، وعقد والجنرال كليبر معاهدة صلح وتسليم ، ولكن فرق كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متواليتين والفرار من الميدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الأولى

وصفوة القول ان معركة التل الكبير هي صفحة غير مشرفة في تاريخ مصر

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابي العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الأربعاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفي مجتمعين منذ ساعات طويلة في قصر النيل ينتظرون أنباء المعركة ، وبقي يعقوب باشا سامي ملازما مكتب التلغراف دون أن يكشف أحداً بما كان يتلقاه من الأخبار ، إلى أن أنبا الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابي) قادم على عجل إلى العاصمة ، فأيقنوا أنها الهزيمة لا محالة ، وبعد قليل جاء عرابي يصحبه على الروبي ، وكان وجهه مكفهاً وعلائم الاضطراب والحنجلى بادية عليه ، فجلس فى مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابي يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجئ بهجوم الإنجليز ونسب إلى الجند عدم إطاعة أوامره فى القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللغط ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الأمير إبراهيم باشا أحمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلاً إن القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملاءى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع مادام فىنا بقية ، فاستحسن الحاضرون قوله ظاهرًا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب إليها اليأس وجنحت إلى التسليم ، واستقر الرأى فى هذا الاجتماع على إنشاء خط دفاعى فى ضواحي العاصمة وإنفاذاً لهذا الرأى ذهب عرابي إلى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لإنشاء خط دفاعى أمام المطرية شرقى عين شمس ليستند يمينا إلى الجبل ويمتد شمالا إلى ترعة

الاسماعيلية ثم يعطف غربا إلى النيل عند فم رباح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا، ثم ذهبوا إلى مركز الطوبجية ، قال عرابي في هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد إلا ألف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى في مركز عساكر الخيالة مع الميرالاي احمد بك نير، فقال الميرالاي المذكور إنه يقف في وجه العدو ويقاومه برجاله الأربعين حتى يموت معهم ، ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الأولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار ،

ثم رجع عرابي ومن معه إلى المجلس العرفي بقصر النيل وأخبر الحاضرين بما شاهدته ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة إلى الخديو يلمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية، فخرروا العريضة وأمضاها عرابي ومن معه ، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رءوف باشا حاكم السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا ، ورءوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابي وصحبه بالإعدام

وكان الارتباك باديا على عرابي وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ، فلم يكذبوا وفد يسافر إلى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى تراءى لهم تغيير صيغة العريضة ؛ كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ، والحق أن عرابي لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير إليه أمر البلاد ، بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الإعدام

فكروا إذن في تنقيح العريضة الأولى فأردفوها بعريضة أخرى وأرسلوها صحبة عبد الله نديم ، فسافر بها بقطار مخصوص في يوم الخميس ذاته ، ولما وصل إلى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأمر بإلقاء القبض على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا وإيداعهما السجن ، فعاد النديم أدراجه واختفى عن الأنظار

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تسكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت إليه حتى أمر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بلبس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال درورى لو التلغرافات التى أعدها عرابى إلى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة ، واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن

واستأنف الجنرال (درورى لو) الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بلبس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن أن تسكنى فى الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : «لم يكن الجنرال درورى لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة إذ لم يكن معه سوى عدة مئتين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة أهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعقل التى بنيت أخيراً فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنا بليون وكبير خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العربيين قد أخرجه من المأزق ، »^(١)

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكر وافي ثكنات الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو إلى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب إليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى

دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحا ملازما بيته بعد إصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبه باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه ، فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأشرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبه بنصيحته ، وتها الأثنان للذهاب إلى العباسية لكي يسلمها أنفسهما للجنرال درورى لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال : « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى إلى منزله يصحبه طلبه باشا والمسيو نينيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبه باشا ، وأمر سائقها بالتوجيه إلى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جىء بهما إلى الجنرال درورى لو فسلما سيفيهما إليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلت الحامية المصرية وتولى تسليم القلعة الميرالاي على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير

واحتل الانجليز أيضا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم ، فكان ذلك ، ايذانا باحتلال العاصمة

وقد خرج بعض الأهلى من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون المهرات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لا يجدى ولا يؤدى إلا الى سفك الدماء ، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعاً لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلى

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه ، وسلطان باشا نائباً عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين

التي أمر الخديو بإعدادها له ، ونزل الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا في قصر الزهرة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الانجليزي تفد على العاصمة تباعا عدة أيام ، وما أن دخل الجنرال ولسلي العاصمة حتى أرسل إلى وزارة الحربية الإنجليزية تلغرافا قال فيه : « انتهت الحرب . لاترسلوا مددا إلى مصر » .

ونقل عرابي وطلبه إلى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقل مع غيرهما من كبار المسجونين إلى سراي (الدائرة السنية) ^(١) إذ حولتها الحكومة إلى معتقل أعدت فيه جناحا خصيصاً لاجتماع لجنة التحقيق ونقلت إليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة إلى أن تمت المحاكمة

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول في العاصمة ، يأمر بالقبض على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها ، فأمر باعتقال الكثيرين من الضباط والأعيان ، قال عرابي في هذا الصدد : « إنه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان إلا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ماهو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعاً إلا على بك يوسف واحمد بك عبد الغفار ^(٢) وعبد الرحمن بك حسن مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم في التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف إلى القلعة مركز ألابه وسلم مفاتيحها إلى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والأعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين ألفاً من المصريين ^(٣) »

(١) مكانها الآن (١٩٣٧) دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل

(٢) راجع ما كتبناه في تبرئة احمد عبد الغفار ص ٤٣٧

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٤٠٣



عراي باشا في سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش في مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عراي استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت في كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل إلى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعراي وسلم نفسه معه إلى القائد دروري لو كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين إلى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير إفلن وود أحد قواد الجيش البريطاني (الذي عين فيما بعد سرداراً للجيش المصري) في ١٦ سبتمبر

على رأس كتيبة من الجند إلى موقع الحصن المنيع الذى أنشأه عرابى وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه إلى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنفسف الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر

فى الصالحية

وحين علم محمود سامى باشا البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية إلى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم إلى ايتاى البارود فسكوم حمادة فيولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم إلى بلده ، وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع إخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش إلى الصعيد ثم إلى السودان إذا أعجزهم الدفاع ، وأرسل إلى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب إغراق مديرتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الإنجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها إلى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابى رفض العمل بهذا رأى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين

فى رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير عن التسليم ، فأرسل إليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حامية مريوط

فى دمياط

أما عبد العال باشا حلى أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبى التسليم فى بادىء الأمر ، وحاول إقناع الأهلىين بأن عرابى مازال يقاوم ويدافع ، ودعا إلى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه إلى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعترمت الحكومة القبض عليه وإعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه

وارسل إلى العاصمة مع بقية الضباط يخفرونهم الجنود الانجليزية ، وضموا إلى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذاً لأوامر الجنرال ولسلي نقلت الحامية المصرية المراقبة في دمياط إلى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة إلى بلادهم

وتوجهت الجنود الانجليزية إلى طابية (الجميل) غربى بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الانجليز أيضا على جميع الذخائر والبنادق التي وجدوها في القلاع المصرية من الاسكندرية إلى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل ، وما بينهما من المعقل والأبراج ، وأتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريدا تاما

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين في غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشا لا قبل لها على مواجهة المشاكل التي استهدفت لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها في أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفع إليه في ٢٠ أغسطس الكتاب الآتى في صدد تأليفها :

« مولاي

« أعرض لسموكم أن استدعائكم إياى لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف إنما هو دليل على استدامة ثقتم فيّ ، وإننى بالامثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لاتزال موضع اهتمامى ، فإن غايتنا هى نجاح الوطن ماديا وأديبا ، وأما الوسائط التي يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم

المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة^(١) الملازمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر^(٢) كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئاً

« ومن الواجب أن تتجه كل خططنا إلى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فإنني استدعى للاشتراك في ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها ، فاقبلوا مولاي فاتق احترامى واننى أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين والمتواضع (٣) ،

(شريف)

(١) فى الأصل الفرنسى Le developpement des Institutions liberales « توسيع نطاق النظم الحرة » يشير بذلك الى مجلس النواب

(٢) فى الأصل الفرنسى للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projets nous nous imposons au mois de Decembre dernier mais nous ne reviendrons pas en deça

« وكما أنه لا ينبغي أن تتجاوز حدود ما التزمنا به فى مشروعاتنا فى شهر ديسمبر الماضى فيجب أن لا ترجع عن شىء منها » وهو يشير إلى الدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٢ ، وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهى الأصل) فى المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢١ أغسطس

سنة ١٨٨٢

فأجابه الخويو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« إن استدعاءنا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على إخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فهما كل الثقة ، إننا نوافق تماماً على المبادئ التى عرضتها علينا ، ومن الواجب أن تنهج جميع الأفكار والقلوب إلى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدنياً ومادياً ، وإننا واثقون نظيرك بأن الوساطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ. الحرية الملازمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية

« ونرى أيضاً أنه لا بد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال انتشاراً أكثر قوة ووضوحاً ، ولذلك فإننا نستدعى عند الاقتضاء التمام مجلس النظائر برئاسة للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهادتنا

« ولانشك يا وزيرى العزيز انك توافق أفكارنا فى كل هذه المبادئ ، ولنا الأمل الوطيد ان وزارتك ستهم بأن تفتح للبلاد عصرأ جديداً وتشترك فى رفعها الى أعلى ذرى التقدم والفلاح

« واعتقد أن عواطفى نحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة وإخلاص ،
(محمد توفيق)

« كتب فى سراى رأس التين يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ »

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التبان بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برنامج الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فحان همه تأييد سلطته الشخصية. إذ يقول فى كتابه إنه فى أوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سلطاناً على الشعب أكثر وضوحاً وانتشاراً ، ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس

الوزراء إلى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوته وإلى حقه في رئاسة المجلس ، وكذلك يحرص في كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الأقدار أن يعنى بكل هذه الامتيازات في الوقت الذي كانت الحوادث تتطور فيه إلى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة !

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتي :

شريف باشا للرئاسة والخارجية . رياض باشا للداخلية . عمر باشا لطفى للحرية والبحرية . على حيدر باشا للمالية . على باشا مبارك للأشغال . أحمد خيرى باشا للمعارف . حسين فخري باشا للحقانية . محمد زكى باشا للأوقاف^(١)

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرئاسة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بكرهه للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا في وزارة رياض باشا الأولى التي أسقطها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لإبلاغ قرارها إلى الخديو عقب احتلال الانجليز الإسكندرية ، فتخلف بها وانضم إلى الخديو ، وحيدر باشا وخيرى باشا وفخري باشا وزكى باشا كانوا من الموالين للخديو

تعيينات وتغييرات بين الحكام الإداريين

كان سقوط التل الكبير إيذانا بانتهاء دولة عرابى وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد انتهج الخديو بهذه الواقعة ابتهاجا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته في المديرية بتعيين مديرين من الموالين له ، فعين وهو بعد في الإسكندرية إبراهيم أدهم باشا مديرا للقرية ، كما كان أولا ، ومحمد شاكر باشا مديرا للدقهلية ، وأحمد فريد باشا للشرقية ، وإبراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمى بك للمنوفية ، وإلياس بك لبنى سويف ، ومراد باشا رفعت للفيوم ، و خليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك

رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدق لإسنا^(١) ، وأحمد باشا رأفت محافظا الإسكندرية ، وإسماعيل زهدى باشا محافظا لدمياط ، وحسين بك البغدلى محافظا لرشيد^(٢) ، وعثمان باشا غالب محافظا لمصر^(٣)

وبعد أن رجع إلى العاصمة أكل الحركة الإدارية بتعين عثمان ماهر باشا مديرا لاسيوط وحسن ذهني بك مديرا لقنا^(٤)

وصدرت الأوامر إلى المديرين بالقبض على زعماء الأعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابي أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم ، وبالسهر على الأمن والنظام ، وأمروا بأن يرسلوا إلى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث في مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الأعمال ، وصدرت أوامر أخرى مشددة بجمع الأسلحة من أيدي الأهلىن سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو غيرهم^(٥)

مشيخة الجامع الأزهر

ولما استقر بالخدو المقام فى العاصمة أعاد الشيخ محمد العباسى المهدي إلى مشيخة الأزهر ، وكان قد انفصل عنها فى إبان الثورة نزولا على إرادة العرابيين كما تقدم بيانه (ص ١٦٢) ، فأصدر إليه الخديو إرادة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) بإعادته إلى منصبه بدلا من الشيخ محمد الانبأى الذى استعفى منه ، فاسندت مشيخة الأزهر إلى الشيخ العباسى علاوة على منصب الإفتاء الذى كان يشغله من قبل

(١) و (٢) دكرى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) دكرى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

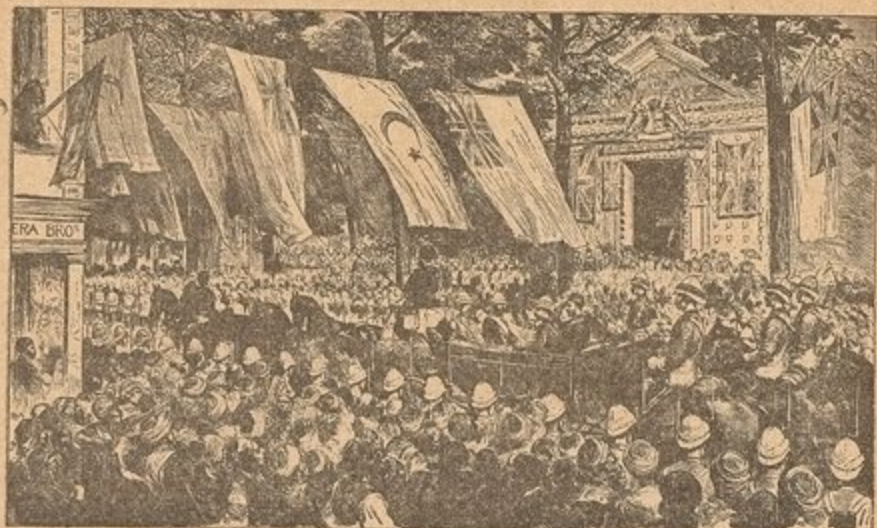
عودة الخديو إلى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة إلى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع أنه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار لإل الجيش البريطاني ، وأن الخديو لم يعد إلى عاصمة مملكه إلا بحماية الانجليز ، وفي ظلال سيوفهم ورماحهم ، وإذا كان قد تغلب على عرابي وصحبه ، فإنه في الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده

وقد قضى عشرة أيام بالإسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنيين ووفودهم ، ثم اعتزم العودة إلى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة ١٢٩٩) ، وأعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما ، فزينت المحطة بالأعلام ، وفرشت بالأسطحة الفاخرة ، ونثرت فيها الأزهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم ليف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان من العاصمة والأقاليم

وفي منتصف الساعة العاشرة صباحا أقبل القطار المقل للخديو إلى المحطة ، وكان في معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء ، فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقاءه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان في استقباله أيضا الجنرال ولسلي قائد الجيش البريطاني والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير إدوار مالت المعتمد البريطاني ، وأطلقت المدافع التي كانت معدة في المحطة لإيدانا بوصوله ، ثم تلتها مدافع القلعة ، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديوي ، وتقدم الشيخ عبد الهادي نجا الإياري ودعا للخديو ، فردد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعاه أيضا وختم دعاءه بندائه : « ليعيش الجنب العالي مؤيداً بالنصر والإجلال » ، وترددت أصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد أن لبث الخديو هنيهة في المحطة غادرها في موكبه إلى سراي الاسماعيلية

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة ، فلم يركب مع الخديو



دخول الخديو توفيق باشا العاصمة بعد الاحتلال البريطاني

يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وإلى جانبه الدوق أوف كنوت وأمامهما الجنرال ولسلي والسر إدار مالت

والموكب يسير بين صفين من الجنود الانجليز

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

في مركبته سوى الدوق أوف كنوت ، وقد جلس عن يساره ، والجنرال ولسلي والسير إدوار مالت ، وقد جلسا أمامهما ، واصطففت الجنود الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة إلى شارع فندق شبرد ، ومنه إلى قسم عابدين ، ومنه غربا إلى سراي الأمير محمود باشا شقيق الخديو ، ثم إلى سراي الاسماعيلية ، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندي ، فكان اصطفاقهم على هذا النحو وبهذه الكثرة إيذانا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه في حماية الجيش الانجليزي أو في أسره ، فلا غرابة أن شبه الوطنيون هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر إلى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥ ، كما شبهوا ذهابه من قبل إلى الإسكندرية في يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار

لويس السادس عشر الى (فارين) Varennes إبان الثورة الفرنسية
وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تك راكبا جواده ، تتبعه كتيبة من
الفرسان الانجليز ، وتبعه الوزراء والأمراء والعلماء وكبار المستقبلين، وسار الموكب
على هذا النحو حتى بلغ سراي الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع إيدانا بوصوله
وفي اليوم التالي (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب إلى سراي الجزيرة ،
وهناك استقبل وفود المهنيين من الوطنيين والأجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله
واستمرت الزينات ليلتين آخرين ابتهاجا بمقدمه (١)

مظاهر غير وطنية

إن استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش
برعايتهم قد أوجد في البلاد جوآ نفسيا يتنافى والأخلاق الوطنية ، أو بعبارة أخرى
إن جوآ من الانحلال الخلقي والوطني قد بدأ يخيّم على البلاد ، وبدأت في أفقها مظاهر
غير وطنية ، لا نرى بدأ من تدوينها مع شديد الأسف ، فبينما كان وجود جيش
أجنبي يحتل العاصمة مما يستثير روح السخط في نفوس الشعب ، إذ ببعض ذوى
الشخصيات البارزة في المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا إلى قواد الجيش الانجليزى لقاء
انتصارهم في القتال

١ - تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك أنه في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط
من الأعيان والعمد ، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك
السيوفى (باشا) من أعيان القاهرة ، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه
عزمهم على تقديم هدية فاخرة من السلاح الى كل من الأميرال سيمور قائد الأسطول
الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بمنابله) والجنرال واسلى القائد العام للجيش البريطانى

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

والجنرال (درورى لو) الذى كان أول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم معزموا على إهدائه للقواد المذكورين « شكر ألهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فأذن لهم بذلك (١) ، واعتزم أولئك المنافقون تأليف لجان فى المدير يات ، لجمع الا كتتابات لهذا الغرض ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة ، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (إسماعيل باشا أبوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ إلى السير لإدوار ماليت قنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها إليهم

وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره إلى سلطان باشا وإلى أعضاء مجلس النواب وأعيان الفطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشميد أفندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير إدوار ماليت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وأرسل اليه أيضاً خطابا آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملاءه (٢) على هديتهم

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٢



استعراض الجيش البريطاني في ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا

عقب احتلال العاصمة

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

استعراض الخديو للجيش الانجليزي

في ميدان عابدين

وثاني هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الانجليزي في ميدان عابدين ،
ولعل الانجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحوا أثر تظاهر الجيش المصري في ذلك
الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ في إبان الثورة

ففي يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهيمن ، وأعد للخديو وكبار
المدعوين كشك في الميدان لمشاهدته ، وأقبل في الساعة الرابعة مساءً بملابسه الرسمية
وإلى يساره في مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير

الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم من الوجهاء والاعيان ، وكانوا جميعا مرتدين ملابسهم الرسمية ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، وقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديوى ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة إلى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه (١)

انتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب ، فكدأنما غربت شمس السماء استنكاراً لهذه المناظر المخجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس أولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال

٣ - مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسرارى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر تسكريما للقواد والضباط الانجليز ، وفى مقدمتهم الاميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق أوف كنوت والدوق دوتك وغيرهم (٢)

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد أول أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) أسماؤهم فى مجموعة الأوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال (درورى لو)

٤ — مآدبة رياض باشا

وأقام رياض باشا (وكان وزير الداخلية) مأدبة عشاء في سراى وزارقى الداخلية والمالية ليلة ١٩ أكتوبر تكريماً للجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، شرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير إدوار مالت

٥ — مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيائه بأن أنعم عليه بالنشان المجيدى من الدرجة الأولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك لما أظهره من الصداقة لحكومته الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حيائه ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقاربه وإتلاف موجوداته ومقدار جسم من مزرعانه (١) ، ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته (٢) ،

وأنعمت عليه ملكة إنجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير) (٣)

وجملة القول أن البلاد شهدت عقب الاحتلال الانجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والإذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الإباء

(١) و (٢) أمر خديوى فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ - الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر

سنة ١٨٨٢

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢

والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الأول للاحتلال الإنجليزي
في نفسية الشعب وأخلاقه

عودة الجنرال ولسلي

بدأت القوات الإنجليزية تعود من مصر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة العدد
الكافي من الجند ، وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلي من القاهرة
مع أركان حربه إلى الإسكندرية ومنها عاد إلى إنجلترا ، وخلفه في قيادة جيش
الاحتلال الجنرال أليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطاني ابتداء من
أول نوفمبر على اثني عشر ألف جندي

الفصل السابع عشر

محاكمة العراقيين

اعتقل زعماء الثورة العراقية ، واعتقل أيضاً الكثير من الضباط والأعيان ، وأُلقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت في ذلك الحين السعيات والوشايات ، فأخذ المغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس (١)

وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ماعدا السيد عبدالله نديم ، فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعراقي أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة ، وفر السيد حسن موسى العقاد والقائم مقام سليمان سامي داود على ظهر إحدى البواخر إلى كريت ، ولكن الحكومة علمت بمقرهما فطلبت إلى الحكومة التركية تسليمهما إليها فسلتهما وجاء الإسكندرية مقبوضا عليهما في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ، نذكر منهم عراقي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا وعبد العال حلي باشا وعلي باشا فهمي وطلبة باشا عصمت (السبعة الزعماء) ، وحسن باشا الشريعي وزير الأوقاف في وزارتي راجب باشا والبارودي ، وعبدالله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي ، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو إلى جانب الانجليز وعزله عراقي بعد

(١) إحصاء محمود باشا فهمي في كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من إحصاء عراقي (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة)

ضرب الإسكندرية ، وأمين بك فسكى ، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، ومن العلماء الشيخ محمد عlish ونجله الشيخ عبد الرحمن عlish . والشيخ محمد عبده . والشيخ حسن العدوى . والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى العضو الأول بالمحكمة الشرعية . والشيخ أحمد المنصورى المدرس بالأزهر . والشيخ أحمد عبد الغنى المدرس بالأزهر . والشيخ أحمد البصرى . والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلى . والشيخ محمد السملوطى . ومن الموظفين والأعيان والذوات خورشيد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وأبو قير ، وكبار ضباط الجيش جميعهم . وعلى باشا الروبى وأحمد بك ناشد مدير الشرقية . ويعقوب بك صبرى مدير الفيوم . وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات . وعثمان باشا فوزى وكيل دائرة الأميرة زينب هانم حلیم . ومصطفى باشا نايلی . ومحمد أفندى الصدر المحامى . والسيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد . ومحمود أفندى صادق . وأمين بك الشمسى . وأحمد بك أباطه نائب الشرقية . وأحمد أفندى محمود نائب البحيرة . ومحمد أفندى الشاذلى . ومحمد بك جلال . ومهنى يوسف من نواب المنيا . وإبراهيم بك الشرىعى . والشيخ أمين أبو يوسف . وأنجال أحمد بك مصطفى . والشيخ عبد المجيد الفقى . وأحمد الفقى . والشيخ حسن الديب . والشيخ عبد الهادى رزق . ومحمد خطاب . وعلى أفندى فخرى . ويحيى بك شتا . والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون

وقد أصدر الخديو وهو فى الإسكندرية مرسوما فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بإلغاء الجيش المصرى (١) بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم ، وكان هذا المرسوم مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر إلى اتخاذ التدابير لمحاكمة زعماء الثورة والمشاركين فيها

(١) نشر فى المونيتور اجبسيان - الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠ سبتمبر

لجنة التحقيق بالعاصمة

ففى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) أصدر أمراً بتشكيل لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية أو إهانة الخديو سواء كانوا فاعلين أو شركاء ، وناط بهذه اللجنة تقديم المتهمين الذين ترى إدانتهم إلى المحكمة العسكرية التى اعتزم تأليفها للحكم فى هذه التهم وإيفاد مندوب من قبلها لإقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة ، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية ، وقد تألفت هذه اللجنة من الأشخاص الآتية أسماؤهم :

إسماعيل باشا أيوب رئيسا . على غالب باشا . يوسف شهدى باشا . محمد زكى باشا . محمد سعد الدين بك . محمد حمدى بك . مصطفى راغب بك . سليمان يسرى بك . مصطفى خلوصى بك . محمد مختار أفندى (باشا) أعضاء (١)

وانتدبت لجنة لتحقيق تهم الأقاليم والمدن (٢) ، وتألفت من محمد زكى باشا رئيسا ومصطفى راغب بك وسليمان يسرى بك ومصطفى خلوصى بك أعضاء .

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً آخر بتأليف المحكمة العسكرية وقد عهد إليها محاكمة العرايين الذين ترى لجنة التحقيق إدانتهم وشكلت على النحو الآتى :

محمد رؤوف باشا رئيسا . إبراهيم باشا الفريق . إسماعيل كامل باشا . حسنى عاصم باشا . خورشيد باشا لواء الطوبجية سابقا . سليمان نيازى باشا . عثمان لطيف باشا . أحمد حسنين باشا . سليمان نجاقى بك أعضاء (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) « عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ »

(٣) « عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ »

وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العربيين ومن المخلصين شخصيا للخديو

لجنتان للتحقيق بالإسكندرية وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالإسكندرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً بتأليف لجنة للتحقيق بالإسكندرية يشارك بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التي وقعت بالإسكندرية في يوم ١١ يونيه ، والأيام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، وإقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيساً ، وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Casimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية ، وأحمد بليغ أفندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كليار مدير الجمارك ، وأمين بك سيد أحمد وكيل النيابة بالمحاكم الأهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ثم عين بدله إبراهيم رشدى باشا^(١) وإبراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليلية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم إليهم كراييت رزيان أفندى وكيل النيابة المختلطة وإبراهيم نجيب أفندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة^(٢) ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيساً للجنة التويضات كما سيجىء بيانه صدر أمره خديوى بتعيين إسماعيل يسرى باشا بدلامنه

وشكلت لجنة بطنطا برياسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل أفندى كحيل وشفيق بك منصور والمسيو شكوفى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضواً فى لجنة الإسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضواً بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ - المونتيور اجبسيان عدد ٢١ ديسمبر

سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢

وكيلا لوزارة المعارف عين بدله في رئاسة اللجنة إسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الأهلية المستجدة (١)

وصدر أمر عال في ٦ يناير سنة ١٨٨٢ بتعديل تشكيل لجان التحقيق ، ففضى بتأليف ثلاثة قوميونات أخرى لتحقيق ماوقع في عهد الثورة من جرائم السرقة والقتل ونحو ذلك في القطر المصري ما خلا الإسكندرية ، وقضى هذا الأمر بإلغاء الأمر الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قوميون خاص بطنطا

محكمة عسكرية أخرى

وأصدر الخديوي في يوم ٢٨ سبتمبر أمرأ بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالإسكندرية تختص بالحكم في القضايا التي تقدمها إليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الإسكندرية وطنطا ، وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا (٢) ، رضوان باشا ، موريس باشا . مصطفى باشا العرب . حسين باشا واصف . علي وهي بك . حسين مظهر بك أعضاء ، تم استبدال رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من إبراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطاكي قبودان ومحمد أفندي علي (٣)

الانجليز والمحاكمة

أبدى الانجليز عطفًا كبيراً على عرابي ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ، واختصوا عرابي بأكبر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلسلهم حياله يدعو إلى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالأمس يملأون الدنيا ضجيجا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون الأساطيل والجيوش لسحقه ومحاربه باعباره خارجا على الخديوي ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته وشرع الخديوي في محاكمته إذا بالانجليز

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) ورد في مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رؤوف باشا عين في فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا (الذي قبل استعفاؤه) رئيسا للمحكمة العسكرية بالإسكندرية

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

يتصدّون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الإعدام ، وقد نجحوا في ذلك

وقد بدأ عطف الانجليز على عرابي منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ، وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين إلى الخديو ألا يعدم أحداً منهم إلا بعد موافقة السلطات الانجليزية (١)

ولما جاء اللورد دفرين إلى مصر أبدى اهتماماً بشأن عرابي، وتدخل لكي يحسنوا معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة

وعينت الحكومة بناء على طلب السير إدوارد ماليت مندوباً بريطانيا لحضور جلسات التحقيق ، وهو السير شارلس ويلسن Sir Charles Wilson ولم يلبث أن تدخل في توجيه التحقيق ، وعهد إليه اللورد دفرين إبداء رأيه في حقيقة التهم الموجهة إلى عرابي ، وكان منسوباً إليه الاشتراك في مذبحه لاسكندرية وفي حريقها وفي نهبا علاوة على عصيانه الخديو . فأجاب السير سارلس ويلسن بأن عرابي برىء من كل مانسب اليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأي ، واقتصرت محاكمته على جريمة العصيان ، وفي الواقع أن هذا الرأي كان مطابقاً للحق والعدل

وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابي أن طلب إلى الحكومة المصرية المحافظة على حياته ، وحال دون إعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو إذا أصابه سوء ، وأهتم بأمره منذ القبض عليه المسترولفر دبلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره من إبتداء الحركة ، واختار له باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودى Broadley والمستر نايبه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية

وقد كان من التناقض حقاً أن زعيم الثورة الوطنية الذى حاربه الانجليز حتى

(١) برقية اللورد جرافيل الى السير ادوار مالت في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ —

الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ - مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦



عراي باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة السنية
إلى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نايبه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

هزموه واعتقلوه يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم
مصريون فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان

ولم يكن مما يشرف عراي أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية إلى
الانجليز خصومه وخصوم مصر ، وفي سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم
أدلى بتصريحات ليست من الوطنية شيء ، ولا تتفق مع مقام زعيم الثورة ، فقد كتب
تقريراً لمحامييه عن حوادث الثورة لكي يتخذاه أساساً لدفاعهما ، احتوى تمليقاً شديداً
للدولة الانجليزية بما لا يتفق مع دعوته ولا مع ما يحمل بالزعيم أن يتصف به من الشتم
والإباء ، وهذا مادعا المسيو دي فريسينيه الذي كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء

الحوادث العراقية إلى القول في كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابي والانجليز ، قال في هذا الصدد تعليقا على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء في تفسير هذه الواقعة العجيبة ، والرأى السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابي والقيادة الانجليزية ، وقد عزز هذا الرأى ما بدا من التسامح بعد ذلك في معاملة عرابي (١) ، ونعتقد أن هذا إسراف في الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابي والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يقم أى دليل على ذلك ، وإنما هو ضعف النفس قد حجب الحياة إلى عرابي وجعله يؤثرها على الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والأخلاقية

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع محامى عرابي على أن يقدم عرابي وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحه الإسكندرية وتهمة إحراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الإعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأموالهم أزواجهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى العرابيون هذا المصير ، وأبرق المستر برودلى في هذا الصدد إلى المستر بلنت بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول : « أعطانا عرابي وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطه التامة لنا لسكى تتفق بشأه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابي مذنباً من حيث الثورة فقط والنزول عماعداً ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف الى النفى فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجيه (٢) ،

وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد إذ انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنه ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة ونصف صباحاً لمحاكمة عرابي أولاً ، ولم يكن الجمهور يعلم

(١) دى فريسينيه — المسألة المصرية ص ٣١٦

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩

بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقررأ أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى بك Borli Bay رئيس قلم قضايا الحكومة ، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى إذ رأى أن المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدل قومندان الحامية الانجليزى ، وحضر الجلسة السكولونل شارلس ويلسن مندوب السالطة الانجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعد لعراي ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جىء بعراي من السجن

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين ، الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه

دخل عراي قاعة الجلسة مرتديا بدلة عادية . وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجاء محامياه إلى جواره ، فتلا رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عراي مخاطبا إياه بما يأتى :

أحمد عراي باشا — أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و٥٩ من قانون الجنائيات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا

فأجاب عراي أن محامى سيجيان بالنيابة عنى

فتلا المستر برودلى بالفرنسية الورقة التى أمضاها عراي وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية

وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن المحكمة ستختلى للداوله وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر

فانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً ، فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عراي بالإعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الأمر الخديوى بإبدال الحكم بالنفى



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابي باشا

يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

المؤبد، واستغرقت تلاوة الحكم والأمر الخديوي بتعديله عشر دقائق، ثم انفضت الجلسة ولما تلى الحكم قابله عرابي باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الأوروبيات باقات من الزهر مهنئات له ، وقدمت له عقيلة المستر نايبه المحامي عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكرًا

وحوكم زملاء عرابي الستة بالطريقة التي حوكم هو بها ، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروي أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودى ، ورفض الإفراج الذي كتبه عرابي ، فلم يحاكم معهم ، وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة في مصوع

الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠)

حكمها على أحمد عرابي بالإعدام^(١) كما تقدم بيانه

وفي ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحكمة كل من : طلبه باشا عصمت ، وعبدالعال باشا حلى أبو حشيش ، ومحمود سامى باشا البارودى . وعلى فهمى باشا الديب ، فحكمت عليهم بالإعدام^(٢) ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفى المؤبد أيضا (من الأقطار المصرية وملحقاتها)

وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا ، فحكم عليهما بالإعدام^(٣) ، مع تعديل الحكم إلى النفى المؤبد

وأصدر الخديو أمراً فى ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى تستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة^(٤)

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محواً مؤبداً^(٥)

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصرأعلى وجوب عدامهم ، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف ، ولكنه لم

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٥٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(١) و (٢)

يذكر سبب الاستقالة الحقيقي في كتابه إلى الخديو ، فعين إسماعيل باشا أيوب وزيراً
للدخالية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢)^(١)

تنفيذ الحكم في الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفي للزعماء السبعة ،
وقد أبلغ المستر برودلى هذا القرار إلى عرابي في سجنه ، فاعتبط بهذا الاختيار ،
وقال إن هذا النفي يسرني لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها

فاجتمع الزعماء السبعة في سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا في
تجهيز معدات الرحيل ، وفي ٢٥ ديسمبر نفذ في الزعماء حكم التجريد من رتبهم
وألقاهم ، بأن تجمعوا في الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم في ساحة (قصر النيل)
وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحرية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة
لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مربوط) وهي باخرة انجليزية صغيرة حمولتها
١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى جزيرة سيلان ،
وأزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت إلى الكولونل موريس بك وهو ضابط
انجليزي كان في خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم

ففي مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطاراً خاصاً في ثكنة قصر النيل
لنقلهم إلى السويس ، فركبوه هم ومن اختارهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر
برودلى محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب
السلطة الانجليزية ، وتحرك بهم القطار في الساعة العاشرة مساء ، ورافقهم إلى السويس
المستر نابيه ، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ،
فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا
الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم في الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو
ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا إلى البر في صبيحة اليوم التالي

الاحكام الأخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرايين ، وهى تتراوح بين النفي لمدد مختلفة فى جهات معينة ، وإقامة البعض فى بلادهم تحت مراقبة البوليس ، وتهمتهم أنهم « اشتركوا فى جريمة العصيان » ، فحكم على على باشا الروبى والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة ، وعلى اثنين بالنفى ثلاث سنوات بسواكن ، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفى خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات ، وأقلها سنة ، مع عزلهم من وظائفهم ، وعلى خمسة وستين من الموظفين بالطرد من الحكومة ، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الأعيان والنواب بالإقامة فى بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى ، وذلك عدا الأشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية بالإسكندرية وحققت تهمتهم بمعرفة لجانب التحقيق فى الإسكندرية وطنطا

وهاك بيان المحكوم عليهم والاحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبى	نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة
السيد حسن موسى العقاد	نفى ٢٠ سنة ، ، ، ، ،
عمر بك رحمى	نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة
على أفندى حسن باشمهندس سكا حد يد السويس	، ، ، ، ،
جاميخان غورى الهندى	النفى مؤبداً خارج القطر وملحقاته
أحمد بك عبد الغفار	نفى ٨ سنوات ، ، ، ، (بيروت)
مصطفى بك عبد الرحيم	نفى ٥ سنوات ، ، ، ، ،
عيد بك محمد	، ، ، ، ،
خضر بك خضر	، ، ، ، ،
حسن بك جاد	، ، ، ، ،
محمد بك الزمر	، ، ، ، ،
	قائم مقام
	أمير الاى
	أمير الاى
	قائم مقام
	امير الاى
	قائم مقام

أحمد رفعت بك	ناظر قلم المطبوعات نفى خمس سنوات خارج القطر (بيروت)	
الشيخ عبد الرحمن عlish من العلماء	(الاستانة)	
محمد مصطفى السكردى من بنى سويف	(بيروت)	
محمود أفندى أحمد صاغ	نفى ٤ سنوات	
فوده أفندى حسن قائم مقام		
خليل بك كامل أمير الاى		
مصطفى بك النجدى ناظر استبالية اسكندرية	(الاستانة)	
مصطفى أفندى الارناؤطى من دمياط	(بيروت)	
الشيخ عبد القادر قاضى مديرية القليوبية		
الشيخ محمد الهجرسى من علماء الازهر	(مكة المكرمة)	
الشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى من القايات (المنيا)	(بيروت)	
الشيخ محمد عبد الجواد		
يوسف اسماعيل من المنيا		
الشيخ يوسف شرابه من العلماء	نفى ٣ سنوات	(غزه)
أحمد بك فرج قائم مقام	(بيروت)	
الشيخ محمد عبده ناظر قلم المطبوعات العربية		
السيد حسن الشمسى محرر جريدة المفيد		
الشيخ أمين أبو يوسف من دمياط		
ابراهيم أفندى اللقانى مأمور تفتيش بالداخلية		
محمد بك بديع عضو مجلس ابتدائى مصر		
إسماعيل أفندى جودت من مصر		
أحمد أفندى رشوان الدشناوى من قنا		
آدم الارناؤطى من الفيوم	نفى سنتين	
على حسين من المنيا		
حسين مطريد من عربان المنوفية	خارج القطر المصرى (بيروت)	

محمد محمد الجنيدى من بنى سويف نفى سنة خارج القطر المصرى (بيروت)
 محمد أفندى الصدر المحامى من القاهرة نفى سنة " " " "
 مع تجريدهم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف (١)
 وحكمت المحكمة العسكرية بالإسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى فى سواكن
 مدة سبع سنوات

وقضى على طائفة من كبار الأعيان والذوات بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت
 ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجريدهم من الرتب والامتيازات ، وهاك
 أسماؤهم وبيان الأحكام الصادرة ضدهم:

الاسم	جهة الإقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
أحمد بك أباطه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
أحمد أفندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
ابراهيم أفندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	" "
سعداوى الجيالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	ستين
سليمان جمعه	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات (٢)
أمين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	" "
عمر محجوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	" "

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ؛ أما أسماء البلاد التى اختارها
 المنفيون لمنفاهم فقد أخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦
 (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	جهة الإقامة	التأمين جنيه	مدة التأمين
مهنى أبو عمر	مديرية أسيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
الملوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا (١)		٤٠٠٠	أربع سنوات (٢)

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدتهم من الرتب والنياشين والمناصب (٣) وهم :

حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية	يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية باسكندرية
مصطفى بك نايلى مفتش بردين	محمد بك عاطف قائممقام سوارى
إسماعيل دانش باشا مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا	جابر بك البياوى من أعيان بنى سويف
مصطفى ثاقب أفندى مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد	الشيخ مصطفى عبد اللطيف من أعيان الدقهلية
الشيخ أبو المعاطى السيد من أعيان الدقهلية	محمد شلبى طوبار
الشيخ محمد بن شداد	إسماعيل بطين
	الشيخ حسين الاعصر من أعيان الشرقية

(١) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم أخت الامير محمد عبد الحليم نجل محمد على باشا ، وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم وإسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا

(٢) و (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الشيخ على عبد الهادي من أعيان المنيا	أحمد أبو طالب من أعيان المنيا
على أبو يوسف	محمد عبد اللا
على المكاوي	سليمان محمد
أبو زيد غانم	محروس سيد أحمد
حسن فراج	محمد منصور
محمد عبد الله	الشيخ على الفقى
الشيخ أحمد الفقى	محمد المسيرى
الشيخ عبد المجيد الفقى	على كساب
سليمان جابر بن جابر بك البباوى من أعيان بنى سويف	الشيخ على نايل من أعضاء مجلس الجزيرة والقلوبية
محمد عبد الصمد	من أعيان المنيا

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم (١)

الشيخ حسن العدوى من العلماء	الشيخ أحمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى من العلماء
الشيخ أحمد المنصورى	الشيخ أحمد عبد الغنى
الشيخ محمد السمالوطى	الشيخ محمد عسكر
الشيخ أحمد البصرى	الشيخ أحمد مروان
الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى	الشيخ أحمد عبد الغنى نقيب الأشراف بمديرية جرجا
الشيخ على الجمال نقيب الأشراف بدمياط	الشيخ محمد جبر قاضى المنصورة سابقا
الشيخ محمد أبو عائشة قاضى بورسعيد سابقا	الشيخ عبد البر الرملى قاضى العريش
الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم قاضى اسنا سابقا	الشيخ أحمد صلى نائب محكمة المنصورة
الشيخ محمد السيوفى كاتب بمحكمة مصر الكبرى سابقا	الشيخ محمد غزال قاضى مركز البحيرة
إسماعيل بك رأفت مأمور مالية مديرية أسيوط سابقا	أحمد بك ناشد مدير بنى سويف

يعقوب بك صبرى مدير الفيوم
مصطفى مختار مأمور مالية البحيرة
حسن صقر رئيس قلم بالداخلية
غمرى أحمد ناظر قلم قضايا الأوقاف
مصطفى نشأت معاون بالأوقاف
عثمان حمدى ناظر قسم منفوط
عبد الرحمن فهمى ناظر محطة المنيا
أحمد حامد معاون هندسة الأقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم مركز طوخ
محمد حسيب حكيم مركز العريش
أحمد حسنى مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العنانى من أعيان مصر
حسن حجاج من أعيان القليوبية
على نحرى ملتزم حلقات الاسماك بالدقهلية
على مكاوى من الشرقية
شهاب الدين نوفل عمدة بلقاس غربية
عبد النبي عبد الله البياضى عمدة عريان
البراعصة بمديرية الفيوم
بركات الديب عمدة القرين شرقية
عبد الله بهادر عمدة جهينه بحرجا
حسن على عمدة ريحانة بالمنيا
أمين أبو يوسف من الشيخ تى بمديرية أسيوط

محمد السراج من مأمورى تفتيش الداخلية
حسن حسنى ناظر قلم تحريرات الجهادية
أحمد حنفى من مأمورى تفتيش الداخلية
مصطفى فهمى ناظر قلم بالأوقاف
محمد جوجو ناظر سرايات الإسكندرية
مصطفى واصف أستاذ بالمدارس
محمد خطاب باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفر اوى حكيم بمصر
مصطفى أنور حكيم بيطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى حكيم بيطرى العريش
عبد الله مأمون مأمور أوقاف دمياط
إبراهيم الشريعى (باشا) من أعيان المنيا
بدينى الشريعى (بك) من أعيان المنيا
محمد المكاوى من مصر
محمد الشاذلى عمدة شبرا تى غربية
محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية
على منسى البطران شيخ عربان الفرجاية
بالجيزة
أحمد محجوب عمدة العسلوجى شرقية
الشيخ موسى على عمدة الفقاعى بالمنيا
أحمد النحاس عمدة أشمون منوفية
زايد هندى عمدة جزيرة بيابنى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة العصيان

فجروا من رتبهم وامتيازاتهم وحرروا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم : (١)

من القاهرة

الاسم	الرتبة	السكن	الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى منير يوزباشى طوبجى بالناصرية			أحمد أفندى قنديل يوزباشى طوبجى بيولاى		
حسن أفندى على ملازم أول طوبجى بقسم الخليفة			أحمد أفندى حلمى ملازم أول طوبجى بالعباسية		
محمد أفندى امام » » بالعباسية			يوسف أفندى حلمى يوزباشى بيادة بالدواية		
على أفندى راقم يوزباشى بياده بالخليفة			عبد الفتاح أفندى فوزى يوزباشى بيادة بعابدين		
على أفندى الطامى » » بحارة القادرية			ابراهيم أفندى صديق » » بالخليفة		
رزق أفندى فرج الله » » بالجالية			حسين أفندى على » » بالخطابة		
محمد أفندى أمين » » بالمحجر			يوسف أفندى فهمى » » بالصلبية		
عثمان أفندى فرغلى » » بالسيدة زينب			محمد أفندى عباس ملازم أول » » بالصلبية		
محمد أفندى سامى ملازم أول بيادة بالاشرقية			محمود أفندى الجندى » » بالمحجر		
أحمد أفندى كامل » » درب الجمايز			بكير أفندى صدق » » درب الجمايز		
حسن أفندى شاكر » » بعابدين			على أفندى حلمى » » بعابدين		
محمود أفندى عربى » » بعابدين			أحمد أفندى همت » » الخليفة		
يوسف أفندى حسن » » حارة السقاين			يوسف أفندى كامل » » الدرب الأحمر		
عباس أفندى وهى » » الخطابة			شمس أفندى الجبلى » » الخطابة		
خليفة أفندى أبوشنب » » بباب الشمرية			محمد أفندى طاهر » » بالخطابة		
ابراهيم أفندى غنيم » » بالمحجر			سليمان أفندى شكرى » » بيولاى		
عبد الله أفندى حلمى » » بسوق السلاح			أحمد أفندى صادق » » بعابدين		
محمد أفندى صادق » » بعابدين			عبد الله أفندى ذهبى » » »		
على أفندى كامل ملازم أول بيادة بالتبانة			سليمان أفندى حسن » » بالعباسية		
بالدرب الأحمر					
على أفندى فهمى يوزباشى طوبجى بالوايلى			محمد أفندى زاهر ملازم أول طوبجى بالعباسية		
محمد أفندى هادى ملازم أول بالعباسية			طاهر أفندى رشدى ملازم أول سوارى بعابدين		

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى داود	يوزباشى بياده	بولاق
عبدالواحد أفندى رمضان	» »	باب الشعرية
عمر أفندى شاكر	» »	العباسية
على أفندى علوى	» »	قسم الأزبكية
حسن أفندى بكار	» »	السروجية
على أفندى رضى	» »	الحسينية
على أفندى فهم	» »	السيدة سكينة
على أفندى محمد	» »	الدرب الأحمر
عبد المنعم أفندى محمود	» »	قسم الجمالية
سيد أحمد أفندى مصطفى	» »	الناصرية
أحمد أفندى سلامه	» »	العباسية
سليمان رجائى	» »	السيدة زينب
أحمد أفندى صادق	» »	قسم الخليفة
السيد أفندى حبشى	ملازم أول	بالمحجر
سلامه أفندى سلامه	» »	قسم عابدين
مصطفى أفندى حامد	» »	العباسية
عبد الرحمن أفندى حلى	» »	قسم الخليفة
على أفندى بدور	» »	الحسينية
أحمد أفندى هاشم	» »	قسم الخليفة
على أفندى وصفى	» »	العباسية
رجب أفندى على	» »	الحسينية
حجازى أفندى محمد	» »	عابدين
أحمد أفندى شاهين	» »	باب الحجر

الاسم	الرتبة	السكن
بيومي أفندي حسن	ملازم أول بياده	الآزبكية
عبد العزيز أفندي ندى	» »	الشيخ عبد الله
مصطفى أفندي شفيق	ملازم ثان	باب الخلق
على أفندي سعيد	» »	درب الحصر
على أفندي مناع	» »	السيدة زينب
محمد أفندي رفاعي	» »	بولاق
إبراهيم محمد أفندي كامل	» »	قنطرة عمر شاه
سالم أفندي زكي	» »	(شبرا)
مصطفى أفندي حلي	» »	السيدة زينب
مصطفى أفندي أمين	يوزباشي طوبجي	المغربلين
عبد القادر أفندي خيرى	ملازم أول	العباسية
حموده أفندي أحمد	يوزباشي	حارة الأزهر
خليل أفندي محمود	ملازم ثان	العباسية
على أفندي أبوشادى	يوزباشي بياده	السيدة زينب
محمد أفندي طلعت	» »	حارة الأزهر
عامر أفندي صالح	» »	عابدين
محمود أفندي الشاذلى	» »	الجمالية
محمد أفندي عندليب	» »	الصلبية
نجيب أفندي محمد	» »	بولاق
محمد أفندي بسيوفى	» »	الداودية
أبو زيد أفندي السيسى	ملازم ثان	غيظ العدة

الاسم	الرتبة	السكن
على أفندى رضا	يوزباشى بياده	السيدة زينب
محمد أفندى عبد الرحيم	» »	الناصرية
حسين أفندى فهمى	» »	»
محمد أفندى راشد	ملازم أول	الحليمية
عبد الكريم أفندى صبرى	» »	الصلبية
أحمد أفندى سامى	» »	السيدة سمكينة
مصطفى الشرقاوى	ملازم ثان	باب الشعرية
أحمد أفندى مصطفى	يوزباشى	مصر القديمة

من الإسكندرية

مصطفى أفندى محمد	يوزباشى طوبجى	القبارى
شاهين أفندى نجم	ملازم أول	أبو قير
محمد أفندى سليمان	يوزباشى بياده	قسم أول اسكندرية
حسين أفندى بهيج	ملازم أول بياده	»
أحمد أفندى صبحى	» »	»
مصطفى أفندى عفت	» »	قسم ثان اسكندرية
محمد أفندى عمر	يوزباشى	قسم أول اسكندرية
مصطفى الأبيض	ملازم ثان	»
سليمان أفندى طعيمه	» »	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

عبد الرحمن أفندى رحى	ملازم أول طوبجى	دمياط
----------------------	-----------------	-------

من محافظة رشيد

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى أحمد	ملازم أول طوبجى	رشيد
محمد أفندى حسن	»	»

من مديرية الجيزة

محمد أفندى حسب الله	ملازم أول طوبجى	ناحية القطعة
محمد أفندى فريد	»	وراق العرب
عبد الله أفندى شامل	يوزباشى بياده	زين
عبد المجيد أفندى محمود	يوزباشى بياده	الحرانية
أحمد أفندى حجاج	ملازم أول	أم خنان
على أفندى الليثى	»	طره
محمد أفندى شامل	»	طرفاية جرزه
محمد أفندى بحيرى	يوزباشى	أوسيم
محمد عمارة	»	كرداسه
مصطفى عبدربه	»	أوسيم
شيمى أفندى خطير	»	المسانده
أحمد أفندى القاضى	ملازم أول بياده	شبرا مننت
حسن أفندى سليمان	» طوبجى	كرداسه
على أفندى رضا	» سوارى	طره
عبد الفتاح أفندى خليل	يوزباشى بياده	كفر حكيم
على أفندى إسماعيل	» »	»
أحمد أفندى الزمر	» »	ناحية
سيد أحمد أفندى حمدى	ملازم أول	المناوات

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى عارف	ملازم أول بياده	بندر الجزيرة

من المنيا (١)

غلاب أفندى غالب	يوزباشى طوبجى	ناحية طلا
محمد أفندى العسقلانى	ملازم أول بياده	ناحية الفشن
عبد الفتاح أفندى سليمان	»	ناحية جريس
محمد أفندى حسن	ملازم ثان بياده	ناحية أبو حبيب

من مديرية قنا

وهبه أفندى محمد	ملازم أول بياده	دنفيق
محمد أفندى أبو الحج	»	الأوسط قاموله
عباس أفندى محمد	ملازم ثان	القورية

من القناطر الخيرية

بو العينين أفندى أحمد	يوزباشى بياده	القناطر الخيرية
شلبى أفندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	»

من الغربية

السيد أفندى حامد	يوزباشى	طنطا
محمد أفندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس

الاسم	الرتبة	السكن
شلي أفندى حرب	ملازم أول طوبجى	القرين
حسرى مكى	" "	مطوبس
عبد المطلب أفندى حنفى	" "	القرضة
محمد أفندى إبراهيم	يوزباشى	شبرا قاص
خليل " وهبى	يوزباشى طوبجى	سند بسط
حسن " أبو العطا	" "	نواج
طه " الزفتاوى	" "	طنطا
أحمد " السيسى	" "	طنطا
بدوى " النجار	" "	بيشة الملق
إبراهيم " عتاب	" "	محلة زياد
السيد " حياص	ملازم أول بياده	الكنيسة
محمد " الديب	" "	جنوب
عامر " حندق	" "	محلة زياد
أحمد " حلمى	يوزباشى	شربين
متولى " ندا	ملازم أول	كفر محلة حسن
أحمد " مصطفى	ملازم ثان بياده	قلين
حسن " بريقع	" "	المحلة الكبرى
حفتاوى " عبد المطلب	يوزباشى	شبرا باب
على " سلامه	" "	نفيسا
على " محمد	ملازم أول بياده	مسير
إبراهيم " أحمد	" "	بنا وأبو صير

الاسم الرتبة السكن

من الدقهلية

كفر أبو خير	يوزباشى بياده	محمود أفندى الألفى
السرو	ملازم أول بياده	يوسف أفندى واصف
كفر لطيف	ملازم أول بياده	مصطفى أفندى سيد أحمد
المنزلة	ملازم ثان طوبجى	خليل أفندى السعدنى
دقادوس	ملازم أول سوارى	عبد السيد أفندى عطيه
ميت العامل	ملازم ثان سوارى	عبد الفتاح أفندى حمادى
قولنجيل	ملازم ثان بياده	أحمد أفندى عوض
السنبلاوين	" "	يوسف أفندى دسوقى
بندر المنصور	يوزباشى بياده	على أفندى ابراهيم
منشية صهبره	ملازم أول طوبجى	فرج أفندى محمد
شرمساح	يوزباشى بياده	أبو النصر أفندى عبدالرزاق
نوسا الغيط	" "	عامر أفندى يونس
البيجلات	" "	أحمد أفندى أحمد
العصافرة	" "	حسين أفندى مظهر
البيجلات	ملازم أول	موسى أفندى شطات
الدنايق	ملازم ثان	مصطفى أفندى شريف
ميت الخولى	" "	السيد أفندى النجار
ميت محلة دمنه	ملازم أول	أحمد أفندى عز الدين

من البحيرة

شبرا خيت	يوزباشى بياده	محمد أفندى عبد السلام
----------	---------------	-----------------------

الاسم	الرتبة	السكن
عطيه أفندى عوده	يوزباشى بياده	دمنه‌ور
أحمد أفندى حسن	»	زمزم
ابراهيم أفندى العكس	ملازم أول	صفط العنب
عبد الرحمن أفندى محمود	يوزباشى سوارى	الرحمانية
اخراش أفندى الضيرمى	ملازم أول	قشاش
محمد أفندى فريد	يوزباشى بياده	قليشان
رحيل أفندى عقبه	»	كفور السوالم
درويش أفندى عقاب	ملازم أول	طيريه
ابراهيم أفندى عثمان	»	طيريه
رفاعى أفندى أحمد	ملازم ثان	القهوقية
اسماعيل أفندى عزمى	يوزباشى بياده	محلة دمنه
عمر أفندى أحمد	»	خر بتا
ابراهيم أفندى عطيه	ملازم ثان	لقانة
أحمد أفندى عزت	»	محلة بحيرة
محمد أفندى ميره	يوزباشى	العطف
ابراهيم أفندى فؤاد	ملازم أول	شبرا النونة

من المنوفية

رضوان أفندى منيب	يوزباشى طوبجى	شوفى
محمد أفندى نعمت	يوزباشى بياده	اشمون جريس
رضوان أفندى حشيش	»	جروان
على أفندى جاد	»	صفط جدام

الاسم	الرتبة	السكن
موسى أفندى الجزار	يوزباشى طوبجى	مليج
على أفندى الضياري	ملازم أول طوبجى	ميت أبو السكوم
على أفندى البلبل	ملازم أول طوبجى	سمان
سيد أحمد أفندى الشلف	يوزباشى سواري	أبو الحسن
أحمد أفندى حمدي	يوزباشى بياده	كفر الباجور
على أفندى شرف	» »	أشمون جريس
خير الله أفندى عامر	» »	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح أفندى إبراهيم	» »	فيشا
السيد أفندى زهران	ملازم أول بياده	الواد منوفية
على أفندى الحماني	ملازم أول بياده	منوف العلا
غانم أفندى عبد الخالق	ملازم ثان بياده	ميت خلف
محمد أفندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد أفندى عنان	ملازم ثان طوبجى	شبين السكوم
حسن أفندى فخرى	يوزباشى طوبجى	ابخاص
مصطفى أفندى حمدي	» »	زاوية البقلي
إبراهيم أفندى حمدي	ملازم أول »	الفرعونية
عبد الله أفندى على	» »	ابخاص

من الشرقية

عبد الله أفندى على	يوزباشى بياده	جمجرة
سليمان أفندى متولى		كفر الغنيمي
سلامه أفندى ناجي	ملازم أول بياده	سنهوت البرك

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى حسين	ملازم أول بياده	هيا
دسوقي أفندى خليل	»	النمروط
محمد أفندى التركاوى	يوزباشى	السعديين
سلامه أفندى شحاته	»	كنفر أبو العيال
صقر أفندى ذهب	ملازم أول	الزنكلون
يوسف أفندى الجندى	ملازم ثان	أبو كبير

من القليوبية^(١)

محمد أفندى رأفت	يوزباشى بياده	ميت عاصم
عبد الرحمن أفندى أنيس	ملازم أول بياده	أبو زعبل
محمد أفندى حسنى	ملازم أول سوارى	البرادعة
عبد الله أفندى عرابى	»	أبو زعبل
حسن أفندى الدرى	يوزباشى طوبجى	ميت كنانه
على أفندى الخولى	ملازم أول طوبجى	شبرا الخيمة
جاء أفندى محمد	ملازم أول بياده	البيضة
محمد أفندى شرف الدين	»	ميت كنانه
حجازى أفندى أحمد	»	دمهور شبرا
عطيه أفندى أبو الذهب	»	بلقس
محمد أفندى الليسى	ملازم ثان بياده	شبرا
محمد أفندى نجم	يوزباشى بياده	مطرية ضواحي مصر
حسن أفندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

من بني سوييف^(١)

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندي صادق	ملازم أول طوبجي	القضاي
محمد أفندي عمار	يوزباشي بياده	ميدوم
جاء المولى أفندي محمد	» »	ميدوم
محمد أفندي علي حسن	ملازم أول	حمام بني سوييف
محمد أفندي عزوز	ملازم ثان	مزوره

من الفيوم

أحمد أفندي سيد أحمد	يوزباشي بياده	سنورس
السيد عبد الرحمن أفندي	» »	بندر الفيوم
منجود أفندي محمود	» »	ترسافيوم
أحمد أفندي حمدي	ملازم أول سواري	بندر الفيوم
إبراهيم أفندي حسنين	» بياده	أبجيج
محمد أفندي رمضان	» »	هواره عدلان
محمد أفندي علي	» »	الفيوم

من جهات متفرقة

علي أفندي أبو الحسن	يوزباشي بياده	مديرية قنا
---------------------	---------------	------------

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
علي أفندي عبد الرجال	يوزباشى بياده	بنى سليم سوهاج
محمد أفندي أبو ذراع	» »	الحواريث جرجا
أبو العلا أفندي حسن	» »	ديروط أم نخله أسيوط
عبد اللطيف أفندي لطفى	»	ملوى أسيوط
يوسف أفندي محمد	ملازم أول »	قصر حيدر أسيوط
حسين أفندي موسى	ملازم ثان	بزاره

محاكمة سليمان سامى داود

وحوكم القائم مقام سليمان سامى داود على تهمة إحراق الإسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالإسكندرية برياسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبوديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالإسكندرية بالإعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الإسكندرية (ص ٣٧٠) ، ويوسف أفندي أبوديه كان ياوراً لعبد العال حلى باشا قائد موقع دميياط ، وقد أوفده إلى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل إلى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب إلى المدير إبراهيم أدهم باشا فى داره فألقاه متمارضا ولامه على إهماله فى حفظ الأمن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحداً على القتل ، ولما ذهب إلى كفر الدوار أفضى إلى عرابى بما كان من إهمال المدير ، مما أدى إلى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين وإلقاء القبض على عرابى وعبد العال حلى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبوديه

وحوكم باعتباره محرصاً على فتنة طنطا ، وهو منها برى . ، وحكم عليه ظالماً بالإعدام شقياً ، ونفذ فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم يبضع دقائق ورد تلغراف ينبئ بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه واسكن بعد أن نفذ القضاء في هذا المتهم البريء

وهذه الحادثة تدل على أن المحاكمات العسكرية التي أعقبت الثورة لم يكن يراعى فيها عدل ولا حق ، وإنها كثيراً ما أخذت الناس بتهم هم منها براء

العفو عن عدا المحكوم عليهم

في ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك في الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم (١)

وفي ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية التي ألفت في سبتمبر ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين في الثورة أو المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ماعدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية فإن المرسوم قضى باستمرارها في عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم في القضايا المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة (٢)

الزعماء السبعة في منقاهم

أقام الزعماء السبعة في جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم في المنفى حياة ألم وحزن ، وبؤس وشقاء ، إذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد (والناس مع الغالب) ، ووجدت قريحة البارودى بشعر مؤثر في الحنين إلى الوطن والحزن

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠

لفراقه ، مما يعد آية في البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المنفيون من الآلام ، وهو وإن كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه في شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العراقيين عامة

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البينُ ما أبقت عيون المهوى منى فشئت ولم أقض اللبانة من سننى
عناءُ ويأس واشتياق وغربة الا شدة ما ألقاه في الدهر من غبن
فأن أك فارقت الديار فلى بها فؤاد أضلته عيون المها عنى
بعثت به يوم النوى أثر لحظة فأوقعنا المقدار في شرك الحسن
إلى أن قال :

ولما وقفنا للوداع وأسبلت مدامعنا فوق الترائب كالمزن
أهبت بصبرى أن يعود فبزنى وناديت حلى أن يشوب فلم يغن
وما هى إلا خطرة ثم أفلعت بنا عن شطوط الحى اجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى وكم مقلة من غزرة الدمع فى دجن
وما كنت جربت النوى قبل هذه فلها دهنتى كدت اقضى من الحزن
ولسكننى راجعت حلى وردنى إلى الحزم رأى لا يحوم على أفن
ولولا بُنيات وشيب عواطل لما قرعت نفسى على فائت سننى

وتعاقبت السنون على الزعماء فى منفاهم بتلك الجزيرة النائية ، فضاعت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل إطلاقا ، ورداءة المناخ ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم ، وأقبل بعضهم على بعض يتسلا ومون ، وبدأ الخصام أول ما وقع بين عرابي وطلبة وعبيد المال ، قال محمود باشا فهمى فى هذا الصدد : « واستمر المنفيون فى شقاق وخصام بينهم

لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يولييه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشيء أبداً ، (١)

قال وفي سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامي البارودي بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامي باشا إلى مدينة (كندی) التي تبعد ٧٤ ميلاً عن كولومبو ، وترك عرابي وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامي باشا وقطن كندی ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفي سنة ١٨٩٢ انتقل إليها عرابي ثم على باشا فهمي

ويقول محمود باشا فهمي إنه لما رأى ما بينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية في كتابه الذي وضعه في منفاه وأسماه (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والآخر) (٢) ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشؤمة ، وأمور وأحوال كانت في قلب عرابي مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا من بعد النفي في سيلان حتى أفشى كل من عرابي وعبد العال وعلى فهمي ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه في قلوبهم لسكل إنسان (٣) » ، وروى حوادث الثورة في شيء من التحقيق والزراية « ونعتقد أن هذا إسراف في القول ناشئ عن غضاضة النفس ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذي آل إليه ، لذلك يحمل بمن يرجع إلى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشيء من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانباً

مصير الزعماء

توفي عبد العال باشا حلي يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

(٢) في سبعة أجزاء

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

وذهب محمود باشا فهمى إلى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك أدركته الوفاة ليلة ١٧ يولييه سنة ١٨٩٤ (١٣ ذى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها

وفي فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبة باشا عصمت بالعودة إلى مصر إذ ساءت صحته وقررت جمعية من الأطباء أنه إذا لم يعد إلى بلاده فإنه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة فساد إلى مصر ، ولكنه لم يعيش أكثر من المدة التي توقعها الأطباء ، وتوفي في ذلك العام ودفن في قرافة الإمام الشافعى

وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٠٠ توفي يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة إلى مصر ولكن وافته القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح في القرنيتين أفقده نور عينيه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته إلى مصر لمعالجته في المناخ الذى ولد فيه وألفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلى الثانى أمراً بعودته إلى مصر ، فرجع في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد إليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمل ريعها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد إليه بصره ، وتوفي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

وفي ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلى الثانى أيضاً عن عرابى وعلى فهمى ، فبارح على باشا فهمى الجزيرة في شهر أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة في أول سبتمبر

وجاءها عرابى في أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغلى سخطا على الاحتلال وسياسته ، لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها في الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها ، وكانت عودة عرابى بوساطة الانجليز

وشفاعته لديهم ، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته ، فقبول
من الأمة بالفتور والسخط ، وبدا الفرق بينه وبين البارودى من هذه الناحية ،
فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض فى الأحاديث السياسية ،
وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابى فلم تفارقه الثرة التى لازمته من
قبل ، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته يوم ٢١ سبتمبر
سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ)

الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال في أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لأنه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع إلى ظهور الزعماء ، فإن تطوراتها ومصايرها تتبع إلى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يحمل بنا أن نلقي نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العراقية ، لكي نتبين مبلغ تأثيرها في مصير الثورة ، وقد تناولنا في الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحي هذه الشخصيات ، تبعاً لما اقتضاه سياق الحديث ، ولست نرى المقام هنا يستدعي أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تباعاً ، لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التي ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد : أحمد عرابي باشا . محمود باشا سامي البارودي . محمود فهمي باشا . علي باشا فهمي الديب . عبد العال باشا حلمي حشيش . الميرالاي محمد عبيد . السيد عبد الله نديم . الشيخ محمد عبده . طلبه باشا عصمت . علي باشا الروي . يعقوب سامي باشا . القائم مقام سليمان سامي داود . محمد سلطان باشا

عراقي

١٨٤١ - ١٩١١

ترجمنا لعراقي في الفصل الثاني ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة ، وذكرنا نشأته وخلاصة تاريخه ، إلى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه في مختلف أدوار الثورة كما أريت في الفصول السابقة مما لا نعود إليه الآن

إذا حللنا شخصية عرابي نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب إليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم وعلى إرادته عليهم ، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهوري ، وهذه أيضا من مزايا الزعماء التي تحببهم إلى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس سامعيه ، على أنه إلى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من السكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملاساتها ، وعرابي معذور في ذلك لأنه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والإلمام بشؤون السياسة وأطوارها ، فهو لا يعدو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدودا ، فقد تلقى في الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٧٨) ، ولم يزد محصوله العلمي عن بعض الآيات الشريفة والأحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية في ذلك الحين ، وهذا المحصول لا يكفي لتكوين الرأس المدبر للثورات ، التقدير على تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلا في إيطاليا ، أو واشنطن في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في المجر ، ولو وفقت الثورة إلى زعيم مثل كافور لسارت في سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية

قد يكون لعرابي بعض الشبه بحماريلدى في قلته المحصول ، العلمي والسياسي ، ولكن حماريلدى كان يفوقه كثيرا في الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم إن حماريلدى كان يترك لرجال السياسة تصرف المعضلات السياسية . أما عرابي فكان على جانب كبير من الغرور والاعتداد بالنفس ، إذ كان يعتقد في نفسه القدرة على

تصريف الشؤون السياسية كافة ، ولو أنه عرف قلدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير في شؤون السياسة ، كشریف باشا ، لكان ممكنا أن تسير الثورة في سبيل النجاح إلى النهاية ، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى أقصاه عن الوزارة كما بينا في موضعه ، فخرت الثورة الرأس المفكر الذي كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذي كانت تموج فيه

قلنا إن عرابي كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفرت إنجلترا لضرب الإسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا ^(١) » ، وقال : « إن الطوابي والعساكر المصرية لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لأحد الدخول إلى مصر ^(٢) » ، وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة « الانجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا محالة

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، ويقول في هذا الصدد : « فليسوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فاني مادمت وبني رفق فاني سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهي خراب ^(٣) » ، وقد رأيت أنه لم يصف نفسه على حقيقتها في قوله هذا وأن الغرور هو الذي أملى عليه هذه العبارات الفخمة

(١) تقرير الشيخ إبراهيم سليمان باشا - مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤

(٢) شهادة على باشا إبراهيم - مصر للمصريين ج ٧ - ١٦١

(٣) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

وإلى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فإنه لم يكن أيضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لأنه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب في ماضيه قبل الثورة ، ولا في حروب الثورة نفسها ، فإنه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عنها في ميادين القتال ، ففي ضرب الإسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا (ص ٣٤٧) ، ولما انسحب إلى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها إلى طلبه باشا عصمت ، ولما تخرجت الحال في الشرق وانتقل إلى رأس الوادي لم يتسلم زمام القيادة في معركة القصاصين التي كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها إلى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة في معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يقاتل في هذه المعركة لا بصفته قائدا ولا بصفته مجاهداً

فهذه الملابسات تدل على أن عرابي لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا إلى اضطلاع به بأعباء القيادة ، إذ لو كان واثقا من كفايته لما تخلى عنها في معارك خطيرة يرتبط بها مصير البلاد ، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك أنه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير في زعيم الثورة ، وقد انقلب هذا التهيّب جنبا وفراراً في معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء في خلالها أو بعد وقوع الهزيمة من أسباب انحلال المقاومة في البلاد

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى إثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الإخلاص الذى يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فإسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه إلى أضماره فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فإن الحرص على الحياة كان رائده فى كل هذه الأحداث ، وقدما قالوا : « أذلّ الحرص أعناق الرجال »

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان ، وإنا ذا كرون هنا خلاصة آرائهم لكي
تكمل أماننا صورة عرابي ، قال عنه الشيخ محمد عبده في قصيدته عن الثورة العراقية :
وقائد الجند شهيم في مكالمة أشلّ قلبا إذا الهيجا تناديه (١)

أى أنه شهيم في الحديث ومكالمة الناس ، جبان مصاب قلبه بالشلل إذا نادته
الهيجاء ، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابي إلى خوفه على حياته ، قال في هذا
الصدد :

« إن عرابي لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به في منامه أن يطلب إصلاح حكومة
أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه وإنما الذي أحاط بفكره
وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه مع شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء
الشراسة والمتافرة من عثمان باشا رفقي (٢) ، ، وقال في موضع آخر إنه إنما طلب
المجلس النيابي ليأمن على حياته وإنه ، ظن أنه لو كانت في البلاد تلك القوة النيابية
ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النواب عاصما لحياته
حافظا لحقوقه في وظائفه ، ومأمنا يابجا إليه ، إذا حوّم طائر الانتقام عليه (٣) ،
وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه :

« لم يكن في عرابي شيء من شموخ الجندي ، بل كان في إشارته ذلك البطء الذي
أعطاه مظاهر النبيل ، والذي يشاهدة الانسان في مشايخ القرى ، ولم تكن ملامحه
تدل على شيء من اليقظة وقت سكوته ، كما أن نظراته كانت شاردة ، ولم يكن الانسان
يتفطن إلى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يتسم ويتكلم ، حينئذ كان وجهه يستضيء
كما يستضيء الوادي بأشعة الشمس ، (٤)
وقال في موطن آخر :

(١) تاريخ الاسناد الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨

(٣) تاريخ الامتاز الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧

(٤) بلنت — التاريخ السري للاحتلال ص ١٠٤

« إن عرابي لسوء حظ الحرية لم يكن رجلاً قويا ، وإنما كان ذا أمانى إنسانية ، وكان فى خلقه شىء من العناد والتشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ويجهل أيضاً الطرق والأساليب السياسية الغربية (١) »
وقال عن موقفه من معارك الحملة الانجليزية :

« بقى مركز عرابي ذا صبغة سياسية فقط ، فكان يدير شؤون وزارة الحرية ويدير شؤون القوات الى أن وصل ولسلى إلى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه ، وكان مقامه بين العلماء والفلاحين فى الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة فى صدور الأهالى ، وكانت الإمدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحرية مجانا ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضاً ، وكان عرابي بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للأمة ، وقد أحسن صنعا فى عدم أخذه القيادة على عاتقه فى ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك إلى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الإنسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فإن عرابي كان فلاحا لاشائبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحرية التى توجد عند بعض الشعوب ، ولسكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حرية قبالا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص فى نفسه ، كما كان يعرف أيضاً جهله بالمعارف العلمية التى كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حرية حديثة ، ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التى تدرب عليها فى الثكنات ، وأظن أنه لودعى إلى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك ، ولسكنى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقى فى عدم حمله عبء القيادة فى ميادين القتال أنه كان فى ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لا يبرئه فى نظرى براءة تامة ، ولم يبرئه بنو وطنه ، فهم يلومونه بحق ، لأن سيفه لم يصطفق بسيف العدو ولا فى أواخر أيام القتال (٢) »

(١) المرجع السابق ص ٢٣٣

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧

وقال عنه أيضا : « إن الأوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها في الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال إلى النهاية . ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياه من التدابير الحربية (١) »

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابي أو الاعتدال في الرأي ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والإسراف في الطعن والتجريح

فشخصية عرابي لم تساعد على إنجاح الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص ما جعلها أهم العوامل في إخفاقها

البارودي

١٨٤٠ - ١٩٠٤

للبارودي شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الأدبية فهي شخصية خالدة ، إذ هو إمام الشعراء المحدثين قاطبة ، وبأكورة الأعلام في دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى في نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدتها بعد طول الخمود

وأما شخصيته السياسية فهي في موضوع حديثنا عنه

ولد سنة ١٨٤٠ ، أي أنه كان يبلغ الواحدة والأربعين حين اشترك في حوادث الثورة العربية ، وهو ابن حسن بك حسني من ضباط المدفعية في الجيش المصري . وحفيد عبدالله الجر كسي أحد الكشاف في عهد محمد علي ، وسمي البارودي نسبة إلى أتيای البارود التي كانت لأحد أجداده الأمير مراد البارودي (٢) في عهد الالتزام ،

(١) المرجع السابق ص ٢٨٤

(٢) عن ترجمته في مقدمة ديوانه

وقد تلقى العلم أول ما تلقاه على أيدي أساتذة خصوصيين في سراى والده بغيطة العدة (القرية من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب إلى الاستانة وتقلد بها إحدى الوظائف ، وإذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس الفارسية وآدابها ، وعاد إلى مصر فى أوائل حكم اسماعيل ، والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى إلى رتبة بكباشى ثم إلى رتبة قائم مقام فرتبة أميرالاي ، وخاض غمار الحروب فى ثورة كريد سنة ١٨٦٦ إذ كان من ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لإخماد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة

ولما شبت الحرب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى فى الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته إلى رتبة اللواء ، وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين ألف شريف باشا وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختره فيها وزيرا للمعارف والأوقاف كما تقدم بيانه (ص ٢٤) ، وقد رأيت فى سياق الحديث كيف اشترك البارودى فى حوادث الثورة مما لا نعود إليه هنا

يُعد البارودى رجل الدولة L'homme d'Etat بين العربيين ، وهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه فى الشعر والأدب ، كانت تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، إذ كان يعوزه الإلمام بأسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعد على البحث والإطلاع ، وهذا نقص كبير فى رجل الدولة وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى طموحه إلى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطنى وهى الإخلاص وإيثار المصلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرا للحربية فى عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه إلى رئاسة الوزارة ، فانهز الفرصة فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العربيين على شريف ويهتمه بالتفريط فى حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته وإسناد رئاسة الوزارة إلى البارودى ، وتدل الملابسات

على أنه كان يطمح أيضا إلى العرش كما نوه عرابي إلى مذكراته وكما فصلناه في موضعه (ص ١٩٦) ، وهذا الطموح هو من العوامل التي جعلته في عهد وزارته يميل إلى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلاف بينه وبين العراقيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو في مؤامرة الضباط الشراكسة (ص ٢٦٣) ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودي في تحدى الخديو ، وإحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تقاوم الخلاف بينهما حتى كثر التحدث في خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة مجلس النواب إلى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضى به الدستور ، للنظر في الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم في المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف إلى الحكم تجريد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم وألقابهم ، وامتناع الخديو عن إجابة طلبها في ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعى إظهار البلاد منقسمة إلى معسكرين متعادين ، معسكر الخديو ، ومعسكر الوزارة ، في وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية

ويبدو من شعره في منفاه أنه لم يكن يرى في خاصة نفسه أخذ الأمور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز في حرب ، وأن زملاءه خالفوه في رأيه ، قال في هذا الصدد :

نصحتُ قومي وقلت الحرب مفعجة	وربما تاح أمرٌ غير مطنون
نخالفوني وشبوها مكابرة	وكان أولى بقومي لو أطاعوني
تأني الأمور على ما ليس في خلد	ويخطيء الظن في بعض الأحيان
حتى إذا لم يعد في الأمر منزعة	وأصبح الشر أمراً غير مكنون
أجبت اذ هتفوا باسمي ومن شمي	صدق الولاء وتحقيق الأظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل هذا الشعر إلا أسفا على ما تورط فيه ، فان كل

الدلائل والملايسات تدل على أنه كان يدعو إلى الاصطدام والحديث ، وقد اصطدم به فعلا في حادثة الضباط الشراكسة ، وكان يحبذ الحرب ، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على حقيقتها ، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانته

لم يكن البارودى إذن على كفاءة من الناحية السياسية ، وكذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحربية ، على الرغم من نشأته العسكرية ، وعلى ما يفيض به شعره من الفخر والحماسة ، وكل ما عرف عنه أنه ذهب إلى الاسكندرية عصر يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فوصل إليها ليلا عقب انتهاء الضرب ، وقيل إنه لما تلقى الأنباء الأولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب ، وكان معظمها مكذوبا ، ذهب الى الاسكندرية لينهى عراب بالنصر ، فألقى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة (١) ، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم ، وبات فى منزله . ومضى اليوم التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما ، وقضى الليل فى القصر المعروف بسراى نمره ٣ بالمحمودية ، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود أفندى صادق (٢) أحد المقربين اليه ، ثم سحب عرابى فى انسحابه ، وكان الأحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز إلى البر ، وأن تصمد للدفاع لى تبعث الثقة والطمأنينة فى نفوس الجند والأهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعا إلى القاهرة ، ولم يشترك فى وقائع كفر الدوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث

ولما تخرجت الحال فى الميدان الشرقى دعاه عرابى الى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد اليه بالاشتراك فى واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها الى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل فى الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ،

(١) شهادة حسن بك صادق : مصر للمصريين ج ٩ ص ٨١٠

(٢) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧

فان هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاءة الحربية ، أضف إلى ذلك أنه لم يشترك في واقعة التل الكبير ، بل عاد إلى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف في أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة ، أو شجاعة القائد الحربى ، فانه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزاره الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات ويزعم أنه كان مكرها على ما فعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عراقى وزيرا للحرية إلا تحت تأثير الإكراه ، قال فى هذا الصدد أمام المجلس العسكرى : « إن الخوف كان موجودا من الأصل فان لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضرر » ، فلما سئل : « ممن الخوف » أجاب : « من العسكرية بالنظر لماحصل فى الإسكندرية (١) » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة وللكرامة

على أنه فى منفاه عادت اليه صفاته العالية من الشمم والإباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما ، وأسبغ عليه النقى والحرمان شارة التضحية والبطولة ، وله فى ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منفاه :

لم أقترف زلّة تقضى علىّ بما	أصبحتُ فيه فاذا الويلُ والحربُ
فهل دفاعى عن دينى وعن وطنى	ذنبٌ أَدان به ظلماً وأُغترِب
فلا يظن بى الحسادَ مَندمةً	فإننى صابِرٌ فى الله محتسِب
أُثربتُ مجدّاً فلم أعبأ بما سَلَبتْ	أيدى الحوادثِ منى فهو مَكْتَسَبُ
لا يخفض البؤسُ نفساً وهى عاليةٌ	ولا يشيد بذكر الخامل النشبُ (٢)

وقال فى قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يد الجور إن سطتْ عليه فلا يأسَفُ إذا ضاع مجدُه

(١) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠

(٢) ديوان البارودى ج ١ ص ٣٧ ، والنشب هو العقار أو المال

ومن ذلَّ خوف الموت كانت حياته
أضرَّ عليه من حمام يسودُّه (١)
وأقتلُ داءِ رؤية العين ظالمًا
يُسِيءُ ويُتَكَلَّى في المحافل حمده
عَلامٌ يعيش المرء في الدهر خاملاً
أيفرحُ في الدنيا بيومٍ يَعُدُّه
عفاءً على الدنيا إذا المرء لم يعيش
بها بطلاً يحمي الحقيقة شدة (٢)

محمود فهمي

١٨٣٩ - ١٨٩٤



محمود باشا فهمي
أحد زعماء الثورة العراقية

هو أكفأ العراقيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) في الشنطور بمركز بيا من مديرية بني سويف ، وتخرج في مدرسة المهندسخانة ببو لاق ، ومهر في الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم في سلك الجيش ، ثم صار أستاذا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية في المدارس الحربية على عهد سعيد وإسماعيل ، وعهد إليه الخديو إسماعيل تحصين شواطيء مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ،

(١) يؤده أي يدهاه بدهاية (٢) ديوان البارودي ج ١ ص ٧٣

فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى في الرتب العسكرية ، واشترك في حرب البلقان سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها ، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الأشغال في وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حرييا قديرا ، ظهرت كفاءته في خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عند ما نشبت الحرب ، فقد كانت من المنفعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان الشرقى ، فخر الجيش قائدا كفوا فى وضع الخطط وتدبير المواقع ، ويرتاب عرابى فى مذكراته فى حادثة أسره ، فينسب اليه أنه تعمد التسكوص على عقبيه والتسليم للانجليز ، وتدل أقوال عرابى عنه فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، إذ كان يعزو اليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من إسراره فى القدح والظعن أنه كان متحاملا على عرابى فيما كتب عنه ، على أن كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل إخفاقاتها ، وقد نفى مع الزعماء إلى سيلان عقب إخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائى والأواخر) ، وتوفى فى منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يوليه سنة ١٨٩٤) ، وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ

على فهمى وعبد العال حلى



عبد العال باشا حلى



على باشا فهمى الديب

زميلا عرابى وصاحبا يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما أشجع العرايين قاطبة ، كما وصف عرابى بأنه كثير الكلام قليل العمل ^(١) ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربى ، غير أن لعلى باشا فهمى صفحة بطولة فى تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد فى واقعة القصاصين الثانية ، إذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن ، وصمد للجهاد الانجليز ، وأصيب فى هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره إلى القاهرة ، وظل جريحا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفاعه فى واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلى فليس فى عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل فى دمياط بعيدا عن الحرب ، ولم يشترك فى معركة ما ، وبقي كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنباؤها ، فأخذ يكابر فى حقيقتها وينفى أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالإعدام ، فأذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم ونفى ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفى بكونولمبو منيا سيلان فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ودفن هناك ، وتوفى على باشا فهمى بمصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

(١) برودلى : كيف دافعنا عن عرابى ص ١٤

البطل محمد عبيد

هو الميرالاي محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد في التل الكبير واستشهاده في تلك الواقعة ، كان بكباشيا من ضباط الالاي الاول (الالاي الحرس الخديوى) ، قبل شوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التي تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك أنه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابي وعلى فهمي وعبد العسال حلي وعلم بذلك ضباط الالاي الاول ، وكان مقره قشلاق عابدين ، نهض البكباشي محمد عبيد وأهاب بجنود الالاي أن يزحفوا على قصر النيل لإطلاق سراح الميرالايات الثلاثة ، وقد اعترضه في هذه الحركة الجريئة قائممقام الالاي خورشيد بك بسمى وكان رئيسا له فلم يكثر لهذا الاعتراض ، وأصر على إنفاذ عزمه ، وجاء أيضا الفريق راشد باشا حسنى سرياور الخديو بأمر من الخديو لى يثنيه وزملائه عن الذهاب إلى قصر النيل ، فلم تجد وساطته نفعا ، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشي محمد عبيد جنود الالاي إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية ، وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا في موضعه (ص ٩٢) ، وكان هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، إذ كان أولى نتائجه عزل عثمان باشا رفيق وزير الحربية وتعيين محمود سامى باشا البارودى مكانه

وأول ما يرسم من شخصية محمد بك عبيد في هذا الموقف شجاعته ووفاءه ، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم في هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة ، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والإقدام ، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابي لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثنى عليهثناء المستطاب ، ورفاهه إلى رتبة قائممقام ضمن من رقى من الضباط في عهد وزارة البارودى ، ثم إلى رتبة أميرالاي ، وظل محافظا على عهد الثورة ، حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع



الميرالاي محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عرابي من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع إلى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس الأيدين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ، وقتل هو ضمن من قتل ، نختتم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة في تاريخ الثورة العراقية ، وهو من بلدة كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحد في إقامة قبر له ، أو تخليد ذكره المجيدة ، بل لا يوجد في التل الكبير أي مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا في المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، في حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا في هذه الواقعة ، فتأمل في الفرق بين تقدير الأمم لشهادتها ، وتقديرنا نحن لشهادتنا !



عبد الله نديم خطيب الثورة العراقية

عبد الله نديم

١٨٩٦ — ١٨٤٥

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محبة إلى النفس لمن يدرسها ويتأمل في أطوارها وأحوالها .

ولد بالإسكندرية في ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ؛ ونشأ في قلعة من العيش ، وكان أبوه وسطاً في اليسار ، فلما رأى علائم النجابة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ إبراهيم باشا ، وكان بمثابة الأزهر بالقاهرة ، فتلقي الدروس على شيوخ المسجد ، ومالت نفسه إلى الأدب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه ما لم يبلغه أحد قبله (١) .

(١) عن ترجمته بقلم صديقه الأديب أحمد أفندي سمير في مقدمة كتاب (سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله النديم) وترجمة أخرى بقلم أحمد تيمور باشا في رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر » — الهلال عدد يولييه سنة ١٩٣٣

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه في الترسل في الكتابة والشعر والزجل ، والقدرة الخطابية ، مع خفة في الروح ، وميل إلى الفكاهة ، وجرأة وإقدام ، واستخفاف بأحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات مع الأدباء بز فيها أقرانه وأنداده ، وولع بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الإشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيا » في مكتب بنها ، ثم نقل إلى مكتب القصر العالي حيث كانت تسكن والدته الخديو إسماعيل ، وبقي به مدة اتصل فيها بأعلام الأدب في القاهرة ، ثم غضب عليه خليل أغا « أغا القصر » وصاحب النفوذ في ذلك العصر ، فأمر بضربه وفصله ، فذهب إلى الدقهلية ونزل ضيفا عند أحد الأعيان يقرى أولاده ، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولما لم يوفق في التجارة لميله إلى الإسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الغرقاوى أحد أعيان المنصورة ويلقى فيه الإكرام والإعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج إليها رجال الأدب وطلابه ، إلى أن ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى إذ ذاك ، وكان يميل إلى العلماء والأدباء ، فأكرم وفادته ، ثم عاد إلى الإسكندرية مسقط رأسه أوائل سنة ١٨٧٦ في أواخر عهد إسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » ، وأخذ يكتب في صحيفتى « مصر » و « النجاح » مقالات أعجب بها الناس إعجابا كبيرا لاطلاوتها وبلاغتها ، وسعى في تأسيس جمعية لنشر العلوم وترقية الأفكار فأسسها جماعة من الأدباء وسموها « الجمعية الخيرية الإسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م) وجعلوه مديرا لمدرستها

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم في اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها وأعجب بها وجعلها في رعاية نجله الأمير عباس بك حلبي « الخديو عباس الثانى » ، وكان النديم يدرس فيها الإنشاء وعلوم الأدب ، فنمت وازدهرت ، ورتبت لها وزارة المعارف إعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات العامة يخطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك

الوقت وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث ، فكان ذلك فتحاً في مجال النهضة ، وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب في حضرة الأهلين على الوثام والاتحاد والآنخذ بناصر الوطن ، وألف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » ، وأخرى سماها « العرب » ، تجلّت فيهما روحه الوطنية وشرح ما كانت عليه حالة البلاد ، ومثلها هو وتلاميذه بمسرح زيزينيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لهما تأثير كبير في النفوس ، ثم انفصل عن الجمعية الخيرية وأقيل من إدارة مدرستها ، وأنشأ بالإسكندرية صحيفة أسبوعية سماها « التنكيك والتبكيك » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر أول عدد منها في ٨ رجب سنة ١٢٩٨ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفي خلال ذلك ظهرت الثورة العراقية ، فانضم إليها بطبعه ، إذ كانت نفسه نائرة تنطلق إلى الحرية والمجد ، وقربه زعماء الثورة إليهم لما رأوا في قلبه ولسانه أكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية الحماسية ، ثم انتقل إلى القاهرة ، ورغب إليه عرابي باشا أن يغير اسم صحيفته ، فاختر لها اسم « الطائف » تيمناً باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من أعلام الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التي كان لها التأثير الكبير في النفوس لطلاوة عبارتها وحسن أسلوبها ، وثمة موهبة أخرى كان لها الفضل الأكبر في ذبوع صيته ، وهي مقدرة الخطابية ، فقد كان خطيباً مفوهاً ، يرتجل الخطب ارتجالاً ، ويسترسل في الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعدوبة صوته ، ولاغرو أن لقب بحق « خطيب الثورة العراقية » ، وقد لقب أيضاً بحق « خطيب الشرق » وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٢٤) مثلاً من مقدرة الخطابية إذ خطب ارتجالاً في هذا الاجتماع خمس مرات ، تخللها خطب الآخرين ، ولم يكن يعقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر إلا ويدعى إليه للخطابة فيه ، فكانت له المواقف المشهودة والأيام المعدودة ، وكان موضع ثقة العراقيين ، وله عند عرابي منزلة كبرى ، وقد أخلص له وللثورة ، ولازم عرابي في كفر الدوار ثم في التل الكبير ، وكان ينشئ صحيفه « الطائف » في معسكر الجيش ، حتى وقعت الهزيمة

وتبدوناحية العظمة في شخصيته من إخلاصه للثورة ومبادتها بعد إخفاقها ، ومن

النادر أن تجد هذا الإخلاص ، فإن دعاة الثورة وأنصار كل حركة يتشكرون لها بعد الهزيمة ، ولسكن النديم كان من الشخصيات القليلة التي أخلصت للثورة في محنتها ، وهذا ما يسمو به إلى مصاف الأبطال ، ولقد رأيت في سياق الحديث أن النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل إلى الوفد الذي سافر إلى الإسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخدو عريضة أخرى في هذا المعنى ، ولما وصل إلى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأنه أمر بالقبض على علي باشا الروبي ويعقوب سامي باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الأول ، فعاد النديم أدرأجه إلى القاهرة واختفى عن الأنظار ، وظل محتفيا نحو تسعة أعوام ، وقد أعيا الحكومة أمره ، وجعلت ألف جنيه عطاء لمن يرشد عنه ، ولكنهم لم تهتد إليه

وكان بعض من يأوى إليهم يعرفون شخصيته ولسكنهم لا يرشدون عنه برأ به وكرما منهم ورعاية لشأنه

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجيزة القريبة من القرشية بمركز السنطة، وفيما عثرت عليه الحكومة بإرشاد بعض الطامعين في المكافأة ، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا ، وكان ذلك في آخر عهد الخديو توفيق ، واعتقل المترجم ، ولكن الرجال الموكول إليهم اتخذوا الإجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته ، فقد ذكر هو في هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه إلى رجل مذهب هو محمد أفندي فريد وكيل حكمدارية الغربية ، فاشتد معه بادی الأمر وأراد أن يشد وثاقه ، فلما ذكره بأنه مذهب سياسي لا مجرم جنائي عاهله بلطف وتسامح ، ولما رافقه إلى مركز السنطة لم يضعه في السجن بل وضعه في محل العسكر ، ونقل إلى طنطا لتسليمه إلى النيابة العمومية ، وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا إذ ذاك ، فعامله برعاية وقال له أنت حر في كلامك فقل ماشئت ، وكان يسأل عن حاله في السجن للتحقق من حسن معاملته (١)

(١) مجلة (الاستاذ) للسيد عبد الله النديم العدد الأول ص ٩

ولا شك أن اختفاء المترجم طول هذه المدة أى تسع سنوات ^(١) دليل على ذكائه وإقدامه ، وسرعة خاطره ، ومقدرته فى التنكر ، فقد كان يحب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص ، ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه ، فتارة يقول إنه مغربى أو يمنى أو مدنى أو فيومى أو نجدى أو شرقاوى وهلم جرا ^(٢) ، وهذا ما جعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقاً

وقد لا يبدو فى ذلك شئ من البطولة ، وإن كان يدل حتماً على الشجاعة والجرأة ، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لسان مصيره النفى إلى سيلان ، كانهى زعماء الثورة الآخرون ، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه ، ونفيه خارج القطر ، فاختار يافا نعر القدس الشريف ، ونزل ضيفاً عند السيد على أفندى أى المواهب مفتيها ، ثم اتخذ له داراً بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به وأكرموا وفادته ، وإلى هنا أيضاً قد لا تبرز بطولته ، ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلى الثانى ، عفا عنه وأباح له العودة إلى مصر فعاد إليها ، وهنا كان فى استطاعته أن يجمع لمسألة الاحتلال ، وكان وقتئذ فى إبان سطوته ، ويخلد إلى حياة الرخاء والراحة ، وبخاصة بعد أن كابد المتاعب والأهوال فى عهد اختفائه ، ولو أنه طلب منصبا فى الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال ، أو سكوته عنه ، لما ضن عليه اللورد كرومر المعتمد البريطانى بالمنصب الذى يضمن له اليسار طول حياته ، وكان له من كفايته الأدبية والعلمية ما يؤهله لأحد المناصب الممتازة فى وزارة المعارف أو الأزهر ، ولكنه رفض كل ذلك ، وآثر استئناف الجهاد ، ولو استهدف للاخطار ، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها (الاستاذ) ظهر أول عدد منها فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠ هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاهية ، وروحها وطنية ، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطانى وأذنا به ، وبرزت المجلة فى ثوب قشيب ، موشحة بيديع مقالات الفقيده وغرر أزجاله ومناظراته ، فلقبت إقبالا عظيما من الجمهور

(١) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) - الاستاذ العدد

الأول ص ٤

(٢) سلافة النديم ص ٧

دل على عظيم مكانته في النفوس ، ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها ، وكان لها تأثير كبير في الرأي العام ، وتجلى هذا الإقبال في كثرة عدد المشتركين فيها ، فبلغ عددهم في العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركا وفي الخارج ١٧٨٠ مشتركا ، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة ، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الأسبوعية في ذلك العصر

وقد تجلّت روح الفقيه الوطنية عند ما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثاني والإنجليز سنة ١٨٩٣ ، على أثر عزله صنيعهم مصطفى باشا فهمي ، رئيس الوزراء في ذلك الحين ، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبد طاعة الاحتلال ، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة ، لكن نزعتة أحفظت عليه الإنجليز ، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم ، لما رأوه من رواج صحيفته ، فرموه بالتعصب وهو منه بريء ، وما زالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر ، واضطر هو إلى تعطيل صحيفته ، وقد ودع قراءه وداعا مؤثرا في آخر عدد صدر منها (في ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال إلا لمصابرة الأهوال ومصادمة النوائب ، والعاقل يتلذذ بما يراه في فصول تاريخه من العظمة والجلال ، وإن كان المبدأ صعوبة وكدرآ في أعين الواقفين عند الظواهر ، وعلى هذا فاني أودع اخواني قائلا :

أودعكم والله يعلم أنني أحب لقاكم والخلود اليكم
وما عن قلّي كان الرحيل وإنما دواع تبدت فالسلام عليكم^(١)

عاد النديم إلى يافا منفيا ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ، فأمر بإبعاده ، فعاد إلى الاسكندرية لا يدرى أين يقصد ، فسعى له الغازي أحمد مختار باشا وساعده حتى قبله السلطان بالاستانة ، فذهب اليها وعين في وظيفة بوزارة المعارف والتقى هناك بأستاذه السيد جمال الدين الأفغاني ، الذي كان أيضا في محتسه وغربته

(١) مجلة الاستاذ لعبد الله نديم عدد ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣

« فاتصلت بينهما أسباب الألفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ، وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة حجته في المناظرة والجدل وسرعة بديهته في التحرير حتى صرح في عدة مجالس بأنه ما رأى مثل النديم طول حياسته في توقد الذهن وصفاء القريحة وشدة العارضة ووضوح الدليل ووضع الألفاظ وضعا محكما بازاء معانيها إذا خطب أو كتب^(١) ، وكان النديم لا يفتأ يحن إلى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالآستانة بقية حياته غريبا عن وطنه ، بعيدا عن أهله وخلانه ، حتى اشتدت عليه علة السل ، وأدركته منيته في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، فشيعت جنازته في احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد جمال الدين الأفغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى أفندى في بشكطاش

بالأمس كان غريبا في ديارهم واليوم صار غريب اللحد والسكن
قال أحمد تيمور باشا : « ومن تأمل بعين الاتعاظ في تقلب الأحوال بالمرجم ، وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النفي حتى مات غريبا ، حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيته »

وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيرا وعاش في قلة ، فان أصاب شيئا بدده بالإسراف ، وكان في أول أمره يرتدى الملابس الافرنجية المألومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء إشارة إلى الشرف ، وكان شهي الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ود المحدث أنه لم يوجز ، لقيته مرة في آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلا في ذكاء إياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من نثره ، ونثره أقل من لسانه ؛ ولسانه الغاية القصوى في عصرنا هذا »

وقال عنه جرجى بك زيدان : « أما أخلاقه فكان بارا بوالديه وذوى قرابته

(١) عن ترجمته بقلم أحمد أفندى سمير - سلافة النديم ص ١٧

وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحداً شيئاً وطالبه به ، ولا رد يوماً سائلاً ، ولا خضع لعظيم قط ، وإنما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكياً فطنا قوى الحافظة فصيحا جريئاً شاعراً مطبوعاً وكاتباً ناثراً ^(١) ،

نقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العراقيين الذى استمر فى جهاده السياسى ونضاله عن مصر فى عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين أثرت فيهم الهزيمة ، فوهنت لهأرواحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والخماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده واستمر يحاهد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته ، وهذا وحده يدل على مبلغ علو نفسه ، وقوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف إزاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس إلى قلبه سديلاً

الشيخ محمد عبده

١٨٤٩ — ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبده « الأستاذ الإمام » من زعماء الثورة العراقية فى دورها الأول . ولكنه صار من زعمائها المعدودين فى مرحلتها الثانية ، فكان عالماً من أعلامها ، ونفى ضمن من نفى من أقطابها

ولد فى « محلة نصر » وهى قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة ، وكان ميلاده عام ١٢٦٥ هـ ^(٢) (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه فى الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الأحمدي بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم ، ولبت فيه ثلاث سنوات ثم انتقل إلى الجامع الأزهر ، ففقد به عامين ، ولم

(١) مجلة الهلال السنة الخامسة ص ٤٧

(٢) عن ترجمته بقلمه — تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦



الشيخ محمد عبده (الاستاذ الإمام)

يستفد خلال تلك المدة شيئاً من الدروس التي كان يتلقاها ، وذلك راجع الى رداءة
طريقة التعليم

كان الفقيه على فطرة مستعدة للنبوغ والعبقرية ، وكانت مواهبه دفيئة ، حتى
قيض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الأفغاني اذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ (سنة
١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم ، وما ان اقتبس
من فيض علمه حتى تفتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام
والتصوف والأصول والفلسفة وعلوم الرياضة والأخلاق والسياسة ، وبدأت حياته
الفكرية والعلمية ، إذ أخذ يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويخلق في سماء الحقيقة
والحرية والإصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ — وكان بعد طالبها في الأزهر —
يكتب الفصول الممتعة في المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والأدب ، وينشرها
في الصحف السائرة في ذلك العصر كالأهرام ومصر والتجارة

وقد نال شهادة العالمية من الأزهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقى

بالأزهر وفي بيته دروس التوحيد والمنطق والأخلاق بأسلوب جديد لفت إليه أنظار طلبة العلم ، وحببه إلى النفوس المتطلعة إلى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد أن صار « عالماً » بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكي تساعد على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية

وعين سنة ١٨٧٨ مدرساً للتاريخ في مدرسة دار العلوم ، ولغة العربية في مدرسة الألسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره في التدريس بالأزهر ، ولما تولى رياض باشا رئاسة الوزارة في أوائل عهد الخديو توفيق عينه محرراً بالوقائع المصرية ثم رئيساً لتحريرها لكي يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٦١) فظهر اتجاهه الفكري إلى الإصلاح والنهضة ، وبرز قلبه في الجريدة الرسمية محرراً المقالات البليغة في مختلف الشؤون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، إلى أن ظهرت بوادر الثورة العرابية

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شبورها ، بل كان مؤيداً لرياض باشا إذ كان يتولى رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم في الحكم الدستوري ، بل كان يجادلهم في ذلك ويميل إلى نظام الحكم الفردي المقرون بالإصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الأمة للدستور ، وله في هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين في فائدة الدستور

ذكر السيد محمد رشيد رضا في هذا الصدد حديثاً له معهم في إبان الثورة جادل فيه عرابي في رأيه ، وكان لما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة في إدارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لأنه ليس تصويراً لاستعداد الأمة ومطلبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالاً أجنبياً يسجل على مسببيه اللعنة إلى يوم القيامة » (١)

ويبدو تأييده لرياض من قصيدته في حوادث الثورة العراقية إذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند في مدينتنا لعزل خير رئيس كنتُ راجيه (١)
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته وخلص القطر قارتا تحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم (٢) يخفيه في نفسه والله مبيديه
كان الرئيس حليف العدل منقبه وسيد القوم يهوى الجور يأتيه (٣)
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم نادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فسال ما نال وانفضت جموعهم أما النظام فقد دكت مبانیه (٤)

ولما وقع الخلاف بين العراقيين وشريف باشا في مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها في الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودى انضم اليهم بكل قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى في مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها في مرحلتها الأولى دون الثانية ، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العراقيين به في هذه المرحلة أنه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الأسطولان الانجليزى والفرنسى في مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودى مطالب الدولتين ، اجتمع البارودى وكبار الضباط ، وأقسموا اليمين على أن يكونوا يداً واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص ٢٧٤) ، ولما اعتدى الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفقيد كل إخلاصة لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل ما لديه من حول وإخلاص وقوة ، ودعا إلى التطوع فى صفوف الجيش

(١) رياض باشا

(٢) — (٣) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق

(٤) تاريخ الاستاذ الامام ١ ج ص ١٥٢

المدافع عن مصر وإمداده بالإعانات والتبرعات ، وله في هذا الصدد مقالات بليغة في الوقائع المصرية ، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وأنصارها ، وحكم عليه بالنفي ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الإقامة في سوريا ، وفي خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الأفغاني من منفاه بالهند إلى أوروبا ، قاستدعاه واجتمعا بباريس ، وهناك أنشأ جريدة العروة الوثقى لإنارة العالم الإسلامي ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها في ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الانجليزي عام ونصف ، فسكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الأمل والجهاد في النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار والأخذ بأسباب الحياة والقوة

وقد كان لها التأثير الكبير في مصر والعالم الإسلامي وفي تهيج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيان

عاد الأستاذ الإمام إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) ، وانقطع عن الكفاح السياسي ، واختلف في ذلك وأستاذه جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية فمستشاراً بها ، وعرف في قضائه بالقاضي العادل الذي يشهد العدالة والإنصاف ولا يتقيد بالقانون والإجراءات

وكانت نفسه تصبو إلى الإصلاح الديني والاجتماعي ، ويرى في إصلاح التعليم بالأزهر السبيل إلى تحقيق هذه الغاية السامية ، فما ان عيّن عضواً في مجلس إدارة الأزهر في ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لإصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامج وشؤونه العلمية والأخلاقية والمادية والصحية

وفي أوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب إفتاء الديار المصرية ،

فعظم شأن هذا المنصب بتقليد الأستاذ الإمام إياه ، وبذل الفقيه مساعيه المشكورة في إصلاح نظم التعليم في الأزهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الأوقاف الأعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة في الإصلاح وعلو المسكنة ، ولم يثنه منصب الإفتاء عن العمل في المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية إحياء العلوم العربية لاهياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم في سنة ١٣١٠ في تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها في سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل في نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم من حث الأغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم من الأطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والإحسان في مصر ، وله الفضل الكبير في إصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع في ذلك تقريراً كان أساس الإصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي نهضت بالقضاء الشرعي والتعليم الفقهي نهضة طيبة مباركة

ونقطة الضعف في شخصيته هي تخلفه عن الكفاح السياسي ، واختلافه في هذه الناحية مع أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته إلى مصر سنة ١٨٨٩ . فترك أستاذه يعاني متاعب الكفاح السياسي وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الأمين ، وإنك لتلمح تراخي الصلات بينهما — حتى الصلات الشخصية — منذ أن عاد إلى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة انتخابات الأستاذ الإمام^(١) فانك لاتجد فيها رسالة واحدة كتبها إلى السيد في محنته ومنفاه ، بل إن جمال الدين توفي سنة ١٨٩٧ فلا تجد للأستاذ الإمام كلمة في رثاء أستاذه الروحي والفلسفي وزميل جهاده في « العروة الوثقى » ، وهذه الناحية هي أثر من آثار الاحتلال في أخلاق الأمة ونفسياتها

وأبرز الجوانب في شخصية الأستاذ الإمام هو الجانب العلمى والأخلاقى ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والأدبية والفلسفية فى (رسالة التوحيد) التى وضعها فى منفاه ، فكانت خير مؤلفاته كلها ، يليها رده على هانوتو وتفنيد مطاعنه على الاسلام ، وكتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره القرآن الكريم فى دروسه التى كان يلقيها بالرواق العباسى بالأزهر ، فكانت منبع النور والعلم والحكمة

وقد كان له الفضل الكبير فى بعث روح النهضة الفكرية والأدبية بين الطبقة المثقفة من الأمة ، سواء من خريجي الأزهر أو من خريجي المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة فى إظهار مبادئ الإسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التى كانت سبباً فى تأخر الإسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والإلحاد عنها ، وتفنيد مزاعم الطاعنين عليها وإبراز مافى القرآن الكريم من المعانى السامية التى تكفل للمجتمع الإنسانى أسباب الحرية والسعادة والتقدم

أما الجانب الأخلاقى فهو أسمى مزايا الفقيد ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ، شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، على الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يسل منه ولا يمل ، محبا للخير ، بارأ بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته وأخوته) ثروة ولا مالا . إذا كانت نفسه منصرفة إلى الخير والصالح العام ، فكان فى أخلاقه أمة كاملة

طالبة عصمت

من أخلص المخلصين لعرايى ، لم تسكن نشأته حرية ، ولم يتعلم شيئا من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت الثورة العراقية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها وأخذ يداوم الاتصال بعرايى وعبد العال حلى وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من



طلبة باشا عصمت

عمله ، مما زاده تعلقاً بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمى أن رفته كان قبيـل واقعة عابدين وأنه كان من المحرضين لعرايى على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين^(١) ولما تألفت وزارة شريف باشا ألحقه البارودى بصفوف ضباط الجيش العسامل^(٢) ، ثم رقى إلى رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمى أنه لم يكن على حظ مامن العلم بل لم تكن دراية تامة بالقراءة والكتابة^(٣) ، وقد كان من الزعماء البارزين فى الحركة العربية وتولى قيادة موقع الإسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٢٠ وما بعدها)

وقد عهد اليه عرايى بقيادة فرقة كفر الدوار ، فاضطلع بأعباء القيادة إذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم فى الميدان الغربى حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر إلى اللحاق بعرايى فى العاصمة فلقية بها وكان من القائلين بالتسليم والسكف

(١) و (٣) محمود باشا فهمى - البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧

(٢) استجواب طلبيه باشا - مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥

عن المقاومة ، فكان هو وعرابي أول من سلخوا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفى إلى سيلان كما سبق القول ، وعاد إلى مصر في فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفي بها في تلك السنة

على باشا الروبي

من بلدة (دقنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشر أرسله والده إلى الأزهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمدة والمشايخ والأعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة إذ كان من طلبة الأزهر الأذكياء ، وتدرج في المراتب حتى صار بكباشيا في عهد إسماعيل ، وانتظم في سلك الحملة التي أنفذها إسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائممقام فأميرالاي مكافأه له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل في المناصب الحربية والملسكية فصار كبير معاوني وزارة الداخلية^(١) ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم إلى الحركة العراقية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة ، وعاد إلى صفوف الجيش العامل وصار من أشد عماء الثورة حماسا وأكثرهم ثقة في مصيرها ، ونال رتبة لواء في عهد وزارة البارودي كما تقدم بيانه (ص ٢٠٩) ولما أنشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢١١) ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابي بعد إصابة على باشا فهمي وراشد باشا حسنى في واقعة القصاصين الثانية ، وعهد إليه بقيادة الجيش في معركة التل الكبير (ص ٤٣١) ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك في موضعه (ص ٤٣٢ وما بعدها) ، على أنه وقف موقفا مشرفا في المحاكمة ، إذ كان هو الزعيم الوحيد الذى أجاب بشجاعة وصراحة على ماوجه إليه من التهم واحتمل تبعه ماعمل أو اشترك في عمله ، ولم يسع في التنصل من المسؤولية ، ولم يقبل أن يشارك زملاءه في

(١) عن مذكرة في تاريخ حياته بقلم نجله الفاضل حضرة سعيد بك فهمي الروبي ،

ومحضر استجوابه في (مصر للمصريين) ج ٧ ص ١٤١



على باشا الروبى

الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها^(١)، ولذلك لم يشملته العفو الذى عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة . فلم يمض عليه بها عامان حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل إلى سوا كن منفياً تحت الملاحظة فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت فى صحته ، فأودت ببصره ، وتوفى فى سوا كن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن بها ، ولا يزال قبره هناك

يعقوب سامى باشا

من ضباط الجيش ، نال رتبة أميرالاي فى حرب روسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديو اسماعيل ، وكان ياورا للامير حسين باشا ثم عين ناظرا لقلم ادارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحربية عينه وكيلها ، وكان له من خاصة المخلصين ، ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة ، ونفى ضمن الزعماء السبعة إلى سيلان وتوفى بها فى أكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى

(١) راجع محضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢



يعقوب سامى

القائم مقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له أثراً كبيراً فى مصيرها ، إذ كان على رأس الألاى السادس بالإسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرايين وأكثرهم تهوراً وقلة نظر فى العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الإسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى إلى إرسال تلغراف إلى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه إذ كان هو المدبر لحصار سراى الخديوى بالرمل عقب ضرب الإسكندرية كما تقدم بيانه ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضرراً ، إذ كانت من أهم العوامل فى انضمام الخديو توفيق باشا إلى الانجليز ، وكان له عمل إجرامى خطير ، وهو إضرام النار فى الإسكندرية قبل انسحاب العرايين منها ، وكان هذا عملاً عقيماً لا مسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت إلى أدائها لأصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الإعدام

محمد سلطان باشا

يعد سلطان باشا من زعماء الثورة العراقية ، ولو أنه انقلب عليها وكان من أهم العوامل في إخفاقها وخذلانها

لم يكن في بداية نشأته شيئا مذكورا ولا معدودا من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبيته وأسرتة ، ولد حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن في القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن ، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الأموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ، وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلو صنا وقتئذ ، فقربه إلى الوالى سعيد باشا إذ كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه ، فجعله سعيد باشا ناظرا لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلًا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يتدرج فى المناصب الإدارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو إسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تقايشه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشا عام للوجه القبلى ، وفى عهده استكثر من الأطيان والضبايع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر ألف فدان (١)

ولما ظهرت الحركة العراقية انضم إليها واعتمد عليه عرابى فى مرحلتها الأولى ، ولم تسكن مناصرتة لها حبا فى الحرية والدستور ، بل تطلعا إلى الإبهة والجاه ، شأن كثير من الأعيان وغير الأعيان من أشياع كل حركة يتوسمون فيها النجاح

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الأعيان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمسكانة الإجتماعية ، فلا غرو أن كانت معظم الاجتماعات الأولى للعرايين تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابى لجمع كلمة الأعيان على المطالبة بالمجلس النيابى ، وتعاهد وإياه على ذلك فى عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى إلى عرابى فى بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور فى الميدان ولا يدعوا الأعيان

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم أحمد تيمور باشا - مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونية سنة ١٩٣٤

جهرة إلى التوقيع على عرائض إنشاء مجلس النواب إلا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكي يكون في مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى العقاد من التقي إلى السودان . وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) وقد عاصره وعرفه حق المعرفة :

« سلطان باشا لم يكن من أغنياء الأغنياء في هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعالى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم ما يقال ، ويرضى السامع إذا قال ، ولكن هيهات أن يكون له بصير بالعواقب أو علم بمصائر الانقلاب في الحكومات وتغير الأشكال عليها وما يصيب الأمم في مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر ، أفادته مناصبه السابقة أيام إسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكاته في النفوس ببسطة في الكرم امتاز بها على أمثاله

« فكان ينتاب منزله الأعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد في نفسه لهذا علواً على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الأعيان في استئثاره برياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفي استنكار تلك البدع التي جاء بها في وزارته ، خصوصاً إبطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الأقوياء أن تتناول إلى استخدام الضعفاء رغم إرادتهم ، ووضع حدود يلزم الأعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها في علائقهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التي أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلوفه كلبته على كلبه مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصي فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحظ له بوارق الثورة ولمع في عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عرابي يتلمس المعين على إنشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابي لابد أن يصل إلى ما يريد يوماً ما ، فمن الحزم أن يتفق معه في البداية ، ليكون له النصيب الأشرف من الفائدة في النهاية ، فكان أول من مد يده إليه وواثقه على التعاون في طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلي والبحري في رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا وبلغ عليه في الطلب أن يستصدر من الجنباب

الخديوى أمرا باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر فى وضع قانون يضمن له البسطة فى حقوقه حتى يكون كمجالس النيابات فى أوروبا ، ثم يكون ذلك دستورا للبلاد تمنى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب الى عراقى وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا فى أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (أغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى ^(١) ،

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابى ، وكوفى سلطان باشا على انضمامه الى الحركة بإسناد رئاسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرايين ، فانضم الى الخديو ، وفى الحق ان معارضته العرايين فى معاداة الخديو وسعيهم فى عزله لا تلقى عليه غبارا من الشك ، بل كان فى موقفه هذا حكيما سديد الرأى صادق النظر ، ولكن موقفه لا يحتمل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الإسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة فى شرق الدلتا ، وإفساد طائفة من العمدة والأعيان والضباط لينضموا الى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فإن هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت بالجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخل معهم العاصمة نائبا عن الخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشايعة العرايين ، وتسبب فى سجن كثير من الأبرياء ، وظهر فى هذه الأيام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضاً ، فقد وشى بحسن باشا الشريعى لخلاف وقع بينهما فى إبان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق فضله عليه ^(٢)

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦

(٢) ذكر هذه الواقعة المرحوم أحمد تيمور باشا فى ترجمته لسلطان باشا - مجلة (الرسالة)

إذ كان هو الذى قرّبه إلى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه

وقد أنعم الانجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء إخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافأه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشئ مجلس شورى القوانين بعد إلغاء مجلس النواب عين رئيسا له فى سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل إنه ندم على موقفه فى الحرب العراقية وانضمامه إلى الانجليز ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه ، وذهب للاستشفاء منه فى جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك فى أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١ هـ)

الفصل التاسع عشر

لماذا أخفقت الثورة العراقية

الآن وقد أتممنا الكلام عن حوادث الثورة العراقية ، وتابعتها من مبدئها إلى منتهاها ، أرى أن أختم الكتاب ببحث خاص عن أسباب إخفاق الثورة ، لأن تعرف هذه الأسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخنا القومي يصل حاضرنا بماضيها

إن إخفاق الثورة العراقية عوامل عدة ، بعضها داخلي وبعضها خارجي

العوامل الداخلية — الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذي وقع في الصفوف بين العراقيين والحديو توفيق باشا ، فإن هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ، ومعسكر الحديو ، فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، واتهم الانجليز الفرصة في وجوده ، وما أدى إليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا أغراضهم الاستعمارية بالتدخل في شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولوعولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال

صحيح أن الثورة في ذاتها بدأت بالتصادم مع الحديو ، فما واقعة قصر النيل ، ثم واقعة عابدين ، إلا مظاهر لهذا التصادم وذلك الانقسام ، فكيف يمكن إذن تعليل إخفاق الثورة بالانقسام وهو منشأ الثورة ؟ نقول نعم ، إن الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الحديو ، وهي وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضي بعد إجابة مطالب العراقيين في واقعة عابدين ونزول الحديو على إرادتهم أن يعالجوا الشؤون العامة بالآناة والتريث ، ويعملوا على رآب

الصدع ، وتوحيد الكلمة ، وإزالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشيء الكثير من الغرور ، وعدم النظر في العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العراييون خلع الخديو ، وتحذثوا في ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة ما لا يغيب عن البال ، فقد أدى إلى التخاذل في ساعه الخطر ، وتضعف قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطاني ، إذ أن الإنجليز تذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو ، وحماية العرش ، فحاسبوا خلال الديار ، وحاربوا العرايين ، وفي وصفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يحذر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام ، تفادياً من التدخل الأجنبي ، ولم يكن لهم عذر في أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التي تسكنف مصر ، فإن حوادث ذلك العصر ، والعصر الذي سبقه ، كانت تكشف عن نيات إنجلترا ، في تطلعها إلى احتلال « وادي النيل » ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون في مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد علي الدولة المصرية الحديثة ، فحردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التي بامت بالخبية والتدخل ، وما فتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية في عهد محمد علي وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر في « قناة السويس » سنة ١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث ، وغيرها ، كان من شأنها أن تبصر العرايين بالخطر الذي يهدد البلاد ، وتدعوهم إلى تلافي أسباب الانقسام ، الذي لا شك في أنه يوهن قواها في ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا « تونس » ، سنة ١٨٨١ ، نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوروبي عامة ، ولكنهم لم يتبصروا في العواقب ، فهدوا بقصر نظرهم السبيل إلى إخفاق الثورة ، ووقوع الاحتلال

تأثير الزعامة

فالانقسام هو أول العوامل في إخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء في تطور الحوادث ، وإنه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء ، الذين كان لهم الأثر البالغ في توجيه الثورة ، أن قيادتها السياسية كان يعوزها الإخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفي لإخفاق أية ثورة في مختلف البلدان

وقد حرمت الثورة أيضاً الكفاءة الحربية . مما بدا أثره في المعارك التي نشبت بين الإنجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كف ، لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الأسف لم توفق إلى قواد أ كفاء ، فزعماءها معظمهم ضباط ، لم يتلقوا الفنون الحربية ، ولا التعليم العسكري ، بل تخرجوا في صفوف الجنود ، وبعضهم كانت نشاطهم ملكية ، ثم انتظموا في صفوف الجيش ، دون أن يكون لهم دراية حربية ، ولا مران على القتال . فأمثال هؤلاء وأولئك لا يمكن أن يركن اليهم في تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية في إحجام عرابي ، وصحبه عن سد « قناة السويس » عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدل على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القنال كان أول ما يجب عمله بلا تردد ، لكي يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة في الوقت المناسب ، ل طال أجل الحرب ، ووجدت مصر الوقت الكافي لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع إلى زعمائها السياسيين والحريين

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير في إخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية في معظم زعمائها ، فعرابي ذاته لم يشترك في واقعة واحدة ، من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه في واقعة « التل الكبير » ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للإنجليز ، وكيف كان موقفه معيماً أثناء المحاكمة وبعدها

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل في إخفاق الثورة وانحلالها ،

لأن الأمم تتأثر حتماً بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فواقف التضحية والبطولة تبعث في الأمة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة : تطبع الأمة بطابعها ، إن خير آف خير ، وإن شر آف شر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها الانجليز حين احتلالهم مصر ، فإن زعماء الثورة كانوا أول من استسلم في ساعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للأمة في الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسى في المحاكمة ، إذ أخذ كل منهم يتصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم أنه كان ينقصهم العقيدة والإيمان ، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للأمة المثل العليا في التضحية والشجاعة والإقدام ، لكانت الثورة العرابية في دورها الثانى صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، ولكن أية مقاومة تنتظر بعد أن ترى الأمة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لا شك أن هذا الموقف وحده من أهم الأسباب ، في إخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابى وصحبه قاوموا وقاتلوا في « التل الكبير » لكان لهذه الواقعة ، ولو انتهت بالهزيمة ، صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التي طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهداً طويلاً ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح السدل والتضحية

قارن بين معركة « التل الكبير » سنة ١٨٨٢ ، ومعركة الأهرام سنة ١٧٩٨ ، في أول عهد الحملة الفرنسية ، تجدد الفرق بينهما كبيراً ، ككتائهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التي بذلها المصريون في معركة الأهرام تعد آية في البطولة ، على حين كانت معركة « التل الكبير » وصمة في تاريخ مصر ، وقارن أيضاً بين سلسلة المعارك والثورات التي هبت في وجه الفرنسيين ، رغم انتصارهم في معركة الأهرام ، وبين الانحلال الذى أطبق على البلاد بعد معركة « التل الكبير » ، تجدد الفرق بين العهدين عظيماً ، فالقاهرة قد ثارت في وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت في خيالاتها ما تحملت من الضحايا والأهوال ، وشبت المعارك مدى سنتين في الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون إرساخ

أقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة « التل الكبير » خاتمة المقاومة في سنة ١٨٨٢

قد يختلف الباحثون في أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الأمة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لا شك أن أهم سبب لانحلال المقاومة في أوائل عهد الاحتلال الإنجليزي هو روح الخضوع والاستسلام الذي بدا من زعماء الثورة ، فإن هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الأمة بتأثير الزعامة ، فركنت الأمة إلى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبية على الأمة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للأخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس في نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التي كانت الأمة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطني العام الذي أصاب البلاد عقب إخماد الثورة العربية ، وبقي مخيما عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظها صيحة زعيم الوطنية الأول مصطفى كامل رحمه الله

قد تقوم في بعض البلاد ثورات تنتهي بالهزيمة ، رغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها ، فأمثال هذه الهزيمة لا تعد إخفاقا ، بل هي صفحة مشرقة من كفاح الأمة في سبيل حريتها واستقلالها ، وهي بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث في الأمة دما جديدا ، يحدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الأجيال المتعاقبة في افتدائها الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين الطويل في سبيل حريتهم واستقلالهم

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون في صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الأمم في جهادها القومي ، وتذليلها العقبات في سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك

المأساة سنة ١٧٧١ ، إذ ائتمرت بها روسيا وبروسيا والنمسا ، فافتسمت ثلث أقطارها ، فما وهن البولونيون ، وما ضعفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ما سلبته القوة الغشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة ، وعملت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعنها وتصلح من شؤونها ، فهاجمتها روسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستوليتا على جزء جديد من أملاكها ، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الأبطال ، وأعلنوا الجهاد الوطني في مارس سنة ١٧٩٤ برئاسة القائد العظيم (كوشيسكو) ، واستبسلا في الدفاع ، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد أن اشتركت النمسا مع روسيا وبروسيا في قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فيينا الذي انعقد سنة ١٨١٤ — ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون ، فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها ، فكان في ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الأمة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال ، واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبت الثورة في بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل إلى البولونيين ، عجل بإخماد الثورة ، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الإرهاب في أرجاء البلاد ، وأسرفت في الاضطهاد والتعذيب ، فمن إعدام ، إلى سجن ، إلى نفي إلى أقاصى سيبيريا ، إلى مصادرة للأموال ، وتشيتت آلاف الأسرى ، إلى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر في ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها ، واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا ، إباء للظلم واستصرأخا للانسانية ، وبقيت بولونيا ترزخ تحت نير الاضطهاد السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تنزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الأمة ثابتة العقيدة ، قوية الإيمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهراً ، ثم أخمدتها القوة الغشوم ، وأمعنت

الحكومة الروسية في ضروب الانتقام والاضطهاد، فنفت إلى سيبيريا ثمانية عشر ألف بولوني من صفوة أبناء البلاد، وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع، وأحرقت كثيراً من القرى والقصور، وفرضت الغرامات على البلاد، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الأهلين، ولما خرجت روسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧، تمادت في اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات، يساقون إليها بلا تحقيق ولا محاكمة

لم تمت الروح البولونية، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦، ورغم مالقته من اضطهاد قد خطت الأمة خطوات واسعة في سبيل التقدم السياسي والاجتماعي بفضل اعتصامها بروح المقاومة

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التي تعاقبت عليها، وهي هدف لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة، بل كان صوتها يرتفع جهيراً، فيهن قلب الإنسانية، فيخفق إعجاباً بتلك الأمة التي قاومت عوامل الفناء، وحافظت على شخصيتها، وسمت إلى أعلى درجات الرقي في العلوم والآداب والأخلاق والحضارة، واحتفظت بميراثها الوطني وآمالها القومية، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التي تنوء بها الأمم، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية (الأولى) سنة ١٩١٨^(١)

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لا تضرير الأمة إذا أدى الوطنيون فيها واجهم، بل تظل صفحة مشرفة من التاريخ القومي، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون في ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب، هم مبعث الحياة لشعوبهم، ومصدر القوة المعنوية التي تستمدّها الأمم من ذكرياتهم

لكننا مع الأسف لا نستطيع أن نقرن الثورة العراية إلى هذه المثل، لأن

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضة القومية)

قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم في ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على
المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثراً وأبلغ ضرراً من الهزيمة
الحربية في ميدان القتال

والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية في إخفاق الثورة

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمناً بالشورى
ولا موقفاً بحق الأمة في الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فإنه كان
يميل إلى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون إليه ، ولم
يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم إلا لممثلي الدول الأجنبية ، فإنه
كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ، ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى إنجلترا
وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة في احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان
تسكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلنا ميوله الخاصة وكرهيته للثورة ففاجأنا البلاد
بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي تقدم بيانها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة
البارودي في حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انخيازه إلى التدخل الإنجليزي
الفرنسي بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انخيازه إلى جانب
التدخل الإنجليزي ، فوقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة في
إخفاق الثورة ، وقد أوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا
كلاهما يحتمل تبعات تكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى
ضرب الإسكندرية ، ثم كان انخيازه إلى الانجليز ، فرجحت بذلك كفة مسئوليته في
إخفاق الثورة وفي وقوع الاحتلال ، إذ والاهم وأيدهم ، ودعا الأمة إلى الإذعان لهم ،
ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابي من وزارة الحرية لاستمراره في قتالهم

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ في الموقف الحربي والسياسي ، وبخاصة في موقف

الجيش ، إذ تأثر فريق من الضباك بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة ، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدومماهياً للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير ، فالخيانة أيضاً كانت من أسباب إخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلاً ولتغير الموقف تغييراً كبيراً

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العربية ، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وبخاصة الانجليزية ، ففرنسا وإنجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر ، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكرهيهما قيام حكومة دستورية فى البلاد ، ولقد رأيت كيف ائتمرتا بالحركة الوطنية ، ووضعنا العقبات والعراقيل فى سبيلها . وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، تلك المذكرة التى تنطوى على إغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والأمة ، وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة فى تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، مما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا ، ثم اتهازما فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرايين ، وإرسالهما أساطيلهما إلى مياه الإسكندرية ، ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائى بإقالة وزارة البارودى ، وإبعاد زعماء الثورة ، ورفض العرايين هذه المطالب ، وقبول الخديو إياها ، مما أدى إلى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو ، فالسياسة الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية كانتا من أكبر العوامل فى إثارة الانقسام بين الأمة والخديو ، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد إنجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ، وقد رأيت كيف نفذت برنامجها الاستعمارى بضرب الإسكندرية وإنزال جنودها إلى البر ، فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال

أضف إلى ذلك جهود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى ، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الآخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر ، وماظهر منها من التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرايين وطورا بتأييد الخديو ،

وانضمامها أخيراً إلى جانب الانجليز باعلانها عصيان عراقي والحرب قائمة ، فكان هذا الإعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضد كبيراً للحملة البريطانية كل هذه العوامل التي اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ في إخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسة الفرنسية وتردد ها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم في شؤون البلاد أثر كبير في تطور الحوادث ، إذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر وإخماد الثورة وإرساخ قدمها في البلاد

وليس من السهل على أمة تثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، ما لم تؤت قوة الجبابة ، أو عقول العباقرة ، وإنك لتري أن أكثر الأمم التي ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة إلا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها واسطولها ، وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من النير النمساوي إلا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تحرر من النير التركي إلا بمعاونة روسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقيق استقلالها إلا بمساعدة أوروبا

أما مصر فإنها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت إذن فيما آل إليه مصير الثورة العراقية من الإخفاق ، وما انتهت إليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه الملابسات عن أن نعرف الحقيقة المؤلمة التي تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا في الثورة انهم في الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ولم يبدلوا لها وللوطن كل ما يجب من اخلاص وكفاءة وتضحية وإيثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة إلى خير مما كان ، فليكن لنا في هذه الناحية والنواحي الأخرى من تاريخ الثورة عبرة وعظات ، وحقائق وبيّنات ، تطالعنا بما يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن

مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في مباحث الكتاب
- « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة
- المونيتور اجبسيان Le Moniteur Egyptien ، الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة
- مجموعة الدكرات والأوامر العالية
- مجموعة القوانين والقرارات
- مذكرات عرابي المطبوعة (كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)
- مذكرات عرابي المخطوطة ، لم تطبع بعد وهي كالة المذكرات المطبوعة ، موجودة في دار الكتب المصرية
- مصر للمصريين . لسليم خليل النقاش . طبع سنة ١٨٨٤ في تسعة أجزاء
- البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر لمحمود باشا فهمي الجزء الأول
- تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . للسيد محمد رشيد رضا ، وفيه مذكرات الأستاذ الإمام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها
- صحيفة « الوطن » لميخائيل بك عبد السيد
- صحيفة « الأهرام » لسليم وبشاره باشا تقلا
- « التنكيث والبكيث » للسيد عبد الله نديم
- « الطائف » »
- مجلة « الأستاذ » »
- سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله نديم
- ديوان البارودي
- صحيفة « المحروسة » لسليم خليل النقاش
- صحيفة « مصر » لأديب اسحق
- صحيفة « التجارة » لأديب اسحق
- صحيفة (أبو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع

- صحيفة « الجوائب » لأحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالاستانة باللغة العربية
- مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك
- مجلة « القرن التاسع عشر » Nineteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليقات عرابي لمحامييه أثناء المحاكمة
- مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الأخص الأعداد الآتية :
- Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
- تجربة حكومة أوروبية في مصر للمسيو جابريل شارم (عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)
- الثورة العسكرية في مصر L'insurrection Militaire en Egypte للمسيو جابريل شارم (عدد ١٥ أغسطس ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)
- مصر والاحتلال الانجليزي L'Egypte et l'occupation anglaise للمسيو إدمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
- المسألة المصرية La Question d'Egypte للسكونت بنديتي Benedetti (عدد أول ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)
- خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابريل شارم
- الكتاب الأصفر - شؤون مصر سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)
- Livre Jaune, Documents diplomatiques. Affaires d'Egypte
- الكتاب الأزرق عن شؤون مصر Blue Book
- (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)
- صحيفة « ليجبت » L'Egypte
- » الكورييه اجبسيان Le Courrier Egyptien
- » الفار دالكسندري Le Phare d'Alexandrie
- » احبسيان جازيت Egyptian Gazette
- » الريفورم La Reforme
- » البروجريه اجبسيان Le Progres Egyptien

— التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الافرنجية والقبطية ، اللواء
المصرى محمد مختار باشا ، طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الحديوى سابقاً

Secret history of the English occupation — التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر

المستر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ
عبد القادر حمزة

De Freycinet — المسألة المصرية La Question d Egypte للمسيو دى فريسنيه
(رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢) ، طبع سنة ١٩٠٥

Situation internationale de L' Egypte — المركز الدولى لمصر والسودان
et du Soudan للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— الفرنسيون والانجليز فى مصر Francais et Anglais en Egypte للمسيو
أشيل بيوفيس Achille Bioves

— أوروبا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch

Juliette Adam — إنجلترا فى مصر L'Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم
تعريب على بك فهمى كامل

— ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، لصاحب السمو الأمير عمر طوسون

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل ، طبع سنة ١٩١٣
La Conference de Contanstinople en 1882

— حقائق الأخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سرهنك

— الكافى لميخائيل بك شارويع الجزء الرابع

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— إنجلترا فى مصر England in Egypte للورد الفريد ملنر Alfred Milner ، طبع
سنة ١٨٩٣

Moberli Bell — خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستر موبرلى بل

طبع سنة ١٨٨٤

— شريف باشا للمسيو سانتر دى بوث Santerre De Beuve

— مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرم طبع سنة ١٩٠٨

— وزارة جامبنا للمسيو ريناك Reinach

— مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن Van Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢

— عرابى باشا . للمسيو جون نينيه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ ، وهو رواية شاهد عيان لحوادث الثورة العرابية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين

(وله) — فى بلاد الحديويين — طبع سنة ١٨٩٠

— الحركات البحرية والحرية البريطانية فى مصر

The british naval and military operations in Egypt

— للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الأمريكية

— الانجليز فى الهند ومصر Les Anglais aux Indes et en Egypte للمسيو

أوجين أوبان Eugène Aubin

— مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ ١٨٨٢ Revue De l'artillerie Francaise

— الدفاع عن السواحل للمسيو اليرجراسيه Albert Grasset La Defense Des cotes

— المجلة الحرية للخارج Revue Militaire de l'etranger عدد أغسطس

سنة ١٨٨٢

— كيف دافعنا عن عرابى How we defended Arabi للمستتر برودى Broedly

— مصر والسودان للمستتر هنرى بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥

— الأنبياء الثلاثة — المهدي . غردون . عرابى Les trois Prophetes للكولونل

شاى لونج بك Chaillé Long bey

— الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكاتب هرمان

فوخت Hermann Vogt بالجيش الألمانى (وعنه نقلنا خريطة ضرب الاسكندرية)

— التاريخ الحربى لجملة سنة ١٨٨٢ فى مصر Military history of the Campaign of 1882 in Egypt

— للكول موريس Maurice

- الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ — ٨٥ — 85 The Egyptian Campaigns 1882
- للمستر شارل رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥
- مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستر فيليب ستوارت Villiers Stuart
- الحملات الانجليزية في أفريقية Les expeditions Anglaises en Afrique
- للكولونيل سبتان Colonel Septans
- حياة شلدرس (وزير الحرية البريطانية سنة ١٨٨٢) Life of Childers
- للمستر شلدرس Spencer Childers
- (وفيه مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلي عن الحرب العراقية)
- دراسة حرية عن مصر . حملة الانجليز سنة ١٨٨٢
- Etudes militaires sur l' Egypte. Campagne des Anglais en 1882
- الفرقة الثانية في التل الكبير The Second Division at Tell el Kbir
- للسير إدوار هاملي Sir Edward Hamley . مجلة القرن التاسع عشر Ninteenth Century
- عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢
- حياة الجنرال هاملي Life of General Hauley للمستر الكسندر انس شاند
- Alexander Innes Shand طبع سنة ١٨٩٥
- المعارك الانجليزية الحديثة Recent british battles للمستر جيمس جرانت James Grant
- الجنرال اللورد ولسلي للمستر رايبون لو Rathbone Low
- جروح مصر . الانجليز في وادي النيل Plaies d' Egypte. Les Anglais dans la Vallée du Nil
- للمسيو أوغن شسنل Eugene Chesnel
- كيف فقدنا مصر Comment nous avons perdu l' Egypte للمسيو جول دلافوس Jules Delafosse طبع سنة ١٨٩٨
- إنجلترا ومصر England and Egypt طبع سنة ١٨٨١ للمستر ادوارد ديسي
- Edward Dicey « وله » تاريخ الخديويين The Story of khedives طبع سنة ١٩٠٢
- جون بول على النيل John Bull للمسيو فريدولن Fredolin طبع سنة ١٨٨٦ sur le Nil
- الفرنسيون في مصر سنة ١٨٨٣ Les Français en Egypte للمسيو بيرجيفار Pierre Giffard
- ذكريات عن حملة في الشرق مصر سنة ١٨٨٢ Souvenirs d'une Campagne dans le Levant

للمسيو جيرار Girard

- الانجليز في مصر Les Anglais en Egypte للكولونيل هنبرت
Leutenant Colonel Hennebert
- مصر الحديثة وعربي باشا L'Egypte icontemporaine et Arabi pacha
- للمسيو سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان في مصر أثناء الحوادث العراقية
- مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادي منذ ثلاثين سنة
- Notes sur l'Egypte et son histore economique depnis 30 ans
- للمسيو جورج سكوليس Socolis طبع سنة ١٩٠٣
- برزخ وقناة السويس L Isthme et le Canal de Suez للمسيو شارل رو
- Charles Roux طبع سنة ١٩٠١
- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ تأليف ثيودور رودشتين
- Rothetein تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادي ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزي
- Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠
- اغتصاب المصريين Spoiling the Egyptians
- للمستر سيمور كاي Seymour Keay طبع سنة ١٨٨٢
- شؤون سياسة عن مصر Choses Politiques d' Egypte للمسيو بوري بك
- Borelli طبع سنة ١٩٠٥
- تقسيم أفريقية Le partage de l' Afrique للمستر دفيل Deville طبع سنة ١٨٩٨
- مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن الإسكندرية Album. Souvenirs d' Alexandrie—Ruines
- للمسيو فيورولو Fiorillo « موجود في مكتبة الإسكندرية »
- كارثة الإسكندرية Le Catastrophe d' Alexandrie للمسيو ارجينوس
- Aragino موجود في مكتبة الإسكندرية
- مصر والمسألة المصرية Egypte and Egyptian Question للمستر ماكزى ولاس
- Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢^(١)

(١) نشرناه في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها من الطبعة الأولى
و ٢٠٠ من الطبعة الثانية

فهرست الكتاب

ص	ص	ص
١٣	٣	مقدمة الطبعة الثانية
١٥	٥	مقدمة الطبعة الأولى
١٩	الفصل الأول - حالة مصر في أوائل حكم الخديو توفيق	
٤٢	١٩	نظرة عامة
٤٣	٢٠	نشأة الخديو توفيق باشا
٤٤	٢٣	تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)
٥٢	٢٧	فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ومافيه
٥٢	٢٨	من قيود
٥٢	٣٠	انقاص المخصصات الخديوية
٥٣	٣١	استقالة وزارة شريف باشا
٥٤	٣٢	تأليف وزارة يرأسها الخديو
٥٦	٣٣	إلغاء مجلس النظر
٥٧	٣٤	إعادة الرقابة الثنائية
٥٨	٣٥	نقى جمال الدين الأفغانى
٥٩	٣٥	وزارة رياض باشا
٥٩	٣٨	شخصية رياض باشا
٦١	٤١	المسألة المالية
٦٢	الفصل الثانى - مقدمات الثورة العرابية وأسبابها	
٦٣	٦٣	الأسباب الخاصة
٧٠	٦٦	الأسباب العامة
٧٣	٦٦	الأسباب السياسية
٧٦	٦٨	اضطهاد المعارضة
٧٧	ظهور عرابى - نشأته وماضيه	

الفصل الثالث - بدء الثورة : واقعة قصر النيل ٨٤

- احتفال وزير الحرية بزيادة رواتب الضباط ١٠٤
خطبة محمود باشا سائح البارودي ١٠٥
خطبة رياض باشا ١٠٥
خطبة عرابي بك ١٠٦

مظاهر الخوف وهوار الشقاق

- بين الحكومة والضباط ٢٠٧
حادثه آلاى طره ١٠٨
حادثه فرج بك الزيني ١٠٩
حادثه التسعة عشر ضابطاً ١١٠
إبعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش ١١١
طلب زيادة عدد الجيش وإنشاء مجلس النواب ١١١
الامتناع عن الذهاب الى السودان ١١٢
الامتناع عن العمل في حفر الرياح ١١٢
حادثه مقتل الجندي بالأسكندرية ١١٣
استقالة البارودي وتعيين داود باشا يكن وزيراً للحرية ١١٤

الفصل الرابع - أوج الثورة ١١٩

- نزول الحديوى إلى الميدان ١٢٦
مطالب عرابي ١٢٧
قبول مطالب عرابي - سقوط وزارة رياض باشا ١٢٩
البيان الرسمي عن الواقعة ١٣٠

مقررات الواقعه ٨٤

- تصرفات عثمان باشا رفقي ٨٤
إجتماع الضباط ومطالبهم ٨٦
قرار مجلس الوزراء محاكمة الضباط الثلاثة ٩٠

الهجوم على قصر النيل وإطروح

- سرايع الضباط الثمورة ٩٢
اجتماع الجند عيذان عابدين ٩٣
عزل عثمان رفقي باشا وتعيين البارودي وزيراً للحرية ٩٤
موقف الآلاى الرابع ٩٦
عرابي والقناصل ٩٧
خطبة الحديوى في الضباط ٩٩

مطالب المصريين بعد واقعة قصر النيل

- ١٠٠
إجابة معظم هذه المطالب ١٠١
زيادة رواتب الضباط والجنود ١٠٣
تأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ١٠٤

- واقعة عابدين ١١٩
مقررات الواقعة ١١٩
المظاهرة العسكرية في ميدان عابدين ١٢٢
محاولة الحديوى منع المظاهرة ١٢٢
احتشاد الجيش في ميدان عابدين ١٢٥

الفصل الخامس - وزارة شريف باشا

١٣١	الإصلاح القضائي، إنشاء المحاكم الأهلية	١٣١	تردد شريف باشا في قبول الوزارة
١٥٩	الصحافة وقانون المطبوعات	١٣٤	تأليف وزارة شريف باشا
١٥٩	إلغاء جريدة الحجاز	١٣٨	إتباع الأمة بوزارة شريف باشا
١٥٩	إلغاء جريدة ليحييت	١٤٠	سياسة شريف باشا
١٦٠	صدور قانون المطبوعات	١٤٠	مقابلة وفد الضباط لشريف باشا
١٦١	حفظ الآثار العربية	١٤١	خطبة شريف باشا في الضباط
١٦١	مدرسة الآثار القديمة	١٤٢	مقابلة وفد الأعيان
١٦٢	إحصاء عدد السكان	١٤٤	برنامج الحزب الوطني
١٦٢	التعليم	١٤٧	أعمال وزارة شريف باشا
١٦٢	مشيخة الجامع الأزهر	١٤٨	العلاقات الخارجية
١٦٤	ميزانية سنة ١٨٨٢	١٤٨	الإصلاح الإداري
١٦٤	موقف تركيا حيال مصر	١٤٨	رفع المظالم
١٦٥	الوفد العثماني الأول برئاسة علي نظامي باشا	١٤٩	الحكومة والجيش
١٦٧	زيارة علي نظامي باشا لوزارة الحرية	١٤٩	القوانين العسكرية الجديدة
١٦٧	زيارته للعلماء	١٤٩	نقل ألي عبد العال حلسي إلى دمياط
١٦٧	تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية	١٥٠	وألي عرابي إلى الشرقية
١٦٨	عودته إلى الاستانة	١٥٣	سفر ألي عرابي
		١٥٦	تعيين عرابي وكيلا لوزارة الحرية
			تتمه أعمال وزارة شريف باشا
		١٥٦	تشريع الموظفين المكيين

الفصل السادس - إنشاء مجلس النواب

١٦٩	معرضة نظام مجلس شورى	١٦٩	تقرير الأعيان وعريضتهم بطلب مجلس النواب
١٧٠	النواب القديم		تقرير شريف باشا في وجوب إنشاء مجلس النواب
١٧٢	الانتخابات	١٧٠	

ص	ض
١٨٢	أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١
١٨٣	رئيس المجلس ومكتب المجلس
١٨٤	افتتاح مجلس النواب
١٨٤	خطبة العرش
١٨٥	خطبة رئيس مجلس النواب
١٨٥	خطبة سليمان باشا أباطه
١٨٦	

١٨٩ الفصل السابع - أزمة يناير سنة ١٨٨٢

١٨٩	مذكرة فرنسا وإنجلترا إلى الحكومة المصرية
١٩٧	مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢
١٩٨	مصدر الفكرة في إرسال هذه المذكرة
١٩٩	سياسة جامبنا
١٩٩	تدخل آخر في وضع الدستور
٢٠١	موقف شريف باشا
	كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب

٢٠٣ الفصل الثامن - وزارة البارودي

٢٠٨	٢٠٣ تأليف وزارة البارودي
٢٠٩	٢٠٦ الابتهاج بتأليف وزارة البارودي
٢١٠	منشور البارودي إلى المديرين والمحافظين
٢١٠	٢٠٦ المناصب الكبيرة
٢١١	٢٠٦ عرابي باشا في وزارة الحرية

٢١٣ الفصل التاسع - دستور سنة ١٨٨٢

٢١٥	٢١٣ مناقشة مجلس النواب في المشروع النهائي للدستور
٢١٧	٢١٥ صدور المرسوم الحديوي بالدستور
٢١٨	
٢١٩	

٢٢٦	تعاقب الخطباء	٢٢٢	البرامج العام بأعمال الدستور
٢٢٧	حفلة أحمد بك أباطه	٢٢٢	حفلة جمعية المقاصد الخيرية
٢٢٩	حفلات أخرى	٢٢٥	حفلة النائبين أحمد محمود وإبراهيم الوكيل

الفصل العاشر - أعمال مجلس النواب

٢٤١	مشروع خزان أسوان	٢٣٠	النظام الداخلي للمجلس
٢٤٢	بقية مقترحات النواب	٢٣٠	النواب الزائدون عن اللائحة
٢٤٤	مناقشة المجلس في مشروع تعميم التعليم	٢٣١	رأسه للجنة الدستورية
٢٤٥	أجوبة وزارة الأشغال	٢٣١	الإجازات
٢٤٥	قوانين المحاكم الأهلية	٢٣٤	انتخاب الوكيلين - الأغلبية المطلقة
٢٤٧	اختصاص المجلس في مادة العرائض	٢٣٤	والأغلبية النسبية
٢٤٧	قانون الانتخاب وخلاصة قواعده	٢٣٣	انتخاب الوكيل الثاني
٢٤٩	آخر جلسات المجلس	٢٣٣	مقترحات النواب
٢٤٩	ردود الحكومة على مقترحات النواب	٢٣٤	لجنة العرائض
	انتهاء الدورة البرلمانية وانقضاء المجلس	٢٣٤	معالجة غلاء الأسعار
٢٥٢	خطبة البارودي	٢٣٥	بقية مقترحات النواب
٢٥٢	جواب سلطان باشا	٢٣٧	مشروع تعميم التعليم
٢٥٣	نظرة عامة في مجلس النواب	٢٣٨	تضخم المعاشات
٢٥٦	تقارير النيابة	٢٤٠	مشروعات القوانين

الفصل الحادي عشر - ظهور الفتن بعد انقضاء مجلس النواب

٢٧٠	٢٥ مايو ١٨٨٢	٢٥٧	مؤامرة الضباط السراكية والحكم عليهم
٢٧١	نص مذكرة الدولتين	٢٦٣	تفاقم الخلاف بين الخديو والوزراء
٢٧٢	رد الوزارة على مذكرة الدولتين	٢٦٤	موقف النواب
٢٧٤	قبول الخديو مطالب الدولتين	٢٦٧	تعديل الحكم
٢٧٤	استقالة وزارة البارودي		مجيء الأسطول الإنجليزي ثم الفرنسي
٢٧٥	قبول الاستقالة	٢٦٨	مطالب إنجلترا وفرنسا - مذكرة
٢٧٥	اشتداد الأزمة		
٢٧٦	منشور الخديو إلى المديرين		

٢٨١	رواية عرابي عن الاجتماع	٢٧٧	اجتماع برئاسة الخديو في سراي
٢٨٢	إعادة عرابي إلى وزارة الحرية	٢٧٨	الاجتماع آخر برئاسة الخديو
٢٨٣	موقف الدول	٢٧٩	الاجتماع الخطير في دار رئيس مجلس النواب
٢٨٥	وصول الوفد العثماني الثاني		

٢٨٩ الفصل الثاني عشر - مذبحه الاسكندرية

٣٠٠	زوح الأجانب عن البلاد	٢٨٩	الموقف السياسي بعد استقالة البارودي
٣٠١	مفر الخديو إلى الاسكندرية	٢٩١	رواية المذبحه
٣٠٢	من المسئول عن مذبحه الإسكندرية	٢٩٣	إحصاء القتلى والجرحى
٣٠٦	تأليف وزارة راغب باشا	٢٩٤	اجتماع القناصل بالاسكندرية
٣٠٨	أعضاء الوزارة	٢٩٥	وقع النبا في العاصمة
٣٠٩	برنامج الوزارة	٢٩٥	اجتماع في سراي عابدين
	تأليف لجنة محتلفة لتحقيق حوادث	٢٩٧	لجنة التحقيق والقناصل
٣١٠	الإسكندرية	٢٩٩	انقراط. عقد اللجنة

٣١٤ الفصل الثالث عشر - مؤتمر الاستانة

٣١٦	خطبة للورد فرين	٣١٤	نظرة عامة
٣٢٠	قرار التدخل	٣١٥	اجتماع المؤتمر
٣٢١	الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر	٣١٦	ميثاق النزاهة

٣٢٣ الفصل الرابع عشر - ضرب الاسكندرية

٣٣٣	قطع العلائق	٣٢٣	مقدمات الضرب
٣٣٣	موقف الخديو		مكاشفة إنجلترا فرنسا بعزمها على
	الرد على الإنذار النهائي - اجتماع	٣٢٥	ضرب الإسكندرية
٣٣٥	المجلس العام	٣٢٧	سبق الإصرار
٣٣٩	انتقال الخديو إلى سراي الرمل	٣٣٠	التحفز للضرب
٣٣٩	الموازنة بين القوتين المتحاربتين	٣٣٢	الإنذار النهائي

ص	ص
٣٦٩	الحصون
٣٦٩	الاسطول البريطاني
٣٧١	الاستعداد للضرب
٣٧١	حالة الميناء ليلة الضرب
٣٧٣	مأساة الضرب
٣٧٥	رواية عرابي عن الضرب
٣٧٥	وصف الضرب كإرواء شاهد عيان
٣٧٧	تطوع الأهليين
٣٧٨	الحسائر من الجانبين
٣٨٠	موقف عرابي والخديو أثناء الضرب
٣٨١	إستئناف الضرب
٣٨١	الحالة في العاصمة أثناء الضرب
٣٨٤	إعلان الأحكام العرفية
٣٨٤	حصار العرابيين سراي الخديو
٣٨٤	حريق الإسكندرية
٣٨٦	انسحاب العرابيين واحتلال الإسكندرية
٣٨٨	عودة الخديو إلى سراي رأس التين
٣٨٩	هجرة الأهليين من المدينة
٣٩٤	خفافع الهجرة
٣٩٥	
٣٩٥	

الفصل الخامس عشر - القتال والمعارك في الحرب العرابية

ص	ص
٤٠٥	خطة الإنجليز في القتال
٤٠٦	خطة العرابيين في القتال
٤٠٦	حركات الإنجليز في قناة السويس
٤٠٦	احتلال السويس
٤٠٦	وقائع الميدان الغربي
٤٠٧	معسكر كفر الدوار
٤٠٩	واقعة الرمل
٤٠٥	وقعة عزبة خورشيد
٤٠٦	منشور الخديو إلى المصريين
٤٠٦	تهنئة الخديو للإنجليز
٤٠٦	وصول المدد إلى الإنجليز
٤٠٧	قوة الجيش المصري
٤٠٩	توزيع القيادة

٤١٩	احتلال بورسعيد والاسماعيلية	٤٠٩	منشور عرابي بتجنيد ٢٥ ألفاً من الخفراء
٤٢١	ضرب معسكر العرابيين في نفيشة	٤٠٩	التطوع وجمع الأموال والإعانات
٤٢٢	احتلال نفيشة	٤١١	دعاية الخديو لنفسه
٤٢٢	معركة المجفر	٤١١	خطب العرابيين ومنشوراتهم
٤٢٢	واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمي	٤١١	حضور الجنرال ولسلي
٤٢٣	استيلاء الإنجليز على المحسمة والقصاصين	٤١٢	منشور الجنرال ولسلي
٤٢٣	انتقال عرابي إلى الميدان الشرقي	٤١٣	تحدد القتال بين الإسكندرية وكفر الدوار
٤٢٥	واقعة القصاصين الأولى	٤١٤	معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢
	موقف تركيا وإعلان السلطان	٤١٤	مناوشات كفر الدوار
٤٢٦	عصيان عرابي	٤١٤	منشور جديد من الخديو إلى المصريين
٤٢٨	واقعة القصاصين الثانية	٤١٥	المعارك في الميدان الشرقي
٤٣١	الموقف الحربي بعد واقعة القصاصين	٤١٥	إحجام عرابي عن سد القناة
٤٣٢	معركة التل الكبير	٤١٨	الرشوة والخيانة
٤٣٥	رواية عرابي عن معركة التل الكبير		
٤٣٨	نظرة إلى معركة التل الكبير		

الفصل السادس عشر — التسليم

٤٥٢	مشيخة الجامع الأزهر	٤٤٢	خضوع عرابي - عريضته إلى الخديو
٤٥٣	عودة الخديو إلى العاصمة	٤٤٣	الزحف على العاصمة واحتلالها
٤٥٥	مظاهر غير وطنية	٤٤٦	احتلال مواقع الدفاع الأخرى
٤٥٥	تقديم هدايا للقواد البريطانيين	٤٤٦	في كفر الدوار
٤٥٧	استعراض الخديو للجيش الإنجليزي	٤٤٧	في الصالحية
٤٥٨	مأدبة الخديو للضباط الإنجليز	٤٤٧	في رشيد وأبو قير
٤٥٩	مأدبة رياض باشا	٤٤٧	في دمياط
٤٥٩	مكافأة سلطان باشا	٤٤٨	تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)
٤٦٠	عودة الجنرال ولسلي	٤٥١	تعيينات وتغييرات بين الحسكام الإداريين

الفصل السابع عشر — محاكمة العرابيين

٤٦٤	لجنتان للتحقيق بالإسكندرية وطنطا	٤٦١	اعتقال الزعماء
٤٦٥	محكمة عسكرية أخرى بالإسكندرية	٤٦٣	لجنة التحقيق بالعاصمة
٤٦٥	الإنجليز والمحاكمة	٤٦٣	المحكمة العسكرية بالقاهرة

٤٩١	محاكمة سليمان سامى داود	٤٦٨	محاكمة عرابى
٤٩١	محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو دية	٤٧٠	الأحكام الصادرة على زعماء العربيين
٤٩٢	العفو عن عدا المحكوم عليهم	٤٧١	استقالة رياض باشا
٤٩٢	الزعماء السبعة فى منقاهم	٤٧٢	تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة
٤٩٤	مصير الزعماء	٤٧٣	الأحكام الأخرى

٤٩٧ الفصل الثامن عشر — شخصيات زعماء الثورة

٥٢٠	الشيخ محمد عبده	٤٩٧	عرابى
٥٢٦	طلبه عصمت	٥٠٣	البارودى
٥٢٨	على باشا الروبى	٥٠٨	محمود فهمى
٥٢٩	يعقوب سامى باشا	٥١٠	على فهمى وعبد العال حلمى
٥٣٠	القائمقام سليمان سامى داود	٥١١	البطل محمد عبيد
٥٣١	محمد سلطان باشا	٥١٣	عبد الله نديم

٥٣٥ الفصل التاسع عشر — لماذا أخفقت الثورة العرابية

٥٤٥ مراجع البحث

٥٦٠	فهرست الصور والخرائط	٥٥٢	فهرست الكتاب
-----	----------------------	-----	--------------

فهرست الصور والخرائط

١١٤	دواد باشا يكن	٢١	الخديو محمد توفيق باشا
٣٠٨	اسماعيل راغب باشا	٢٧	محمد شريف باشا
٣١٢	السير إدوار مالت	٣٧	مصطفى رياض باشا
٣١٧	مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢	٧٩	أحمد عرابى باشا
٣٢٤	الاميرال بوشان سيمور		الضباط الثلاثة
	بعض بوارج الأسطول البريطانى الذى		(عرابى — على فهمى — عبد العال حلمى) ٨٩
٣٢٦	ضرب الاسكندرية	٩٣	عثمان باشا رفقى
	ضباط من المدفعية وجنودها فى إحدى	٩٥	محمود باشا سامى البارودى
٣٤٠	قلاع الإسكندرية سنة ١٨٨٢ ص		

٤٣٢	خريطة معركة التل الكبير - مقابل ص ٤٣٢	٣٤١	قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢
٤٤٦	عراي باشا في سجنه بالقاهرة	٣٤٢	خريطة ضرب الإسكندرية - مقابل
٤٥٤	دخول الخديو توفيق باشا العاصمة	٣٤٧	ضرب الاسكندرية - آثار التدمير
٤٥٧	استعراض الجيش البريطاني	٣٥٤	آثار التدمير
	عراي باشا ذاهبا من سجنه بالناصرة	٣٥٤	» »
٤٦٧	السنية إلى المحكمة العسكرية	٣٥٥	» »
٤٧٠	تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عراي	٣٥٥	» »
٥٠٨	محمود باشا فهمي	٣٩٨	خريطة الميدان الغربي في الحرب العراقية
٥١٠	على باشا فهمي الديب	٤٠٠	خريطة الميدان الشرقي
٥١	عبد العال باشا حلمي	٤٠٥	واقعة الرمل
٥١٢	الميرالاي محمد بك عبيد	٤١٣	الجنرال ولسلي
٥١٣	عبد الله نديم	٤٢٠	اقتحام السفن الإنجليزية قناة السويس
٥٢١	الشيخ محمد عبده	٤٢٣	واقعة المسخوطة
٥٢٧	طلبه باشا عصمت	٤٢٤	استيلاء الإنجليز على المحسمة
٥٢٩	على باشا الروبي	٤٢٥	واقعة القصاصين الأولى
٥٣٠	يعقوب سامي باشا	٤٢٩	واقعة القصاصين الثانية

فهرست هجائی الکتاب (۱)

(أ)	
ابراهيم سامى باشا ٣٨٥ ٦ ٣٩١	آدم (سيدنا) ٤٧٢
ابراهيم صراج المدنى (السيد) ١٥٩	آدم الأرناءوطى ٤٧٤
الشيخ ابراهيم سعيد (باشا) ١٧٤ ٦ ١٨٤ ٦ ٢٣٨	آياته باشا ٣٥٧
ابراهيم سليمان أفندى ٣٩٣	ابراهيم باشا (الوالى) ٢٠ ٦ ١٣١ ٦ ٤١٦ ٦ ٣٩٢
ابراهيم الشريعى باشا ٤٦٢ ٦ ٤٧٨	ابراهيم باشا (الفريق) ٤٦٣
ابراهيم صديق افندى ٤٧٩	ابراهيم أحمد باشا (الأمير) ٤٤١
ابراهيم عتاب افندى ٤٨٥	ابراهيم أحمد أفندى ٤٨٥
ابراهيم عثمان افندى ٤٨٧	ابراهيم أحمد الحضرى ٣٩٢
ابراهيم عطيه افندى ٤٩٧	ابراهيم آغا أبو حشيش ١٧٣
ابراهيم العكس افندى ٤٨٧	ابراهيم آغا التوتنجى ٢٦٤ ٦ ٢٦٣
ابراهيم على الجزار بك ٣٩٣	ابراهيم أدهم باشا ٧٠ ٦ ٢٧٠ ٦ ٣٨٦ ٦ ٤٥١ ٦ ٤٩١
ابراهيم غنيم افندى ٤٧٩	ابراهيم الألبى بك ٣١١
ابراهيم فؤاد باشا ٣١١ ٦ ٤٦٤	ابراهيم الهامى (الأمير) ٢٠
ابراهيم فؤاد افندى ٤٨٧	ابراهيم توفيق بك ٣٥٦ ، ٤٥١
ابراهيم بك فوزى (قائمقام) ١٢٠ ٦	ابراهيم حسنين أفندى ٤٩٠
٣١٠ ٦ ٣٧٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٤٤	ابراهيم حلاوه ٣٩٤
ابراهيم محمد كامل افندى ٤٨١	ابراهيم حدى بك ٣٩١
ابراهيم محمد المندله ٣٩٥	ابراهيم حدى أفندى ٤٨٨
ابراهيم محمد للمقدم ٣٩٣	ابراهيم بك حيدر (أميرالاي) ١١١ ٦
ابراهيم اللقانى بك ٢٣٣ ٦ ٢٣٦ ٦ ٢٢٨ ، ٤٧٤	١٢١ ، ١٢٢ ٦ ١٢٣ ٦ ١٢٥ ٦ ٣٩٢
ابراهيم نجيب باشا ٤٦٤	ابراهيم خليل باشا ٣٩١
ابراهيم الهلباى بك ٦١	ابراهيم خليل افندى ٢٦١ ٦ ٢٩٣
ابراهيم واصف بك ٤٦٥	ابراهيم خليل الديوانى (السيد) ٣٩٠
ابراهيم وفا ٣٩٣	ابراهيم رشدى باشا ٤٦٤
ابراهيم افندى الوكيل ١٣ ٦ ١٤٢ ٦ ١٧٤ ،	ابراهيم زكى بك ٣٨١
٤١٩٩ ٦ ٢٠ ٦ ٢٥٠ ، ٢٢٦ ٦ ٢٣١ ، ٢٣٥٠ ،	ابراهيم الزهيرى ٣٩٤
٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ٦ ٢٥٣ ، ٢٥٥ ٦ ٤٧٥	

(١) وضع هذا الفهرست ٦ الأديب الشاعر الأستاذ محمد ابراهيم جمعه للدرس بمدروسة حلوان الثانويه ، فله منى خالص الشكر ٦ وموفور الثناء

- إبراهيم يكن باشا ٢٩٣
 الشيخ إبراهيم بونس ١٧٤
 الحاج أبو الروس ٢٩٣
 أبو زيد السيدي أفندي ٤٨١
 أبو زيد غانم ٤٧٧
 أبو العلا حسن أفندي ٤٩١
 الشيخ أبو العلا خلفاوي ٢٧٨ ، ٢٩٢
 أبو العنين أحمد أفندي ٤٨٤
 الشيخ أبو العلا طي السيد ٤٧٦
 أبو النصر عبد الرزاق أفندي ٤٨٦
 الاتفاق الاضافي ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ ٥٥
 الاتفاق الودي ٣٢٦ ، ٣٢٧
 اتفاقية ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ ٥٥
 اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ (بطلان) ٣٠
 اجتماع سراي طابدين ٢٩٥
 اجتماع مجلس النواب ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ،
 ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢٦٣
 اجتماع النواب بدار سلطان باشا ٢٦٥ ،
 ٢٦٦ ، ٢٧٩
 احتلال انجليزى ٥ ١١ ١٦ ٢١ ٣١ ٣٨ ٦١٥
 ١٤١ ١٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٥٥
 ٢٥١ ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢١٧ ٢٨٤ ، ٢٩٠ ،
 ٣٠٧ ٣١٢ ، ٣١٦ ٣٠٩ ٣٢٣ ، ٣٢٧ ،
 ٣٢٩ ، ٣٢٤ ، ٣٤٥ ، ٤٥٤
 احتلال قناة السويس ٣٢٨ ، ٣٩٨
 إحصاء السكان ١٦٠
 أحمد باشا (الأمير) ٣٩٠
 أحمد باشا ٣٩٢
 أحمد أباطه باشا ٤٧٥
 أحمد بك أباطه ١٧٤ ، ١٨٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ،
 ٢٣٧ ، ٢٥٣ ، ٤٦٢
 أحمد أبو ستيت بك ١٤٩
 الشيخ أحمد أبو سعده ٢٢٨
- أحمد أبو طالب ٤٧٧
 أحمد أحمد أفندي ٤٨٦
 أحمد الأرناؤوطي ٢٩٣
 أحمد أغا الدقيشي ١٧٤
 الشيخ أحمد أسعد ٢٨٧ ، ٣٣٥
 أحمد أمين بك ١٥٩
 الشيخ أحمد البصري ٤٦٢ ، ١٧٧
 أحمد بليغ أفندي ٤٦٤
 أحمد البيار أفندي ٤٠٤
 أحمد حامد ٤٧٨
 أحمد حجاج أفندي ٤٨٣
 أحمد حسن أفندي ٤٨٧
 أحمد حسني ٤٧٨
 أحمد حسنين باشا ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٦٠
 أحمد الحسيني (السيد) ٣٩٣
 أحمد حلمي أفندي ٤٨٥
 أحمد حلمي أفندي ٤٧٩
 أحمد بك حمدي ٩٤ ، ٩٧
 أحمد حمدي أفندي ٤٨٨ ، ٤٩٠
 الشيخ أحمد الحناوي ١٧٤ ، ١٨٤
 أحمد حنفي ٤٧٨
 الشيخ أحمد الحشاش ٣٩٢
 أحمد خليل ٣٩٤
 أحمد خيرى باشا ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٧٧ ، ٤٥١
 أحمد باشا الدرهملى ١١٤ ، ١٣٤ ، ٢١٠
 أحمد دقسي بك ٢٩٢
 أحمد راشد أفندي ٢٦١
 أحمد رأفت باشا ٤٥٢
 أحمد رشوان الدشناوي أفندي ٤٧٤
 أحمد رشيد باشا ١٦٣ ، ٢٠٩ ، ٣٣٥
 أحمد رفعت باشا (الأمير) ١٢١
 أحمد رفعت بك ١٦١ ، ٢٠٧ ، ٢٦٤ ، ٣٧٢
 ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٤
 أحمد الزمر أفندي ٤٨٣
 أحمد سالم الريدي أفندي ١٧٤ ، ٢٣٩

الشيخ احمد عبد الفتى ٤٦٢ ، ٤٧٨
 الشيخ احمد عبد الفتى (نقيب الاشراف)
 ٤٧٧
 احمد عبد القادر بك ٤٠٦ ، ٤١٤
 انشيخ احمد العدوى ٤٧٧
 احمد عرابى باشا (معظم صحائف الكتاب)
 احمد عزى افندى ٢٦١
 احمد عزت افندى ٤٨٧
 احمد عز الدين افندى ٤٨٦
 احمد على بك ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ،
 ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢
 الشيخ احمد على سمعه ١٧٣
 احمد على العديسى بك ١٧٤ ، ٢٥٥
 احمد عفت بك ٤٠٥ ، ٤١٤
 الشيخ احمد على محمود ١٧٤ ، ٢٥٣
 احمد عفيفى (السيد) ١٧٤
 احمد عوض افندى ٤٨٦
 احمد فارس الشدياقى ٤٢٨
 احمد فتحى زغلول باشا (فتح الله
 صبرى) ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨
 احمد فرج بك ٢٠٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ،
 ٣٩١ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٧٤
 احمد فريد باشا ٢٠٧ ، ٤٥١
 احمد فضلى افندى (يوزباشى) ٤٤
 احمد الفتى ٤٦٢ ، ٤٧٧
 احمد فهمى افندى ٢١١
 احمد فهم افندى ٢٦١
 احمد قنديل افندى ٤٧٩
 احمد كامل افندى ٤٧٩
 احمد كان باشا ١٦١ ، ٣٩٠
 احمد كيوه ٣٨٤
 احمد القاضى افندى ٤٨٣
 الشيخ احمد محبوب ٥٥ ، ٤٧٨

احمد سامى افندى ٤٨٢
 احمد السبكى بك ٣٩٢
 احمد سلامه افندى ٤٨٠
 احمد السيد أباطه بك ١٥٥
 احمد سيد احمد افندى ٤٩٠
 احمد السيسى افندى ٤٨٥
 احمد السيوفى باشا ١٧٣ ، ٢٠٠ ، ٤٥٥ ،
 ٤٥٦
 احمد السيوفى بك ٣٨٣ ، ٣٨٤
 احمد شاهين افندى ٤٨٠
 احمد الشريف بك ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ،
 ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨
 احمد شفيق باشا ٣٣٤
 احمد شكرى بك ٣٨٥ ، ٣٩١
 احمد صادق باشا ١٦٣ ، ٣٩٢
 احمد صادق افندى (اليسوزباشى)
 ٢٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠
 الشيخ احمد الصباحى ١٧٤ ، ٢٣٩ ، ٢٩٤
 احمد صبحى افندى ٤٨٢
 احمد صقر بك ٣٩٢
 الشيخ احمد صلى ٤١٧
 الشيخ احمد الصوفانى بك ١٧٤ ، ١٨٤
 احمد طاهر باشا ٢٢٩
 احمد طرطور ٣٩٣
 الشيخ احمد عبد الجواد القاياتى ٤٣٦ ،
 ٤١٤
 الشيخ احمد عبد الرحيم ٦١
 احمد عبد السلام افندى ١٢٥
 احمد عبد الغفار بك (قائم مقام) ٨٥ ،
 ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ٢٢٤ ،
 ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، ٤٧٣
 احمد عبد الغفار افندى ١٧٤ ، ١٨٤ ،
 ١٠٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٣٧٤

أحمد محمد (السيد) ١٧٥
 الشيخ أحمد محمود ١٤٢ ١٨٤ ٢٠٠
 ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٣١ ٢٣٤ ٢٥٠ ٢٣١
 ١٣٨ ٢٤٧ ٢٥٥ ٢٩٣ ٤٦٢ ٤٧٥
 الشيخ أحمد مروان ٤٧٧
 أحمد مصطفى بك ١٧٤ ٢٩٣ ٤٦٢
 أحمد مصطفى أفندي ٤٨٢ ٤٨٥
 أحمد المغربي (السيد) ٢٩٣
 أحمد المنشاوي باشا ١٤٢ ٣٧٠ ٤١٠
 الشيخ أحمد للنصوري ٤٦٢ ٤٧٧
 أحمد ناشد بك ٣٨٦ ٤٦٢ ٤٧٧
 أحمد النحاس ٤٧٨
 أحمد نشأت باشا ١٥٧ ٣٨٥ ٣٩١
 أحمد نصر ٣٩٢
 أحمد نصير ١٧٤
 أحمد نير يكن بك ٢٢٩ ٣٨٥ ٣٩١ ٤٤٢
 أحمد هاشم المندي ٤٨٠
 أحمد همت أفندي ٤٧٩
 أحمد الوزان ٣٨
 أحمد وصفي أفندي ٢٦١
 إخراج الضيرى أفندي ٤٨٧
 إخراج السودان (بطلان) ٣٠
 أدب سياسي ٢١٥
 إدوار ماليت (السير) ٣١ ٥٣ ٩٨
 ١٣١ ١٤١ ١٤٨ ١٦٧ ١٨٩ ١٩٠
 ١٩٤ ٢١١ ٢٦٢ ٢٦٩ ٢٧٢ ٢٨٤
 ٣٠٥ ٣١٢ ٣٢٣ ٤١٨ ٤٥٣ ٤٥٤
 ٤٥٦ ٤٥٩ ٤٦٦
 أديب إسحاق ٦٩ ٧١ ١٧٦ ٢٢٣
 ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٤١١
 رسلان باشا ١٩٣
 إرنست فوكاين (مسيو) ١٦١
 أوزمة يناير سنة ١٨٨٢ ١١ ١٨٩ ٢٠٦

أزهر ٧٨ ٨١ ١٤٧ ١٦٢ ١٦٣
 ٢٥١ ١٦٧ ١٦٤
 اسبقيا بك ٦٠
 استقلال مصر ١١ ٣٠ ١٤٥ ١٤٦
 استون باشا (الجزائر) ٦٠ ٩٠
 ٩٢ ١٠٤ ١٢٣ ٢١٠ ٢٥٧
 الأسطول الانجليزى ٢١٨ ٢٦٩ ٢٧٠
 ٢٨٤ ٢٨٦ ٢٨٩ ٢٩٠ ٣٠١
 ٣٠٢ ٣٢٤ ٣٢٦ ٣٢٨ ٣٣٤ ٣٤٢
 ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٦٥
 الأسطول الفرنسى ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠
 ٢٨٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٢٥
 اسكندر فهمى بك ٣٩٢
 إسماعيل (الحديو) ٥ ٦ ١٩ ٢٠
 ٢١ ٢٢ ٢٥ ٢٦ ٢٨ ٢٩ ٣٠
 ٣١ ٣٢ ٣٤ ٣٩ ٤١ ٥٣ ٥٥
 ٥٦ ٥٨ ٦٤ ٦٦ ٦٨ ٩٠ ٧٨
 ٨٠ ٨١ ٩١ ١٠٢ ١١٧ ١٣٢
 ١٣٧ ١٦٢ ١٦٥ ١٦٨ ١٨٥ ١٨٦
 ٢١٩ ٢٥٣ ٢٥٨ ٢٦٠ ٣٠٨ ٣٤٢
 إسماعيل أبو جبل باشا ٣٣٦ ٣٩٢
 إسماعيل أيوب باشا ٢٤ ١٢٤ ١٦٢
 ٤٥٦ ٤٦٣ ٤٧٢
 الشيخ إسماعيل بطين ٤٧٦
 إسماعيل جودت أفندي ٤٧٤
 إسماعيل دانس باشا ٤٧٦
 إسماعيل رافع باشا ٢٥ ٧١ ١١٧
 ١١٨ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠
 ٣٣٣ ٣٣٥ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٦١ ٣٧٦
 ٣٧٧
 إسماعيل رأفت بك ٤٧٧
 إسماعيل باشا زهدى ١٥٢ ٤٥٢
 إسماعيل سليم باشا ٧٩

إلغاء جريدة لجبت ١٥٩
إلغاء السخرة ٥٧
إلغاء ضرائب صغيرة ٥٧
إلغاء ضريبة للملح ٥٧
إلغاء قانون المقابلة ٥٦ و ٥٧ و ٦٩
إلغاء لجان التحقيق ٤٩٢
إلغاء مجلس البعوثين ١٦٦
إلغاء مجلس النظار ٣٣
ألقي يوسف أفندي (بكباشي) ٨٦ و ٩٦ و ١١١
إلياس بك ٤٥١
الزبون (جنرال) ٣٩٧ و ٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤١٠
أمان بشير أفندي ٢٦١
إمينش بك ٦٢
أمين أبوزيد أفندي ٣٩٣
الشيخ أمين أبو يوسف ٣٩٤ و ٤٩٢
و ٤٧٤ و ٤٧٨
أمين سيد أحمد بك ٤٦٤
أمين باشا الشمسي ١٤٢ و ١٥٥ و ١٧٤
١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ٢٠٠ و ٢١٥ و ٢٢٣
٢٥١ و ٢٥٥ و ٤٦٢ و ٤٧٥
أمين فكري بك ٤٦٢
أمين المقرني (السيد) ٣٩٣
أمنية إلهامي (الأميرة) [أم المحسنين] ٢٠
انتخاب حر ١٧٢ و ١٧٣
انتخاب نواب عن السودان ١٧٩
إنشاء بنك أهلي ٢٢٢
إنشاء خزان أسوان ٢٤٢
إنشاء مجلس النظار ٣٣
إنشاء مجلس النواب ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠
١٧٢ و ١٩١
إنشاء المحاكم الأهلية ١٥٧ و ٢٣١

إسماعيل سليمان أفندي ١٧٤ و ١٨٢
١٨٣ و ١٨٤ و ٢٣٨
إسماعيل بك صال أوغلي ١٥٣
إسماعيل صبري بك (أمير الإي) ١١١
١٢٤ و ١٢٥ و ٢٧٩ و ٣٤٢ و ٣٤٤ و ٣٥٨
إسماعيل باشا صديق المقتش ١١٧ و ١٣٢
إسماعيل عزمي أفندي ٤٨٧
إسماعيل الفلسكي باشا ٦٠ و ١٦١
إسماعيل باشا كامل ٩٠ و ١٠٤ و ٢٩٠ و ٣٤٣
٣٥٧ و ٤٦٢
إسماعيل محمد باشا ٦٢ و ٣٨٥ و ٢٩١
إسماعيل الوزان ٣٨
إسماعيل يسري باشا ١٥٩ و ٤٦٤
إسماعيل يكن بك ٢٩٢
إشورنهام (الجنرال) ٤٠٧
إصلاح قضائي ١٥٧ : ٢٥٥
إصلاح الوقائع المصرية ٦١
إعادة مجلس النظار ٣٥ : ٣٦
أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١ ص ١٧٣
إعلان الأحكام العرفية ٣٦١ و ٢٧٦
إعلان دستور سنة ١٨٨٢ ١١ و ٢١٣
٢١٦ و ٢٢٢ و ٢٢٤ و ٢٣٥ و ٢٢٩
افتتاح مجلس النواب ٢٦ ديسمبر سنة
١٨٨١ ٨ و ١٧٢ و ١٧٦ و ١٨٨ و ١٧٩
١٠١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٩١
إفلق بارنج (الورد كرومر) ٣١ و ٣٣ و ٤٣
إفلق وود (السير) ٤٤٦
السيد العجاف ٢٩١
الشيخ العدل أحمد ٢٥٣
إلغاء جريدة الحجاز ١٥٩

بشر السعودي ٣٩٤
 بطرس غالى باشا ٥٣ و ١٣٤ و ١٥٧ و ٢٠٦
 ٢٩٥ و ٣١١ و ٣١٣ و ٣٨٤ و ٣٩١ و ٤٤٢
 بكير صدق افندى ٤٧٩
 بلنت (مستر) ٢٦ و ١١٧ و ١٢٨ و ١٣٨
 ١٣٩ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٩٥ و ٣٠٥ و ٣٢٨
 ٤٠٧ و ٤١٨ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٥ و ٤٦١
 بلوم باشا (مسيو) ١٣٤ و ١٥٧ و ٢٠٦
 بليج دى بوجاس (مسيو) ٥٣
 بنك أهلى ٢٢٣
 البنك المقارى ٧٤
 بوترون (مسيو) ١٥٧
 بودنسكى (مسيو) ٢٩٠
 بودرى (مسيو) ١٦١
 بورجوان (مسيو) ١٦١
 بوربلى بك ٤٦٩
 الحواجه بولاد ٢٤٣
 بيوفيس ٣٠٠ و ٣١٠ و ٤٠٤ و ٤٤٣
 بيومى حسن افندى ٤٨١
 (ت)
 تيجران باشا ١٣٤ و ١٥٧ و ١٦١ و ٣٠٦ و ٣٣٥
 ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٥٧ و ٣٠٠ و ٣٦٦
 تخفيض الضرائب ٥٧
 تدخل أجنبي ٧ و ٨ و ١٩ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٥٣
 ٦٨ و ٧١ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٩ و ١٤٢ و ١٤٨ و ١٦٥
 ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٤ و ٢٠٥ و ٢٧٤ و ٢٧٦ و ٣١٢
 ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٤٢٢ و ٣٧٦
 تدخل مسلح ٢١٩ و ٢٢٦
 ترعة الابراهيمية ٢٥٠
 ترعة الاسماعيليه ٣٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٢ و ٤٤١

إنشاء محاكم جزئية ١٥٨
 إنشاء نيابة صوميه ١٥٨
 إنشاء وزارة للسودان ٢١٠
 أنيس بك ٢٥٩
 أوف تك (الدوق) ٤٥٥ و ٤٥٨
 أوف كنوت (الدوق) ٤٠٧ و ٤٢٩
 ٤٣٠ و ٤٤٥ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٨ و ٤٥٩
 أوكلن كولفن (السير) ٢٣ و ٥٤ و ٩٨
 ١٣٦ و ١٩٣ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٣٠٢ و ٣١٢
 ٢٣ و ٣٣٤ و ٤٠٩
 أول مجلس نيابى كامل السلطة بمصر ١٧٩
 أول منشور انتخابى ١٧٢
 أونو (مسيو) ٣١٥ و ٣١٧
 إيرادات ٤٥ و ١٦٤
 (ب)
 بارافلى (مسيو) ٥٣
 بارتلى سان هيلير (مسيو) ٩٨ و ١٦٦
 و ١٩١
 الأستاذ بالمر ٣٢٩
 البديل القدى ٥٧
 بدوى بك ٥١٥
 الحاج بدوى غنيم ٣٩٤
 بدوى منسى افندى ٢٠٩
 بدوى التجار افندى ٤٨٥
 بديقى الشريمى افندى ٣٩٤
 بركات الديب ٧٤٧
 برنار (مسيو) ٦١
 برنامج الحزب الوطنى ١٤٤ و ١٤٥
 برودلى (مستر) ٣٠٥ و ٤٦٦ و ٤٠٨ و ٤٦٩
 ٤٧٠ و ٤٧٢
 بسيونى أبو الفضل افندى ١٧٤ و ٣٢٩ و ٣٩٣

جاد محمد افندي ٤٨٩
 الشيخ جاد مصطفى ١٧٣
 جاد المولى محمد افندي ٤٩٠
 جاد يوسف ٣٩٣
 جاريبالدى ٤٩٨
 جاليس بك ٣٤٢
 جاميتا (مسيو) ١٦٤ : ١٩٠ : ١٩١ : ١٩٢ : ١٩٣
 جاميخان غورى افندي ٤٧٣
 جبرائيل كحيل افندي ٤٦٤
 الحاج جبر محمد افندي ١٧٥
 جرافيل (الورد) ١٩١ : ١٩٢ : ٢٦٨
 ٢٨٤ : ٣١٣ : ٣١٦ : ٣١٩ : ٣٢٤ : ٣٧٢ .
 ٤١٨ : ٤٦٦
 جراهام (الجنرال) ٤٠٧ : ٤٢٤
 جريدة أبو صفارة ٧٠
 جريدة أبو فسارة ٧٠
 جريدة السندارد ٤١٨
 جريدة الوقت ٢٨٣
 جزيرة سيلان ٤٧٢
 جزية سنوية ٤٤ . ٥٤
 جعفر صادق باشا ٣٨٤ . ٣٩١
 جلادستون ٣٧١
 جمال الدين الأفغانى (السيد) ٣٥ . ٦٩ .
 ٧٦ . ٧٧ . ٢٢٤
 جمعية تأسيسية لوضع الدستور ٨ . ١٧٠
 ١٨٥ . ٢٥٤
 جمعية حلوان (الحزب الوطنى) ٧١
 جمعية مصر الفتاة ٧٢
 جمعية المقاصد الخيرية ٢٢٢ . ٢٢٥ . ٢٢٦
 جميلة هانم (الأميرة) ٩١
 جواب مجلس النواب على خطاب العرش
 ١٨٢ . ١٨٣

ترعة الحمودية ٣٦٥ و ٣٨ و ٤٠٤ و ٤٠٥
 تريكو (مسيو) ٣١
 فضخم المعاشات ٢٥٥
 تمويض المقابلة ٥٦
 تورنيزت (قائم مقام) ٤١٩
 توحيد هانم (الأميرة) ٣٠
 توفيق (الحدبو) ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠
 ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧
 ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٤١ و ٤٤
 ٥٢ و ٥٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ : ٦٨ : ٦٩ : ١١
 ٧٧ : ٨٠ : ٩١ : ١٠٧ : ١٢٢ : ١٦٠ : ٧١
 ١٩٠ : ١٩١ : ٢٠٥ : ٢٥٤ : ٢٥٨ : ٢٧٦
 ٢٧٧ : ٢٨١ : ٢٨٨ : ٣٠٨ : ٣٢٢ : ٣٣٣
 ٣٣٥ : ٣٦٨ : ٣٩٠ : ٤٢٧ : ٤٥٠ : ٤٥٤
 ٤٧٦ : ٥٠٠

تيسو (مسيو) ١٦٦ : ٢٦١ : ٣٧٢

(ث)

نككات دمياط ١٥٢
 ثورة الجيش ٢٨ : ٣٩ : ١٤٩ : ١٥٠ : ٢١٩
 ٣١٦
 ثورة الضباط ٧٢

الثورة المراتية ٥ : ٦ : ٧ : ٣١ : ٣٧ :
 ٣٨ : ٤٠ : ٤١ : ٥٦ : ٦٢ : ٦٣ : ٦٤ : ٦٥
 ٦٧ : ٦٨ : ٧١ : ٧٢ : ٧٣ : ٧٥ : ٧٩ : ٨٤
 ٨٨ : ٨٩ : ٩٣ : ١٥٨ : ١٦٣ : ١٦٥ : ١٦٨
 ١٧٠ : ٢٠٥ : ٣٥٧ : ٣٠٨ : ٣٢٦ : ٤٩٤ الخ
 ثورة المهدي ١١٠ : ١١٢ : ١١٥ : ٢١١
 ٢١٢ : ٢٨٢

(ج)

جابر بك البياوى ٤٣٦ : ٤٧٦

جريدة النحلة ٧٠

(ح)

حادثة ألاى طره ١٠٨
 حادثة فرج الزينى بك ١٠٩
 حادثة مقتل الجندى ١١٣ و ١١٤
 حافظ باشا ٣٣٦
 حافظ رمضان بك ٣٨٥ و ٣٩١
 حافظ فهمى أفندى ٢٦١
 حامد أمين بك ٢٠٩
 حجازى أحمد أفندى ٤٧٩
 حجازى محمد أفندى ٤٨٠
 حدود السودان ٢١١
 حرب البوير ٤١٢
 حرب الحبشة ٦٤
 الحرب السبعينية ٣٢٦ و ٣٢٧
 الحرب العالمية الأولى ٦٥
 حرب القرم ٤١٢ و ٤٣٩
 حرم الخديوى توفيق ٧٩
 حرم خيرى باشا ٤١٠
 حرم رياض باشا ٤١١
 الحزب العسكرى ١٠٨ و ١٣٧ و ١٠٨ و ١٣٢
 ١٥١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٨
 الحزب الوطنى (جمعية حلوان) ٦٨ و ٧٠ و ٧١
 ٨٢ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٩٧ و ٢٧٦
 حسن باشا (الأمير) ٣١ و ٣٠
 حسن بك ٣٩١
 حسن أبو حازية ٣٩٣
 حسن أبو العطا أفندى ٣٩٣
 حسن أحمد مذكور ٤٨٥
 حسن أفلاطون باشا ١٩٢ و ١٠٤ و ١٣٤
 حسن البارودى (السيد) ٣٩٣
 حسن بريق أفندى ٤٨٥
 حسن بكارى أفندى ٤٨٠

جون جريفى (مسيو) ٩٨
 جوان ليدى (الجرال) ٤٠٧
 جول فرى ١٩١
 جولد سميت (الجرال) ١٠٤
 جون برايت ٣٧١
 جون ثينيه (مسيو) ٢٨٨ ٦ ١١٧ ٦ ٧٢ ٦ ٧١
 ٣٠٤ ٦ ٢٩٣ ٦ ٢٩٢ ٦ ٣٠٢ ٦ ٣٠٣ ٦ ٣٠٤
 ٣٢٩ ٦ ٣٢٥ ٦ ٣٣٠ ٦ ٣٤٢ ٦ ٣٤٩
 ٤٠٩ و ٤٠٨ و ٣٧٠ و ٣٦٨ و ٣٦٥ و ٣٥٦
 ٤١٠ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣٠ و ٤٣٨ و ٤٤٤
 جيغون بك (مسيو) ٦٠
 الجيش المصرى ١١١ و ١١٢ و ١٤٠ و ١٥٠ و ١٥١
 ١٥٣ و ١٥٤ و ١٦٧ و ٢٠٩ و ٢٢٠ و ٢٥٩
 ٢٨٩ و ٢٩٩ و ٣٠٢ و ٩٠١ و ٤٠٤ و ٤٠٥
 ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤٣٤ و ٤٣٧
 ٤٣٢ و ٤٤٣ و ٤٥٧
 جريدة الاسكندرية ٧٠
 جريدة الأهرام ٢٨٢
 جريدة التجارة ٦٩ و ٧٠ و ٧١
 جريدة الشمس ١٤٤
 جريدة الجوائب ٤٢٨
 جريدة الزفورم ٧٠
 جريدة الشرق ٧٠
 جريدة الطائف ٢٦٦
 جريدة العصر الجديد ٢٨٣
 جريدة الفارد الكندرى ٧٠ و ٣٠٣
 جريدة القاهرة ٧١ و ٧٠
 جريدة القسطاس ٢٦٦
 جريدة المحروسة ٢٨٣٤٧٠
 جريدة مرآة الشرق ٦٩
 جريدة مصر ٦٩ و ٧١
 جريد مصر الفتاة ٦٩ و ٧٢
 جريدة المفيد ١٥٢ و ١٥٩ و ٢٦٦ و ٤٦٢
 جريدة المونيتور اجبسيان ٢٣ و ٣٧ و ٦٧
 ٧٠ و ١٥٣

حسن جاد بك ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٤٧٣
 حسن حافظ أفندي ٤٨٩
 حسن حجاج ٣٩٤ ، ٤٧٨
 حسن حنفي ٤٧٨
 حسن حلمي باشا ٢١٠ ، ٢٨٧ ، ٣٩٢
 حسن حلمي أفندي ٣٦١
 حسن الدري أفندي ٤٨٩
 الشيخ حسن الديب ٤٦٢
 حسن ذهبي بك ٥٠٢
 حسن رأفت بك ٢٠٩ ، ٣٩١ ، ٤٢٩ ، ٤٣٧
 حسن رضوان باشا (الفريق) ٣٤
 حسن رفعت بك ٤٥١
 حسن سري باشا ٣٩٢
 حسن سليمان أفندي ٤٨٣
 حسن الشريفي باشا ٧١ ، ١٤٢ ، ١٧٥ ، ١٨٤
 ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٣١ ، ٢٥٥
 ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٦ ، ٣٦٢ ، ٣٨٩
 ٣٩١ ، ٤٦١
 حسن الشمس (السيد) ١٥٢ ، ٤٠٢ ، ٤٧٤
 حسن صادق بك ٣٩١ ، ٣٩٤
 حسن صقر ٤٧٨
 الشيخ حسن الصم ٣٩٣
 حسن عاكف أفندي (بوزناني) ٢٢٩
 الشيخ حسن العدوي ٢٧٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٧٧
 حسن علي ٣٩٤ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩
 الحاج حسن العوي ٣٩٣
 حسن فراج ٤٧٧
 حسن غري أفندي ٤٨٨
 حسن فهمي بك ٣٧٠ ، ٣٨٦ ، ٤٥١
 حسن الغاياني (السيد) ٤٣٦
 حسن مجدي ٤٧٨
 حسن محمود بك (الدكتور) ٣١١
 حسن مظهر باشا ١٠٤ ، ٢٠٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٤١
 حسن للكي أفندي ٤٨٥

حسن موسى المقاد (السيد) ٦٨ ، ٧٤ ، ١٤٩
 ٣٩٣ ، ٤٦١ ، ٤٧٣
 حسن الوزان ٣٨
 حسن يوسف الحصاني (السيد) ٣٩٣
 الشيخ حسين سويلم ١٧٢ ، ٢٣٥
 حسين علي أفندي ٤٧٩
 حسين فهمي أفندي ٤٨٢
 الشيخ حسونه النواوي ٦١
 الحسين (رضي الله عنه) ١٥٣
 الشيخ حسين الأعصر ٤٧١
 حسين أبو حسين أفندي ١٧٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩
 حسين البغدادي بك ٤٥٢
 حسين بهيج أفندي ٤٨٢
 حسين جمعة أفندي ١٧٥
 حسين الدرهملي باشا ٢٠٦ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٤٧٦
 حسين رأفت بك ٣٨٥
 حسين شاكر أفندي ٤٧٩
 حسين عاصم باشا ٣٩٢
 حسين فخرى باشا ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٥١
 حسين فهمي باشا ١١١ ، ١٦٢ ، ٢٠٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩١
 حسين فهمي بك ٢٩٣
 حسين كامل باشا (السلطان) ٢١ ، ٣٠
 حسين محمد أفندي ٣٦١
 الشيخ حسين المرصفي ٦١ ، ٣٩١
 حسين مطريد ٤٧٤
 حسين مظهر بك ١٢١ ، ٤٦٥
 حسين مظهر أفندي ٤٨٦
 حسين موسى أفندي ٤٩١
 حسين واصف باشا ١٥٩ ، ٣١١ ، ٤٦٥
 حسين يكن باشا ٣٩٢
 حسيني عاصم باشا ٤٦٣
 حفناوي عبد المطلب أفندي ٤٨٥
 حماد عبد الماطي بك ٣١١ ، ٤٦٤
 حماد القنات ٣٧٤
 الشيخ حمد أبو سلطان ٤٣٨
 أحمد حسين أفندي ٤٨٩
 الشيخ حمزة فتح الله ٤١١

سرای المنیا ٥٩
سرای النبعة ١٦٦
سرهنگ بك ٣٩٢
سرور شهاب الدين (السيد) ١٧٥
سمداوى الجبالى ٤٧٥
سعد ابو جبل بك (قائمقام) ٢٧٩
سعد زغلول باشا ٦١
سعد ميخائيل بك ٣٩١
سمود الطحاوى ٤١٨ ، ٤٣١
سعيد باشا (والى مصر) ٦٤ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٩١
سعيد باشا ٣١٧ ، ٤٢٧
سعيد الشماخى بك ٣٨٣
سعيد الغريانى (السيد) ١٧٣
سميد ناصف افندى ٢١١
سكة حلوان ٦ ، ٥٠
سلامه ابراهيم باشا ١٥٧
سلامه الباز بك ٣٨٥
الشيخ سلمى ٤٦٢
سلامه سلامه افندى ٤٨٠
سلامه شحاته افندى ٤٨٩
سلامه ناجى افندى ٤٨١
سليم البراد ٣٩٣
سليم خليل نقاش ٢٣ ، ٧٨ ، ٢٩٣
سليم شوقى افندى ٢٠١
سليم صائب (بوزباشى) ١١٠ ، ٢٦١
سليم عمر القلعاوى ٣٩٢
سليمان أباطه باشا ٦٣ و ١٤٢ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٧٤ و ١٨٠ و ١٨٣ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٨٢ و ٣٠٩ و ٣٣١ و ٣٦٢
سليمان البارودى باشا ٤٩١
سليمان تميلب افندى (بكباشى) ٤٠٥
سليمان جابر البباوى ٤٧٧
سليمان جمعه ٤٧٥
سليمان حنين افندى ٤٢٩
سليمان رجائى ٤٨٠

٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩
ريناك (مسيو) ٢٢٢
(ز)
زايد افندى ٣٩٤
زايد هندى ٤٧٨
زبير باشا ٣٥٧
زهرا بك (أميرالائى) ٣٥٧ ، ٣٦٦
زهرا سلطان ٣٩٤
زبير باشا ٣٥٧
زيادة عدد الجيش ٨٧
الشيخ زيد جمعه ١٧٤
الشيخ زين المرسفى ٦١ ، ٣٩١
(س)
سالم زكى افندى ٤٨١
سالم باشا سالم (الدكتور) ٥٩ و ٦٠ و ٣٠٦
ساورما (البارون) ٥٣
سبتان (كولونل) ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٤ و ٤٢٠ و ٤٢٥
سراى ادفينا ٥٩
سراى الاسماعيليه ٢١ ، ٥٩ ، ١٧٧ ، ١٧٧
٨٢ ، ٢٠١ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٥٣
٤٥٤ ، ٤٥٥
سراى الجزيرة ٥٩ و ١٢٢ و ٢٨٧ و ٤٥٥ و ٤٥٨
سراى الجيزة ٥٩
سراى رأس التين ٨٠ و ١٣٩ و ١٤٤ و ٢٨٧
٣٠٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ و ٣٣٩ و ٣٤٨ و ٣٦٦ و ٣٧٥ و ٣٧٧ و ٣٧٨
سراى الرمل (مصطفى باشا فاضل) ٥٩ و ٣٣٩
٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٣
سراى الروضة ٥٩
سراى طابدين ٥٩ و ٩٩ و ١٢٢ و ١٨٩ و ٢٠١
٢٦٣ و ٢٦٧ و ٢٩٥ و ٤٤٤
سراى القصر العالى ٥٩
سراى المنصورة ٥٩

طلبه باشا عصمت ١٦٧ ٢٠٩ ٢٥٧ ٢٦٠
 ٢٧٨ ٢٨٠ ٢٩٦ ٢٩٧ ٣٠٧ ٣٣٠ ٣٣١
 ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨
 ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧
 ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠
 ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧
 ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤
 ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١
 ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨
 ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
 ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢
 ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩
 ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦
 ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣
 ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠
 ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧
 ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤
 ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١
 ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨
 ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥
 ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢
 ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩
 ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦
 ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣
 ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠
 ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧
 ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤
 ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١
 ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨
 ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥
 ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢
 ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩
 ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦
 ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣
 ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠
 ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧
 ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤
 ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١
 ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨
 ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥
 ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢
 ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩
 ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦
 ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣
 ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠
 ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧
 ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤
 ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١
 ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨
 ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥
 ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢
 ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩
 ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦
 ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣
 ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠
 ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧
 ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤
 ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١
 ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨
 ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥
 ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢
 ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩
 ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦
 ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣
 ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠
 ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧
 ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤
 ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١
 ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨
 ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥
 ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢
 ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩
 ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦
 ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣
 ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠
 ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧
 ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤
 ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١
 ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨
 ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥
 ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢
 ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩
 ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦
 ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣
 ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠
 ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧
 ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤
 ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

(ع)

عاصم باشا ٣١٧ ٣٢٣
 عالي باشا الصدر الأعظم ١٦٥
 عامر نصير افندي ٣٩٣
 عباس باشا الأول ٢٠ ٣٩ ٣٤٢
 عباس حلمي الثاني (الحدوي) ٢٠ ٢٢٢
 عباس الزمر افندي ١٧٤ ٢٣١ ٢٣٨
 عباس وهي افندي ٢٠٩
 عباس يكن باشا ٣٩١
 عبد الباقي البكري (السيد) ٣٩٢
 عبد الحق عبد الله (السيد) ١٧٥
 عبد الحليم (الأمير) ١٢١
 عبد الحميد (السلطان) ٢٩ ١٤٤ ١٦٥
 ١٦٦ ٢٨٧ ٣١٤
 عبد الحميد بك ٣٩١
 عبد الحى ججوم ٣٩٣
 عبد الحائق السادات (السيد) ٣٩٣
 عبد الرحمن حسن افندي ٢٠٩ ٢٨٥ ٢٨٨
 ٤٣٥ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٤٥
 عبد الرحمن رشدي باشا ٣٠٩ ٣١١ ٣٣٥
 ٣٣٧ ٣٦٠
 عبد الرحمن سليم بك ١٠٤
 عبد الرحمن السويى ٣٩٢
 الشيخ عبد الرحمن نافذ ٢٨١ ٣٩١
 عبد الرحمن الهراوى بك ١٥٧
 عبد الرحيم افندي ٣٩٣
 عبد الرحيم محمد سليمان افندي ١٧٥
 عبد السلام خفاجي بك ١٧٣ ٢٣٥ ٢٤٣

٢٠٧ ٢١٠ ٢١١ ٢٥٤ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩
 ٢٩٥ ٣٠٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٦

٤٥٧ ٤٩٩

شرويدة (ناحية) ١٥٥

شميق باشا ١٢٧

شميق منصور بك ١٥٩ : ٣٩٢ : ٤٦٤

شكوفى (مسيو) ٤٦٤

شلديرش (مستر) ٤٠٧

شلي حرب افندي ٤٨٥

شلي فؤاد افندي ٤٨٤

شوق باشا ٩٠

شمس الجيالى افندي ٤٧٩

شهاب الدين نوفل ٤٧٨

شوق باشا ٩٠

شيعي خطير افندي ٤٨٣

(ص)

صادق شن بك ٦١

صادق فوزى افندي ٣٦١

صالح عرابى (السيد) ٤٣٦

الشيخ الصباحى ١٤٢

صفر افندي ١٦٥

صفر ذهب افندي ٤٨٩

صندوق الدين ١٩ ٣٩ ٤٨ ٦٥٤ ٦١٠٦٠

الصعافه ١٥٩

(ض)

ضرب الاسكندرية (١١ يولييه سنة ١٨٨٢)

١٠ ١١ ١٦٨ ٢٦٨ ٢٨٨ ٣٠٠ ٣١٢

٣١٦ ٣١٧ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥

٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣

٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١

٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩

٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧

٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥

طه الزفتاوى افندي ٤٨٥

طه باشا لطفى ٩١ ٩٦ ٩٧ ١٢٣ ٢٨٧

طايع سلامه (السيد) ١٧٥ ٢٣٩

طلبه حزين (السيد) ١٧٤ ٢٤٠

عبد السلام العيناني (السيد) ٣٩٣
 عبد السلام المولى يحيى باشا ١٨٢ ١٧٣ ١٤٢
 ٢٤٣ ٢٣٧ ٢٠٢ ٢٣١ ٢١٧ ١٨٤ ٢١٧ ٢٤٣
 ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٥٢ ٢٥٥ ٢٦٥
 عبد الشهيد بطرس افندي ٢٠٠ ١٨٤ ١٧٥
 ٢٥٥ ٢٤٢ ٢٣٨ ٢٣١ ٢٣٥
 عبد المال أبو العلا افندي ٢٤٤
 عبد المال حلمي حشيش باشا ٨٥ ٧١ ٧٠
 ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٦ ٩٠ ٩١ ٩٤ ١٠٨
 ١٠٩ ١١٠ ١١٠ ١١٣ ١١٥ ١٢٤ ١٣٦ ١٥٠
 ١٥١ ١٥٢ ١٥٢ ٢٨٨ ٢٠٩ ٢٦٠ ٢٧١ ١٧٥
 ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨١ ٢٠٢ ٢٠٩ ٢٣٢ ٢٤٧ ٥١٠
 عبد القادر حلمي باشا ٢١٠ ١٣٤ ١١٥
 ٢١١
 عبد القادر الدلشاني ٣٩١
 عبد القادر الراجحي ٣٩١
 عبد القادر عبد الصمد افندي ٢٠٩ ٢١١
 ٣٩٢ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٨
 الشيخ عبد الكريم سلمان ٦١
 الشيخ عبد الله الدرستاي ١٦٣ ٣٩١
 عبد الله فكري باشا ٥٩ ٦٠ ١٦٣ ١٧٦
 ١٨٢ ٢٠٣ ٢١٣ ٢١٥ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٦٤
 ٢٧٥ ٢٩٢
 عبد الله لطيف افندي ٢٦١
 عبد الله نديم (السيد) ١٥١ ١٥٢ ١٥٤
 ١٥٥ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩
 ٢٦٦ ٢٢٣ ٤٤٢ ٣١٥
 عبد اللطيف ناشا ٣٩١
 عبد المجيد البيطاش افندي ١٧٣ ١٨٤ ٢٢٤
 ٢٥٥
 عبد الهادي ٣٩٣
 الشيخ عبد الهادي الاياري ٢٨١ ٣٩٠
 الشيخ عبد الوهاب الشيخ ٣٩٤
 الشيخ عبد الوهاب العتيق ١٧٤ ٢٣٥
 عبده البابلي (السيد) ٣٩٣
 عثمان رفق باشا ٧ ٣٢ ٣٨ ٦٣ ٦٤

٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٤
 ٩٥ ٩٦ ٩٨ ١٠٠ ١٠١ ١١٦ ١١٩
 ١٢٥ ٢٥٨ ٢٦٠ ٢٦١
 عثمان صبري بك ٣٩٢
 عثمان صدق باشا ٤٥٢
 عثمان غالب باشا ٦١ ٣٨١ و ٤٥٢
 عثمان غزالي افندي ١٧٥ و ٢٥٢
 عثمان فاضل افندي ٢٦١
 عثمان فهمي باشا ٣٩١
 عثمان فوزي باشا ٣٩٢
 عثمان ماهر باشا ٤٥٢
 عثمان مدوخ ٣٩٣
 الشيخ العدل أحمد ١٧٣ و ٢٥٢
 عريان تادرس بك ٣٨٤ و ٣٩١
 عزت افندي ١٦١
 عطيه مجل ٤٣٦
 عفو عام ٣٠٩
 عفيفي صالح الحريري ٣٩٣
 علي ابراهيم باشا ٢٢ و ٣٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٣٠٩
 ٣٣٥
 علي ابراهيم افندي ١٧٥
 علي أنور افندي ٢٠٩
 علي حافظ بك ٣٩٢
 علي الحبشي ٣٩٣
 علي حسيب باشا ٣٩٢
 علي حيدر يكن باشا ٣٢ و ١٢٩ و ١٣٤ و ٤٥١
 علي داود بك ٢٠٩ و ٢٧٩
 علي ذو الفقار باشا ٢٨٧
 علي رضا افندي ٢٢٩
 علي الروبي باشا ٢٠٩ ٢١١ و ٢٦٠ و ٣٨٤
 ٣٨٩ و ٣٩١ و ٤٠٩ و ٤٣٧ و ٤٣٢ و ٤٣٥ و ٤٣٦
 ٤٤١ و ٤٤٣ و ٤٣١ و ٥٢٨
 علي الزيني بك ٦٢
 علي سري باشا ٧١
 علي شريف باشا ٣٩١
 علي شعراوي باشا ١٧٥

(ف)

- فازوغلى (مدينة) ٧٥ و ٢٠٨
فتح الله افندى زكى ٢٢٧ و ٢٢٦
فتح الله صبرى افندى (أحمد فتحى زفول
باشا) ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٢٨
فتح عكا ٤٣٩
فتزورى ٤٠٢ و ٤١٩
فرانس بك ١٦١
فرج بك الذكر (قاعمقام) ٩٤ و ٩٧
فرج باشا الزينى (أميرالاي) ١٠٩ و ١١٠
فردينددى ليسبس ٤١٠ و ٤١٦ و ٤١٨
فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ ٢٩ و ٦٦
فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (القرمان
الجامع) ٢٨ و ٢٩
فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩—٢٧
فرمان سلطاني لاقاص الجيش ٧٥
فريح رميح ٣٩٤
فريد ريكو باشا (الأميرال) ٣٥٧
فريزر ٤١٢
فكتوريا (للملكة) ٣٩٧ و ٤٠٧ و ٤٤٥
فودة افندى حسن (بكباشى) ١٢٣ و ١٢٥
فون كريم ٥٣ و ٥٤
فيدال باشا (مسيو) ٥٩ و ٦٠

(ق)

- قاسم منصور ٣٣٩
قاسم باشا ٣٣٦ ، ٣٣٧
قانون الانتخاب ٣١ ، ٣٣١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨
٢٥٦
القانون الأساسى العثمانى ١٦٦
قانون التجارة البرى والبحرى ٢٤٦
قانون التصفيه ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨
١٨٧ ، ٧٥
قانون العمد والمشايع ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩
قانون القرعة الجديد ٨٤
قانون المحاكم الأهلية (الوطنية) ٣٤٥

- على شعير بك ١٧٤ و ١٨٢ و ٢٠٠ و ٢٢٨ و ٢٥٣
على صادق باشا ٢٠٣ و ٢٠٧ و ٢٣٨ و ٢٦٤
٢٧٥ و ٣٩٢
على عبد الرحمن ٣٩٤
على المعرى افندى ٢٩٣
على عيسى افندى ٢٠٩
على غاب باشا ٢٤
على فؤاد بك ٢٩ و ١٩٥
على فهمى بك ١٦٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٣٨٤ ، ٣٩١
على فهمى افندى ١٦١
على فهمى الديب باشا ٧ ، ٧١ ، ٨٦ ، ٨٧ ،
٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٣ ،
١٢٥ ، ١٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٠ ،
٢٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ،
٤٤٤ و ٥١٠
على فهمى رفاعه بك ١٧٦
على القريعى بك ١٧٠ ، ١٨٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧
على كساب افندى ١٧٤ ، ٢٢٧ ، ٢٤٢
الشيخ على الايضى ١٤٢
على مبارك باشا ٣٨ ، ٤٣٤ ، ٦٠ ، ٣٨٤ ،
٣٨٨ : ٤٥١
على المقرنى (السيد) ٣٩٣
على مكاوى افندى ١٧٤ : ٢٣٥ ، ٢٣٦
على ناصف افندى ٣٦١
على نايل ٣٨٠
على نظامى باشا ١٥٠ و ١٦٥ و ١٢٧ و ٢٨٥
على الهوارى ٣٩٤
على يوسف خنفس ٣٨٣ و ٣٨٥ و ٣٩١
٤٢٨ و ٤٢٩ ، ٤٣١ و ٤٣٥ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٤٤
٤٤٥
عمر رحى افندى ٢٠٩ و ٢٦١
عمر فخرى افندى ٢٦١
عمر لطفى باشا ٢٥ و ٧١ و ٢٧٧ و ٢٩٣
٢٩٧ و ٢٩٩ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٨٧ و ٤٥١
عبد مجل بك ٢٠٩ و ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٤١٤
٤٢٤ و ٤٢٩

كو نراد (أميرال) ٢٧٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧

(ل)

لارمى باشا (الجنرال) ٥٩ ، ٦٠ ، ٩٠ ، ٩١

لاس (السير) ٢١

لايس (كونت) ٣٢٥

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

(القانون الأساسى) ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٧٦

١٨٤ ، ١٨٥

اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)

١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥

١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤

٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٧

لائحة أولى لترتيب المحاكم الشرعية ٦٢ ، ٢٤٠

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ١٣٨ ، ١٥٧

٧٥١ ، ٧٥٦ ، ٢٤٥

لائحة المطبوعات ٦٩ ، ١٥٩ ، ١٦٠

اللائحة الوطنية ١٦٩

لجنة أحوال السودان ٢١٠

لجنة إصلاح القوانين العسكرية ١٠٤ ، ١٤٩

لجنة ترتيب المحاكم الأهلية ٢٤٦

لجنة التحقيق الأوروبية ١٣٧

د » العليا ٣٩ ، ٥٣٤ ، ٢٢٠ ، ٢٧٩

٢٩٩

لجنة تعديل الضرائب ٢٤٢

د » التصفية ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ١٧٨ ، ٢٢٠

د » حفظ الآثار العربية ١٦١

د » المرائض ٢٢٤

د » فحص حالة المنفيين بالسودان ١٤٩

د » اللائحة (اللجنة الدستورية) ١٨٥

١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١

٢٤٠

لجنة مخططة لتحقيق حوادث الاسكندرية

٢١٠ ، ٢١١

لطيف باشا ٢٣٦

ليرون ديرويل (مسيو) ٤٢ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦١

قانون المطبوعات ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

٦٩ ، ١٥٩ ، ١٦٠

قانون الماشات ٢٣٨ ، ٢٥٠

قانون للمقابلة ٥٦ ، ٧٤

قانون للموظفين ٢٣٦ ، ٢٤٢

قدرى بك ١٦٥ ، ٣٢٥ ، ٤١١

قرار الهدنة ٢٥٨

قرض الدومين ٥٥

قرض للمقابلة ٥٥

قصر الشوك ٢٢٥

قصر التزمة ٤٤٥

قصر النيل ٧ ، ١١ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤

٩٥ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ، ١٦٧ ، ١٩٢ ، ٢٥٨ ، ٣٨١

٤٤١ ، ٤٤٤

القلعة ٢١ ، ٢٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤

قلم الانشاء والترجمة بوزارة المعارف ١٧٦

قناة السويس ٢٠ ، ٤٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

٣٢٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣

قهوة القزاز ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤٣١

القوانين العسكرية الجديدة ١٤٩

قوانين للموظفين المسكين ١٥٦

(ك)

كارايراي (مستر) ٣٥٢ ، ٣١٣ ، ٣٣٠

٣٣٣ ، ٣٠٤ ، ٣٣٥

كاليبس (البارون) ٣١٥ ، ٣١٧

كفر الدوار ٣٧٨ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨

٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧

٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤٢٣

٤٣٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧

كامل فاضل باشا ٣٩٠

كفر الزيات (كوبرى) ١٢١ ، ١٢٤

كليب (الجنرال) ٤٤٠ ، ٤٤٣

كورنى (الكونت) ٣١٥ ، ٣١٧

كوكسن (مستر) ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٩٠ ، ٢٩٢

٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٢

(م)

١٧٧ ١٧٨ ١٨٣ ١٨٥ ١٨٧ ١٨٩ ١٩٣
١٩٤ ١٩٥ ١٩٧ ١٩٩ ٢٠٢ ٢٠٤ ٢١٣
٢١٥ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٥ ٢٣٠ ٢٤٦
٢٤٨ ٢٥١ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥١ ٢٥٧ ٢٦٤
٢٦٥ ٢٧١ ٢٨١
محبوب الخوت ٣٩٣
محرز بك ٣٩٢
محرز بك ٣٩٢
محمود افندي (بكباشي) ٤٠٥
محمود رشوان افندي ١٧٥ ٢٣٨ ٢٣٩
٢٥٣
محكمة عسكرية ٤٤٢
محمد ابراهيم ٤٢٦
محمد بن عبد الحليم (الأمير حليم) ٦٦
٢٢١ ٢٣٠ ٢٦٤ ٢٦٧ ٢٨٠ ٢٢٢
محمد ابوجيل ٣٩٣
محمد ابوسحلي افندي ١٧٥ ٢٥٢
محمد ابو العلا الخلفاوي ٢٨٩
محمد ابو المكارم (السيد) ١٧٤
محمد ابو النظر شتا (السيد) ١٧٤
محمد الاترني ٣٩٤
محمد احمد ٣٩٣
الشيخ محمد الأشموني ٣٩١
محمد أمين بك ٢٠٩ ٢٤٤
محمد أمين ٣٩٣
محمد أمين الرافعي ١٣
محمد أمين شكرى افندي ٣٦١
الشيخ محمد الانبائي ١٦٣ ٢٧٨ ٢٩٠ ٤٥٢
محمد بدر بك (الدكتور) ٣٩٤
محمد البقلي ٤١٨
محمد بهجت بك ٢٠٩ ٣٨٥ ٣٩١
محمد الهبى افندي ٣٩٤
محمد توفيق باشا ٣٩١
محمد ثابت باشا ٢٦٣ ٢٥
محمد جلال بك ١٣٥
محمد جلال افندي ٣٩٤
محمد الجندي افندي ١٧٤ ٣٩٤

مازك (مسيو) ١٥٧
ماسبيرو (مسيو) ٦٠
ماكس لافيزون (الكونت) ٢٥٨
مؤامرة الضباط الشراكسة ١١ ٦٦ ٢١٢
٢٥٧ ٢٠٨ ٢٦ ٢٦٤
مؤتمر الاستانة ١١ ٣١٤ ٣١٦ ٣٢٢
٢٣ ٢٢٥ ٣٢٨ ٣٢٢ ٣٢٣
مبدأ مصر للمصريين ٨٢
مبدأ إيمان الجيش عن السياسة ١٥٠
مبدأ المسئولية الوزارية ١٤٢ ١٨٥ ٢٦٢
مجلة المحاكم المخلطة ١٦٠
مجلس إدارة الحكومة ٣٨١
مجلس الاستانة ١٤٦
مجلس الأحكام ٧٥ ٢٨٧
مجلس استثنائي ٧٤
المجلس الأعلى للمعارف ٦٠ ٦١ ١٦٢ ٢٤٥
المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء)
٣٩٠
مجلس شورى القوانين ٢٥٦
مجلس شورى النواب ٦ ٢١ ٢٦ ٣١
٣٢ ٤٠ ٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧٢ ١٧٥
١٧٩ ١٨٥ ٢٢٥ ٢٣٥ ٢٥٣ ٢٥٥
مجلس الشيوخ ١٨٥
مجلس طال ٣٣
مجلس عرفى ٣٨١ ٣٨٤ ٣٨١ ٣٨٩
٤٤١ ٤٤٢
مجلس عسكري ٧٩ ٩٠ ٩١ ١١٣ ١٦٠
٢٦٧ ٢٦٣
مجلس للشورى ١٧٥
مجلس مصر الابتدائي ٧٤
مجلس النواب ٦٢٥ ٨٠ ٩٠ ١١ ٢٨ ٣١
٢٩ ٦٧ ٧١ ٧٥ ٨٧ ١٠٧ ١١٠ ١١١
١٢٣ ١٢٢ ١٢٧ ١٢٨ ١٣٢ ١٤٢ ١٤٣
١٤٤ ١٤٦ ١٥١ ١٥٣ ١٦٩ ١٧٠ ١٧٣

محمد السيد افندي (بوزباشي) ١٢٣
 محمد السيوف بك ٣٩٣
 محمد الشاذلي افندي ٢٣٤ ، ١٩٤
 محمد شاكر باشا ٤٥١ ، ٣٩٢ ، ٣٨٦
 محمد شاكر افندي ٣٦١
 محمد شرمي افندي ٣٤٤
 محمد شفقت افندي ٣٦١
 محمد شفيق افندي ٣٦١
 محمد شكرى بك ٤٠٣ ، ٣٦٦
 محمد الشواربي باشا ١٩٩ ، ١٨٢ ، ١٧٣
 ٢٠٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩
 ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦
 محمد شوق بك ١٢٥ ، ١٠٤
 محمد طاهر بك ٢٠٩
 محمد عطيه افندي ٣٩٤
 محمد الطوير بك ٣٩٣
 محمد صدق بك ١١١
 محمد الصيرفي بك ٣٣٢ ، ٣٠٠ ، ١٨٤ ، ١٧٤
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥
 محمد حاصم باشا ٣٩٣ ، ٣٩١
 محمد حاصم بك ٣٩٣
 محمد طامر افندي ٢٠٩
 الشيخ محمد العباسي المهدي ١٦٢ ، ١٦٧
 ٣٥٢ ، ١٦٣
 الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي ٤٣٦
 محمد عبدالله افندي ١٧٤
 الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)
 ٦١ ، ٨٧ ، ٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٦١
 ١٨٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٧٤
 ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٩
 ٤٠٧ ، ٤١٨
 محمد عبيد بك (أميرالاي) ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٦
 ١٥٤ ، ١٧٧ ، ٢٠٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧١ ، ٣٩٦ ، ٤٣٤
 ٤٣٨
 محمد العريف ٣٩٤
 محمد عفيفي ٣٩٣

محمد حافظ باشا ٢٩٢ : ١٦٣
 محمد الحبابي ٣٩٣
 محمد حجازي ٣٩٣
 محمد حسن ٢٠٨
 محمد حسن الشاشرجي ٢٦٤
 محمد حلمي افندي ٢٠٩
 محمد الخلو ٣٩٣
 محمد حمدي بك ٣٩٢
 محمد حموده بك ٣٩٤
 محمد خلوصي بك ١٠٤
 محمد خليل ٣٩٣
 محمد دبوس افندي ٣٩٣ ، ١٣٨ ، ١٧٤
 محمد رءوف باشا ٤٤٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٢٠٩
 محمد رشدي افندي ١٦١
 محمد رشيد بك ٣٩٢
 محمد رشيد رضا ٣٠٧ ، ٣٦٩ ، ٣٥٦ ، ٢٩٣ ، ٢٢٤
 محمد رضا باشا ١٨٥ ، ٣٨٣ ، ٢٦٠ ، ٢٠٤
 ٣٩١ ، ٤٤١ ، ٤٤٣
 محمد الزرو ٣٩٣
 محمد زكي باشا ٢٠٦ ، ١٥٧ ، ١٣٤ ، ٢٥
 ٤٥١
 محمد الزمر افندي ٢٠٩
 محمد الزملاوي افندي ٤٢٩
 محمد السادات (السيد) ٣٩٢
 محمد سالم افندي ٢٠٩
 محمد سعيد باشا ٣٩٣ ، ٣٣٦
 محمد سعيد بك ٣٩١
 محمد سلطان باشا ١٤٣ ، ١٤٢ ، ٧١ ، ٦٢
 ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٧٤
 ١٨٧ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١
 ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧
 ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ١٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠
 ١٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١
 ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٨
 ٤٣١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥
 محمد السيد ٣٩٤

١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥
 ١١٦ و ١١٩ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٩
 ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥١ و ١٥٦ و ١٦١ و ١٦٧ و ١٧٦
 ١٩٢ و ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢١٧
 ٢١٢ و ٢٥٢ و ٢٥٤ و ٢٦٣ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٨
 ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٨٠
 ٣٨٣ و ٣٩١ و ٤٠٩ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٤٤
 ٤٧٤ و ٥٠٣
 محمود سليمان باشا ١٧٥ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٨٤
 ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٦ و ٢٣٧
 محمود طاهر بك (أمير لاي) ٩٨ و ٩٦
 ٩٧ و ٩٨ و ٩٩
 محمد طلعت افندي ٢٦١
 محمود بك المطار ١٧٢ و ٢٤٣ و ٢٥٥
 محمود فؤاد بك ٢٦١
 محمود الفلكي باشا ١٦١ و ١٦٢ و ٢٠٩
 و ٢٣١
 محمود فهمي باشا ٧١ و ٨٠ و ٨٧ و ٢٠٣
 ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢٤٥ و ٢٧٥ و ٢٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٧
 ٣٤٤ و ٣٥٦ و ٣٦٦ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤
 ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٣٠ و ٥٠٨
 محمود بك فهمي ٣٩١
 محمود همت افندي ١٢٦
 مدة اجتماع مجلس النواب ٢١٩
 مدة عضوية النواب ٢١٨
 مدرسة الآثار القديمة ١٦١
 مدرسة الادارة والحقوق ٥٩ و ٦٠ و ٦١
 مدرسة اللسن ٦١
 المدرسة الاميرية بالرفازيق ١٥٥
 للمدرسة التجيزية ٢٠ و ٢١ و ٢٢٦
 مدرسة حربية ٧٣
 مدرسة الصنائع ٦٠
 مدرسة الطب ٦٠ و ٦١
 مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) ٦٠ و ٦١
 ٢٣٧
 للمدرسة العلمية (مدرسة خاصة) ٦٠

محمد علي الكبير ٢٠ و ٢٦٠ و ٢٦٦ و ٢٧٦ و ١٠٤
 ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٧٢
 محمد علي (الأمير) ٣٠
 محمد علي افندي (ملازم) ١٢٧ و ٢٦١
 محمد علي القوصي بك ٢٩٢
 الشيخ محمد عيش ١٦٣ و ١٦٧ و ٢٧٨ و ٨٩٤
 محمد عوض افندي ١٧٤ و ١٨٤
 محمد غراب افندي ٢٩٤
 محمد الفسكحاني (السيد) ٢٩٣
 محمد فني ٨٨
 محمد فؤاد افندي ٢٦١
 محمد فوده (بكباشي) ٤٠٥
 محمد فوزي باشا ٣٩٢
 محمد فوزي بك ٢٩٢
 محمد قدرى باشا ١٣٤ و ١٣٨ و ١٥٨
 ١٦٢ و ٣١١
 محمد القلماوي ٣٩١
 محمد كامل باشا ١٠٤ و ٢٧٩ و ٣٣٦ و ٣٣٧
 ٣٤٤
 محمد لمي افندي ١٦١
 محمد ماهر ٣٠٨
 محمد مرعشي باشا ٣٢ و ١٠٤ و ٣٣٦ و ٣٣٧
 ٣٩١ و ٤٤١
 محمد مصطفى عميره افندي ١٧٥
 محمد المشاوي بك ١٧٤ و ١٨٣ و ١٨٤
 محمد منيب افندي (بكباشي) ٢٦٢ و ٢٦٤
 محمد نجاني افندي ٢٠٩
 محمد نسيم بك ١٠٤ و ٣٣٤
 محمد نيازي افندي ٢٦١
 محمد يس ٢٩٣
 محمد يوسف الجيار ٣٩٤
 محمود سامي بك ١
 محمود حمدي باشا ٢٩١
 محمود خليل بك ٢٩١
 محمود سامي البارودي ٩٢٨ و ٢٤ و ٢٢
 ٨٣ و ٧١ و ٩٠٢ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠١

مهنى يوسف عمر ١٧٥ ٢٠٠ ٢٥٣ ٣٥٥
 موجيل (مسيو) ٦٠
 موسى كليم افندى ٢٦١
 مولينو (الكابيت) ٢٩٤ ٢٩٩ ٢٩٨
 موفتان (مسيو) ٦٠
 مونيج (مسيو) ١١١ ١٠٧ ٧٥
 موريس (الكولونل) ٤١٩ ٣٩٩
 موسى بك ٤١٠
 موسى على ٣٩٤
 موني (مسيو) ٦٠ ٦١
 ميتاق الزاهة ٣١٦
 ميخائيل غطاس ٧٨
 ميخائيل كجيل بك ١٥٩
 ميزانية سنة ١٨٨٠ ٤٤
 ميزانية سنة ١٨٨١ ٥٩
 ميزانية سنة ١٨٨٢ ١٦٤ ١٩٥

ن

نابليون بونابرت ٤٤٣ ٨٢ ٤٨١
 نابيه (مستر) ٣٠٥
 نجم الدين باشا ٢٩٢ ٨٥
 النظام الداخلى لمجلس النواب ٢٣
 نظام الوراثة ٦٦
 نعمت (الاميرة) ٢٠
 نواب السودان ٣٤٨
 نوبار باشا ٣٣
 ه ٥
 هاملى (الجنرال) ٤٠٧
 هرر ١٦٤
 هرشفلد (الكونت) ٣١٥ ٣١٧
 هربة رزنه (بلدة) ١٥٥ ٧٧
 هلال منير بك ١٧٣ ١٨٢ ٢٢٨ ٢٣٨
 ٣٥٣
 هوكنس (الاميرال) ٤٠٢ ٤١٩ ٤٣١

٢٨٨ ٢٩٥ ٢٩٦ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٥٧ ٣١٤
 ٣١٨ ٣٢٠ ٣٢٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٦٨ ٣٣٣
 ٣٧٨ ٣٩
 مصطفى رامى افندى ٢٦١
 مصطفى سنورى ٣٩٣
 مصطفى صبحى باشا ٤١١ ٣٦٨
 مصطفى صديق باشا ٤٩١
 مصطفى صديق بك ٣٩٣
 مصطفى عابدافندى ٢٦١
 مصطفى عبد الرحيم بك (أميرالاي) ١٧٩
 ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٤٢ ٣٤٥ ٤١٤
 مصطفى عكوش باشا ٣٩١
 مصطفى علام افندى ١٧٣ ٣٩٤
 مصطفى عمار ٣٩٤
 مصطفى العنانى بك ١٥٤ ١٥١
 مصطفى فاضل (الامير) ٣٩٠
 مصطفى نهى باشا ٢٤ ٣٢ ٣٨ ١٣١
 ١٤٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٦١ ٢٠٢ ٢٠٤ ٢٦٣
 ٣٦٤ ٣٦١ ٣٧٤
 مصطفى ماهر باشا ٢٢٣
 مصطفى المجدلى بك ٣٩٤
 مصطفى محب بك ٣٩٢
 مصطفى للمليجي ٣٩٣
 مصطفى مهنى افندى ٢٦١
 مصطفى مجين بك ٣٩٢
 مصطفى وهى بك ٢٩٢
 مصنع الأسلحة ٤٠٨
 مصوع ٢١٢ ٢٩
 مطاعم أوروبية ٢٠
 مطبعة بولاق ٥٩
 معتوق (السيد) ١٧٤
 معمل البارود ٤٠٨
 مقام الحسين رضى الله عنه ١٥٣
 مكفرسن (الجنرال) ٤٠٧ ٤٤٣
 منصور يكن باشا ٣٢ ٢٢٩
 المهنى ١١٢ ٢٠٩ ٢١٠ ٣١٢ ٤١٢

6 72 6 72 6 71 6 0A 6 0Y 6 80 6 2A 6 20
1296120 6 112 6 110 6 90 6 93 6 VE 6 77
172 6 17. 6 129 6 122 6 124 6 127 6 127
327

وزارة السودان ٣٨٥٦٢١١٦٢١٠
وزارة شريف باشا الدستورية ٣٤٦٨
وزارة شريف باشا الأولى سنة ١٨٧٩ ٢١٦
١٤٢٦١٣٧٦٣٢٦٣١٦٢٦٦٢٥
وزارة شريف باشا الثانية ١٣٢٦٢٥٦٢٣
٢٨٤

وزارة شريف باشا الثالثة (وزارة الأمة)
 ١١ ٦ ٧٥ ٦ ٩٥ ٦ ١١٢ ٦ ١٣١ ٦ ١٣٤ ٦ ١٠٨ ٦
 ١٣٩ ٦ ١٤٠ ٦ ١٤٣ ٦ ١٤٧ ٦ ١٥٦ ٦ ١٥٨ ٦ ١٦٠
 ١٦٥ ٦ ١٦٨ ٦ ١٦٩ ٦ ١٨٥ ٦ ١٨٨ ٦ ١٩٧ ٦ ١٩٩
 ٢٠١ ٦ ٢٠٢ ٦ ٢٠٤ ٦ ٢٠٥ ٦ ٢٠٦ ٦ ٢٠٩ ٦ ٢٢٠
 ٢٣٦ ٦ ٢٤٥ ٦ ٢٥٤ ٦ ٢٦٦ ٦ ٢٧٠

وزارة شريف باشا الرابعة ٤٤٨ / ١٥٨
وزارة نوبار باشا الأولى ٤٣٩ / ٣٤ / ٢٥

» » » (الأوربية) المختلطة ٤٠
الوفد العثماني ١٥١ ١٦٥ ١٦٧ ١٦٨
٢٣٨ ٢٤٣ ٢٤٥ ٢٣٥
ولاية عثمانية ١٦٥

وللى (الجنرال السير جانت) ٣٩٩ ٠ ٣٩٧
٤٠١ ٠ ٤٠٧ ٠ ٤١١ ٠ ٤١٣ ٠ ٤١٥ ٠ ٤١٧
٤١٩ ٠ ٤٢٠ ٠ ٤٢١ ٠ ٤٢٢ ٠ ٤٢٣ ٠ ٤٢٤
٤٢٥ ٠ ٤٢٦ ٠ ٤٢٧ ٠ ٤٢٨ ٠ ٤٢٩

ولفريد لاوش (السير) ٣٧١
وليم جريجورى (السير) ١٤٤
ويليس (الجنرال) ٤٠٧، ٤٢٤

(۷)

يعقوب أرتين بك ٦٢ ١٥٧

هویت (الأمیرال) ٤٠٢ ٤١٩ ٤٢١ ٤٢٢
الهیکسوس ٧٢

(و)

واصف عزى بك ٢٣٤
 واقعة (آبا) ٢١٠
 واقعة التل الكبير ٨٣ ٩٢ ٢٠٩ ١٢٩
 ٢٧١ ٣٧٢ ٤٠٦ ٤٢٧ ٤٣٢ ٤٢٥ ٤٣٨
 ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤٣ ٤٤٤
 واقعة رشيد ٢١٠ ٤٣٩
 واقعة الرمل ٤٠٤ ٤٠٥
 واقعة طابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ١١ ٩٣
 ٩٧ ١١٧ ١١٩ ١٢٢ ١٤٩ ١٦٥
 واقعة عزبة خورشيد ٤٠٥
 واقعة القصاصين ٢١٠ ٤٢٥

واقعة القصاصين الثانية ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣١
٤٤٤
واقعة قصر النيل أول فبراير سنة ١٨٨١ ١١
٨٤ ٨٧ ٩٢ ٩٤ ٩٩ ١٠٠ ١٠٧ ١٠٨
١١١ ١١٦ ١٤١ ١٧٧ ٢٧٥
واقعة ١٩ أغسطس ٤١٤
والله الخديو إسماعيل ٤١٠
وحدة الهدنة الخامسة ١٨٥

وزارة إسماعيل راجب باشا ٤٣٠٦ ٤٣١ ٤٣١٢
٤٤٨٦ ٣٣١ ٣١٩ ٣١٨ ٣١٤ ٣١٣ ٣١٢
وزارة البارودي (وزارة الثورة) ١١ ١٢
٢٠٩ ٢٠٨ ٢٠٦ ٢٠٥ ٢٠٤ ٢٠٣ ٢٠٢
٢٤٦ ٢٢٥ ٢٢١ ٢١٩ ٢١٣ ٢١٢ ٢١٠
٣٠٩ ٢٨٩ ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٧٧ ٢٧٤ ٢٥٧
وزارة توفيق باشا ٤٠ ٣٤
وزارة حسنة ٢٢٢

وزارة جول فری ۱۹۱
وزارة دی فریسنیه ۲۲۱
وزارة ریاض باشا ۳۲۶ ۳۱۶ ۱۱۶ ۸۶۷

يوسف صديق افندى ٢٦١	يعقوب سامى باشا ٢٠٨ ٢٠٩ ٢٠٦
يوسف ضياء بك ٤١٩	٢٨٧ ٢٩٥ ٢٩٩ ٣٠٧ ٣١١ ٣١٣ ٣٦٠
يوسف عبد الشهيد افندى ١٧٥	٣٧٦ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٤ ٣٨٩ ٣٩١ ٤٤١
يوسف الفقى ٣٩٣	٤٤٢
يوسف كمال باشا ١٠٨ ١٠٩ ١١٠	يعقوب صبرى باشا ١٦١ ٣٧٠ ٣٩١
يوسف محمد نك ٣٩٢	يوسف برتو بك ٣١١
يوسف نجاتى بك ٢٦٠ ٢٦١	يوسف حججوم ٣٩٣
يونس شريف افندى ٢٦١	الشيخ يوسف الحنبلى ١٦٣
يونس على ٣٩٣	يوسف شهدى باشا ٤٤٧ ٣٩٤
	يوسف صالح افندى ١٧٣

صواب	خطأ	مطر	صفحة
للكتاب	الكتاب	١	٥٦٢

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان ، طبع

سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشأته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه

ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات

القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ،

طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، و بيان الدور الأول

من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ،

وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر اسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العراقية
والاحتلال الانجليزى
مصر ولسودان
فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

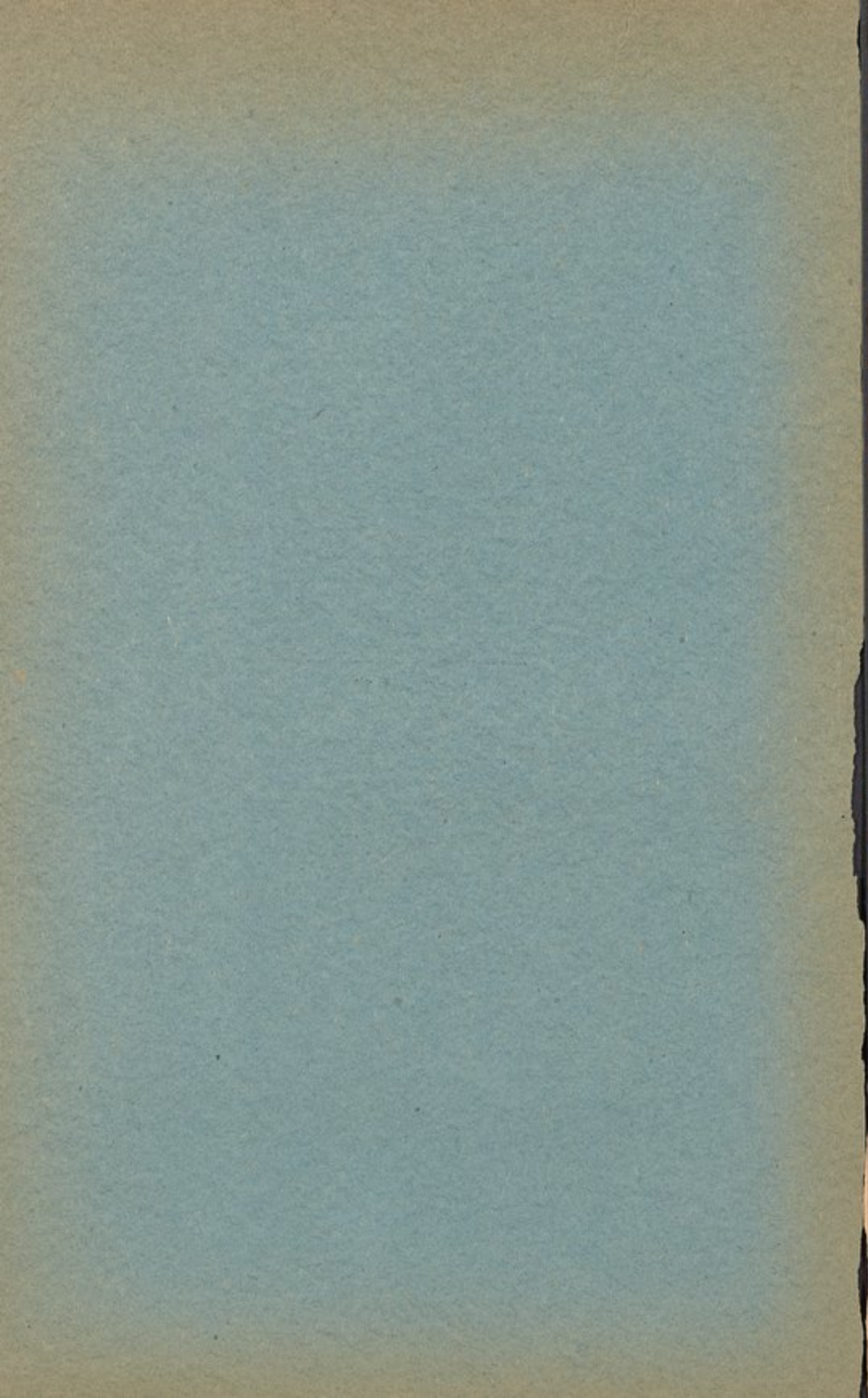
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاكلات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التى لا يستها . ومفاوضات ملنر . واستشارة الأمة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧





مطبعة السعادة بمصر



0040407845

962
R12434

05313333

962.
R12434 C1
ARABI REV

BOUND

NOV 26 1957

